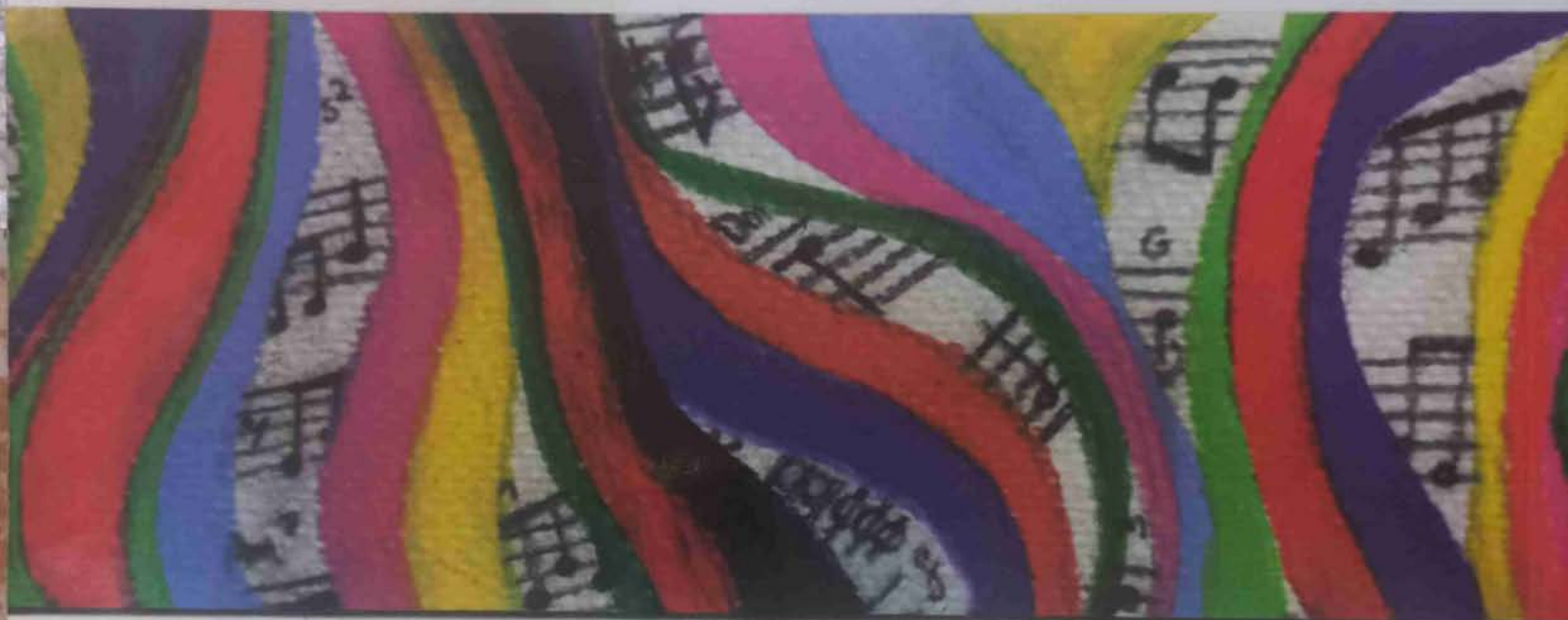
علم الأصوات النطقي
دراسات وصفية تطبيقية



الأستاذ الدكتور

هادي نهر

أستاذ اللغويات وعميد كلية الآداب - جامعة جدارا

عالم الكتب الحديث

Modern Book World

علم الأصوات النطقي

دراسات وصفية تطبيقية

الأستاذ الدكتور

هــــادي نهــــر

أستاذ اللغويات وعميد كلية الآداب – جامعة جدارا

عالم الكتب الحديث

Modern Book World

اربد – الأردن

2011

الطبعة الأولى

1432 - 2011

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(2009/10/4367)

412

نهر، هادي

علم الأصوات النطقي / هادي نهر.- إربد: عالم الكتب الحديث، 2009.

(   ) ص

ر. إ.: (2009/10/4367)

الواصفات: / اللسانيات // اللغة العربية // النطق // فقه اللغة /

* أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية.

* يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

ردمك: ISBN 978-9957-70-237-1

عالم الكتب الحديث

Modern Book World

للنشر والتوزيع

إربد- شارع الجامعة- بجانب البنك الإسلامي

-272 (00962) خلوي: 079 /5264363 فاكس: 00962 -27269909

صندوق البريد: (3469) الرمزي البريدي: (21110)

البريد الإلكتروني almalktob@yahoo.com

almalktob@hotmail.com

almalktob@gmail.com

الموقع الالكتروني: www.almalkotob.com

الفرع الثاني

جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع

الأردن- العبدلي- عمان- تلفون: 079 /5264363

مكتب بيروت

روضة الغدير- بناية بزي- هاتف: 00961 1 471357 فاكس: 00961 1 475905

المحتويات

مقدمة:

يُعدّ علم الصوت النطقي من أقدم فروع علم الأصوات وأرسخها قدماً وأكثرها حظّا من الانتشار في البيئات اللغوية كلّها، بوصفه علماً وظيفياً في المقام الأول، ولطبيعة الميدان المخصّص له، ولوظائفه المتعدّدة، ولدوره في الكشف عن الحقائق الصوتية، وما يجري عند نطق الإنسان الأصوات اللغوية، وغير ذلك ممّا يخلق القدرات العلمية لدراسي الأصوات والمهتمين بها، والقائمين على تعليم اللغات، وفنون الإلقاء والتجويد ومعالجة العوائق اللغوية وتفسير بعض الظواهر اللهجية، والقراءات القرآنية، وغير ذلك ممّا يدخل في مجال اللسانيات التطبيقية.

ومما لا جدال فيه أنّ علماءنا المتقدمين قد أولوا هذا العلم اهتماماً خاصاً وفي وقت مبكّر جداً فمنذ القرن الثاني للهجرة يبدأ في التراث العربي درس صوتي تفوّق في موضوعاته ونتائجه على كلّ درس صوتي آخر في تاريخ الحضارات الإنسانية، وإذا كانت بعض الأمم قد أولت الدراسات اللسانية وفقة اللغة اهتمامها في وقت مبكّر سبقت به الدرس اللساني العربي بقرون، فإنّ العرب قد سبقوا الأمم جميعاً في مجال الدراسات الصوتية، فهم أصحاب درس صوتي ممتاز ومبتكر لم يُسبقوا إليه من قبل.

فقد درس العلماء العرب القدامى الأصوات العربية من زوايا متعددة ووضعوا منذ القرن الثاني للهجرة (الثامن للميلاد) أبجدية صوتية للأصوات العربية باعتبار حركي عضوي، وبالنظر إلى مخارجها، وهي مواضع يمكن تحديدها في أعضاء النطق بوسائل مختلفة، ابتداء من أقصى الحنجرة حتّى الشفتين، وكانت أبجدية الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175) الصوتية أول أبجدية لأصوات اللغة العربية في تاريخ الحضارات الإنسانية.

واستطاع من جاءوا بعد الخليل أن يحدّدوا وظائف الأصوات بعضها في بعض وهي مؤتلفة في بناء لفظي أو ما يُسمّى اليوم (التعاملية)، ومدى ارتباط الأصوات بالدلالات، وكذلك وقفنا على كثير من الظواهر الصوتية كالتماثل الصوتي، والإدغام، والوقف، والتخفيف، والحذف، والاستثقال، والتوافق الحركي، وغير ذلك ممّا وضع بين أيدينا تعليلات وتفسيرات علمية دقيقة لهذه التحولات الصوتية التي تعتور الألفاظ ممّا يشير إلى أن هؤلاء العلماء قد أدركوا إلى حدّ بعيد الأسس الفسيولوجية في تكوين الأصوات المختلفة،

وذلك بفحص عمليات النطق وتحديد مواضعها بالنسبة إلى كل صوت، ودرجة اتصالها، وغير ذلك من البحوث الصوتية التي اكتسبت في أكثر وجوهها اعتراف علم الأصوات الحديث بما تهيأ له من مخابر علمية، وتقنيات ووسائل مذهلة.

ولهذا آثرت أن يكون عملي في هذا الكتاب هو (علم الصوت النطقي) ومن خلال ظواهر صوتية بارزة تشكل محاور مهمة من محاور هذا العلم، موازناً الحقائق العلمية التي كشف عنها علماؤنا العرب القدامى بالحقائق العلمية التي قدمها المحدثون.

وأوكد ثانية أنّ هذه الدراسات التي ضمّها الكتاب وإن كانت في مسائل صوتية شتى، لكنّها تجتمع متماسكة في مصبّ واحد هو (علم الصوت النطقي)، وقد حاولت أن أتلمس في أكثرها طريقاً جديداً في النظر والدرس مستنداً في ذلك إلى منهج وصفي تحليلي تطبيقي موضّحاً ما لهذه المسائل أو ما لبعضها - على الأقل - من أهمية موضوعية مضمونية، بعد أن تمّ لي تقدير ما تحتاجه كل قضية لدراستها، وكيلها بما تستحقه من تفصيل أو إيجاز، أو توثيق من أمّات المصادر والمراجع القديمة والحديثة.

ومن الثابت أنّ الذين جربوا البحث في الدراسات الصوتية يدركون أبعاد المعاناة التي يعانيها الباحث في مثل هذه الدراسات، وما تحتاجه من التفحّص والدّقة في كل خطوة من خطوات البحث، وإنّي وإن كنت رقيباً دائماً على نفسي ولساني وقلمي فيما تجود أو يجود لا استغني عن رقابة كلّ من يقع على كتابي هذا فقد يجدُ فيه هفوات ما أردت لها أن تكون والكمال لله وحده.

والله ولي التوفيق والخير والصلاح

الفصل الأول

الحروف والأصوات العربية في مباحث القدماء والمحدثين

مقدمة:

يُعدُّ الحرف من العناصر الأساسية في تأليف البنية اللغوية مفردة كانت أم جملة، وهو العنصر الأصغر في هذا البناء فكلّ تركيب يتكون من بنيات متعددة مفردة متباينة الحروف والأصوات، مرتبط بعضها مع بعض في سياق خاص لأداء معنى عام، ومحور هذا الربط لأوصال التركيب هو الحرف، وقد يكون الحرف كلمة مستقلة لها معنىً، وظيفي تعرف به، وتساق له، وتُنسب إليه، كالإبتداء والإنتهاء، والاستفهام، والتمني، والتبعيض، والملك، والنفي، والإيجاب وغير ذلك مّما يُؤدّي ضمن وظيفة الربط بين المفردات، وهذا ما اصطلح عليه (بحروف المعاني). وقد يكون حروفاً غير مستقلة عن أصول الكلمات ولكنّها تمتزجح معها بحيث تسهم في بناء معنى المفرد، أو بناء معنى المركّب، وهذه الحروف رموز لأصوات معينة متباينة فيما بينها اصطلح عليها عند اللغويين (بحروف المعاني)، وقد حضيت الحروف العربية وأصولها منذ القديم بعناية خاصة من اللغويين العرب، إبتداء من الخليل (ت 175هـ) وسيبويه (ت 180هـ)، حتَّى يومنا هذا؛ وقد استطاع هؤلاء اللغويون أن يقدّموا في هذا المجال دراسات فاحصة في الحروف وأصواتها وبيان مخارجها وصفاتها ممّا اعترف بأصالته علم اللغة الحديث قياساً إلى زمانه[1]. وإذا كان العرب متأخرين - زمانياً - عن كثير من الأمم التي سبقتهم في مجال الدرس اللغوي العام، فانا نجدهم في مجال الدرس الصوتي متفوقين كثيراً على باقي الأمم، ولقد شهد بذلك علماء الغرب فقال (فيرث) الانكليزي لقد نشأت الدراسات الصوتية ونمت في أحضان لغتين مقدستين: العربية والسنسكريتية[2]، وقال (براجشتراسر) الألماني: ولم يسبق الأوروبيين في هذا العلم - يعني علم الصوت - إلاّ قومان: العرب والهنود[3]، ورأى جورج مونين أن علم الأصوات عند العرب ظاهرة مهمة بحد ذاتها، ولابد من الاعتراف بوجوده عندهم وأنَّهُ علم ممتاز[4].

---

(1) د. مهدي المخزومي، في النحو العربي، قواعد وتطبيق، القاهرة، 1966، ص 13-14.

(2) د. كمال بشر، دراسات في علم اللغة، القاهرة، 1973، ص 59-69.

(3) برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، القاهرة، 1981، ص 5.

(4) جورج مونين، تاريخ علم اللغة، تر: د. بدر الدين القاسم، دمشق، 1972، ص 106-107.

وهذا البحث في الحروف والأصوات محاولة متواضعة أردت بها مخلصاً أن أفرز مفهوم كل من الحرف والصوت، وغيرهما من المصطلحات الفرعية التي ترد في الحديث عنهما عادة كاللفظ، والقول، والحركة، والأداة عند اللغويين العرب قدماء ومحدثين، مع الوقوف على معطيات هؤلاء في هذا المجال، وغايتي من هذا كله اختصار وتركيب تلك الآراء، وبيان تأويلات وتعليلات وخلافات أصحابها، ومحاولة الموازنة بينها وصولاً إلى حدود واضحة تعين على فهم تلك المصطلحات اللغوية والصوتية، وتحدد مدى مساهمة اللغويين العرب القدماء في مجال الدرس الصوتي، ومدى نجاح المحدثين في معاودة ذلك التراث وتمثله وتوظيفه لخدمة اللغة العربية، ومدى نجاحنا في تقويم معطيات أسلافنا على وجه التحديد الواضح والحكم العادل.

ولقد سلكت وصولاً إلى غايتي هذِه منهجاً قائماً على النظر في مجموعة من كتب اللغويين قدماء ومحدثين وفقاً لدرجة تواتر العينات الكافية للموضوع الذي نحن بصدده فيها، ومستوى تلك العينات من حيث شيوعها وأهميتها ودلالتها على صورة الموضوع الذي نريد، مع ملاحظة تمثيلها متنوعة الاتجاهات والأفكار، ابتداء من الخليل الذي يمثل أقدم صورة وصلت إلينا عن الدراسة الصوتية في طور الصدور الفطري، وبداهة العقل والتأمل والجهد الذاتي دون الاستعانة بالمخبر أو الآلة، وانتهاءً بالدرس الحديث الذي أسعفته التجربة المخبرية والآلية، وأمدته بكثير من المعطيات التي يسرت سبيل عمله، وعززت نتائج بحوثه، وأسلمته إلى طمأنينة في تقرير الحقائق واستنباط القواعد.

المبحث الأول

حروف المعاني وحروف المباني

قسم اللغويون العرب الكلم العربي على ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل[1]، فالاسم لفظ يدل على معنى في نفسه، ولا يتعرض ببنيته لزمان ذلك المعنى[2]، ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه، بمعنى أن الشين مثلاً وهو جزء من كلمة (الشَّمْس) لا يدل على بعض معنى هذه الكلمة.

وأمَّا الفعل فلفظ يدل على معنى في نفسه، ويتعرض ببنيته لزمان ذلك المعنى، وأمَّا الحرف فيكاد اللغويون لا يتفقون على معنى محدّد له، فسيبويه يرى أنَّه جاء لمعنى يختلف عن المعنى الذي جاء له كل من الاسم والفعل، يقول: وأمَّا ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو: ثُمَّ، وسوف، وواو القسم، ولام الإضافة، ونحو هذا[3].

وواضح من عبارة سيبويه أنَّه لا يشير إلى طبيعة هذا المعنى المدلول عليه بالحرف، وفي حديثه عن حروف الجر يحدد وظيفة الحرف ودوره في بناء الجملة باعتباره أداة إضافة وربط بين معنى الفعل الذي تعلق به ومعنى الاسم المجرور مثلاً، يقول في حديثه عن أو يسميها أحياناً بحروف الإضافة حروف الجر أنها يضاف بها إلى الاسم ما قبله وما بعده، فإذا قلت: يالبكر، فإنَّما أردت أن تجعل ما يعمل المنادى مضافاً إلى بكر باللام، وإذا قلت: مررت بزيد، فإنَّما أضفت المرور إلى زيد بالباء ... الخ[4].

ومن الطبيعي أن وظيفة اللفظ المعين تختلف عن معناه.

---

(1) سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، 10/ 12، ومن الجدير بالذكر أن لبعض الأندلسيين تقسيماً رباعياً يتضمن: الاسم الفعل والحرف والخالفة، انظر: شرح اللمحة لابن هشام الجزء الأول.

(2) إذا وجد من الأسماء ما يدل على الزمان ك(امس) و(عند) فبذاته لا ببنيته، لأنَّ مثل هذه الأسماء لا تتغير للزمان.

(3) سيبويه، الكتاب، 1/ 12.

(4) نفسه: ليس في كتاب سيبويه باب اسمه باب حروف الجر، 1/ 318، وينظر: 2/ 143-496.

وقد بقيت فكرة سيبويه حول الحرف هي المعروفة عند النحاة من بعده إلى أن شاع بين النحويين ما رفعه أبو الأسود الدؤلي (ت 690هـ) إلى الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام من تحديد لكل من الاسم والفعل والحرف، جاء في بعض النصوص أن الحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل، وفي بعضها والحرف ما أوجد معنى في غيره[1]، وقد صار التعريف الشائع بين النحاة مأخوذاً من ذلك أي: الحرف ما دلّ على معنى في غيره.

وأراد الزجاجي (ت 337هـ) أن يتبين طبيعة المعنى الذي يدل عليه الحرف في غيره فذكر قوله أن (من) تدخل في الكلام للتبعيض فهي تدل على تبعض غيرها لا على تبعيض نفسها، وكذلك إذا كانت لابتداء الغاية كانت غاية غيرها، وكذلك (إلى) تدل على منتهى غيرها لا على منتهى نفسها، وكذلك سائر حروف المعاني[2].

وقد وفق الرضي الاسترابادي (ت 686هـ) في بيان معنى الحرف بقوله: الحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها، فغير صفة اللفظ، وقد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف مفرداً كالمعرف باللام، والمنكر بتنوين التنكير، وقد يكون جملة كما في (هل زيد قائم)، لأنَّ الاستفهام معنى في الجملة، إذ قيام زيد منفي، فالحرف موجد لمعناه في لفظ غيره، أمَّا مقدم عليه كما في نحو: (بصري) أو مؤخر عنه كما في (الرَّجل)، والأكثر أن يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ، فيكون (أي ذلك اللفظ) متضمناً لمعنى الذي أحدث فيه الحرف مع دلالته على معناه الأصلي، فرجل في قولك: (الرَّجل متضمن لمعنى التعريف الذي أحدث فيه اللام المقترن به وكذا ضرب زيد في هل ضرب زيد متضمن لمعنى الاستفهام، إذ ضرب زيد مستفهم عنهـ، ولابد في المستفهم عنه من معنى الاستفهام، وموجده (هل) ..الخ[3].

فليس للحرف معنى موجود في (ال) أو (هل) أو (من) وإنّما معناه كائن في مضمون لفظ آخر تعلق به الحرف، بمعنى أن لفظ الحرف كبنية لغوية لا معنى لها، فهي بنية

(1) انظر: الإيضاح، وهو شرح ابن الحاجب على المفصل للزمخشري، مخطوط بدار الكتب المصرية برقم (1855)، وجه الوجه الثالثة وشرح التسهيل لابن أم قاسم المرادي، مخطوطة دار الكتب المصرية، (63) ظهر الورقة الثانية.

(2) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ت: مازن المبارك، مطبعة المدني، 1959، ص 54.

(3) شرح الكافية، الرضي الاسترابادي، طبعة تركيا، 1310هـ، 1/ 9-10.

فارغة من الدلالة، ولذلك قال الرضي في نهاية رأيه فالحرف وحده لا معنى له أصلاً، إذ هو كالعلم المنصوب بجنب شيء ليدل على أن لذلك الشّيء فائدة ما، فإذا افرد عن ذلك الشّيء بقي غير دال على معنى أصلاً، لفظه فظهر أن المعنى الإفرادي للاسم والفعل في أنفسهما وللحرف في غيره[1].

وفي ضوء هذا الفهم نجد أن الاستقلال بالمفهومية على حد تعبير ابن الحاجب[2] (ت 646هـ) وعدم إدراك المعنى إلاّ ضمن سياق ما، هو أساس التفريق بين الاسم والفعل من جهة، والحرف من جهة ثانية، فالحرف لا يستقل بالمفهومية، وليس له واقع معنوي سابق على عملية التركيب خلاف غيره من الاسم أو الفعل، فلا يخبر بالحرف ولا يخبر عنه، ولا يوجد لفظ (من) مثلاً ولا غيرها من نوع الحرف مستعملة في معناها وهو الابتداء، ولو كان ذلك حاصل لترادفت من مع ابتداء وهو ما لا نجده في واقع الاستعمال اللغوي، ودلالة قد على التحقيق وثم على التراخي ومن على الابتداء وسوف على التسويف إنّما هو في معاني ما ترتبط به هذه الأحرف من ألفاظ الجملة لا في نفس الحرف، ولذلك كان التعريف الشائع للحرف بـ ما دل على معنى في غيره، وافياً بما يفهمه اتباع سيبويه من معنى الحرف[3].

ولقد أراد الشيخ بهاء الدين بن النحاس (ت698هـ) وتبعه أبو حيان الأندلسي (ت745هـ) أن يخرق إجماع النحاة في عدم دلالة الحرف على معنى في نفسه، وذهب في تعليقه على المقرب إلى أن للحرف معنى في نفسه، وحجته في ذلك أنّه إذا خوطب به من لا يفهم موضوعه لغة كان كذلك، وان خوطب به من يفهمه، فانه يفهم منه معنى عملاً بفهمه موضوعه لغة، كما إذا خوطب بهل من يفهم أن موضوعها الاستفهام وكذا سائر الحروف، وعن الفرق بين الحرف وكل من الاسم والفعل قال: والفرق بينه وبين الاسم والفعل أن المعنى المفهوم منه مع غيره أتم من المفهوم منه حال الأفراد بخلافهما، فالمفهوم منهما في التركيب عين المفهوم منهما في الأفراد[4].

---

(1) نفسه، 1/ 9-10، وانظر: د. مصطفى جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين، بغداد، 1980، ص 206.

(2) ابن الحاجب، الإيضاح، الورقة الثانية.

(3) د. مصطفى جمال الدين، ص 203.

(4) شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، لابن هشام، ت: د. هادي نهر، بغداد، 1978، وهمع الهوامع، جلال الدين السيوطي، مطبعة السعادة، 1327هـ 1/ 4.

ورأي ابن النحاس كما يلاحظ قاصر عن إقناعنا بوجود معنى للحرف في نفسه فما زال الاستقلال بهذا المعنى غير واضح ذلك أن المعنى نوعان: معنى إفرادي مستقل، ومعنى تركيب غير مستقل، فالمعنى الإفرادي هو صورة الشيء المرتسمة في ذهن الإنسان سواء علم أن هناك لفظاً موضوعاً بإزائه أم لم يعلم كصورة الجدار أو الفرس أو الابتداء أو الاستفهام، وفائدة علمه بالوضع أنّه إذا سمع من يقول فرس مثلاً حضرت في ذهنه تلك الصورة المستقلة، وإذا سمع من يقول: استفهام أو استفهم حضرت في ذهنه تلك الصورة المعلومة دون ضميمة شيء إليها، أمّا المعنى التركيبي فهو الذي لا يحضر في الذهن عند سماع اللفظ منفردا، بل عند سماعه ضمن الجملة فالفاعلية مثلاً معنى تركيبي يمكن أن نفهمه من جملة: (قام محمد) أي أن محمداً فاعل القيام، ولكننا لو أفردنا كلمة محمد فإننا لا نفهم منها معنى الفاعلية، وان دلت عليه ضمن الجملة هكذا الاستفهام في جملة: (هل قام محمد) فإننا نفهم أن قيام محمد مستفهم عنه، ولكننا لو جردنا هل وحدها فلا نفهم منها هذا المعنى، بل لا نفهم منها معنى الاستفهام، لأنّه لا ترتسم صورته بأذهاننا منذ سماع كلمة هل كما ترتسم بأذهاننا عند سماع كلمة الاستفهام أو استفهم، وذلك لأنَّ هل وضعت للاستفهامات الخاصة كالاستفهام عن قيام محمد وجلوس عمرو، أي أنّها وضعت للاستفهام في حالة كونه معنى تركيبياً وليس للاستفهام المطلق المستقل بمعناه، وإلا لكانت اسماً مفرداً لكلمة الاستفهام[1].

ولقد أدى سوء فهم بعض المحدثين لمفهوم الحرف عند القدماء بوصفه أحد أجزاء الكلام إلى تقديم نموذج جديد لتقسيم الكلم العربي، فدعا الدكتور تمام حسان إلى تقسيمه إلى سبعة هي: الاسم، والوصف، والفعل، والضمير، والمخالفة، والظرف، والأداة.

وإلى ذلك ذهب فؤاد حنا ترزي أيضاً[2] ودعا المرحوم ساطع الحصري إلى ترك التقسيم القديم للكلم العربي لأنَّ سائر لغات العالم يقسم الكلم إلى أنواع كثيرة يبلغ عددها

---

(1) د. مصطفى جمال الدين، ص 204-205.

(2) ينظر: د. تمام حسان، إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً، من بحوث الندوة العالمية الثانية للسانيات، تونس، 1978، ود. فؤاد حنا ترزي، في أصول اللغة والنحو، بيروت، 1969، ص 148، وساطع الحصري، آراء وأحاديث في اللغة والأدب، بيروت، 1958، ص 101.

ثلاثة أمثال ذلك وليس من المعقول على رأيه أن نبقى متمسكين بهذا التقسيم بل من الأوفق عنده أن نعيد النظر فيه على أساس تكثير أنواع الكلمات أسوة بما يفعله لغويو العالم[1]، ولم يضع الحصري خطة تفصيلية لتقسيمه المزعوم.

وبغض النظر عن هذه الدعوات وغيرها، فإنَّ اللغويين العرب القدماء قد استطاعوا القيام بدراسة تحليلية وصفية فذة للغتنا، وتلك من أعقد وأشق المهام التي تسعى إلى تحقيقها في العصر الحديث أكاديميات العلوم اللغوية ومعاهدها المتخصصة في مختلف بلدان العالم، ونتيجة للدراسة التحليلية الوصفية للغة العربية وجد الأوائل الكلمات في مجموعات كبيرة وصنفوها التصنيف الثلاثي المعروف، غير منطلقين من معناها كما يظن بعض الدارسين بل وبالاستناد إلى خصائص مميزة لكل نوع، فالحرف عند سيبويه كما ذكرنا إنّما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، وهو عند الزمخشري (ت 538هـ) ما دل على معنى في غيره، ومن ثُمَّ لم ينفك من اسم وفعل يصحبه إلاّ في موضع مخصوصة حذف فيها الفعل، واقتصر على الحرف فجرى مجرى النائب[2].

وقد اتضح لدينا ممَّا ذكره الأقدمون عن طبيعة كل جزء من أجزاء الكلام العربي أنّها يمكن تقسيمها إلى كلمات مستقلة بالفهم وهي الأسماء والأفعال، وكلمات غير مستقلة بالفهم وهي الحروف، وأنهم كانوا يشعرون بالحيرة أحياناً إزاء بعض الألفاظ التي تشترك في أكثر من قسم واحد، كما هو الحال في أسماء الأفعال ورب وليس وغير ذلك ممّا ساق الخلاف بشأنه صاحب الإنصاف، وأنّهُ قد تبين للغويين أن الفعل نفسه لا يستقل بالدلالة دون فاعله إذا كان هذا الفاعل ذاتاً نحو: أقبل خالد ولكنه لا يستقل عن الفاعل: كما توهم من قال أن الفعل لا يستقل بالدلالة دون الذات، والذات متصلة بالفعل في تركيبه الأصلي[3].

---

(1) ينظر: د. جعفر دك الباب، الموجز في شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني، دمشق، 1980، ص 14.

(2) الزمخشري، المفصل في علم العربية، مطبعة التقدم، مصر، 1937، ص 283.

(3) د. عثمان أمين، فلسفة اللغة العربية، مصر، 1965، ص 144.

وقد أكد صحة التقسيم العربي بعض المستشرقين فقد ذكر الأستاذ غ. فيلنيكوف[1] أن المفردات السامية تقسم إلى:

1- كلمات لم تفقد صلتها بعد بـ آلية الحدث، ولذلك تحتاج إلى مطابقة الفاعل وهي الكلمات المتصرفة أي الأفعال.

2- كلمات تفهم عن طريق الحديث، ولكنّها فقدت علاقاتها بالية الحدث وهي الأسماء.

3- وبقية الكلمات المساعدة التي لا ترجع إلى جذر الفعل، وهي الأحرف وأشار ميلنيكوف إلى أن هذا التقسيم يعد أساساً في وصف القواعد السامية، ولقد أثبتت الدراسات اللغوية المقارنة الحديثة أيضاً صحة تقسيم الكلمات إلى اسم، وفعل وحرف بل أنّها توصي باتباع ذلك التقسيم بالنسبة للغات التي لا تتبعه قواعدها، فقد توصل مثلاً الدكتور س. غالسان نتيجة دراسة مقارنة قام بها للغتين المنغولية والروسية إلى ضرورة تمييز ثلاثة أقسام للكلمات في هاتين اللغتين هي: الاسم والفعل، والحرف علماً بأن ذلك التقسيم غير متبع في دراسة قواعد اللغتين المنغولية والروسية[2].

وخلاصة الأمر أن الحروف ما هي إلاَّ علامات ورموز سواء أكانت حروف معان أم حروف مبان، فإنَّ كانت حروف معان فهي علامات لتخصيص المعاني الاسمية أو الفعلية وتضييق دوائرها، أو تغيير طبيعة دلالاتها، تنكيراً أو تعريفاً سلباً أو إيجاباً إخباراً أو استفهاماً ابتداء أو انتهاء، أو تغيير طبيعة زمانها ماضياً أو حاضراً أو مستقبلاً، وغير ذلك من التنويع والتصنيف الذي يطرأ على الألفاظ وهي متسقة ضمن سياقات معينة.

ومن الثابت أن لحروف المعاني قيمة تعبيرية في الجملة العربية، فزيادة على أنّها تفسر بعض طرائق النمو اللغوي، والتكاثر اللفظي فيها فلها وظائف دلالية واضحة، فحروف العطف مثلاً تفيد إدخال ما بعدها في حكم ما قبلها فوظيفتها إذن الدلالية هي جمع

---

(1) دك الباب، ص 20-21.

(2) ينظر: المصدر السابق، ص 22.

المتعاطفين في حكم واحد، وتخصيص كليهما أو أحدهما بحكم معين على سبيل التعيين أو على سبيل الإبهام، هذا من جهة ومن جهة ثانية فإنَّ حروف المعاني نوعان: أحدهما لا يعمل وهو المهمل كبعض أحرف الاستفهام والجواب والتعريف والتنكير والتفسير والاستفتاح ..الخ، والآخر يمنح الاسم أو الفعل حركة معينة ويمكن أن نسميه اصطلاحاً (أداة)، ويمكن أيضاً أن نقرر أن الفرق بين حروف المعاني والأداة يتحدد في كون الأداة مختصة، أي تؤثر فيما تختص به وذلك بإحداث حركة في المختص به، على الرغم من أن القدامى لم يفرقوا بين ما عمل وما لم يعمل، وأطلقوا أدوات الاستفهام وفيها حروف غير عاملة مثل الهمزة وهل، ومنهم من أضاف أم المنقطعة، والأداة عندهم تكون حرفاً وقد تكون اسماً.

وقد توزعت الأدوات عند بعض المحدثين على أبواب ثلاثة هي[1]:

أدوات تغير الجدول التصريفي كأدوات النصب والجزم.

وأدوات تغير الجدول النحوي وعُدَّ منها بعض النواسخ وما يصنف معها.

وأدوات العطف التي تحتم على المعطوف أن يتبع المعطوف عليه في الحركة، أو التشريك اللفظي، ويجوز بها عطف الاسم على الاسم، والفعل على مثله، إلى ما هنالك من ضروب العطف.

وأرى أن توزيع المحدثين للأدوات هذا التوزيع يبتعد إلى حدّ ما عن الحقيقة العلمية فإذا سلمنا بأن أدوات الجزم تؤثر على الأفعال من الناحية الصرفية وخاصة الأفعال المعتلة مثل حذف حرف العلة في نحو: لم يقل، ولم يرم، فإنَّ أدوات النصب في أصل وضعها لا تؤثر في الأفعال من الناحية الصرفية، كما أننا لا نستطيع أن نعد النواسخ من بين الأدوات التي تغير الجدول النحوي وان هناك أدوات تغير من الجدول النحوي للأسماء لم يلتفت إليها المحدثون كحروف الجر وأداة الاستثناء، وحرف النداء.

---

(1) د. ريمون طحان، الألسنية العربية (2)، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1972، ص 19 وما بعدها.

حروف المباني: أطلق اللغويون العرب مصطلح (الحرف) أيضاً على كل واحد من حروف المعجم أو الهجاء التسعة والعشرين[1]، وفرقوا بين مدلول الحرف وجعلوه على قسمين هما: حروف المعاني، وحروف المعجم أو الهجاء وتسمى أيضاً (حروف المباني)، واستطاعوا أن يقوموا بدراسات مستفيضة لهذه الحروف باعتبارها عديدة على الرغم من أن دراساتهم تلك كانت تأتي ضمن مباحثهم النحوية والصرفية والمعجمية، ونكاد لا نقف على أثر مستقل يهتم بحروف المعاني حتَّى القرن الرابع إذ ألفينا ابن جني (ت 392هـ) في كتابه سر صناعة الأعراب يعنى بها عناية خاصة بوصفها علماً قائماً بذاته، يهتم فيما يهتم بدراسة تحليلية لمادة اللغة الأساسية وعناصرها التكوينية، ويعرض لأحوال كل حرف على حده، متحدثاً عما نسميه اليوم بالسمات المميزة للوحدات الصوتية واقفاً عند تحديد أمرين مهمين هما: مخارج الحروف، وما يتصف النطق به من صفات ممَّا يجعل مباحث ابن جني في هذا المجال ذات صلة واضحة بعلم الصوتيات الحديث مع بعض الفروق البسيطة، إذ يدرس هذا العلم السمات المميزة للوحدات الصوتية عن طريق أمرين: هما تحديد مخارج الحروف، وبعض صفات النطق، وقد تحدث عنهما ابن جني منذ ما يزيد على العشرة قرون.

ومما يلاحظ في دراسة الأوائل للحروف هو تعدد المصطلحات والتسميات التي أطلقت عليها كمصطلحات الحروف العربية والرسم العربي والخط العربي والأصوات اللغوية، ممَّا يدفع ببعضهم إلى الظن أن أولئك القدماء لم يميزوا بين الحرف والصوت.

وذلك ظن لا يجد نصيبه من الحقيقة، فقد أحسن اللغويون الأوائل صنيعاً حين قسموا الحروف إلى نوعين: حروف معان، وحروف مبان، وقد مضى القول في أنَّهم قصدوا بحروف المعاني تلك الألفاظ التي انحرفت عن خصائص الاسم والفعل، وعوارضهما كالاستقلال بالمفهومية، والأعراب، وقبول علامات معينة، ودخول حروف الزيادة عليها، والتصرف، إلى ما هنالك من خصائص وعوارض الأسماء والأفعال، ولذا فقد جعلوا عدم وجود علامة معينة للحرف علامة له[2].

---

(1) د. محمود حجازي، علم اللغة العربية، الكويت، 19732، ص 70، وينظر: طاش كبري زادة: مفتاح السعادة في موضوعات العلوم، ت: كامل كامل كبري، وزميله، القاهرة، 1560هـ، ص 99.

(2) ابن هشام، شرح اللمحة البدرية، ص226.

أمّا حروف المباني أو الحروف العربية فكل واحد منها وحده كتابية، ورمز صوتي، مع التأكيد على الفارق بين الكتابة والصوت، أو بين اللغة في صورة منطوقة وبين اللغة وقد كتبت بحروف، فالصوت[1] عندهم (لفظ) حكي به صوت، أو صوّت به لزجر أو دعاء، أو توجّع، أو تحسّر، وهو يقابل عندهم مصطلح اللفظ، بوصفه صوتاً أيضاً مشتملاً على بعض الحروف الهجائية، ويقع على كل ملفوظ، حرفاً أو أكثر، ويشمل (القول، والكلمة، والكلام، ويطلق على المهمل والمستعمل، مقدراً كان كالضمائر المستترة جوازاً أو وجوباً أم ظاهراً.

ومن هنا اشترطوا في القول أن يكون لفظاً أو صوتاً دالاً على معنى بالوضع والوضع عندهم تخصيص شيء بشيء، أي جعل الفظ دالاً على المعنى الذي قصده المتكلم ولهذا لا يُسمَّى كلام النائم، وما يُعلَّم من الطيور قولاً لأنَّه غير مقصود، ولهذا أيضاً رأى أحد اللغويين القدماء أن تصدير حد الكلمة بالقول أولى من تصديره باللفظ، لأنَّ الفظ يقع على المهمل والمستعمل، بخلاف القول فانه لا يتناول إلاَّ المهمل[2].

ولما كانت الحروف ألفاظاً والألفاظ أصوات، فقد أطلق سيبويه مصطلح الحرف وأراد به ما يشمل الصوت والحرف[3]، وقد بقي هذا المفهوم سائداً عند أغلب اللغويين من بعده، بل أننا نجد من يطلق الحرف على الصوت المنطوق وعلى الخط المكتوب الذي يقابله والتعويل على الخط كما نعلم وفي أية لغة تمثيل ناقص، يؤدي إلى الخلط بين مفهومي الحرف والصوت وعدم التمييز بنيهما، ولهذا نجد بعض اللغويين من يعد الصوت حرفاً والحرف صوتاً، ويتحدث عن مخارج الحروف قاصداً مخارج الأصوات ولعل اهتمام هؤلاء بالصورة المكتوبة دون المنطوقة هو الذي أدى إلى هذا الخلط، فكثيراً ما نجدهم يقررون في نحو (لم ينجُ) و (لم يسعَ) و (لم يمضِ) انَّ الفعل مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة، ولو تأملوا نطق الفعل لرأوا أنّه جزم بتقصير المصوتات الطويلة[4]، أو الحركات الطويلة[5]، أو ما سماها

---

(1) من المعلوم أن الصوت غير الضجيج، فالصوت ما اعتمد على ذبذبات منتظمة، والضجيج تيار نفاذ ليس فيه تحكم بقوة الإيعاز الحركي أو قلته إلى الجهاز النطقي.

(2) ابن أم قاسم المرادي، شرح التسهيل، 1/ 2.

(3) ينظر: سيبويه، 4/ 331، د. د. رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة، القاهرة، 1977، ص 355.

(4) د. هنري فليش، التفكير الصوتي عند العرب، مجلة المجمع العربي بمصر، العدد (29)، القاهرة، 1388هـ1968م، ص 68.

(5) جان كانتينو، دروس في علم أصوات العربية، تعريب صالح الفرمادي، تونس، 1966، ص 147.

سيبويه ومن بعد ابن جني الحروف الثلاثة اللينة[1]، وهي الألف والياء والواو وعوض عنها بحركات أو مصوتات[2] قصيرة هي على التوالي: الفتحة والكسرة والضمة) باعتبار أن حروف اللين مضارعة للحركات فكرهوا توالي المتشابهات، وفي ذلك يقول ابن جني: وإنّما قلت الحركات في حروف اللين لمضارعة هذه الحروف للحركات، فكرهوا اجتماع المتشابهات[3] فالحركات أبعاض حروف المد كما ذكر[4] فالضمة بعض واو، والكسرة بعض الياء والفتحة بعض الألف، وهذه الحروف عن هذه الحركات تنشأ متى كُنَّ ومدات[5].

وقد ذهب بعض المحدثين مذهباً بعيداً إذ رأى أن ما ذكره الأقدمون عن المضارع المعتل العين في حالة الجزم من نحو: (لم يكن) من هذا الباب، فقد زعم الأقدمون أن هناك ساكنين هما: عين الفعل وآخره، وقد أدى هذا الالتقاء إلى حذف الأول منهما، والحقيقة عنده أن الواو ليست ساكنة باعتبارها حركة طويلة، وما حذفها إلاّ لتعارض مقطعين تشكلا بعد جزم الفعل هما: (ي / كون) فالثاني أكثر طولاً من الأول، وهو مالا تقبله العربية، ممّا يؤدي إلى تقصير حركة المقطع الطويل فتصير (ي / كن) وهذا ما يفسر به تقصير حركة الفعل الماضي عند اتصاله بتاء التأنيث في مثل: رمت فأصلها: رمات.

وأمثلة ذلك كثيرة على وفق ما يرى بعض المحدثين[6].

وأرى أن المقطعين: القصير والطويل في (ي كون) موجودان هنا قبل دخول الجازم، ولم يحذف أحدهما في حالة الرفع.

---

(1) ابن جني، الخصائص، ت: عبد الحليم النجار، 3/ 124.

(2) هنري فليش، التفكير الصوتي عند العرب، ص 68.

(3) ابن جني، المنصف في شرح التصريف، ت: إبراهيم مصطفى وزميله، القاهرة، 1954، 1/ 343، ومن المقرر عند النحاة أن حرف العلة إن كان ساكناً بعد حركة تناسبه فهو حرف علة، ومد ولين، وإن كان ساكناً بعد حركة لا تناسبه فهو حرف علة ولين معاً، وإن كان متحركاً فهو حرف علة فقط.

(4) ابن جني، المنصف في شرح التصريف، ت: إبراهيم مصطفى وزميله، القاهرة، 1954، 1/ 343، ومن المقرر عند النحاة أن حرف العلة إن كان ساكناً بعد حركة تناسبه فهو حرف علة، ومد ولين، وإن كان ساكناً بعد حركة لا تناسبه فهو حرف علة ولين معاً، وإن كان متحركاً فهو حرف علة فقط.

(5) ابن جني، سر صناعة الأعراب، ت: مصطفى السقا وجماعة، 1954، 1/ 20.

(6) المنصف، 1/ 213.

وعلى هذا يمكن اعتبار رأي الأقدمين في هذه الناجية هو الأصـوب، لأنَّ العـرب لا تجمع ساكنين على الرغم من أنه يمكن اعتبار الواو حركة طويلة وليست صوتاً ساكناً وحينئذ إذن يصبح ما ذكرناه سابقاً.

أمَّا ما ذكره بعض المحدثين مفسراً به تقصير حركة الفعـل الماضـي عنـد اتـصاله بتـاء التأنيث في مثل: رمت فاصلها رمات، فباطل لأنَّه إذا كان الأمر كما ذكـر، وإن الحـذف مـن رمات قد تم للسبب الذي جاء به، فلماذا لم تحذف الألـف مـن نحـو: قـضاة ودعـاة، ورمـاة، وغزاة، فقد وقعت حركة طويلة وقبلها حركة قصيرة؟

وربَّما يرى المحدثون أن الضمة غير الألف وصوتها مختلف، نقول فما بال مثل بنات، وفتاة، وقناة، وشتات، إذا لم تحذف منها الألف وكلها مسبوقة بحركة قصيرة.

ومن هنا فإنَّ أحكام النحاة القدامى في هذه الزاوية هي المعول عليهـا؛ لأنَّهـا قامـت على استقراء يبلغ حد الدقة لكلام العرب.

ولكي لا يظن أننا من أولئك النَّاس الذين يتهمون لغـويي العـرب المتقـدمين بعـدم التمييز بين الحرف والصوت، وان دراساتهم في هذا الميدان إنّما اعتمدت الحـرف الـذي هـو رمز للصوت، ولذلك لا يمكن التعويل عليها[1]، لأنَّها حديث عـن الكتابـة الـتي هـي في أيـة حال ترميز ناقص لما يكتب ويفهم كما أشرنا لابد من تأكيد حقيقتين مهمتين:

أولاهما: أن الخلط الحاصل بين مفهومي الحرف والصوت ظاهرة معروفة عنـد غـير العرب، فعلى الرغم من أن الإغريق والرومان كانوا يشعرون بالفرق بينها، ومن بعدهم كان اتباع الفلسفة السكولاتية، يؤكدون الخصائص الثلاث للحرف، اسمه وشكله وطاقته، بيد أن تطور هذه المفاهيم في تلك العصور أخذ يـشير إلى اخـتلاط متزايـد بـين الحـرف والـصوت، فاضمحل مصطلح الصوت، وغشاه مـصطلح الحـرف، ولم نجـد للأوروبـيين تمييـزاً واضـحاً بينهما إلاَّ في القرن الخـامس عـشر المـيلادي[2]، وثانيهمـا: أنَّـه فـضلاً عـن اهتمـام العـرب

(1) د. رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة، ص 355.

(2) د. محمد حسن إبراهيم، مفهوم علم اللسان عند الفارابي ومقارنته بمفهومه عند ابن خلدون، محاضـرة القيـت في الـدورة الخامسة للسانيات، دمشق، 1980.

بالصوتيات منذ الخليل وسيبويه في القرن الثامن الميلادي اهتماماً واسعاً يتمثل في كتاب العين الذي بناه الخليل على أساس النطق بالحروف، وفي كتاب سيبويه بما فيه من تحليل دقيق للأصوات، وكيفية نطقها، وإبدالها، وحذفها، وغير ذلك مما يهتم به اليوم علم الصوتيات العام، وفضلاً عن ما خلفه الزجاجي، والزمخشري وابن يعيش، وابن الحاجب، والرضي، وغيرهم ممن اهتموا بالدرس الصوتي، فانا نجد ابن جني في القرن العاشر الميلادي يتحدث عن السمات المميزة للوحدات الصوتية عن طريق تحديد مخارجها وصفات نطقها ومميزاتها الصوتية، وكان وصفه لنطق الحركات دقيقاً إلى الحد الذي يقربه من أحدث نظرية في الصوتيات المعاصرة وهي نظرية الصفات المميزة للصوت وهي عند ابن جني ثلاث: التمييز بين معاني الكلمات، وكيفية النطق، والناحية الصرفية.

أقول على الرغم من هذا فانا نجد ابن جني يميز تمييزاً واضحاً بين الصوت والحرف فالأول على رأيه مشترك بين الإنسان والحيوان، والثاني خاص بالإنسان، ثُمَّ لابد لكل حرف من صوت ولا ينعكس وقد استطاع طاش كبري زاده (ت 1560م) في مفتاح السعادة أن يدل على الفرق بين الصوت والحرف كما فعل ابن جني، فلم يكتف بملاحظة الكيفية والكمية والصفات العارضة للأصوات العربية بحسب ما تقتضيه طبائع العرب، بل بلغت عنايته بعلم الأصوات اللغوية حد الإشارة بعلم التشريح خاصة والعلم الطبيعي بوجه عام، حين جهر بأن علم مخارج الحروف يستمد من العلم الطبيعي وعلم التشريح[1]، ولعل مصطلح طاش كبري الذي أطلقه على الأصوات وهو مصطلح علم مخارج الحروف يعد في نظر بعض الباحثين أول تسمية محددة شاملة لما يطلق عليه علم الأصوات في العصر الحديث[2]، وأنا وان كنا لا نعد الفارابي (ت329هـ) لغوياً بالمعنى الخاص إلاَّ أننا نجد لهذا الفيلسوف الكبير شغفاً واهتماماً كبيرين بقضايا اللغة، ويعد كتابه إحصاء العلوم أقدم كتاب من نوعه في أية لغة[3]، قدم لنا فيه صاحبه ترتيباً لعلوم اللغة في نسق واحد، وخلع على

---

(1) ابن جني، سر صناعة الأعراب، 1/ 7-8، 50-54.

(2) طاش كبري زاده، ص 99.

(3) ينظر: د. صبحي الصالحي، أصول الألسنية عند النحاة العرب، مجلة الفكر، العدد (8-9)، بيروت، 1979، ص 63.

مجموع تلك العلوم لقباً شاملاً هو علم اللسان، وبغض النظر عن تفاصيل ذلك فإنَّ أهم ما يلفت الانتباه في كتاب الفارابي هذا ما ذكره عن مفهوم كلمة الحرف، فقد ذكر من بين علوم اللغة علماً سماه علم قوانين الكتابة، ورأى أن هذا العلم يميز أولاً ما لا يكتب في السطور من حروفهم وما يكتب، في ذلك إشارة واضحة إلى أن الحرف الذي لا يكتب أنما يقصد به الصوت، وعن (علم قوانين تصحيح القراءة)، ذكر أن هذا العلم يعرف مواضع النقط والعلامات التي تجعل عندهم لما يكتب في السطور من حروفهم، فالحركات والشدة مثلاً رموز تمثل أصواتاً وليس لها حروف مستقلة تكتب[1].

وفي كلام الأديب العربي الكبير الجاحظ (160هـ-255هـ) ما يشير إلى أن العرب قد وفقوا في بيان الفرق بين الحرف والصوت فعنده أن كل ما يخرج من الفم صوتاً، فإنْ صدر وصار كلاماً أصبح حرفاً، سواء أكان منطوقاً أم مكتوباً، يقول: الصوت هو آلة اللفظ والجوهر الذي يقوم به تقطيع، وبه يوجد التأليف، ولا تكون حركات اللسان لفظاً ولا كلاماً موزوناً، ولا منثوراً إلاّ بظهور الصوت، ولا تكون الحروف كلاماً إلاّ بالتقطيع والتأليف[2]، وبالاستناد إلى ما عرضناه من أقوال القدماء ثُمَّ بالاستناد إلى ما يطرحه البحث اللساني الحديث يتحقق أمامنا أن الحرف وحده كتابية لا توجد لها حياة مستقلة، وهو عنصر يدخل في تركيب الوحدة الحية المستعملة وهي الكلمة، وباختلاف تركيب الحروف تختلف الدلالات، وتتعدد الكلمات، وعلى الرغم من أن كل حرف لفظ، وكل لفظ صوت، إلاّ أن الصوت بوصفه عملية حركية ذات أثر سمعي، وهو من أداء المتكلم، في نشاطه اللغوي العادي اليومي قد يطلق على الكلمة، أو على (المقطع)[3]، أو على الحرف كأقل وحدة نطقية فونيم تعود إلى جهاز التصويت، وهو أعني الحرف وحدة تصنيفية يقول بها دارس اللغة حين يقسم العدد الأكثر من الأصوات على العدد الأقل من الحروف، وقد يشتمل الحرف الواحد على أكثر من صوت واحد، كما يشتمل الميم مثلاً على أصوات مختلفة ذو

---

(1) د. محمد حسن إبراهيم، مفهوم علم اللسان عند الفارابي، ص 21.

(2) ينظر: الفارابي، إحصاء العلوم، ت: عثمان أمين، ص 47-50.

(3) الجاحظ، البيان والتبيين، ت: عبد السلام هارون، 1913، 1/ 79.

الإظهار، وذو الإخفاء، وذو الاقلاب، وكما يشتمل النون على عدد من الأصوات يأتي كل منها في بيئة صوتية خاصة حتَّى أن بعض أصوات النون كالذي في (ينظر) ينطق بإخراج اللسان كإخراجه في الظاء[1]، فالحرف كما يقول أرسطو: صوت لا يتجزأ وهو صوت معين ومن طبيعته أن يدخل في تركيب صوت معقد[2]، وهو وحدة الدراسة اللسانية الصغرى لأنّه رمز للصوت، وكل حرف صوت وليس العكس، لأنَّ الأصوات التي يمكن للإنسان إنتاجها تشكل عدداً لا متناهياً، ولما كانت قابلية الاستماع عند الإنسان محدودة، ولتلافي الارتباك الذي سيحصل في السمع لو صنفت جميع الأصوات المنتجة، ومن منطلق رياضي استطاع الإنسان أن يرمز لذلك العدد اللامتناهي من الأصوات بمجموعة محدودة من الحروف مراعياً في اختيار الأصوات المستعملة والمرموز لها بالحروف أمرين هما: سهولة أدائها، وسهولة استيعابها.

وقد امتلك الإنسان قابلية تحويل الأصوات لإنتاج أصوات أخرى، فمن ر ج ب يمكن أن نصوت بـ: رجب، جبر، برج، بجر، جرب، ربج، فإنَّ أضفنا إليها صوتاً آخر أمكن إنتاج إضعاف هذا العدد من الأصوات، وهكذا، وهذا التنويع الصوتي عند الإنسان تنويع إرادي، بينما نجده عند باقي الحيوانات تنويعاً غريزياً، حيث لا يكون الحيوان واعياً عند إصدار الأصوات، ولهذا تعذر عليه تعلم لغة غيره، وكذلك فإنَّ الحيوان يصدر أصواتاً لا تتجزأ ولهذا لا نستطيع أن نطلق عليها مصطلح (الحروف).

---

(1) المقطع: صوت خال من المعنى يتألف من حرفين: صامت وصائت.

(2) د. تمام حسان، مصطلحات سيبويه في أصوات العربية، مجلة الأزهر، مارس، 1961، ص 1078.

المبحث الثاني

الأصوات العربية

درس اللغويون العرب الأصوات العربية من زوايا متعددة، فقد وضعوا منذ القرن الثاني للهجرة، الثامن للميلاد أبجدية صوتية للأصوات العربية، باعتبار حركي عضوي وبالنظر إلى مخارجها وهي أماكن يمكن تعيينها في أعضاء النطق بوسائل مختلفة[1]، ابتداء من أقصى الحنجرة حتَّى الشفتين وكانت أبجدية الخليل (ت 175هـ) الصوتية أول ما عرف في هذا المجال، ثُمَّ تلاه سيبويه (ت 180هـ) وابن جني (ت 392هـ) وغيرهما ممن فعلوا فعله، أمثال: الأزهري في كتابه تهذيب اللغة وابن سيده في المحكم والمازني في كتابه التصريف، والفراء في معاني القرآن، ولقد استطاع هؤلاء على أن يصنفوا الأصوات من حيث عددها ومن حيث حيزات نطقها، وسماتها شدة، أو رخاوة، جهراً أو همساً، انطلاقاً من معرفة دقيقة في طريقة إنتاج الصوت والتحكم في مجرى الهواء.

واستطاع سيبويه وابن جني خاصة من أن يبينا وظائف الأصوات أو ما يُسمَّى اليوم بالتعاملية وهي مؤتلفة في بناء لفظي، ومدى ارتباط الأصوات بالدلالات وكذلك وقفا عند كثير من الظواهر الصوتية كالإعلال، والإبدال، والإدغام، والوقف، والحذف، والتخفيف، والاستثقال، والتوافق الحركي وغير ذلك محاولين تقديم العلل لتبرير هذه التحولات الصوتي التي تعتور الألفاظ، مدركين إلى حد بعيد الأسس الفسيولوجية في تكوين الأصوات المختلفة، وذلك بفحص عمليات النطق، وتحديد مواضعها بالنسبة لكل صوت، ودرجة اتصالها، وغير ذلك من البحوث الصوتية المختلفة التي اكتسبت في أكثر وجوهها اعتراف علم اللسانيات الحديث، والتي نعدم أكثرها في مباحث اليونانيين والرومانيين، إذ قامت الدراسات الصوتية عند هؤلاء في جملتها على بيان الآثار السمعية التي تتركها الأصوات في الأذن[2]، ولا نكاد نجد فروقاً جوهرية بين دراسات المتقدمين في هذا المجال، وما توصل

---

(1) جورج مونين، تاريخ علم اللغة، ص 86.

(2) د. تمام حسان، مصطلحات سيبويه، ص 1077.

الدرس الحديث، ولاستنباط هذه الحقيقة لابد لنا من الرجوع إلى بدايات الدرس الصوتي عند العرب، وأول ما يطالعنا في هذا الميدان الخليل بن احمد الفراهيدي في أبجديته الصوتية المعروفة، فقد قسم الأصوات بحسب مخارجها مبتدئاً بالمجموعة الحلقية ومنتهياً بالمجموعة الشفوية، وبحسب التقارب أو التباعد الحاصل بين هذه المجموعات من حيث مخارجها، وبحسب ما تشترك فيه كل مجموعة من صفات صوتية، ناظراً إلى جهاز النطق عند الإنسان، متعرفاً على حدوده وبأجزائه المختلفة، وقد استقر له ترتيب الأصوات العربية بإيرادها على مجموعتين اثنتين، تمثل كل مجموعة صنفاً من الأصوات يختلف في الخواص والسمات عن الآخر.

يقول الليث: قال الخليل: في العربية تسعة وعشرون حرفاً، منها خمسة وعشرون حرفاً صحاحاً لها احياز ومخارج، وأربعة هوائية، وهي: الواو والياء والألف اللينة، والهمزة[1] وقد رتب الخليل الحروف الصحيحة والهوائية بحسب مخارجها على النحو الآتي:

حلقية وهي: ع، ح، هـ، خ، غ، ولهوية (ومبدؤها من اللهاة) وهي: ق، ك، وشجرية (ومبدؤها من شجر الفم، أي: مفرجه) وهي: ج، ش، واسلية (من أسلة اللسان وهي مستدق طرفه)، وهي: ص، س، ز، ونطعية من نطع سقف الغار، وهو الأخدود بين اللحيين من داخل الفم الأعلى وهي: ت، ط، د، ولثوية (ذلق اللسان) وهي: ظ، ذ، ث، وشفوية، وهي: ف، ب، م، وهذه هي الحروف الصحاح أمَّا الهوائية فهي: ي، و أ والهمزة وهي هاوية لا يتعلق بها شيء.

ثمَّ تلاه سيبويه بأن رتبها على النحو الذي يشير إليه قوله: هذا باب عدد الحروف العربية ومخارجها، ومهموسها ومجهورها، وأحوال مجهورها، ومهموسها واختلافها، فاصل الحروف العربية تسعة وعشرون حرفاً: الهمزة، والألف، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، والكاف، والقاف، والضاد، والجيم، والشين، والياء، واللام، والراء، والنون والطاء، والدال، والتاء، والصاد، والزاي، والسين، والظاء، والذال، والثاء، والفاء، والباء، والميم، والواو، وتكون خمسة وثلاثين حرفاً بحروف هنَّ فروع، وأصلها من التسعة والعشرين، وهي

---

(1) د. خليل يحيى نامي، علم الصوت عند الأمم والعرب، دار المعارف، مصر، 1974، ص 8.

كثيرة يؤخذ بها وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار، وهي النون الخفيفة، والهمزة التي بين بين، والألف التي تمال إمالة شديدة، والشين التي كالجيم، والصاد التي كالزاي، وألف التفخيم[1]، وقد وزع سيبويه هذه الحروف بحسب مخارجها على النحو الذي يشير إليه الجدول رقم (1)[2].

فضلاً عما يسجله بعض المحدثين[3] على الخليل من اضطراب واضح في ترتيب الأصوات، وعلى الرغم من أن الأساس الذي اعتمده سيبويه في تنصيف الأصوات هو ما جاء به الخليل، فانا نجد اختلافاً بيناً بين الرجلين في هذا المجال يمكن تحديده في النقاط الآتية:

أولاً: جعل الخليل الهمزة آخراً، وهي عنده (هوائية)، بينما جعلها سيبويه أولاً، وهي عنده حلقية، ورأي سيبويه معتمد من ابن دريد في جمهرته، الزمخشري في أساس البلاغ"[4]،والذي يبدو أن الخليل كان يدرك ما ذهب إليه سيبويه من أن الهمزة أعمق مخرجاً، غير أنّه واجدها تتغير دائماً بأن تكون أولاً، وثانياً، وثالثاً، ممَّا جدا به إلى أن يعدها ضمن الحروف الهوائية (حروف العلة) وهي اليوم من الأحرف التي صعب على الباحثين التحقق من طبيعتها من حيث الصحة والاعتدال زيادة على أنّها لا تملك صورة كتابية ثابتة، فلم تنسب عند الخليل إلى حيز أو مخرج معين من اللسان، وفي مقدمة العين ما يشير إلى هذا التعليل.

ثانياً: وقد اختلف الرجلان أيضاً في تقديم وتأخير بعض الأصوات على بعضها، فيذكر الخليل مثلاً القاف قبل الكاف، والعكس عند سيبويه، ويقدم الصاد على السين والزاي، بينما يجعل سيبويه الزاي أولاً، والصاد أخيراً.

وغير ذلك ممَّا لا يخفى على المتأمل لترتيب كل منهما، ومع هذا فانا نجد الخليل قد أتى في الواقع بأهم خاصية من خواص الحروف اللينة، وهي حرية مرور الهواء حال النطق بها، فلا يقف في طريقها عائق، أو لا يتعلق بها شي على حد تعبيره، أنّها في الهواء، ولا يمنع

---

(1) الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، ت: د. عبدالله درويش، بغداد، 1967، 1/ 64-65.

(2) سيبويه، 4/ 431-434.

(3) المصدر السابق، 4/ 433-434.

(4) د. كمال بشر، علم اللغة العام (الأصوات)، القاهرة، 1970، ص 113.

هواءها شيء، وإنّما ينسلّ إلى الخارج طليقاً، وإذا أردنا أن ننسبها إلى حيّز ما نسبناها إلى الهواء، ووصفناها بأنها هوائية كما صرّح هو بذلك أكثر من مرة[(1)].

وأنّ الخليل ومن بعده سيبويه قد استطاعا أن يقدّما تقسيماً يقترب – كما سنرى – إلى حدّ بعيد ممّا يقرره علم الأصوات الحديث، وخاصة في ترتيب تلك الأصوات داخل مجموعات معينة[(2)]، ومن يدري لعله لو كان قد أتيح للخليل أن يشتغل في معامل الأصوات لتي يسرّها لنا العصر الحديث لكان قد وصل، ومن بعده سيبويه إلى نتائج أدق من هذا[(3)]. ولا يمكن أن نتحدث عن تقسيم الأصوات عند القدماء دون أن نقف عند ابن حني لَمّا له في هذا الميدان من دور بارز، وتصوّر بارع لطبيعة الأصوات العربية، وصفاتها المختلفة، فقد وضع ترتيباً جديداً للأصوات العربية أثبتناه إلى جانب ترتيب سيبويه، ووزع كل منهما هذه الأصوات بحسب مخارجها على النحو الذي يشير إليه الجدول رقم (2)، أمّا تقسيم مخارج الأصوات العربية كما تفهم وتنطق اليوم وفي ضوء تشريح الجهاز النطقي، واستخدام المناهج الآلية فهي: المخرج الحنجري، ومن مخرج الهزة والهاء، والحلقي للعين والحاء، واللهوي للقاف، والطبقي للغين وخاء والكاف، والغاري للجيم والشين والياء واللثوي للام والراء، ويشترك مع الأنفي في إخراج النون، والأسناني مخرج التاء والظاء والذال، والشفوي الأسناني للفاء، ويأتي الشفوي بعد ذلك للباء والواو، ويشترك مع الأنفي في إخراج الميم، وقد يتفرع من هذه المخارج أصوات فرعية بحسب المواقع.

---

(1) ينظر مقدمة الجمهرة لابن دريد، والزمخشري في أساس البلاغة، 1/ 479.

(2) الخليل، العين، 1/ 64-65، كمال بشر، الأصوات، 98.

(3) د. كمال بشر، الأصوات، 98.

الجدول رقم (1)

في ترتيب الأصوات العربية

سيبويه (ت 185هـ)	ابن جني (ت 392هـ)	الترتيب الحديث	الملاحظات
الهمزة، الألف، هـ	كذلك ع، ح، غ، خ	الهمزة، هـ	
ك	ق	ع، ح	
ق	ك	غ، خ، ق، ك	
ض	ج، ش، ي	ج، ش ، ي	
ج، ش، ي	ض	ل، ر، ن	
ل	كذلك	س، ص، ز، ت، ط	
ر	كذلك	د. ظ	
ن			يلاحظ أن ابن جني قد ذكر هنا النون بعد الراء على عكس ما فعله عند بيان المخارج إذ وضعها قبل الراء وهو ما يناسب الترتيب الحديث
ط، د، ت	كذلك	ث، ض، ذ	
ص، ز، س	كذلك	ث، ض، ذ	
ظ، ذ، ث	كذلك	ب، و، م	
ف	كذلك		
ب، م، و	كذلك		

جدول رقم (2)

مخارج الأصوات

الحرف		عند السابقين			عند المحدثين	
		المخرج	الصّفة		المخرج	الصّفة
الهمزة	1	أقصى الحلق	مجهور شديد	1	الحنجرة	غير مجهور ولا مهموس شديد
الألف		أقصى الحلق	مجهور متوسط		مع الصوائب الطويلة	مهموس رخو
الهاء		أقصى الحلق	مهموس – رخو		الحنجرة	مهموس رخو
العين	2	أوسط الحلق	مجهور متوسط	2	الحلق	مهموس رخو
الحاء		أوسط الحلق	مهموس رخو		الحلق	مهموس رخو
الغين	3	أدنى الحلق	مهموس رخو		أقصى الحنك (الطبق)	مهموس رخو
الخاء		أدنى الحلق	مهموس رخو	4	أقصى الحنك (الطبق)	مهموس رخو
القاف	4	أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى	مجهور شديد	3	اللهاة	مهموس رخو
الكاف	5	أسفل من موضع القاف من اللسان قليلاً وما يليه من الحنك الأعلى	مهموس شديد		أقصى الحنك الطبق	مهموس شديد

الحرف		عند السابقين			عند المحدثين	
		المخرج	الصّفة		المخرج	الصّفة
الجيم	6	وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى	مجهور شديد	5	الغار	مجهور مزدوج
الشين		وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى	مهموس رخو		الغار	مهموس رخو
الياء		وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى	مجهور متوسط		الغار	مجهور متوسط
الضاد	7	بين أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس	مجهور رخو مطبق	7	الأسنان واللثة	مجهور شديد مفخم
اللام	8	حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى وما فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية	مجهور متوسط	6	اللثة	مجهور متوسط / جانبي
النون	9	طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا	مجهور متوسط		اللثة	مجهور متوسط / انفي
الراء	10	من مخرج النون غير أنّه ادخل في ظهر اللسان قليلاً لانحرافه إلى اللام	مجهور متوسط		اللثة	مجهور متوسط / تكراري
الطاء	11	ما بين طرف اللسان وأصول الثنايا	مجهورو شديد مططبق		الأسنان واللثة	مهموس شديد مفخم
الدال		ما بين طرف اللسان وأصول الثنايا	مجهور شديد		الأسنان واللثة	مجهور شديد
التاء		ما بين طرف اللسان وأصول الثنايا	مهموس شديد		الأسنان واللثة	مهموس شديد

الحرف		عند السابقين			عند المحدثين	
		المخرج	الصفّة		المخرج	الصفّة
الزاي	12	ما بين طرف اللسان وفويق الثنايا	مجهور رخو		الأسنان واللثة	مجهور رخو
السين		ما بين طرف اللسان وفويق الثنايا	مهموس رخو		الأسنان واللثة	مهموس رخو
الصاد		ما بين طرف اللسان وفويق الثنايا	مهموس رخو كمطبق		الأسنان واللثة	مهموس رخو مفخم
الظاء	13	ما طرف اللسان وأطراف الثنايا	مجهور رخو مطبق	8	الأسنان	مجهور رخو مفخم
الذال		ما طرف اللسان وأطراف الثنايا	مجهور رخو		الأسنان	مجهور رخو
الثاء		ما طرف اللسان وأطراف الثنايا	مهموس رخو		الأسنان	مهموس رخو
الفاء	14	باطن الشفه السفلى وأطراف الثنايا العليا	مهموسس رخو	9	الشفه والأسنان	مهموس رخو
الباء	15	بين الشفتين	مجهور شديد	9	الشفتان	مجهور شديد
الميم		بين الشفتين	مجهور متوسط	10	الشفتان	مجهور متوسط
الواو		بين الشفتين	مجهور متوسط		الشفتان	مجهور متوسط
النون الساكنة	16	الخياشيم	مجهور متوسط	×	الخياشيم	مجهور متوسط

اعتمدنا في الجدول على ما جاء في كتاب سيبويه 2/ 405-406، وتحقيقاً على الجداول التي جاءت في الأصول، حسان: 19، المدخل، 61، علم اللغة العام، الأصوات، 136.

هي الفتحة الطويلة، وما نطقها إلاّ نتيجة لهيئة حجرة الرنين الفموية، لا لإقفال، ولا تضييق في مخرج بعينه، شانها في ذلك شأن العلل والحركات فليس للألف نقطة إنتاج معينة على طول مجرى الهواء لأنَّ اللسان يكون معها في واقع الأمر في وضع إراحة أي: ممتداً[1].

وهذا ما شعر به الخليل كما اشرنا حين تصور أنّها تخرج من مكان لا يمكن رصده، إذ وجدها تتغير دائماً بأن تكون أولاً، وثانياً، وثالثاً، فدفعه ذلك إلى عدّها حرفاً هوائياً وضمها إلى حروف العلة، وقد يعترض بعضهم على اعتبار الألف حركة في كل مواضعه بالياء والواو، وقد ذكرا في تقسيم المحدثين، وهذا الاعتراض مردود لأنَّ للياء والواو جانبين[2] الأول كونهما حركتين طويلتين أيضاً هما: الضمة والكسرة، والثاني كونهما من الأصوات الصامتة وهما مذكوران في تقسيم سيبويه وابن جني بهذا الوصف الأخير، بدليل وضع الياء مع الجيم والشين، وهذا ما لا يمكن عمله بالنسبة للياء المدية أي: الكسرة الطويلة.

ثالثاً: وإذا كان حكم سيبويه وابن جني على الهمزة بأنها أول الحروف مخرجاً حكماً سليماً لا غبار عليه بالمنظور الحديث، فإنّما يقع الاعتراض عليهما من جهة جعلهما الواو آخر الحروف مخرجاً، وعدّه حرفاً شفوياً، إذ أن البحوث الحديثة تثبت أن الواو في نحو (ولد) تخرج من أقصى الحنك أي من منطقة الكاف أو ما يقرب منها مع اتخاذ الشفتين وضعاً معيناً، ولكن ذلك لا يكفي لعدها شفوية، وإذا أردنا أن نجمع بين هاتين الجهتين يمكن القول بأن الواو (حنكية – قصية) أي من أقصى الحنك شفوية[3]، وربَّما يكون وضعها مع الكاف

---

(1) مقدمة العين، 33.

(2) ابن جني، سر صناعة الأعراب، ص 52-53، وانظر الجدول رقم (1).

(3) د. كمال بشر، الأصوات، ص 119، د. احمد علم الدين النجدي، اللهجات العربية المعاصرة في التراث، الباب الثالث، المستوى الصوتي ليبيا / تونس، 1398هـ-1978، 1/ 233 وما بعدها.

وأخواتها أدق من وضعها مع الباء والميم على الرغم من أن بعض المحدثين قد اعتمدوا رأي سيبويه في عدّ الواو شفوية[1].

رابعاً: أخّر سيبويه وابن جني القاف في الترتيب عن الغين والخاء والكاف مع أن القاف مخرجها عند اللهاة، ومخرج الثلاث الأخريات في الطبق، وهو وبتأمل هذه التقسيمات مجتمعة يمكن استنباط أوجه الشبه والاختلاف بين القدماء أنفسهم وبينهم وبين المحدثين الذين أسعفتهم الآلة، وفتح المغالق أمامهم علم التشريح، وأول ما يبدو أمامنا أن ابن جني وان اعتمد ترتيب سيبويه أساساً في وضع ترتيبه إلاَّ أنّه قد تفوق على سيبويه في هذا المقام، بالاحتكام إلى ما يقرره علم الأصوات الحديث، ويتضح ذلك مثلاً في تقديم ابن جني القاف على الكاف، بما يتفق والتقسيم الحديث، وتقديم (ج، ش، ي) على الضاد خلافاً لسيبويه، وهو ما يتفق أيضاً والترتيب الحديث، ومع هذا فانا نجد سيبويه ومن بعده ابن جني قد استطاعا أن يقدما تقسيماً للأصوات العربية يكاد يتفقا فيه اتفاقاً تاماً، من جهة، ويكاد يقتربا فيه ممَّا يقرره علم الأصوات الحديث، على الرغم من أن ترتيبهما الأصوات داخل المجموعة الواحدة يختلف أحياناً عما هو عليه في الترتيب الحديث، ويمكن رد ذلك إلى أمرين أساسين:

أولهما: أنّه من المحتمل أن يكون قد حدث تطور من نوع ما للأصوات العربية من حيث مواضع نطقها منذ زمن سيبويه، ومن بعده ابن اجني إلى وقتنا الحاضر، وهذا احتمال على كل حال، فليست لدينا أدلة يقينية تثبت أو تنفي هذا التطور، لأنَّ التطور في الأصوات بالذات لا يتأكد إلاَّ في الاستماع الفعلي ولكننا لا نهمل فكرة التطور هذه بحال من الأحوال اعتماداً على ما نعرفه على الشاهد الملموس الآن في اللهجات العامية ففي هذه اللهجات تطورات صوتية ضخمة واضحة إذا ما قيست بما يقابلها في أصوات اللغة الفصيحة الحالية[2].

---

(1) ينظر: د. كمال بشر، الأصوات، ص 119-120.

(2) ينظر: د. تمام حسان، مصطلحات سيبويه، ص 1079-1080، د. كمال بشر، الأصوات، ص 120. د. احمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ط1، الكويت، 1976، ص 267 وما بعدها.

وثانيهما: أن الوصف العلمي الدقيق للأصوات في عصرنا قد تم بمعية الآلة وفي ضوء علم التشريح، ولم يتأت للقدماء ذلك، ولو أتيح لهم ذلك لكانوا قد أصابوا كثيراً من أوجه الحقيقة، ولوصلوا إلى نتائج أدق وأقرب إلى ما توصل إليه المحدثون.

وعلى الرغم من أن مجال الاتفاق بين القدماء والمحدثين أوسع من مجال الاختلاف، وعلى الرغم من أن كثيراً من نقاط الاختلاف بين الطرفين يمكن أن نغض الطرف عنها وان نهملها وذلك لشدة التقارب والتداخل بين مخارج النطق، فليس هناك في الواقع حدود فاصلة فصلاً تاماً بين بعض هذه المخارج، ومن ثُمَّ فإنه من الجائز أن تنسب مجموعة من الأصوات إلى مخرج معين، وينسبها باحث آخر إلى مخرج قريب منه أو متصل به ومتداخل معه، أو رُبَّما يرجع الخلاف بيننا وبينه أو بين غيره إلى الملاحظة الذاتية، والخبرة الشخصية، أقول بالرغم من هذا، وغيره من الاختلافات الفردية في الخبرة الصوتية واللغوية بوجه عام بين المتكلمين[1]، فانه لا يمكن التسليم بما جاء به القدماء في جملته وتفاصيله قياساً إلى ما تأكد في عصرنا، إذ نجد هنا وهناك بعض أوجه الاختلاف بين معطيات القدماء والمحدثين، بما يمكن إيجازه بالنقطتين الآتيتين[2]:

الأولى: جعل سيبويه خلافاً للخليل الهمزة أول الأصوات العربية مخرجاً، وهو ما ذهب إليه ابن جني، وهذا حكم سليم بالنظر الحديث، مع فارق واحد هو أن القدماء قد جعلوا مخرج الهمزة من أقصى لحلق، ومخرجها عند المحدثين من الحنجرة، والحنجرة سابقة للحلق، ويمكن قبول رأيهم – أعني القدماء – بافتراض أنَّهم رُبَّما أطلقوا الحلق على منطقة واسعة تشمل الحنجرة وغيرها، وتكون الحنجرة حينئذ هي المقصودة بأقصى الحلق على الرغم من أن القدماء لم يشيروا إلى الحنجرة في كلامهم ولم يعدوها من مخارج الأصوات العربية[3].

---

(1) اتضح لبعض الباحثين أن لابن سينا معرفة بالحنجرة ووظيفتها في عملية النطق، ينظر: د. كمال بشر، الأصوات، ص 146.

(2) من المحدثين من يعد الألف من ذوات المخرج، ومخرجها غاري طبقي لين مع وسط اللسان عن طريق إراحة اللسان في قاع الفم، ومع ارتفاع طفيف جداً وسطه في اتجاه منطقتي الغار والطبق، ولو سلمنا بذلك، اقتربنا من رأي سيبويه وابن جني، مع فارق في موضع المخرج، انظر: د. احمد مختار، ص 271-297.

(3) ينظر: د. كمال بشر، الأصوات، ص 122.

والثانية: عدّ سيبويه ووافقه ابن جني الألف من ذوات المخارج، ومخرجها عندهما من أقصى الحلق، ولم يذكرها المحدثون منسوبة إلى مخرج معين بوصفها حرف مدّ يمثل في اللغة العربية وفي كل مواضعه حركة الجزء الرخو من سقف أمام اللهاة مباشرة، ولهذا السبب يضع المحدثون القاف قبل الغين والخاء سابقة لهما لا تالية، ومنهم من يضم القاف إلى الغين والخاء، ويُسمّى الثلاثة بـ الأحرف اللهوية[1].

خامساً: قدم سيبويه وابن جني الضاد في الذكر والمخرج وحقها اليوم – كما سنرى – أن تذكر في موضع متأخر، بأن توضع مع المجموعة الأسنانية اللثوية، وهي: (ط، د، ت) هذا إذا أغفلنا حقيقة ما أصاب نطق الضاد عبر العصور، فقد فقدنا اليوم نطقه القديم تماماً، وخرجت به كل لهجة عربية مخرجاً جديداً متراوحاً بين الظاء والدال المفخمة والطاء ومن غيرها يرى فريق وجوب التسليم بالوصف القديم للضاد[2].

سادساً: جعل سيبويه ووافقه ابن جني مخرج (الصاد، والزاي، والسين) من بين طرف اللسان وفويق الثنايا، لهو على هذا الأساس يلي مخرج (الطاء، والدال، والتاء) ويعد اليوم العكس، فيتقدم (الصاد، الزاي، السين) مخرجاً ورتبة ثُمَّ تليه مجموعة (الطاء، الدال، التاء) والملاحظ في نطقنا الحالي للزاي، السين والصاد، هو وضع طرف اللسان خلف الأسنان العليا مع التقاء مقدم اللسان باللثة التقاءً خفيفاً من شأنه أن يحدث الاحتكاك الذي نسمعه عند نطقها ومعنى هذا أن هذه الأصوات سنية لو نظرنا إلى الوضع الأول، ولكنها لثوية بالنسبة للوضع الثاني، ومعناه أيضاً صحة تسميتها بـ (أسنانية – لثوية) بالاعتبارين معاً، وهذا هو الذي دفعنا إلى ضم الضاد والطاء والدال والتاء معها وجعلها من مخرج واحد.

سابعاً: أمّا ترتيب بقية الأصوات عند سيبويه وابن جني فهو ترتيب معقول ومقبول بل أن بعضها كما في الحالة (الفاء، والباء، والميم) مثلاً، قد بلغ غاية في الدقة، والذي يعكر صفاء الرجلين ومن تابعهما من القدماء هو نسبة بعض هذه الأصوات إلى مخارج يختلف

---

(1) د. محمود السعران، علم اللغة، مصر، 1962، ص 2198.

(2) كانتينو، دروس في أصوات العربية، ص 30.

الدرس الحديث معهم فيها، وسوف تتضح أبعاد هذا الاختلاف وغيره أكثر في موضع لاحق، حيث سنتحدث عن تقسيم جديد للأصوات العربية بالنسبة لصفاتها.

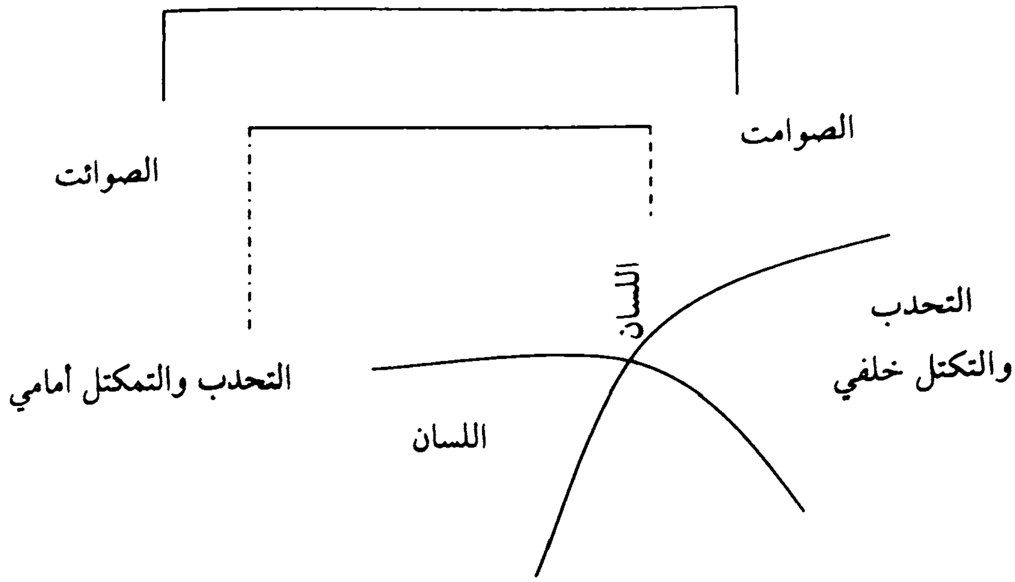
صفات الأصوات:

لَمّا كان المخرج الواحد مشتملاً على أكثر من صوت واحد، فقدتم تقسيم الأصوات تقسيماً جديداً، وذلك بحسب صفاتها، ولما كانت البيئة الصوتية أساساً في هذا التقسيم ألفينا نوعين رئيسيين من الأصوات هما: الأصوات الصائتة Vowels والأصوات الصامتة Consonants،[1] ولعل الفرق الأساس بينهما هو قوة الوضوح السمعي أو عدم قوته فيهما، فمن أبرز خصائص الصوائت الحركات هو قوة الوضوح السمعي فيها، والذي تقرره وتحدده وسائل خاصة معتمدة في تصنيف الأصوات وبيان فاتها ومن أهمها طبيعة مجرى الأداء الصوتي، ففي الأصوات الصائتة يكون هذا المجرى أوسع ممًّا هو عليه في الأصوات الصامتة، كما أن وضع اللسان من حيث قربه أو بعده من سقف الفم، وطبيعة تكتله أماماً واو خلفاً، ودرجة تحدبه (الشكل 1) ووضع الشفتين، وطريقة مر ور الهواء من الحلق والفم والأنف، كلها وسائل تعتمد في بيان نوع الصوت من حيث كونه صائتاً أو صامتاً، كم ان تلك الوسائل تساعد على بيان صفات كل من الصوائت والصوامت، فمن الصوائت ما يوصف بالضيق High close كما في (1) حيث يكون وسط اللسان في (1) في أقصى حالة ممكنة من الارتفاع (دون أن يزيد الارتفاع فيوجد احتكاك يوله إلى نصف علة (حركة)و، ومثله (u) دون فقدان عليته ومنها ما يوصف بـ (نصف ضيق) (mid- high half-closed) ما في (e) حيث ينزل وسط اللسان معه في اتجاه قاع الفم بنسبة الثلث، ومنها ما يوصف ب، (واسع) (low open) كما في (a) حيث يكون اللسان معه راقداً وممتداً في الفم في وضع يشبه الإراحة.

---

(1) المصدر السابق، ص 73، وانظر: عبد الرحمن أيوب، محاضرات في اللغة، بغداد، 1967، ص 98.

شكل 1: الصوامت والصوائت

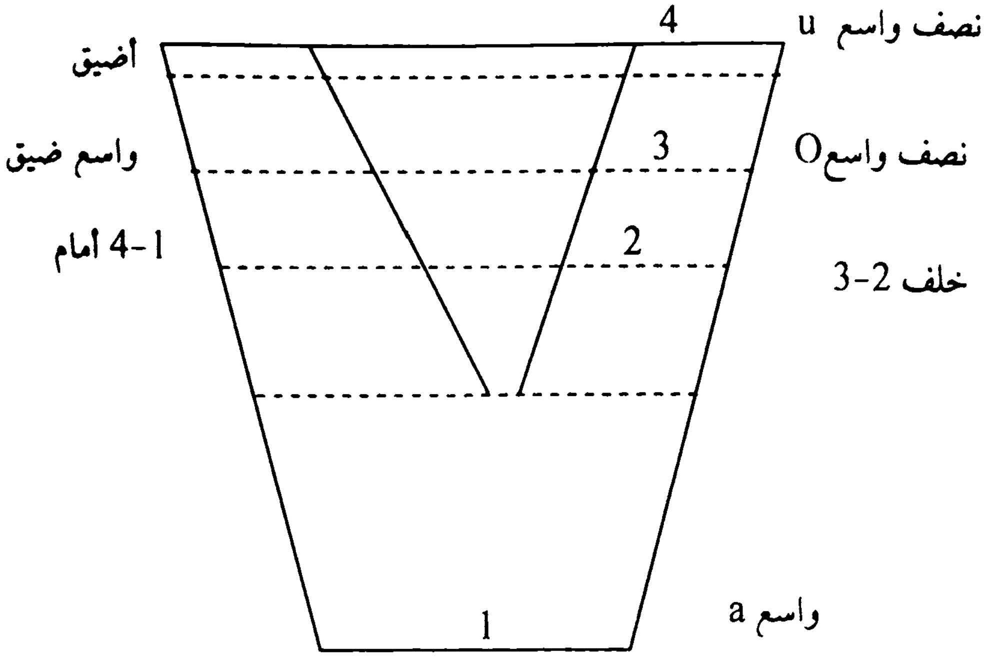


ومنها ما يوصف بـ (نصف واسع (mid-low half - open) كما في (O) وغير ذلك من صفات الصوائت[1].

وجملة القول إن الصائت صوت يتميز بأنه الصوت الذي يحدث في أثناء النطق به أن يمر الهواء حراً طليقاً خلال الحلق والفم، دون أن يقف في طريقه عائق أو حائل، ودون أن يضيق مجرى الهواء ضيقاً من شأنه أن يحدث احتكاكاً مسموعاً، وكل صوت لا ينطبق عليه هذا التعريف فهو صوت صامت، فالصوت الصامت إذن هو الصوت الذي يحدث في أثناء النطق به اعتراض أو عائق في مجرى الهواء، سواء كان الاعتراض كاملاً كما في نطق أصوات الدال أو الطاء أو التاء، أم كان الاعتراض جزئياً من شأنه أن يسمح بمرور الهواء ولكن بصورة ينتج عنها احتكاك مسموع، كما في نطق أصوات الحاء أو الخاء أو الغين.

(1) ينظر: كانتينو، ص 85، السعران، ص 175.

شكل 2: تصنيف الصوائت



وقد تم تقسيم الأصوات الصامتة بدورها على أقسام عديدة باعتبارات خاصة بغية تمييزها فقسمت من حيث وضع الأوتار إلى:

أصوات مجهورة وأصوات مهموسة: أو صوتية، وغير صوتية، وفي الأصوات المجهورة تكون الأوتار الصوتية غير مقفلة إقفالاً تاماً، بحيث لا ينبجس الهواء من ورائها يتسرب أبداً كما يحدث في المرء عند رفع حمل ثقيل، وكذلك عند نطق الهمزة مشكلة بالسكون، وإنّما تتلاصق الأوتار الصوتية بخفة فتدع للهواء فرصة محدثة أثراً سمعياً ليناً، يُسمَّى الجهر (voiced) وأصواته في العربية اليوم ستة شعر صوتاً هي: (الألف، ج، ي، ع، غ، ض، لـ، ن، ر، د، ز، ط، ذ، ب، م، و) ويزاد عليها الصوائت القصيرة: الفتحة والضمة والكسرة، أمَّا في الأصوات المهموسة ففيها تتقارب الأوتار الصوتية دون التصاق، فيحتك الهواء الرئوي بها حين صعوده إلى خارج دون ارتعاش أو تذبذب محدثاً ما نسميه بالهمس (Voiceless)، وأصواته في العربية ثلاثة عشر هي (الهمزة، هـ، ح، خ، ك، ش، ص، ت، س، ث، ف، ق، ط)، ومن الجدير بالذكر أن الأصوات المجهورة أقوى جرساً من المهموسة في حين تكون الأصوات المهموسة أقوى نطقاً في مستوى المجهود المبذول لمَا يصحب بعضها من استطالة كالزاي والسين، والصاد، كما أن من الأصوات ما ينتقل من حالة الجهر إلى

الهمس وعلى العكس تحت تأثير الأصوات المجاورة أو حسب موقع الصوت من البنية أولاً أو وسطاً أو آخراً.

وهناك جملة من الاختبارات يمكن أن يجريها أي شخص لمعرفة ما إذا كان الصوت مجهوراً أو مهموساً منها: نطق الحرف المراد اختباره مشكلاً بالسكون ووضع أطراف الأصابع على الحنجرة تحت الذقن (فوق تفاحة آدم) فإنْ أحسست باهتزاز وارتعاش تحت أطراف الأصابع فهذا صوت مجهور، وإلا فهو مهموس، ومنها أيضاً: وضع أصابعنا في أذننا ثُمَّ ننطق الصوت فنحس برنته في رؤوسنا علامة الجهر، وإلا فهو الهمس.

ومن خلال درجات انفتاح الأوتار الصوتية أو إقفالها أمكن تقسيم الأصوات إلى مجموعة رئيسية هي:

1- الأصوات الشديدة: وفيها يقفل المجرى الفموي في طريق الهواء الرئتين ويبقى مجرى الأنف مفتوحاً مَّما يمنع الصوت من أن يجري حراً، ومن هذه الأصوات (الهمزة، ق، ب، ك، ط، د، ت، والجيم قديماً) وقد كانت تنطق مثل الكاف التركية مثل كلمة (كاء) أي أنّها كانت مشجرة[1]، ولا يزال كثير من البدو ينطقها كذلك حتَّى اليوم.

2- الأصوات الرخوة: وهي التي يضيق فيها المجرى الفموي قليلاً أو كثيراً بحسب درجة الحاجز الذي يعترض الهواء، وهي أصوات (هـ، ح، غ، ش، ص، ض، ز، س، ظ، ذ، ف) التي يحدث عند النطق بها أثر صوتي احتكاكي.

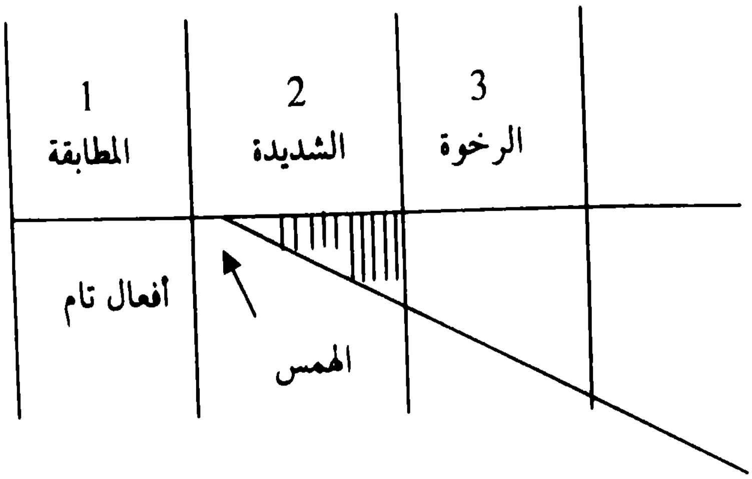
3- المتوسطة بين الشدة والرخاوة وهي أصوات (الألف، ع، ي، ل، ن، ر، م، و)، ويمكن التمييز بين الشديدة والرخوة في أننا لا نستطيع في الشديدة أن نطيل النطق، لأنَّ الهواء الرئوي الخارج ينبجس مرة واحدة، بينما نستطيع ذلك في الرخوة لمرور الهواء حراً طليقا.

أمَّا الأصوات المتوسطة فتحددها جزئية المانع وعدم قوته، فنستطيع أن ننطقها في مد قصير.

---

(1) تسمى الصوامت أيضاً بالأصوات الساكنة، ويطلق على الصوائت الحركات أو المصوتات انظر: ابن جني، سر صناعة الأعراب، 1/ 124-125.

شكل 3



4- الأصوات المستعلية والمنخفضة، والمستعلية ما يستعلي اللسان عند تلفظها ويرفع نحو الحنك وهي أصوات (غ، خ، ق، ظ، ض، ط) أمَّا المنخفضة أو ما يُسمَّى بـ (المستفلة) أي التي يستفل اللسان عند تلفظها فهي باقي الحروف.

وتوجد ضمن الأصوات المستعلية أربعة حروف معقدة المخارج، إذ يضاف إليها شبه مخرج ثان تشترك فيه هذه الأربعة، وهو رفع اللسان نحو ما يليه من الحنك مع تقلص في الحق وأقصى الفم، وهذه السلسلة الصوتية ممَّا تتميز به أصوات العربية عن غيرها، وهي حروف الإطباق (ض، ط، ص، ظ)، فهذه الأصوات مطبقة (Emphntiques) ويقابلها في الترقيق (ذ، ت، س)، فالإطباق في العربية إذن نوع من الاستعلاء، وعكسه الانطباق، وهذا الضب من النطق للحروف المطبقة سائد في كل اللهجات العربية والآرامية المستعملة اليوم.

إذا أردنا الأزواج المتقابلة في الإطباق والترقيق وحدناها ثلاثة فقط هي: ظ ذ // ط ت // ص س//.

أمّا الضاد فلا مقابل لها، لتعقد مخرجها واختلاف القدماء والمحدثين حوله[1]، ويبدو أنّها كانت تشبه اللام من بعض الوجوه، والفرق بينهما هو أن الصاد من الحروف المطبقة كالصاد، وأنها من ذوات الدويّ، واللام غير مطبقة صوتية محضة (مجهورة)، فالضاد العتيقة تبدو حرفاً غريباً جداً غير موجود في لغة من اللغات العربية، ولهذا كني عن العرب بالناطقين بالضاد، ويغلب على النطق أن النطق القديم للضاد لا يوجد الآن عند أحد من العرب، غير أن لها نطقاً قريباً جداً منه عند أهل حضرموت وهو كاللام المطبقة، ويظهر أن الأندلسيين كانوا يطبقون الضاد مثل ذلك، ولذلك استبدلها الأسبان بال (id) في الكلمات المستعارة في لغتهم مثال ذلك أن كلمة القاضي صارت في الاسبانية (alcalde) كما أن في بعض لهجات العرب من يلهج بالضاد لاماً نحو: الطجع في اضطجع.

5- أصوات الذلاقة والإصمات: والذلاقة حدوث الصوت بين ذلق اللسان أي طرفه ومقدم الغار الأعلى، وهي أصوات (ل، ر، ن، ف، ب، م) ومن هذه الأصوات ثلاثة شفوية لا اثر للسان فيها وهي أصوات (ف، ب، م) وثلاثة لسانية وهي أصوات (ل، ر، ن) أمّا بقية الأصوات فمصمتة.

6- الأصوات الصفيرية: ويحدث عند النطق بها صفير، وهي أصوات (ص، س، ز) وإذا كنا قد اطلنا الحديث عن صفات الأصوات فإنّما نريد بذلك تحديد مدى فهم اللغويين العرب القدماء لهذه الحقائق، ومدى أوجه الاختلاف بين ما قرره أولئك المتقدمون، وما أثبته وقائع البحث اللغوي الحديث.

فنقول: إنّ للقدماء في التفريق بين الأصوات، وأقسامها، وصفاتها آراء تتفق حيناً، وتختلف حيناً آخر عما نعرفه في وقتنا الحاضر، ولعل أول ما يطالعنا في هذا المجال أن القدماء قد أطلقوا مصطلح (الحرف) على كل صوت بسيط في الكلام سواء أكان هذا الحرف

---

(1) تتنوع اللغات في اختيار أنظمة الصوائت وصفاتها، واقل عدد لها يأخذ شكلاً ثلاثياً هو () وفي العربية الفصحى يأخذ شكلاً خماسياً هو من أكثر الأنظمة شيوعاً وهو ().

صحيحاً أم حركة طويلة كحركة المد واللين، وان الأصوات الصامتة هي التي استحوذت على اهتمام القدماء وعنايتهم، وأنهم قد وجهوا إليها معظم جهودهم، وبحوثهم، الصوتية، فهي التي أخضعوها للتصنيف والتقسيم دون الحركات، وهي التي نظروا فيها نظراً جاداً من حيث مخارجها وصفاتها المختلفة[1]، وأنهم كذلك قد نظروا إلى الصورة المكتوبة فوجدوا حروفاً تدوّن فوقها (الحركات) أو (العلامات) كالفتحة والضمة والكسرة، فوصفوها بأنها (حروف متحركة)، فإنْ وجدوا حرفاً لا تدّون فوقه تلك الحركات وصفوه بـ (الساكن) دون أن يفرقوا بين المتحرك والساكن، ومن الثابت عندنا أن السكون لا يقابل انعدام الحركة، وان الحرف المتحرك عند المحدثين (صوت صامت)، كما أن الحرف الساكن عند القدماء ما كان خالياً من الحركات، وعند المحدثين غير ذلك، ومن هنا وجدنا للقدماء فهماً آخر للصوت الصامت، فهو عندهم الذي لا يمكن نطقه بدون حركة، وهو تعريف خاطئ ولا شك، إذ أن من اليسير نطق الصوت الصامت وحده، بل أنَّ هناك كلمات كاملة في بعض اللغات تتألف الواحدة منها من صوت صامت واحد فقط[2]، وإذا كان القدماء قد اهتموا بالحروف أكثر من الحركات لوجود رموز مستقلة للحروف دون الحركات التي ليس لها مثل هذه الرموز والعلامات المعروفة بـ (ِ ًُ) علامات حديثة نسبياً إذ هي من ابتكار أبي الأسود الدؤلي (ت 69هـ) على أرجح الآراء[3]، وليست لها بالطبع في نظرهم أهمية الحروف المستقلة، وهذا في واقع الأمر منهج خاطئ تابع من النظر فلي الصورة المكتوبة دون النطق وهو الأساس في الدرس الصوتي، وقد كان إغفالهم له سبباً في صعوبة فهم كثير من النظريات العروضية وما منها من العلل والزحافات التي بنيت في أكثر من وجوهها على طبيعة الخط لا النطق على الرغم من النحاة قد ذكروا أن خط العروض غير قياسي لأنّه مبني على اللفظ وكان كذلك

---

(1) ينظر براجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، ص 10، واعلم أن في اللغة التركية نوعين من الجيم احدهما ينطق شجا تنطق الجيم في القاهرة وهذه تكتب عند الأتراك بالحرف، وأخرى تكتب بالره التقليدي هذا قبل تحويل الحرف العربي في التركية إلى الحرف اللاتيني، عام 1927، نظر: كمال بشر، ص 174.

(2) المصدر السابق، ص 10.

(3) ينظر: د. كمال بشر، الأصوات، ص 95.

سبباً في اضطراب بعض أوجه النظام الأعرابي في الجملة العربية كما هو الحال في إعراب الأسماء الستة، والمثنى والجمع المذكر السالم، والأفعال الخمسة.

أقول إننا في الوقت الذي نسجل على القدماء مثل هذه الهنات فانا لا نعدم أن نعثر لهم على أقوال وآراء تشير في جملتها إلى كثير من الحقائق العلمية التي تتفق مع ما نألفه اليوم من هذه الحقائق، فالحركات إنّما سُمِّيتْ كذلك – على رأيهم لأنها تحرك الحروف وتقلقله، أو كما قال بعضهم، لأنها تجذبه نحو الحروف التي هي أجزاؤها فالفتحة تجذبه نحو الألف، والكسرة نحو الياء، والضمة نحو الواو، وهذا وإن كان يعلل تسمية تلك الأصوات بالحركات دون أن يوضح خصائص ها الصوتية لكنه يشعرنا بادراك القدماء خواص الحركات، وذلك بسبب ربطها بحروف المد (الألف، والياء والواو) وعدها أجزاء منها، متولدة عنها، بل أن من هم من يرى أن حروف المد هذه إنّما تولدت عن الحركات، بدليل أن كل حركة – على رأيهم – إذا أشبعت نشأ منها حرف مد يجانسها وعلى هذا فالحركة سابقة الحرف لتوقف وجود الحرف المبدوء به عليها[1]، وعلى هذا أيضاً يجب اعتبار الحركات بداية لحروف المد ومعنى لها.

وعلى الرغم من أن اللغويين القدماء قد ادخلوا الحروف المدية، مع الحروف الساكنة، وجدنا الخليل لا يربط الحروف المدية تلك بمخرج معين، وإنّما ينسبها إلى الهواء فهي هوائية أي أنّها في الهواء، وفي حيز واحد، لأنها لا يتعلق بها شيء[2]، إلاّ أننا نجد هؤلاء اللغويين وعلى رأسهم الخليل قد حددوا خواص هذه الحروف المدية تحديداً يتفق تمام الاتفاق مع ما توصل إليه المحدثون، وبنوا العلاقة بينها وبين الحركات القصيرة، فإذا كانت الحروف المدية كما فهمها الجليل هوائية فمعنى أنّه يدرك كونها صنفاً من الأصوات يختلف عن بقية الحروف التي حدد مخارجها، ونسبها إلى إحيازها، وقد أدرك ابن جني ذلك أيضاً، فعنده أن حروف المد حركات وان هواءها يمر حراً طليقاً دون مانع يمنعه، في حين يدرك أن

(1) المصدر السابق، ص 94.

(2) حامد عبد القادر، دفاع عن الأبجدية والحركات العربية، مجلة مجمع القاهرة، 1970، 12/ 98.

الأصوات الصامتة يقف هواؤها وقوفاً تاماً فلا تجد للصوت منفذاً هناك[1]، أو لا يقف مطلقاً، وإنّما يتسرب من خلال طريق ضيق محدثاً اهتزازاً معيناً ذا أثر سمعي.

وقد نهج الخليل ومن تابعه منهجاً سليماً في بيان حقيقة الصوت، فكان إذا أراد أن يحقق صوتاً ليحدد مخرجاً جاء بالصوت ساكناً وقبله ألف، فقال: إب، إت، وقد أشار ابن جني إلى هذا بقوله: وسبيلك إذا أردت اعتبار صدى الحرف أن تأتي به ساكناً لا متحركاً، لأنَّ الحركة تقلق الحرف عن موضعه ومستقره، وتجذبه إلى جهة الحرف التي هي بعضه، ثُمَّ تدخل عليه همزة الوصل مكسورة من قبله، لأنَّ الساكن لا يمكن الابتداء به فنقول: إكْ أقْ، أج، وكذلك سائر الحروف[2]، ويتضح فهم ابن جني العميق لصنفي الأصوات الصامتة وحروف المد وهي الحركات بقوله: أن اتسع مخرج الحرف حتَّى لا يقتطع الصوت – يقصد الهواء – عن امتداده واستطالته استمر الصوت ممتداً حتَّى ينفذ، فيفضي حسيراً إلى مخرج الهمزة، فينقطع بالضرورة عندها، إذ لم يجد منقطعاً فيما فوقها، والحروف التي اتسعت مخارجها ثلاثة: الألف ثُمَّ الياء ثُمَّ الواو[3].

ومما يثير الإعجاب أن نجد أبا علي الفارسي (ت 377هـ) قد تنبه إلى العلاقة بين الحركات القصيرة وحروف المد (الحركات الطويلة) وأوضح تلك العلاقة بما لا يمكن الاعتراض عليه من المعاصرين، فقد قرر أن هذا الذي يسميه أهل العربية حركة حقيقة أنَّه حرف، فالفتحة كالألف، والضمة كالواو، والكسرة كالياء في إنهن حروف، كما إنهن حروف، إلاَّ أن الصوت بهن أقل من الصوت بالألف واختيها، وقلة الصوت بهن ليس يخرجهن عن أن يكن حروفاً، لأنَّ من الحروف ما هو أكثر صوتاً من حروف كـ (الصاد) و (النون) الساكنة، فكما أن النون عندنا حرف وان كان أقل صوتاً من الصاد كذلك يجب أن تكون هذه عندنا حروفاً، وان كان الصوت بهن أقل من الصوت بما هن منه.

فالمسمى حركة والحرف الذي معه هما في الحقيقة حركتان للناطق، وكل واحد منهما حرف، ويدلك على ما ذكرناه من هذا قيام كل واحد من الحرف والمسمى حركة مقام

---

(1) اوديت بني، بحث في فونولوجيا اللغة العربية، مجلة الفكر العربي، طرابلس، 1979، 8/ 171.

(2) الخليل، العين، 1/ 74-75.

(3) ابن جني، سر صناعة الأعراب، 1/ 7-8.

صاحبه، الا ترى أن حركة في (جَمَزى) قد قامت مقام الألف عندهم في (حبارى)، فلم يقولوا في الإضافة إليها إلاّ جمزيّ كما لم يقولوا في الإضافة إلى حبارى إلاّ (حباريّ، وأقاموا حرف مقام الحركة في الأعراب في نحو: يضربان، ويضربون، وهو يخشى ويغزو، ويرمي، فإذا حذفت عوّض عنها[1].

وعند ابن جني رأي يتفق إلى حدّ بعيد مع رأي أستاذه أبي علي[2]، فكلا الرجلين قد حدد العلاقة بين الحروف المد والحركات القصيرة بالكمية ولازمن الذي يستغرقه نطق كل واحد منهما، ففي نطق نحو (ناصر) نستنفذ زمناً أطول من نطق نحو (نَصَر) وهذه الكمية الزمنية المضافة إنّما يحددها نطق (الألف) بعد الصاد.

وإذا كانت اللسانيات الحديثة قد منحت الحركات وجوداً مستقلاً، بوصفها وحروف المد[3]، من طبيعة واحدة لا فرق بينهما إلاّ من ناحية الكم، وما أحرف المد إلاّ أصوات طويلة وحركات قصيرة مطولة تدخل على الأسماء المنهوكة صوتياً فتقويها، أو قل أن الحركة حرف مد، كما أن حرف المد حركة فإنّ القدماء قد قرروا هذه الحقيقة وأوضحوها أيما توضيح وأدركوا الفرق بين الأصوات صوامتها وحركاتها، وان ما قرروه بالنسبة للحركات ينطبق عليها كلها سواء أكانت قصيرة أم طويلة كما رأينا.

أمّا تقسيم الأصوات من حيث الجهر والهمس، والشدة، والرخاوة، فانا واجدون للقدماء اهتماماً خاصاً بهذه الصفات، اقتربوا في جلّ معطياتهم في هذا الشأن من الحقيقة العلمية التي يؤكدها اليوم علم الصوتيات الحديث وإن ابتعدوا عن هذه الحقيقة في بعض المواضع، فالصوت المجهور عند سيبويه حرف اشبع الاعتماد في موضعه، ومنع النفس أن يجري منه، حتّى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت، فهذه حال المجهورة في الخلق والفم، إلاّ أن النون والميم قد يعتمد لهما في الفم والخياشيم، فتصير فيهما غُنَةٌ، والدليل على ذلك انك لن امسكت بانفك ثُمَّ تكلمت لرأيت ذلك قد اخل بهما[4].

---

(1) المصدر السابق، 1/ 8.

(2) المصدر السابق، 1/ 8.

(3) الفارسي، أبو علي، البغداديات، رسالة جامعية مقدمة لجامعة المستنصرية صيف 1980، صلاح الدين عبدالله، إشراف: د. عدنان محمد سلمان، 1/ 334.

(4) ينظر: ابن جني، سر صناعة الأعراب، 1/ 8.

فالجهر في رأي سيبويه مرتبط بالجهر الذي يحسّه الناطق في الصدر والذي يتسبب عند تسليط هواء الرئتين على المخرج، فيحدث الجهر في المخرج بنتيجة لإشباع الاعتماد، أي ضغط الهواء على لمخرج، ويتضح هذا إذا عرفنا أن مصطلح النفس عند سيبويه إنّما يريد به الهواء المتسرب تسرباً ملحوظاً حين النطق ببعض الأصوات اللغوية كالفاء والحاء والسين وغيرها.

وعلى الرغم من أن القدماء ومنهم سيبويه لم يعرفوا الأوتار الصوتية بمفهومها العضوي الفسيولوجي[1]، ولم يكونوا على بيّنة مفصلة بكيفية حدوث الجهر والهمس، لجعلهم طبيعة عمل الأوتار الصوتية، إلاَّ أنَّهم قد عبروا عن هذه الأوتار بمصطلحات توحي بأنَّهُم قد أدركوا دور الأوتار الصوتية فيقولون: هو الصوت الذي يجري من الصدر أو مجرى الصوت، وفطنوا أيضاً إلى أن الجهر إنّما يحدث عند زيادة كمية الجهر الصدري، أو عند إشباع الاعتماد على حد تعبير سيبويه، وما الهمس عنده على هذا الأساس إلاَّ حرف أضعف الاعتماد في موضعه، حتَّى جرى النفس معه[2]، أمَّا الأصوات المجهورة عند سيبويه الهمزة والألف والعين والغين والقاف والجيم والياء، والضاد واللام والنون والراء والطاء والدال والزاي والذال والباء والميم والواو، والمهموسة الهاء والخاء والكاف والشين والسين والتاء والضاد والثاء والفاء إذا كان سيبويه قد أدرك طبيعة الأصوات مجهورها ومهموسها دون الاستعانة بما يستعين به المحدثون في الدرس الصوتي، كالمخابر والأجهزة المختلفة، فإنَّما نجد عنده بعض الخلط بين الأصوات وأول ما يطالعنا في هذا المجال أنَّه يعد الهمزة صوتاً مجهوراً، في حين أن نطقها إنّما يتم بواسطة إقفال الأوتار الصوتية إقفالاً تاماً ثُمَّ تفتح هذه الأوتار فتحاً سريعاً مفاجئاً فيحدث بذلك انفجار هو الذي يُسمَّى الشدة التي هي غير الرخاوة كما رأينا، ولا يمكن أن يكون مع إقفال الأوتار الصوتية جهر، ومن ثُمَّ يخطى سيبويه، ومن نقل عنه في اعتبار الهمزة حرفاً مجهوراً، والذي يبدو أن القدماء قد خلطوا بين

---

(1) ريمون طحان، 31، ومن الجدير بالذكر ان الحركات نوعان، نوع يتخلل الكلمة جزءاً من تركيبها الصوتي، ونوع يأتي في اواخر الكلم لظروف نحوية خاصة وهذا ابعاض حروف المد.

(2) سيبويه، 4/ 434.

الهمزة والألف المجهورة لأنَّ الأخيرة تحمل الهمزة في الغالب فظنوها مجهورة مثلها، الذي يبدو أيضاً أن أحوال نطق الهمزة المتقلب عند العرب فهي تارة محققة، وتارة مسهلة في صورة مد، وتارة ميسرة في النطق مسببة عن اختلاف ضغط الهواء الصاعد أكثر لذا هي مسببة عن حركة الأوتار الصوتية وهي التي بين بين، وردوها مرة للوصل ومرة أخرى للقطع، هو الذي أدى بسيبويه ومن بعدها إلى عدم وصفها وصفاً دقيقاً، وتحديد صفتها الصوتية تحديد ناجحاً، وقد يكون اعتبار سيبويه الهمزة مجهورة على سبيل التغليب في فصيلة الأصوات المجهورة[1]، ناسياً أن الهمزة المسهلة والواصلة والتي بين بين وقد خرجت عن صورة العلة أو الحركة أصبحت مجهورة فهن في الواقع همزات في صورها الحاضرة، وإنّما هي مد أو حركة، وإن وصف الهمزة لا ينطبق إلاّ على المحققة بينها.

وكما لا ينجح سيبويه في وصف الهمزة وصفاً دقيقاً حين عدها مجهورة، نجد المحدثين قد اختلفوا في وصفها أيضاً، فهي عند بعضهم[2] لا تكون إلاّ مهموسة لأنَّ الأوتار الصوتية تنطبق عند النطق بها، ولا تتذبذب (ترتعش) ووصفها آخرون بأنها صوت حنجري انفجاري لا بالمهموس ولا بالمجهور، لأنَّ فتحة المزمار معها تكون مغلقة إغلاقاً تاماً، فلا يسمح للهواء بالمرور من الحنجرة إلاّ حين انفراج فتحة المزمار فيخرج الهواء فجأة محدثاً صوت الهمزة، وحبس الهواء وراء المزمار ثُمَّ فتحه فجأ لنطق الهمزة يمنع جريان النفس معها هو الضابط الذي وضعه سيبويه لمعنى الجهر والهمس، فهي = اعني الهمزة – بهذا الضابط مجهورة لأنَّ النفس لا يمكن أن يجري معها، أمَّا بضابط ارتعاش الوترين الصوتيين فهي مهموسة لأنهما يتحركان معهما بل لا يمكن أن يتحركا معها، ولهذا يرى البعض أنّه ليس موجباً لجعل الهمزة في وصف الجهر والهمس منزلة بين المنزلتين.

ونستنتج ممّا ذكره الأقدمون والمحدثون بشأن الهمزة أن النطق بالعربية قد تطور عبر الزمان بالمقارنة مع نظام الأصوات الذي ذكره سيبويه ونظام الأصوات في العصر الحديث،

---

(1) الأوتار الصوتية، زوجان من الطيات الجلدية في طرف قصبة الرئة.

(2) سيبويه، 4/ 434.

وذلك بتأثير اللهجات المحلية، ويمكن أن نتبين مثل هذه الفروق والتطورات إذا درسنا ظاهر التجويد والقراءات، ومظاهر اختلاف اللهجات.

أمّا القاف وهي مهموسة اليوم فقد عدّها سيبويه مجهورة، وهو محقّ في ذلك، إذ قد يكون النطق بها قديماً شبيهاً بنطق القاف الموجود عند بعض العرب، كالسودانيين الذين ينطقون القاف اليوم أقرب ما تكون إلى الغين، وما يزال نطق القاف القديم باقياً عند بعض البدو، ولعل سيبويه يتكلم عن أخت هذه القاف التي كانت في أيامه.

وأمّا الطاء فقد عدّها سيبويه ومن تابعه مجهورة، وتعد اليوم صوتاً اسنانياً لثوياً انفجارياً، فهي بهذا الاعتبار لا تكون إلاّ مهموسة، ونعدم أن نجد أثراً في العربية لطاء مجهورة، ولو كان قبل سيبويه عند العرب طاء تختلف عن طاء اليوم لبقي أثر ذلك في إحدى اللهجات المنعزلة غير المهمة، كما هو الحال في القاف كما رأينا، ويبدو أن الطاء كانت قديماً دالاً مفخمة، كما كانت في السامية القديمة وما الدال إلاّ صوت مجهور، ولهذا فالطاء - نظيرها المفخم - صوت مجهور كذلك، ولعل هذا يفسر قول سيبويه لولا الإطباق لكانت الطاء دالاً، والصاد سيناً، والظاء ذالاً، وخرجت الضاد من الكلام لأنّه ليس شيء في موضعها غيرها[1].

وإذا تجاوزنا الاختلاف الحاصل بين القدماء والمحدثين حول طبيعة أصوات الهمزة والقاف والطاء من حيث الجهر أو الهمس، لوجدنا أن هناك اتفاقاً يكاد يكون تاماً بين ما قرره أولئك وهؤلاء، أمّا من حيث شدة الأصوات ورخاوتها، فانا نجد القدماء قد اقتربوا أيضاً بما ذكروه بهذا الشأن من الحقائق التي توصل إليها المحدثون، إذ أوجز سيبويه الأصوات الشديدة والرخوة بقوله: ومن الحروف الشديد وهو الذي يمنع الصوت أن يجري فيه، وهو الهمزة والقاف، والكاف، والجيم، والطاء، والتاء، والدال، والباء، وذلك انك لو قلت الْحَجَ ثُمَّ مددت صوتك لم يجر ذلك، ومنها الرخوة وهي: الهاء، والحاء، والغين، والخاء، والشين، والصاد والضاد، والزاي والسين والظاء والثاء والذال والغاء، وذلك إذا قلت الطس وانقض وأشباه ذلك أجريت فيه الصوت أن شئت.

---

(1) د. تمام حسان، مصطلحات سيبويه، ص 1081.

وأمَّا العين فبين الرخوة والشديدة تصل إلى الترديد فيها لشبهها بالحاء[1]، ورأي ابن جني أن ما بين الشدة والرخاوة هي الألف والعين والياء واللام والنون والراء والميم والواو ويجمعها لفظ (لم يروعنا)[2]، وفي الوقت الذي نجد فيه أن الحروف التي ذكرها الأقدمون تحت مصطلحي الشديدة والرخوة توافق ما عند المحدثين من حروف آنية (Occlusives) وحروف متواصلة (Spinantes)، أو حروف الفجارية (Phosive) وحروف احتكاكية (Fricative) ومع أخذنا بعين الاعتبار أن المحدثين إنّما يصفون أصواتاً تنطق اليوم، لا كما كانت تنطق في زمن سيبويه ومن تبعه، فانا لا نجد فروقاً أساسية بين ما توصل إليه المحدثون وإذا أردنا أن نقف على أوجه الخلاف الأساسية بين الطرفين فيمكن إيجاز ذلك بالاتي:

1- أن اعتبار (الجيم) شديدة، قول سليم، فهي مجهورة شديدة مثل الجيم المصرية الحالية، لكنها لم تكن مثل الجيم المصرية بعينها لأنَّ مخرج الجيم المصرية هو مخرج الكاف، ومخرج الجيم العتيقة هو مخرج الشين والياء، بما يشبه الجيم التي تنطق في العراق كما في (جمل) أو (جيكاره) العامية، أمَّا وصف بعض المحدثين للجيم بأنها (انفجارية احتكاكية)[3]، فإنّما تأثر بالجيم الشامية، وذلك لأنَّ حبس الهواء كما يرون لا ينفرج فجأة كما في بقية الحروف الانفجارية، وإنّما يبتعد عن الحنك ببطء يسمح للهواء بالاحتكاك، ويبدو أن الذي جعل الجيم مع الحروف الاحتكاكية، والذي جعلها انفجارية احتكاكية لم يكن يصف الجيم الفصيحة كما وصفها القدماء وكما تنطق في العراق وإنّما كان يصف الجيم السورية المشربة صوت الشين بصورة مشبعة أو مخلة وهي في الحالين تختلف عن وصف العلماء العرب لها[4].

2- لم يذكر القدماء الضاد ضمن الأصوات الشديدة وتعد بنظر المحدثين كذلك، وتنطق اليوم عند أكثر أهل المدن على هذا الأساس، ولعل انفراد الضاد بنطق صعب خاص

---

(1) من هؤلاء كانتينوا، ص 1213، د. تمام حسان، ص 1081.

(2) د. كما بشر، الأصوات، ص 142، السعران، ص 171، د. إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، القاهرة، 1971، ص 91.

(3) سيبويه، 4/ 436.

(4) المصدر السابق، 4/ 436-437.

أدى إلى اختلاف واسع بين القدماء والمحدثين حول طبيعتها الصوتية، وأدى أيضاً إلى اضمحلال صورتها الصوتية الأصيلة، ولم يبق من ينطق بها اليوم كما كانت تنطق قديماً، فقد اختلطت عند بعضهم بالظاء وعند آخرين بالدال المفخمة وعند غيرهم باللام المفخمة، ومن البدو من ينطقها اليوم (رخوة) وهكذا لم تبق العربية كما كانت لغة الضاد حسب خاصية هذا الصوت، يقول سيبويه لولا الإطباق لصارت الطاء دالاً، والصاد سيناً، والظاء ذالاً، ولخرجت الضاد من الكلام لأنه ليس شيء من موضعها[1].

فصعوبة وصف الضاد جعلها تضمحل في النطق الحديث، وإن بقيت مجموعة من الأصوات تشير إليها كما هو الحال فيما نجده عند أهل حضرموت في نطقهم لها كاللام المطبقة كما أشرنا سابقاً.

3- أمّا (العين) فلا غبار على رأي القدماء فيها من حيث كونها متوسطة بين الرخوة والشديدة، وكان المحدثون يرونها صوتاً احتكاكياً[2]، ويتأكد رأي القدماء إذا حكمنا على العين على وفق الضابط الذي ذكروه وذلك أنّها يمكن أن يجري الصوت معها عند الوقف عليها، إلاّ أن في ذلك مشقة وكلفة، ويمكن معرفة ذلك بنطقها في كلمة (ارجع) مثلاً، ومقارنتها بصوتي الهمزة والحاء في كلمتي ارجئ وأرجح، إذ يمكن أن نحس بوقفة الهمزة الأخيرة في ارجئ أو شدتها أو انفجارها كما عبروا، ولا يمكن إجراء الصوت بها ونحس بسهولة جريان الصوت في حاء الأرجح الاحتكاكية أو الرخوة، أمّا عين ارجع فيمكن أن يجري النفس بهاء لكن ليس بسهولة جريه في الحاء، فهي بين الهمزة الشديدة الحاء الرخوة، ولذا عبروا عنها بأنها بين الشدة والرخاوة أي أن العين لا هي بالحرف الشديد ولا هي بالحرف الرخوة[3].

---

(1) ابن جني، سر الصناعة، 1/ 69.

(2) د. كمال بشر، الأصوات، 1470، السعران، 183، تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، 190-104.

(3) د. حسان سعيد النعيمي، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، بغداد، 1980، ص 316-317.

4- وقد أحسن القدماء صنيعاً حين اخرجوا أصوات الألف والياء واللام والنون والراء والميم والواو من الأصوات الرخوة على نحو ما فعله المحدثون وتنبوه[1]، فانون والميم يمتازان بغنّة خيشومية بمعنى أن الهواء بنحبس في الفم كما هو الحال في نطق الأصوات الشديدة، غير أن جزءاً من ذلك الهواء يخرج من الأنف ممّا يجعلهما تترددان بين الشدة والرخاوة، وكذلك اللام والراء فانهما يمتازان بكيفية خاصة في النطق، إذ أن انجراف اللسان باللام وترديده بالراء، يؤدي إلى التصاق طرف اللسان بالمفارز العليا في نطق اللام، فيمر الهواء بغزارة من جنبي اللسان بينهم يلتصق طرف اللسان بالمفارز العليا ثمّ ينفتح فيمر الهواء بين الانغلاق والانفتاح غزيراً، وهذا الانفتاح في اللام والراء يجعلهما من الحروف العنيفة القريبة من حروف العلة الواو والياء، أمّا الواو والياء فيمتازان بانفتاح كبير جداً لقربهما من الحركات حيث يكون الانفتاح تاماً، يتسع فيه مخرج كل منهما بما لا يسمح بوقوف الهواء عنده، ليرى أيجري به أم لا حتّى يحكم عليه بالشدة أو الرخاوة، ولذلك يقول النحاة العرب فيهما إنهما إنصاف حروف أو إنصاف حركات، ولا يمكن أن نستعمل عبارة حروف العلة لأنّها تشمل الألف في القديم بينما الألف في اللسانيات المعاصرة فتحة طويلة ولا يمكن عدها حرفاً عند بعضهم وهذه الخاصية في الواو والياء هي التي جعلت هذين الحرفين كثيري الحذف والتغيير وهو ما يعرف بالإعلال.

---

(1) سيبويه، 4/ 436.

المبحث الثالث

الصوت والدلالة

يعدّ علم الدلالة اليوم غاية الدراسات الصوتية والنحوية والصرفية والمعجمية، بل إنه قمة الدراسات اللغوية[1]، وقد حظيت قضايا الصوت والمعنى منذ القديم بأهمية بالغة عند العرب، وغيرهم، فقد بدأ البحث عن طبيعة العلاقة بين جرس الكلمة ومعناها الذي يتسق معها عند العرب في وقت مبكر ومنذ أن واجهوا مشكل الآيات القرآنية وإعجازها واستخراج الأحكام الشرعية واللغوية منها، سواء عند علماء الفقه والأصوليين أم عند اللغويين إدراكاً من هؤلاء لأهمية قضايا الصوت والمعنى، وقيمتها الدلالية في خدمة القرآن الكريم والشريعة الإسلامية، وحفظ نقاء العربية وصفائها[2]، وحلّ كثير من إشكالاتها الصوتية والدلالية، وبيان القيم التعبيرية للأصوات وهي منتظمة داخل البنيات أو التراكيب، وقد اتجهوا في دراساتهم هذه وجهتين:

أولاهما: دراسة الانسجام الصوتي في اللفظة الواحدة، بوصفه يوضح المستعمل من المهمل، والفصيح نم غيره، وبيان المعايير المعتمدة في الحكم على فصاحة المفردات واو التراكيب من خلال أصواتها، وقد ذهبوا في ذلك أحد مذهبين:

- يرى أن التنافر في الألفاظ إنّما يكون حيث تتقارب الأصوات في المخارج وكان ابن دريد (ت 321هـ) وعبد الله سنان بن الخفاجي من أصحاب هذا الرأي.
- يرى أن التنافر إنّما يكون حيث تتقارب الأصوات فيا لمخارج أو تتباعد بعداً شديداً، ومن أصحاب هذا الرأي علي بن عيسى الرمّاني (ت 384هـ) [3].

---

(1) د. كمال بشر، الأصوات، 170.

(2) حسام النعيمي، 317.

(3) السعران، 197.

وما قدمه الأقدمون في هذا الميدان جد عظيم استهدف الوصول إلى إدراك العلاقات بين الأصوات نفسها انسجاماً أو تنافراً، والوقوف عند قوانين ذلك الانسجام أو التنافر، وغير ذلك ممّا يشير إلى أن عناية العرب بـ الدراسات الصوتية قد كانت قرينة بقضايا الإعجاز القرآني، إذ ذهب فريق إلى أن القرآن معجز بالمعاني، وذهب فريق آخر إلى أنّه معجز بالألفاظ ثمّ شرعوا في التنقيب عن أسباب الجودة والتلاؤم، أو التأخر والتنافر، وسرعان ما امتد البحث إلى عالم الشعر وإلى عالم اللغة عامة، وصار الوعاء اللغوي هو الميدان[1].

وثانيهما: دراسة القيمة التعبيرية للأصوات، ومدى اتفاق دقة المعنى مع جرس الحرف المختار، وهل أن هناك اختياراً مقصوداً للصوت ليؤدي المعنى المغاير لما يؤديه الصوت الآخر، وهل أن مناسبة الصوت للمعنى قد وقع لهم اتفاقاً أو عن قصد.

وكان الخليل (ت 175هـ) منبع هذا الاتجاه فقد شغلته تلك الألفاظ المعبّرة عن أصوات المسموعات ورأى فيها أصواتاً محاكية للطبيعة، وحاول إثبات نوع من الصلة الطبيعية بين جرس الحروف ودلالاتها من جهة وبين أنغام الألفاظ ومعانيها الكلية من جهة أخرى، وفي ذلك النظر تبدو الأصوات والصيغ مترابطة مع الدلالة، وكأن هنالك نتيجة ضرورية للإيحاء من تتابع الحروف أو بناء الكلمات، فمن حيث ارتباط الصيغ بالدلالة رأى بعضهم أن أكثر الأصول استعمالاً، وأدلها تركيباً هو الثلاثي، وذلك لأنّه حرف يبدأ به، وحرف حشى به، وحرف يوقف عليه[2]، ومنهم من يرى أنّه ليس اعتدال الثلاثي لقلة حروفه فحسب، ولو كان كذلك لكان الثنائي أكثر منه لأنّه أقل حروفاً، وليس الأمر كذلك[3].

أمّا من حيث ارتباط الأصوات بالدلالة فقد لاح لنا أول الأمر من خلال تفكير اللغويين القدماء في أصل اللغة ومنشئها، كأنهم قد تصروا أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين

---

(1) نفسه، 285.

(2) عبد الكريم مجاهد، علم الدلالة بين العرب والغرب، مجلة الأقلام، بغداد، 1981، 5/ 60.

(3) ابن دريد، الجمهرة، ص 99، وابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، ت: علي فودة، القاهرة، 1932، ص 94-95.

الأصوات والمعاني، فقد ذكر الخليل قوله: كأنّهم توهموا في صوت الجندب استطالة ومداً فقالوا: صر، وتوهموا في صوت البازي تقطيعاً فقالوا: صرصر.

وقد زاد سيبويه (ت 180هـ) هذا الأمر وضوحاً حين قرر قوله: ومن التي جاءت على مثال واحد حيت تقاربت المعاني قولك: النزوان، والنقران، وإنّما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع، ومثله السعسلان والرتكان، ومثل هذا الغليان، لأنّه زعزعة وتحرك ومثله الغثيان، لأنّه تجيش نفسه وتثور، ومثله الخطران واللمعان، لأنّ هذا الاضطراب وتحرك، ومثل ذلك اللهبان والصخدان والوهجان، لأنّه تحرك الحر وثؤوره فإنّما هو بمنزلة الغليان، وقد تناول ابن جني علاقة الصوت بالدلالة من زوايا متعددة لسنا بصدد الحديث عن تفاصيلها، غير أن بيان موجزها يساعدنا في الكشف عن تفكير هذا اللغوي العربي الفذّ، وبيان خطورة الآراء التي طرحها منذ أكثر من عشرة قرون، بما يؤكد أن هذه القيمة التي تشغل بال الباحثين اليوم، وتتوجه إليها أنظارهم بهمة، قد استحوذت على اهتمام لغويينا القدماء، وعالجوها بنظر ثاقب، وفكر فاحص، وما زالت آراؤها التي طرحوها موضع درس وتمحيص، ويمكن إيجاز ما طرح ابن جني في هذا المجال بالاتي:

1- في باب الاشتقاق الأكبر، يتطرق ابن جني إلى المعاني الجامعة لتقليبات الأصول الثلاثية، وذلك بأن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً تجتمع التراكيب الستة، وما يتصرف منها عليه، فتلقليبات الأصل (ج ب ر) للقوة والشدة أينما وقعت وتقليبات (ق و ل) للخفوف والحركة، وتقليبات (س م ل) للأصحاب أو الملاينة، وهكذا ممّا يذكرنا بفعل ابن دريد في جمهرته[1]، ولكي لايتّهم ابن جني بالتكلف والتعسف ممن يريد تطبيق نظريته هذه أكد لنا أن ذلك وإن كان كثيراً في اللغة فهو غير مطرد في كل أصل ثلاثي واعلم أنا لا ندعي أن هذا مستمر في جميع اللغة.

---

(1) ت: محمد خلف الله وجماعة، مصر، 1954.

2- وفي باب إمساس الألفاظ أشباه المعاني[1]، يرى ابـن جـني أن مـزج صـوت الفـاء مع أصوات (د، ت، ط، ر، ل، ن) داخل بنية معينة يؤدي إلى دلالة معينة خاصـة، يقـول: ان ازدحام الدال والتاء والطاء والراي واللام والنون إذا مازجتهن الفـاء مـع التقـديم والتاخير فاكثر أحوالها ومجموع معانيها أنها للوهن والـضعف ونحوهمـا، ومـن أمثلة ذلك نذكر: الدالف: للشيخ الضعيف: التالف، للـشيء التـالف، والـدنف، المـريض، النطف: الضعيف، والطليف والظليف: للشيء المجان، غير الـثمين، وكـل فـرد منفـرد فهو ضعيف ومعرض للهلاك، الفارط: المتقدم وكل متقـدم منفـرد معـرض للـهلاك، والطفل: تقال للصبي لضعفه والتفل: تقال للريح المكروهة المنبوذة، وهكذا.

3- وفي باب (تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني)[2]، يتحدث عن التقارب الذي يربط بين الألفاظ حيت تتقارب دلالات معانيها، وهـذا بـاب علـى رأي ابـن جـني أكثـر كـلام العرب عليه وإن كان غفلاً مسهواً عنه، وأمثلته في الخصائص كثيرة نذكر منها أن بين الفعل (أزّ) والفعل (هزّ) تقارب صوتي نابع من تقاربنهما المعنوي، فالهمزة والهاء من مخرج واحد، ولما كانت الهمزة أبعد مخرجاً من الهـاء، فـإنَّ العـرب قـد خـصوا المعنـى القوي للفظ القوي، ولذلك يقول تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾[مريم: 83]، والأز: القلق والإزعاج وهو أقوى في النفس من الهز.

والعسف والأسف معناهما متصاقبان لأنَّ صوتيهما متصاقبان، فالعسف السير على غير هدى والأسف أغلظ من ذلك لارتباطه بالنفس، ولهذا خصوه بالهمزة لكونها أقوى من الين مخرجاً، وكذلك الأمر في نحو: حبس وحمس، وعلز وعلص، علب وعلم.

---

(1) ابن جني، الخصائص، 2/ 55.

(2) نفسه/ 2/ 152.

وعن العلاقة بين المباني والمعاني وكيف يوحي صوت اللفظ بمعناه الذي يتسق معه بسوق ابن جني كثيراً من الآراء[1]، محاولاً أن يربط من خلالها أجراس الحروف بالدلالة، ومن هذه الآراء نذكر الآتي:

1- أن المصادر الرباعية المضعفة تأتي للتكرير نحو: الزعزعة والقلقة والصلصلة والقعقعة والجرجرة والقرقرة، وإن صيغة الفعل المكر العين نحو: نشر، وقطع، وغلق لها علاقة بمعناه، ولتفسير هذه العلاقة بين مبنى الفعل ومعناه يرى أنه لّما كانت الألفاظ دليلة المعاني ففقد جعلوا أقوى أجزاء اللفظ مقابلاً لتقوية المعنى، ومن ثمة خصوا عين الفعل بالتقنية عن طريق التكرار لأنّها واسطة لهما ومكنونة بهما فصارا كأنهما سياح لها ومبذولان للعوارض دونها.

2- أن العرب كثيراً ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبر بها عنها فيعدلونها بها ويمتدونها عليها، فالخصم لأكل الرطب (كالبطيخ والقثاء) والقضم للصلب اليابس، وتعليل ذلك على رأي ابن جني أن العرب اختاروا الخاء لرخاوتها للرطب، والقاف لصلابتها لليابس حذوا لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث.

ومثل ذلك: النضح للماء ونحوه والنضخ لّما هو أغلظ وأثقل، لأنّهم جعلوا الحاء لرقتها للماء الضعيف، والخاء لغلظها لّما هو أقوى منه.

ومع التسليم بأن ارتباط الأصوات بالدلالة لا يعني أن الأصوات جميعاً تتساوى في هذه الدلالة، وإنّما تختلف باختلاف قوتها وبروزها في الحكاية الصوتية، إذ أن العربة كما يقول العقاد: بموقع الأصوات من الكلمة لا بمجرد دخولها في تركيبها[2]، ومع التسليم أيضاً

---

(1) سيبويه، 4/ 14.

(2) ابن جني، الخصائص، 2/ 134.

ابن دريد، الجمهرة، 1/ 207.

ابن جني، الخصائص، 2/ 152.

نفسه، 2/ 145.

نفسه: 2/ 152-168.

عباس محمود العقاد، أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، دار المعارف، القاهرة، 1963، ص 48.

د. مصطفى مندور، 92.

بما يشوب آراء ابن جني والخاصة بالاشتقاق الأكبر على وجه التحديد هذه الآراء التي فرضت نوعاً من الإرهاب على الدلالات المتباينة كي تستكين إلى حضيرة عامة يشوبها الغموض وعدم التحديد فدلالات مثل (الشدة والقسوة) أو الأصحاب والملاينة وغيرها تكاد تنبهم حدودها ولا تقف عند شواطئ دلالات معينة، فما أكثر المواد التي تنخرط تحت الشدة والأصخاب ولعلنا لا نبعد هنا عما قاله (مييه) عن هذه الأبحاث أنها من بين كافة أبحاث علم اللسان أدقها، وأقلها يقيناً، كما أن ربط الأصول الستة بمعنى مركزي واحد، بالصورة التي تحدث عنها ابن جني مضيعة لفروق المعاني، وإزهاق للتفرق الدلالي.

وأياً كانت الاعتراضات على ابن جني وغيره من الأقدمين بصدد هذه الدراسات ومع تأكيد صعوبتها وخطورة البحث فيها، فانا نجد أن ابن جني خاصة قد استطاع بما سلكه من منهج تحليلي تطبيقي انفق فيه جهده وصولاً لتقرير تأملاته، وتثبيت آرائه على وفق تعليل قويم، وبراهين سليمة لا تلتزم الجدل المنطقي أو الافتراضات الميتافيزيقية، ولكنها تركن إلى حس لغوي سواءما تعلق منه بجرس الحروف مستقلاً، أو بمضارعة الحروف بعضها بعضاً، أو لحوم الصيغ المتقاربة حول محور دلالي جاذب، أقول لقد استطاع ابن جني من خلال هذا كله أن يقدم للدرس اللغوي آراء وأفكاراً طموحة لا يزال علم الدلالة يجري تحت ريحها، ولا يزال به أمل كبير ليقدم لفقه اللغة فرصة رائعة لفك أسرار اللغة وتركيبها، وتأكيد نظرية القيمة التعبيرية للأصوات في البنات المعينة.

وأخيراً إذا أردنا بيان مدى نجاح الأقدمين في دراسة الحروف والأصوات من حيث دلالاتها، وعدد أحياز مخارجها ومواضعها في الجهاز الصوتي، وملاحظة ما يصيب الأصوات من الصفات العارضة وهي منتظمة داخل البنيات وبيان علل التبدلات والتحولات الصوتية، وما توسلوا به من المبادئ والظواهر الصوتية كالإعلال والإبدال والتخفيف والاستثقال والحذف والوقف والإدغام والقلب وغير ذلك من التبدلات الصوتية، أقول إذا أردنا ذلك، وأردنا الكشف عن طبيعة البحث اللغوي عند الأقدمين في هذا الميدان فنحن مدعوون إلى قراءة تراث هؤلاء قراءة فاحصة متأنية، ممَّا يساعد في ربط الجوانب المضيئة من ذلك التراث بالحاضر، وصولاً إلى عناصر حقيقية للتطور اللغوي عموماً.

روافد البحث

1. د. أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، الكويت، 1976.
2. أنيس، د. إبراهيم، الأصوات اللغوية، القاهرة، 1971.
3. بني، اوديت، بحث في فونولوجيا اللغة العربية، مجلة الفكر العربي، طرابلس، 1979.
4. بشر، د. كمال، علم اللغة العام (الأصوات)، القاهرة، 1970.
5. ترزي، فؤاد حنا، في أصول اللغة والنحو، بيروت، 1969.
6. تمام، د. حسان، إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً، من بحوث الندوة العالمية الثانية للسانيات، تونس، 1978.
7. مصطلحات سيبويه في أصوات العربية (بحث)، مجلة الأزهر، مارس 1961.
8. جمال الدين، د. مصطفى، البحث النحو عند الأصوليين، بغداد، 1980.
9. ابن جني، الخصائص، تحقيق: عبد الحليم النجار، بيروت.
10. سر صناعة الأعراب، تحقيق: مصطفى السقا وأصحابه، مصر، 1954.
11. المنصف في شرح التصريف، إبراهيم مصطفى وزميله، القاهرة، 1954.
12. ابن الحاجب، الإيضاح شرح ابن الحاجب على المفصل للزمخشري، مخطوط، دار الكتب الصرية، رقم (1855).
13. الحصري، ساطع، آراء وأحاديث في اللغة والأدب، بيروت، 1958.
14. الخفاجي، ابن سنان، سر الفصاحة، تحقيق: علي فوده، القاهرة، 1932.
15. ابن دريد، الجمهرة، تحقيق: محمد خلف الله وجماعة، مصر، 1954.
16. دك الباب، د. جعفر، الموجز في شرح دلائل الإعجاز، دمشق، 1980.
17. الرضي، الاسترابادي، شرح الكافية، طبعة تركيا، 1310هـ.
18. رمضان، د. عبد التواب، فصول في فقه اللغة، القاهرة، 1977.

19. الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، مطبعة المدني، دمشق، 1959.
20. السعران، د. محمود، علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، دار المعارف، مصر، 1962.
21. سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون.
22. السيوطي، همع الهوامع، مطبعة السعادة، مصر، 1327هـ.
23. عبد القادر، حامد، دفاع عن الابجدية والحركات العربية، (بحث) مجلة المجمع العلمي المصري، القاهرة، 1970.
24. د. عثمان أمين، فلسفة اللغة العربية، مصر، 1963.
25. العقاد، عباس محمود، أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، دار المعارف، القاهرة، 1963.
26. الفارسي، أبو علي، البغداديات، تحقيق: صلاح الدين عبدالله، رسالة جامعية، المستنصرية، بغداد، 1980.
27. الفراهيدي، العين، ج1، تحقيق: عبد الله درويش، بغداد، 1967.
28. فليش، هنري، التفكير الصوتي عند العرب، (دراسة)، مجلة المجمع العربي المصري، العدد (29)، القاهرة، 1388هـ-1968م.
29. كانتينو، جان، دروس في أصوات العربية، تعريب: صالح القرماوي، تونس، 1966.
30. مجاهد، عبد الكريم، علم الدلالة بين العرب والغرب، مجلة الأقلام، العدد (5)، بغداد، 1981.
31. د. محمد حسن إبراهيم، مفهوم علم اللسان عند الفارابي ومقاربته عند ابن خلدون، (محاضرة)، ألقيت في الندوة الخاسة للسانيات، دمشق، 1980.
32. مونين، جورج، تاريخ علم اللغة منذ نشأته حتّى القرن العشرين، ترجمة: د. بدر الدين القاسم، دمشق.
33. ابن هشام الأنصاري، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، تحقيق: د. هادي نهر، بغداد، 1978.

34. نامي، د. خليل يحيى، علم الصوت عند الأمم والعرب، دار المعارف، مصر، 1974.
35. النجدي، د. أحمد علم الدين، اللهجات العربية المعاصرة في التراث، ليبيا، تونس، 1978.
36. النعيمي، د. حسام، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، بغداد، 1980.
37. ابن يعيش، شرح المفصل، مطبعة التقدم، مصر، 1937.

الفصل الثاني

الإعلال وأصوات العلّة

المبحث الأول

أصوات العلة

أ- تحديد أصوات العلة:

إنَّ المشكلة ليست في مجرد وضع اصطلاح، بل هي أعمق من هذا هي مشكلة المنهج الذي يكون على أساسه الاصطلاح، هل يكون منهجاً شكلياً، يلتمس أدنى علاقة سطحية لاختيار المصطلح؟ أو يكون منهجاً وظيفياً يربط المصطلح بالوظيفة المنوطة به، ويقدر ما يحمل من مضمون؟

والواقع أنَّ المصطلحات العلمية ليست إعلاماً على أشخاص حتى يقال: إنَّ الأسماء لا تعلل إنَّها أخطر من ذلك بكثير، هي دلائل على علاقات معينة بين اللفظ ومدلوله وهي في الوقت ذاته إمارات على سلامة المنهج والفكر الذي ترسخه[1].

انطلاقاً من هذا المبدأ وجب علينا أنَّ نحدد أصوات العلة من حيث عددها هذا من جهة ومن جهة أخرى نحاول أنَّ نستقصي اختلاف وجهات النظر فيها بين علماء العربية.

وفي الواقع أنَّ نظرة القدامى إلى أصوات العلة تنحصر في زاويتين صوتيتين مختلفتين.

الأولى: زاوية فونولوجية: توجّه اهتمامها نحو الوظيفة اللغوية لهذه الأصوات في التركيب الصوتي للغة العربية، والأخرى: زاوية فوناتيكية، تعنى بالنطق وأثره المادي والسمعي[2]، ويعدّ الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175) رائد الاتجاه الأول فقد عزل (الحروف المعتلّة)، وهي أربعة أحرف: الهمزة والألف اللينة والياء والواو[3] عن الحروف الصحاح أو الأصول، ولعلّ الذي دفعه إلى ذلك كونه يقدم لمعجم يستند في إيراد الكلمات العربية إلى جذر الكلمة وتقليباته[4].

---

(1) العربية الفصحى، هنري فليش، ص 17.

(2) ينظر: دراسات في علم اللغة، د. كمال بشر، 1/ 130.

(3) تهذيب اللغة، للأزهري، 1/ 51.

(4) في الأصوات اللغوية، د. غالب المطلبي، ص 69-70.

"إنَّ هذا الترتيب لهذه الأصوات الأربعة ليس ترتيباً مخرجياً، وإنما هو ترتيب لها من حيث مخالفتها للحروف الأخرى من الناحية الصرفية، أي من حيث ما يطرأ عليها من تغيير أو اعتلال في الكلمة، فهذه الحروف في نظره حروف علة والحروف الأخرى حروف صحاح"[1].

وفي الحقيقة أنَّ صوت الهمزة وإن كان ذا مخرج معين إلا أنه يعد صوتاً غير مستقر[2]، ولعل هذا أوضح من قول الخليل: وأما الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق مهتوتة مضغوطة فإذا رُفِّه عنها لانت فصارت الياء والواو والألف على غير طريقة الحروف الصحاح[3].

ورأي الخليل هذا يتطابق مع ما توصلت إليه التسجيلات الطبيعية الحديثة للهمزة إذ اظهرتها بصور متنوعة وصوتاً غير مستقر لا يأخذ شكلاً معيناً محدداً وصوتاً شبيهاً بالعلة في بعض السياقات[4].

ومن الواضح أنَّ فكرة الخليل عن علاقة الهمزة بأصوات الألف الواو والياء كانت صحيحة جداً من وجهة النظر الفونولوجية إذ أنَّ الهمزة تشترك مع تلك الأصوات الألف والواو والياء في مسلك فونولوجي واحد وأنها تتبادل معها المواقع في طائفة من السياقات من غير أنَّ تغير المعنى[5]، فهذه الأصوات الأربعة تمثل (فونيما رئيساً)[6]، الذي يعرف بأنه مجموعة من الملامح المتلائمة المشتركة بين فونيمين أو أكثر، أو أنه أسرة من الفونيمات أبطل التمييز بينهما في مواقع معينة فتداخلت وصارت فونيما واحدة[7].

فالهمزة تحلّ محلّ أحد هذه الأصوات فلا يتغير المعنى (نحو ادهامَ، وادهأمَ) أو أنَّ أحد هذه الأصوات يحل محل الهمزة فلا يتغير المعنى: "إن القرابة الصوتية موجودة بين الهمزة والواو والياء والألف ولكنها قرابة صوتية ذهنية فقد ألف العربي التحول من الهمزة إلى

(1) دراسات في علم اللغة، 1/ 66-67.
(2) ينظر: في الأصوات اللغوية، ص 74.
(3) العين: د. أحمد مختار عمر، 1/ 52.
(4) دراسة الصوت اللغوية، ص 71.
(5) المصدر نفسه، ص 39 (الهامش).
(6) دراسة الصوت اللغوي، ص 217.
(7) في الأصوات اللغوية، ص 39 (الهامش).

الألف أو الواو أو الياء في تسهيل نحو: بئر، ومؤمن ورأس، وألف العربي الذي يحقق الهمزة سماع: صوت الواو والياء والألف في الموضع الذي همزة هو[1] وعلاقة الهمزة بالألف والياء والواو واضحة أيضاً من ناحية الخط، فهي تشبه حروف المد واللين، من حيث كانت تصوَّر بصورتها فتكون تارة ألفاً وتارة واو وتارة ياء وصورتها في الأصل ألف[2].

أما الاتجاه الثاني: ويمثله سيبويه ويلاحظ فيه أنَّ سيبويه أبعد الهمزة عن هذه الأصوات، وفي الحق أنَّ سيبويه جنح عن ترتيب الخليل للأصوات الأصول إلى ترتيب آخر، نزع فيه إلى إلاَّ يعزل هذه الأصوات التي وصفها الخليل بالاعتلال عن غير هاء فالأصوات تبدأ عنده بالهمزة ثم الألف[3].

ولكن سيبويه يؤمن بوجود العلاقة المشتركة بين الهمزة والألف والواو والياء من الناحية الصرفية ولعل هذا واضح في قوله: "وليس حرف أقرب إلى الهمزة من الألف وهي إحدى الثلاث والواو والياء شبيه بها أيضاً مع شركتهما أقرب الحروف منها"[4].

وقد شرح السيرافي كلام سيبويه وذلك بقوله: "يعني بذلك أنَّ الألف هي شبيهة بالهمزة والواو والياء أيضاً شبيهة بالهمزة مع شركة الواو والياء لأقرب الحروف منها أعني من الهمزة وهي الألف وأراد بهذا تقريب أمر هذه الحروف الثلاثة مع الهمزة ليبين أنه سائغ إبدالهن منها"[5]، وفي الحق أنَّ فكرة الخليل في إخراج هذه الأصوات في طائفة مستقلة قد يكون من وجهة النظر الصوتية الفونولوجية أكثر دقة.

إذ إنّ ذلك سوف يغنينا عن النظر إلى ازدواجية هذه الأصوات في الوظيفة والخصائص[6]، بيد أنَّ فكرة سيبويه هذه قد أخذت أثرها في مؤلفات الصرفيين[7]، من

---

(1) الدراسات اللهجية والصوتية، د. حسام النعيمي، ص 363.

(2) شرح الملوكي، ابن يعيش، ص 102.

(3) في الأصوات اللغوية، ص 78.

(4) الكتاب، 3/ 544-545.

(5) المصدر نفسه، 3/ 545 (الهامش).

(6) في الأصوات اللغوية، ص 79.

(7) ينظر: الممتع في التصريف، ابن عصفور، 1/ 344، وشرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، 2/ 348، وشرح الشافية، الرضي، 3/ 67، والتطبيق الصرفي، عبده الراجحي، ص 156.

في حروف العلة التي هي: الواو والياء والألف وفي الهمزة أيضاً لمقاربتها إياها وكثرة تغييرها[2] وقال الرضي: ويعني بحرف العلة الواو والياء والألف وإنما سميت حرف علة لأنها لا تسلم ولا تصح: أي لا تبقى على حالها في كثير من المواضع، بل تتغير بالقلب والاسمان والحذف والهمزة وإن شاركتها في هذا المعنى لكن لم يجر الاصطلاح بتسميتها حرف علة[3].

والجدير بالذكر أنَّ هناك طائفة من الباحثين المحدثين تذهب إلى أنَّ حروف العلة في العربية هي (الواو والياء) فقط وهما من الناحية الصوتية تتابع الحركات المختلفة، طويلة أو قصيرة، فإذا تتابعت حركتا الفتحة والكسرة، نتج صوت الياء، وإذا تتابعت حركتا الفتحة والضمة نتج صوت الواو.

أي أنَّ الانزلاق بين الحركتين المختلفتين هو في الحقيقة ما يسمى بالياء أو الياء[4].

وعلى هذا الأساس سوف تعامل أصوات العلة (الواو والياء) باعتبارين:

الأول: أنهما نصف حركة من الناحية الصوتية.

الآخر: أنهما نصف صامت من الناحية الموقعية، حيث يقع الانزلاق موقع الصوت الصامت فيعطي حكمه وبخاصة من حيث وزن الكلمة أي أنهما حينئذ صامتان اعتباريان[5].

(1) شرح الملوكي، ص 214.

(2) المصدر نفسه، ص 214.

(3) شرح الشافية، 1/ 33.

(4) المنهج الصوتي للبنية العربية، د. عبد الصبور شاهين، ص 30، وينظر: التصريف العربي، الطيب البكوش، ص 16-17.

(5) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص 31.

ب- قلب الواو والياء همزة:

القاعدة الصرفية تقول: إذا تطرفت الواو أو الياء بعد ألف زائدة أي إذا وقعت آخر الكلمة بشرط وجود ألف زائدة قبلها وذلك مثل: سماء وبناء، وذلك أصلهما سماو – بناي، قلبت الواو والياء همزة[1].

أما كيف حدث هذا الإعلال؟

فيعرض ابن يعيش هذه المسألة بمأخذين:

أحدهما: أن لا يعتد بالألف الزائدة ويصير صرف العلة كأنه ولي الفتحة فقلبت ألفاً[2].

من الواضح أنَّ الألف الزائدة هنا بمثابة حرف ساكن مسبوق بفتحة وهي من جنس الألف[3]، وهذه الألف الزائدة وصفت بأنها حاجز غير حصن لسكوها وزيادتها[4]، وبذلك تكون الواو والياء من نحو: كساو، وبناي، قد تحركت وانفتح ما قبلها بالفتحة لأنَّ الألف هنا كالعدم فأبدلنا همزة[5] والأخير: أنَّ يعتدّ بها وتنزل منزلة الفتحة لزيادتها وأنها من جوهرها ومخرجها فقلبوا حرف العلة بعدها ألفاً كما يقلبونها مع الفتحة[6]، وبذلك تكون الكلمات من نحو: كساو، وبناي قد تحركت وانفتح ما قبلها فقلبت الواو والياء ألفاً ثم حركت الألف الثانية فقلبت همزة[7].

فالهمزة في الحقيقة بدل من الألف والألف بدل من الواو والياء[8]، وهذه الطريقة الأخيرة نجد جذورها عند المازني وابن جني من بعده فالأول يرى أنَّ الواو والياء لما وقعتا بعد الألف التي هي أكثر من الفتحة وأشبع، أحرى بقلبها لأنَّ الكل أشد تأثيراً من الجزء

(1) التطبيق الصرفي، ص 158، وينظر: جامع الدروس العربية، الغلاييني، 2/ 20، أو تيسير الإعلال والإبدال، ص 10/ 9.
(2) شرح المفصل، ابن يعيش، 10/ 9.
(3) ينظر: تهذيب اللغة، الأزهري، 1/ 51.
(4) الممتع في التصريف، 1/ 326.
(5) ينظر: شرح الشافية، 3/ 176-177.
(6) شرح المفصل، 10/ 9.
(7) شرح المفصل، 10/ 9.
(8) شرح الملوكي، ص 278.

فسارا في التقدير كما ترى: كساا، ورداا، فالتقت الفان فحركت الأخرى فانقلبت همزة لأنَّ ذلك من شأن الألف[1]، ويعلّل ابن جني هذه المسألة بقوله: إنما اجروا الألف في نحو كساء ورداء بجرى الفتحة في أنَّ قلبوا لها ما بعدها من الياء والواو كما قلبوا الفتحة نحو عصا، ورحى ما دامت الياء والواو طرفيل صقيصل وإلا فقد كان ينبغي أنَّ تصبح الياء والواو بعد الألف لأنهما إذا وقعتا بعد الحرف الساكن صحتا وذلك نحو ظبي ودلو ولكنهم لما رأوهما بعد ألف زائدة كزيادة الفتحة، وكانت الفتحة بعض الألف، جوزوا إعلالهما وقلبهما ما دامتا طرفا حقيقين[2].

ويرى أنَّ الألف لا تجري دائماً مجرى الحركة وإنما قد تأتي حرفاً على الأصل وقد تجري مجرى الحرف الصحيح ولعل هذا واضح في قوله أنَّ الألف لما كانت حرفاً في الحقيقة من وجهة ومشابهة للحركة من وجه آخر أجريت مع الهاء في النهاية، فجرى من ظبي والحال من عدوٍ وأجريت في نحو الرداء والكساء، مجرى الفتحة ليتعاقب عليها الأمران ولا تجري مجرى الحركة البتة.

إلا أنَّ ابن جني قد تخلى عن هذه الطريقة حين تعرض لعلاج الإعلال في كلمة من نحو: أوائل حين قال: وأحل هذا التغيير إنما هو لما اجتمعت فيه واو وان نحو أوائل وأصلها (اواول) فلما أجمعت الواوان وليس بينهما إلا الألف وهو حرف كالنفس ليس بحاجز معين[3]، علماً أنَّ الواو في اواول شبيهة بالواو من نحو: كساو لأنها مجاورة للطرف والطرف محل تغيير وهم كثيراً ما يعطون الجار حكم المجاورة[4].

أما ابن يعيش فقد ذهب في علاج هذه الكلمة (أوائل) على النحو الذي رأيناه عند ابن جني[5].

---

(1) المنصف، 2/ 138.

(2) سر صناعة الإعراب، ابن جني، 1/ 97.

(3) المنصف: 2/ 44-45.

(4) شرح الملوكي، ص 487.

(5) ينظر: المصدر نفسه، ص 488.

أما المحدثون فالدكتور عبد الصبور شاهين يرفض وبشكل قاطع أنَّ تكون الهمزة في كساء، وقضاء، وحمراء، بدلاً من الواو، والياء والألف، ذلك لأنه يرى أنَّ مفهوم الإبدال عند اللغويين يراد به إقامة حرف مكان حرف مع الإبقاء على سائر أحرف الكلمة[1]، وعلى هذا الأساس لا يكون الإبدال إبدالاً حقاً إلا إذا كان بين البدل والمبدل منه علاقة صوتية كقرب المخرج أو الاشتراك في بعض الصفات الصوتية كالجهر والهمزة والشدة والرخاوة[2]، وينتقد الدكتور شاهين القدامى لأنهم لم يتناولوا العلاقة بين الهمزة والمصوتات الطوال من حيث هي (علاقة صامت بموصت كمما كان ينبغي بل اختلفوا في طبيعة الهمزة كحرف صحيح أو علة أو شبيهة بالعلة وربطوا بين الهمزة وكل من الألف والواو والياء ربطاً صوتياً نتجت عنه هذه القواعد الموضوعة لضبط حالات التبادل بينها[3]، وينعت هؤلاء القدامى ومن وافقهم من المحدثين بالخطأ لسبب ببسيط هو عدم وجود العلاقة الصوتية المشترطة لحدوث الإبدال وبناءً عليه لابد من البحث عن حل آخر للمشكلة[4]، لقد عالج د. عبد الصبور شاهين الكلمات من نحو: كساء وبناء وحمراء في حالة واحدة هي حالة الوقف وذهب إلى أنه لما (كان الأصل في الوقف هو السكون فإن معنى ذلك أنَّ العربية نكرة الوقف على مقطع مفتوح، ولذلك تتجه إلى إقفاله بوسيلة ما ومعنى ذلك أيضاً أنَّ نحو (كساو وبناى) وأمثالهما ينتهي المنقطع الأخير من كل منهما بحركة هي أحد عشر في الحركة المزدوجة التي نشأت عنها الواو والياء وهي حالة في الوقف لا تتفق مع طبيعة النطق العربي فآثر الناطق إقفال هذا المقطع المفتوح بإحلال الهمزة محل صوت اللين[5].

فالألف الممدودة والواو في كساء ليست في الحقيقة سوى (فتحة طويلة + ضمة) ينشأ عن النطق بهما متصلين نصف حركة هي الواو ولذا انشطر عنصراها عند الهمز فضاع شطر هو الضمة وبقي شطر هو الفتحة الطويلة، وكذلك بقية الأسماء مثل سماء، وعاء، بناء وحمراء[6].

---

(1) القراءات القرآنية، د. عبد الصبور شاهين، ص 73.

(2) المصدر نفسه، ص 73.

(3) المصدر نفسه، ص 51.

(4) المصدر نفسه، ص 77.

(5) القراءات القرآنية، ص 81.

(6) المصدر نفسه، ص 81.

لقد استلهم د. عبد الصبور شاهين هذه الفكرة من فكرة صوتية طرحها د. إبراهيم أنيس وقد طرح بها د. عبد الصبور بقوله وهذا الأساس الصوتي هو الذي بنينا عليه فكرتنا عن رفض فكرة الإبدال تفسيراً لحلول الهمزة محل أصوات اللين[1].

وليست هذه الظاهرة في الحقيقة قلب صوت إلى آخر بل هي حذف الآخر من الكلمة وما ظنه القدماء (ها) متطرفة هو في الواقع امتداد في النفس حين الوقوف على صوت اللين الطويل أو كما يسمى عند القدماء ألف المد، وهي نفس الظاهرة التي شاعت في الأسماء المؤنثة المفردة التي تنتهي بما يسمى بالتاء المربوطة فليس يوقف عليها بالهاء كما ظن النحاة، بل يحذف آخرها ويمتد النفس بما قبلها من صوت لين قصير الفتحة فيخيل للسامع أنها تنتهي بالهاء[2].

ومن هنا يتضح لنا أنَّ د. عبد الصبور قد عالج العلاقة بين الهمزة والمصوتات الطوال معالجة صوتية خالصة، أهملت أهمية هذه الأصوات من الناحية الوظيفية، فهو ينظر لصوت الهمزة في علاقته مع المصوتات الطوال من زاوية النطق الصرف لا من خلال الوظيفة التي تقوم بها هذه الأصوات الأربعة في التركيب الصوتي للغة[3].

إنَّ القيمة الوظيفية لأي صوت لغوي لا يمكن أنَّ تستخرج من النظام المقطعي وحده لأنَّ المعيار الحقيقي لاستخراج هذه القيمة هو السلوك (الصرفي الدلالي) للأصوات اللغوية[4]، ومن نتائج هذه النزعة الصوتية التحليلية التي اتخذها الباحث منهجاً له عدة أنصاف الحركات من باب الحركات، وذلك حيث يقول: (إنّ) أنصاف الحركات من باب الحركات سواء أكانت ناشئة عن ازدواج الحركة كما في (نَوْم) أم عن ثلاثيتها كما في (قاول) التي تحولت إلى (قائل)[5].

(1) المصدر نفسه، ص 83.

(2) في اللهجات العربية، ليوهان فك، ص 124.

(3) ينظر: دراسات في علم اللغة، 1/ 68.

(4) في الأصوات اللغوية، ص 234.

(5) القراءات القرآنية، ص 80.

إن عدّ أنصاف الحركات (الواو والياء) من باب الحركات يكون دقيقاً إذا ما أردنا الناحية النطقية لوجود تشابه بين الحركات وأنصاف الحركات في أثناء عملية النطق[1]، أما من الناحية الوظيفية فإن أنصاف الحركات (الواو والياء) تلك سلوك الصوامت وقد أشار د. عبد الصبور إلى هذا المعنى حين أقرّ بأنه سوف يعامل هذين الصوتين باعتبارين.

الأول: أنهما نصف حركة من الناحية الصوتية.

الثاني: أنهما نصف صامت من الناحية الموقعية[2].

وعلى هذا الأساس لا يمكن عدّ أنصاف الحركات من باب الحركات بأي حال من الأحوال.

ج- إبدال الهمزة من ألف التأنيث:

تابع ابن يعيش القدامى من الصرفيين في علاج هذه المسألة فالهمزة في صحراء، صفراء، حمراء، إنما هي ألف التأنيث كالتي في (حُبلى، وبشرى)، وقعت بعد ألف زائدة للمد لتنفي ألفان زائدتان فلم يكن بدُ من حذف أحداهما أو حركتها، فلم يجز الحذف ولو حذفت الأولى لزال المدّ وقد بينت الكلمة ممدودة ولو حذفت الثانية لزال علم التأنيث وهو أقبح من الأول فلم يبقَ إلا تحريك أحداهما فلم يجز تحريك الأولى لأنَّ حرف المد متى حُرّك فارق المدّ فوجب تحريك الثانية فلما حركة انقلبت همزة فقلت: حمراء، وصفراء، هذا مذهب سيبويه وعليه المعمول[3].

ولكي يؤكد أنَّ الهمزة هي بدل من الألف التأنيث قال ابن يعيش: إنّا رأيناهم لمّا جمعوا بعض ما فيه همزة التأنيث أبدلوها في الجمع البتة ولم يحققوها وذلك قولهم في جمع صحراء وحلفاء: (صحاريُّ، حلافيُّ) ولم يرد عنهم إظهار الهمزة في شيء من ذلك نحو صحاري بالهمز[4]، وفي ختام عرضه لهذه المسألة قدّم ابن يعيش قولين: الأول: وقد ذهب بعضهم إلى

---

(1) ينظر: علم اللغة العام، الأصوات، 2/ 86.

(2) المنهج الصوتي، ص 31.

(3) شرح الملوكي، ص 267-268، وينظر الكتاب، 3/ 213، والمنصف، 1/ 155.

(4) شرح الملوكي، ص 268.

أنَّ الألف الأولى في حمراء للتأنيث والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث افعل نحو: أحمر وحمراء وبين مؤنث فعلان نحو سكران وسكرى وهذا قول واهٍ جداً لأنَّ علم التأنيث لا يكون إلا طرفا ولا يكون حشواً البتة[1].

أما القول الآخر فهو قول من قال: "إن الألفين معاً للتأنيث، واهٍ / أيضاً لعدم النظر لأنّا لا نعلم علامة التأنيث على حرفين فيحمل هذا عليه ومن أطلق عليهما ذلك وسماهما ألفي التأنيث فتسمّح في العبارة وتجوّز لتلازمهما[2].

وقد أطلق سيبويه عليهما ذلك وسمّاهما بألفي التأنيث في كلمة من نحو صحراء[3]، لكن ابن جني قد انتصر لسيبويه في هذه التسمية بقوله: "فإن قيل: فإن سيبويه يقول في مواضع من (الكتاب): فقلت بألفي التأنيث وضعت بهما، يعني هذه الألف والهمزة؟ قيل: إنما قال هذا لأن هذه الهمزة لما كانت لا تنفك من كون هذه الألف قبلها وهي مصاحبة لها وغير مفارقة[4]، ويرى د. كمال محمد بشر إن من قبيل هذه الأمثلة نوع من التمحك أو التمّحل اللفظي، وافتراض جدلي عقيم يعجز الدارسين على التحصيل والإلمام بالقواعد وفي إيجاز موجز نقول: إنه خال من أية فائدة عملية على أي مستوى من مستويات البحث في اللغة.

فليس هناك من يجيز لنفسه الاستثقال بهذه المسألة السطحية قبل الدخول في بحوث أساسية كبحوث النحو[5].

وفي الحقيقة أنَّ هذا الرأي كان نتيجة لرؤية خاصة بالباحث فحواها أنَّ د. كمال محمد بشر يرى أنَّ علم الصرف التقليدي قائم على نوعين من التغيير:

الأول: التغيير المعنوي والثاني التغيير اللفظي، أما الأول فيعني به تلك الدراسة التي تعرض لدراسة الكلمات وصورها لا لذاتها وإنما لغرض معنوي أو للحصول على فهم

---

(1) شرح الملوكي، ص 269، شرح المفصل، 10/ 9.

(2) المصدر نفسه، ص 2710، شرح المفصل، 10/ 9.

(3) ينظر الكتاب، 3/ 214-215، 609.

(4) المصنف، 1/ 154.

(5) دراسات في علم اللغة، 2/ 101.

حرفية تفيد في خدمة الجمل والعبارات[1]، ويعتبر د. كمال بشر هـذا النـوع في صـميم علـم الصرف بالمعنى الذي يفهمه هو[2].

أما الثاني فليس من الصرف في شيء، وعلى هذا الأساس يرى د. كمال بشر أنَّ مثـل هذه الأمثلة ينبغي طرحها وتركها لعدم جدوى البحث فيها على أي مستوى مـن مـستويات الدراسة اللغوية[3].

(1) المصدر نفسه، 3/ 97.
(2) المصدر نفسه، 3/ 97.
(3) دراسات في علم اللغة، 3/ 97، 3/ 100.

المبحث الثاني

الإعلال

أ- إبدال الواو والياء ألفاً:

أشار ابن جني إلى أنَّ هذا الموضع كثير الإبهام لأكثر من يسمعه كقولنا: الأصل في قام قوم، وفي باع بيع، وفي طال طول فهذا يوهم أنَّ هذه الألفاظ وما كان نحوها مما يدعى أنَّ له أصلاً يخالف ظاهر لفظه قد كان يقال: حتى أنهم كانوا يقولون في موضع قام زيد: قوم زيد، وكذلك نوم جعفر وليس الأمر كذلك بل بضده وذلك أنه لم يكن قط مع اللفظ به إلا على تراه وتسمعه وإنما معنى قولنا: أنه كان أصله كذا: أنه لو جاء مجيء الصحيح ولم يعل لوجب أنَّ يكون مجيؤه (على ما ذكرنا) فأما أنَّ يكون استعمل وقتاً من الزمان كذلك ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر[(1)].

إن هذا النص يظهر لنا أنَّ القدامى قد وضعوا صيغاً مفترضة للدلالة على أصل مفترض لتسهيل دراسة النظام الصرفي العربي[(2)]، هذا جانب، أما الجانب الآخر في النظام الصرفي العربي يستخدم أصلاً لا جزءاً ثابتاً والأصل مكون من صوامت فحسب) تتصل به جموعها فكرة عامة اقل أو أكثر تحديداً ويتم تحويل هذه الفكرة إلى الواقع في كلمات مستقلة بوساطة المصوتات التي توضع داخل الأصل فالمصوتات إذن هي التي تعطي صيغة الكلمات في هذا النوع من المادة المبهمة أي في نطاق تلك الفكرة العامة التي يعبر عنها الأصل[(3)]، ومثال ذلك هو الأصل (ك ت ب) لذي بدل على الكتابة من حيث هي فكرة عامة ومنه يشتق كَتَبَ وكُتِبَ، وكَتْبٌ وكاتبِ وكُتُبُ[(4)]، والجانب الأكبر من المفردة العربية يأتي من أصل ذي ثلاثة صوامت: الأصل الثلاثي ويبقى هذا الأصل أساس المفردة[(5)].

---

(1) الخصائص، 1/ 257.

(2) في الأصوات اللغوية، ص 192.

(3) العربية الفصحى، ص 52.

(4) المصدر نفسه، ص 53-54، وينظر: علم اللغة العربية، ص 142-143.

(5) العربية الفصحى، ص 53.

هذا العرض يوضح لنا الدعائم الأساسية في النظام الصرفي للغة العربية وهنا نسأل: هل اتفق القدامى في العلة التي تم بموجبها قلب الواو والياء الفين؟

إنَّ القدامى قد اختلف وجهات نظرهم إلى هذه العلة فابن يعيش مثلاً قد ذهب إلى أنَّ العلة في هذا القلب اجتماع أشباه الأمثال وذلك أنَّ الواو تعد بضمتين وكذلك الياء بكسرتين وهي في نفسها متحركة وقبلها فتحة فاجتمع أربعة أمثال واجتماع الأمثال عندهم مكروه، فهو بواو الحالة هذه إلى الألف أنه حرف يؤمن معه الحركة وسوغ ذلك انفتاح ما قبلها إذ الفتحة بعض الألف وأول لها وكان اللفظ لفظ الفعل فإن الفعل يكون فعلى، وفعلى، وفعلى، والأفعال بابها التصرف والتغيير لتنقلها في الأزمنة بالمضي والحال والاستقبال[1].

هذه العلة التي ساقها إلينا ابن يعيش يتضح فيها أنه قد خلط بين قيمتين صوتيتين مختلفتين.

الأولى: أنَّ الواو إذا كانت تعد بضمتين والباء بكسرتين فهذا يعني أنَّ الواو والباء هنا تندرج ضمن أصوات المد واللين وهي (الألف والباء والواو) وهذه الثلاثة تعد في نظر العرب أصواتاً ساكنة ومن ثم لا يمكن النطق بها وحدها أو البدء بها في النطق ولهذا كان من الضروري دعمها بصوت متحرك فاللام مثلاً كما حدث للألف المدية[2]، وان القدامى كانوا يرون أنَّ صوت المد الطويل ليس صوتاً منفرداً وإنما هو صوت مد مسبوق بحركة من جنسه[3]، ولعل هذا واضح من قول الخليل "والواو الساكنة بعد الضمة والياء الساكنة بعد الكسرة والألف اللينة بعد الفتحة"[4]، والى هذا المعنى أشار ابن جني بقوله: "فلولا أنَّ الحركات أبعاض لهذه الحروف وأوائل لها لما نشأت عنها ولا كانت تابعة لها"[5].

---

(1) شرح المفصل، 10/ 16.

(2) دراسات في علم اللغة، 1/ 65.

(3) في الأصوات اللغوية، ص 76.

(4) تهذيب اللغة، 1/ 51.

(5) سر صناعة الإعراب، 1/ 18.

فالواو والياء في الكلمات من نحو: قوم وقول لا يمكن أنَّ تعد من حروف المد واللين للأسباب التي تقدم ذكرها، وبذلك يظهر لنا جلياً أنَّ عبارة ابن يعيش تحمل خلطاً بين المدلول الأول للواو والياء وبين المدلول الثاني لـ (الواو والياء) فالواو والياء من نحو: قَوَل وبَيَعَ يعرفان في الدرس الصوتي الحديث بأنصاف الحركات ولكنهما بالرغم من هذه التسمية يعنيان وحدتين في نظام الأصوات الصامتة[1]، ولكن يجب أنَّ لا ننسى أنهما في هاتين الحالتين لها شبه نطق بالحركات كما أنَّ لهما شبها وظيفياً بالأصوات الصامتة من جهة أخرى[2]، وفي الحق أنَّ علماء العربية كانوا يدركون أنَّ للواو والياء قيمة ؟؟؟ [3] ولكنهم اكتشفوا باستغلال الواو والياء الصامتين في الدلالة على الواو والياء الممدودتين[4]، فلم يعنوا إلا بصور الأصوات الصحيحة التي يسميها المحدثون الأصوات الساكنة ومن أجل هذا خلا الخط العربي من صور أصوات اللين وهذا السبب هو الذي أوقع ابن يعيش في الخلط بين هذين المدلولين الصوتيين (الواو والياء) فأدرك علماء العربية الفرق بين القيمين الصوتين للواو والياء كان يوجب عليهم أنَّ يفنوا من الرموز الدالة على الواو والياء في حالتهما المختلفتين موقفهم من الألف في حالتهما، حيث خصصوا لكل حالة رمزاً أو بعبارة أخرى حيث نصوا في ابعديتهم على رمزين اثنين للألف أو صورتين مختلفتين لها فإذا ما فرقنا بين حالتي الألف وجب بالمثل التفريق بين حالتي الواو والياء، وكان مقتضى ذلك أنَّ يضع أصحاب هذا النظام الأبجدي رموزاً مستقلة لكل من الواو والياء عندما يكونان حركتين (حرفي مد) كان يقولوا (لام واو – ولام ياء، كما قالوا لام ألف) [5].

لقد علل ابن جني هذه المسألة بقوله: (وإنما كان الأصل في قام قوم وفي خاف: خوف، وفي طال طول فلما اجتمعت ثلاثة أشياء متجانسة وهي الفتحة والواو والياء وحركة الواو

(1) دراسات في علم اللغة، 1/ 64.

(2) علم اللغة العام، الأصوات، 2/ 86.

(3) دراسات في علم اللغة، 1/ 80، المصدر نفسه، 1/ 80.

(4) الخليل بن أحمد الفراهيدي، 106، دراسات في علم اللغة، 1/ 81.

(5)

والياء كره اجتماع ثلاثة أشياء متقاربة فهربوا من الواو والياء إلى لفظ تؤمن فيه الحركة، وهو الألف، وسوغها أيضاً انفتاح ما قبلها فهذا هو العلة في قلب الواو والياء في نحو قام وباع[1].

إنَّ هذا التعليل قد يعد مقبولاً من الناحية الصوتية[2]، ولكنه من الناحية الوظيفية يبدو أنه غير مقبول، لأنَّ الواو والياء في الكلمات قوم وقول تسلك سلوك الصوامت في النظام الصرفي العربي[3]، أما ابن عصفور الاشبيلي فقد علل هذه المسألة بقوله وأما فعل فقلبت الواو والياء فيها ألفا لاستثقال حرف العلة فقالوا في قوم وبيع: قام وباع فقلبوا الواو والياء ألفا لخفة الألف[4]، أما رضي الدين الاستراباذي فقد عالج المسألة بالطريقة نفسها تلك التي ذهب إليها ابن عصفور فهو يرى أنَّ العلة في هذا القلب هو التحول من ثقل (الواو والياء) إلى ما هو أخفّ منهما من حروف العلة (الألف).

لقد وضع ابن يعيش لتحقيق هذا النوع من القلب مجموعة من القيود شأنه في هذا شأن من سبقه من علماء الصرف ومن جاء بعدهم وأننا نحفظ منها (شطرين اثنين) فالقاعدة القائلة بان (قال) هي في الأصل (قول) تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا هذه القاعدة لا تتضمن سوى شرطين:

1- تحرك الواو أو الياء.
2- انفتاح ما قبلها.

إنَّ الصرفيين قد واجهوا من الكلمات ما تحقق فيه هذان الشرطان ومع ذلك لم تبدل فيه الواو أو الياء ألفا فاخذ يتجهون الأحوال ويستخرجون الشروط حتى أحاطوا المسألة بشروط ثمانية أخرى هي[5]:

---

(1) سر صناعة الإعراب، 1/ 23.

(2) الدراسات اللهجية الصوتية، ص 366.

(3) دراسات في علم اللغة، 1/ 64، علم اللغة العام، الأصوات، 2/ 82.

(4) الممتع في التصريف.

(5) المنهج الصوتي، ص 192، شرح الشافية، 3/ 98.

3- أنَّ تكون حرك الواو والياء لازمة غير عارضة، لأنَّ العارض كالمعدوم فلا يجز القلب في مثل (اشتروا الضلالة)[1] لكون الحركة عارضة لالتقاء الساكنين.

4- إلا يلزم من القلب والإعلال لبس فقالوا في التثنية قضيا ورميا فلم يقلبوها ألفين مع تحركهما وانفتاح ما قبلها لأنهم لو قلبوهما الفين وبعدهما الف التثنية لوجب أنَّ يحذف احدهما لالتقاء الساكنين.

5- ومن ذلك قولهم (الغليان النزوان) فصححوهما لأنهم لو قلبوها الفين وبعدهما ألف لوجب حذف احدهما وان يقال غلان ونزان فيلتبس.

6- ومن ذلك قولهم: هوى – نوى لم يعلوا العين لاعتلال اللام فلم يكونوا ليجمعوا بين اعلالين في كلمة واحدة.

7- ومن ذلك قولهم: عَوِرَ – حول لم يعلوا ذلك، لأنَّ عور في معنى أعور وحول بمعنى أحول فلما كان لابد من حجة العين في أعور لسكون ما قبلها الواو والياء فيهما لم يكن بد من صحة العين في عور لأنه في معناه كالأصل.

8- ومثل عور (اعتونوا، واهتوشوا) صحت الواو فيها لأنها بمعنى تعاونوا وتهاوشوا.

9- وقد شذت ألفاظ خرجت منبهة على الأصل ودليلاً على الباب نحو القود، والأود، وكأنهم حين أرادوا بإخراج شيء من ذلك مصححاً ليكون كالإمارة والتنبيه على أصل الباب تأولوا الحركة بان نزلوها منزلة الحرف[2].

10- في هذا الشرط يرينا ابن يعيش كيفية قلب الواو والياء ألفاً وذلك بقوله اعلم أنَّ الواو والياء لا تقلبان إلا بعد بالسكون فلو رمت قلب الواو والياء في قوم وبيع وهما متحركتان لا بالحركة ولم تقلبا[3].

---

(1) من سورة البقرة: الآية 16 و 175.

(2) شرح الملوكي، ص 220-224، ينظر: شرح المفصل، 10/17.

(3) شرح الملوكي، ص 225، ينظر: شرح المفصل، 10/18.

الإعلال – بالنقل (إعلال الفعل الأجوف)

الذي يراد به عند الصرفيين الإعلال الناشئ عن نقل حركة أحد أصوات العلة (الواو أو الياء) إلى الصامت غير المتحرك قبله فيترتب على هذا النقل في قواعد الصرف أنَّ يبقى الحرف المعتل دون حركة أي: يصبح ساكناً ولذلك سمي أيضاً (الإعلال بالتسكين)[1]، وقد عالج ابن يعيش هذه المسألة بشكل لا يختلف عما نجده عند ابن جني[2]، فما جاء عن ابن يعيش أنَّ الأفعال من: نحو: يقوم ويبيع، الأصل فيهم (يقوم – يبيع) فنقلوا الضمة من الواو في (تقول) إلى القاف والكسرة في يبيع من الياء إلى الباء ثم أخذ يرينا السبب في إعلال هذه الأفعال وذلك بقوله: وإنما وجب إعلال المضارع من هذه الأفعال مع سكون ما قبل الواو والياء فيها حملاً على الفعل المضارع في قال – باع من حي أنَّ الأفعال كلها من جنس واحد فكرهوا أنَّ يكون أحدهما معتلاً والآخر صحيحاً[3]، والدليل على أنَّ الإعلال سرى إلى هذه الأفعال مَن الماضي أنه إذا صحّ الماضي صح المضارع.

وقد أنكر ابن يعيش كما أنكر ابن جني من قبله ممن احتج لإعلال هذه الأفعال بثقل الحركة على الواو والياء[4]، وذلك لأنَّ الواو والياء إذا سكن ما قبلهما جرتا مجرى الصحيح فلم تستثقل فيهما الحركة وإنما اجبروهما مجرى الحروف الصحاح من قبل أنَّ أصل الاعتلال فيهما إنما هو شبههما بالألف وإنما تكونان كذلك إذا سكنتا وكان قبل الياء كسرة وقبلا الواو ضمة فتصيران كالألف لسكونهما وكون ما قبل كل واحد منهما حركة من جنسهما ما أنَّ ألف كذلك فهي ساكنة وقبلها فتحة والفتحة من جنس الألف إذا سكن ما قبلها خرجنا من شبه الألف لأنَّ الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً فلذلك يقولون (طي وغزو)[5]، وهذا في المعتل اللام فالأحرى أنَّ يكون في المعتل العين، لأنَّ العين أقوى من اللام واقرب أنَّ تصح.

---

(1) المنهج الصوتي، ص 196.

(2) المنصف، 1/ 247.

(3) شرح الملوكي، ص 446.

(4) شرح المفصل، 10/ 99، المنصف، 1/ 248.

(5) المصدر نفسه، 10/ 99.

هذه هي القاعدة التي نقلها لنا ابن يعيش في علاج هذه المسألة وقد اشرنا إلى أنَّ ابن يعيش اتبع خطوات ابن جني في نظرته لهذه المسألة فأما قولهم بأنهم نقلوا الفتحة من الواو والياء في (يخوف) (يهبب) إلى ما قبلهما وهو الخاء والهاء ثم قُلبتا ألفين لا يخلو من التكلّف فالحق أنَّ الفتحة واحدة ولا يجوز أنَّ تعطي قيمة صوتية مرتين مرة وهي على الواو أو الياء وأخرى وهي على فاء الكلمة ثم يتلاشى الزمن بين وجودها على العين ووجودها على الفاء فيحكم بان الإعلال حدث لتحرك الواو سابقاً وانفتاح ما قبلها الآن بالحركة ذاتها[1].

أما فيما يخص تعليله بان حرف العلة إذا سكن ما قبله لم تثقل عليه الحركة فيه نظر لأنَّ وجود هذا التركيب الصوتي من نحو: الواو مع الضمة والياء مع الكسرة بسبب ثقلاً في أثناء عملية النطق وقد ذكر د. فليش من بين مجموعة الكراهات التي لا يتقبلها اللسان العربي (كراهة النطق بالصوامت الضعيفة الواو والياء فشكله بمصوتات من جنسها فلا تنطق الواو مع الضمة وإلا الياء مع الكسرة[2]، وقد تجنب الرضي هذه التعليلات التي لا تخلو من التكلّف وأوجز القاعدة والتحليل حين قال: فإذا ثقلت الحركات التي ما قبل الواو والياء نظر: فإن كانت الحركة فتحة قلبت الواو والياء ألفا لأنه إذا أمكن إعلال الفرع بعين ما اعل به الأصل فهو أولى، وإن كانت كسرة أو ضمة لم يمكن قبلها ألفا لأنَّ الألف لا تلي إلا الفتح فيبقيان بحالتهما إلا الواو التي كانت مكسورة فإنها تقلب ياء لصيرورتها ساكنة مكسورة ما قبلها نحو يطيح وأصله يطوح ويقيم وأصله يقوم[3].

---

(1) الدراسات اللهجية والصوتية، ص 371.

(2) العربية الفصحى، ص 46.

(3) شرح الشافية، 3/ 144-145.

روافد البحث

38. د. أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، الكويت، 1976.
39. أنيس، د. إبراهيم، الأصوات اللغوية، القاهرة، 1971.
40. بني، اوديت، بحث في فونولوجيا اللغة العربية، مجلة الفكر العربي، طرابلس، 1979.
41. بشر، د. كمال، علم اللغة العام (الأصوات)، القاهرة، 1970.
42. ترزي، فؤاد حنا، في أصول اللغة والنحو، بيروت، 1969.
43. تمام، د. حسان، إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً، من بحوث الندوة العالمية الثانية للسانيات، تونس، 1978.
44. مصطلحات سيبويه في أصوات العربية (بحث)، مجلة الأزهر، مارس 1961.
45. جمال الدين، د. مصطفى، البحث النحو عند الأصوليين، بغداد، 1980.
46. ابن جني، الخصائص، تحقيق: عبد الحليم النجار، بيروت.
47. سر صناعة الأعراب، تحقيق: مصطفى السقا وأصحابه، مصر، 1954.
48. المنصف في شرح التصريف، إبراهيم مصطفى وزميله، القاهرة، 1954.
49. ابن الحاجب، الإيضاح شرح ابن الحاجب على المفصل للزمخشري، مخطوط، دار الكتب الصرية، رقم (1855).
50. الحصري، ساطع، آراء وأحاديث في اللغة والأدب، بيروت، 1958.
51. الخفاجي، ابن سنان، سر الفصاحة، تحقيق: علي فوده، القاهرة، 1932.
52. ابن دريد، الجمهرة، تحقيق: محمد خلف الله وجماعة، مصر، 1954.
53. دك الباب، د. جعفر، الموجز في شرح دلائل الإعجاز، دمشق، 1980.
54. الرضي، الاستراباذي، شرح الكافية، طبعة تركيا، 1310هـ.
55. رمضان، د. عبد التواب، فصول في فقه اللغة، القاهرة، 1977.

56. الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، مطبعة المدني، دمشق، 1959.
57. السعران، د. محمود، علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، دار المعارف، مصر، 1962.
58. سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون.
59. السيوطي، همع الهوامع، مطبعة السعادة، مصر، 1327هـ.
60. عبد القادر، حامد، دفاع عن الابجدية والحركات العربية، (بحث) مجلة المجمع العلمي المصري، القاهرة، 1970.
61. د. عثمان أمين، فلسفة اللغة العربية، مصر، 1963.
62. العقاد، عباس محمود، أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، دار المعارف، القاهرة، 1963.
63. الفارسي، أبو علي، البغداديات، تحقيق: صلاح الدين عبدالله، رسالة جامعية، المستنصرية، بغداد، 1980.
64. الفراهيدي، العين، ج1، تحقيق: عبد الله درويش، بغداد، 1967.
65. فليش، هنري، التفكير الصوتي عند العرب، (دراسة)، مجلة المجمع العربي المصري، العدد (29)، القاهرة، 1388هـ-1968م.
66. كانتينو، جان، دروس في أصوات العربية، تعريب: صالح القرماوي، تونس، 1966.
67. مجاهد، عبد الكريم، علم الدلالة بين العرب والغرب، مجلة الأقلام، العدد (5)، بغداد، 1981.
68. د. محمد حسن إبراهيم، مفهوم علم اللسان عند الفارابي ومقاربته عند ابن خلدون، (محاضرة)، ألقيت في الندوة الخاسة للسانيات، دمشق، 1980.
69. مونين، جورج، تاريخ علم اللغة منذ نشأته حتّى القرن العشرين، ترجمة: د. بدر الدين القاسم، دمشق.
70. ابن هشام الأنصاري، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، تحقيق: د. هادي نهر، بغداد، 1978.

71. نامي، د. خليل يحيى، علم الصوت عند الأمم والعرب، دار المعارف، مصر، 1974.
72. النجدي، د. أحمد علم الدين، اللهجات العربية المعاصرة في التراث، ليبيا، تونس، 1978.
73. النعيمي، د. حسام، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، بغداد، 1980.
74. ابن يعيش، شرح المفصل، مطبعة التقدم، مصر، 1937.

الفصل الثالث

الإعلال والإبدال

- دراسة تطبيقية -

الإعلال:

هو تغيير يحدث في أحد أحرف العلة، أو الهمزة كقلب الواو الفاً في نحو: صام، ودام، والأصل، صَوَم، ودَوَم، وقلب الياء الفا نحو: باع، وسال، والأصل: بيع وسيل، وقلب الهمزة الفا في نحو: أأمن إلى آمن وهكذا.

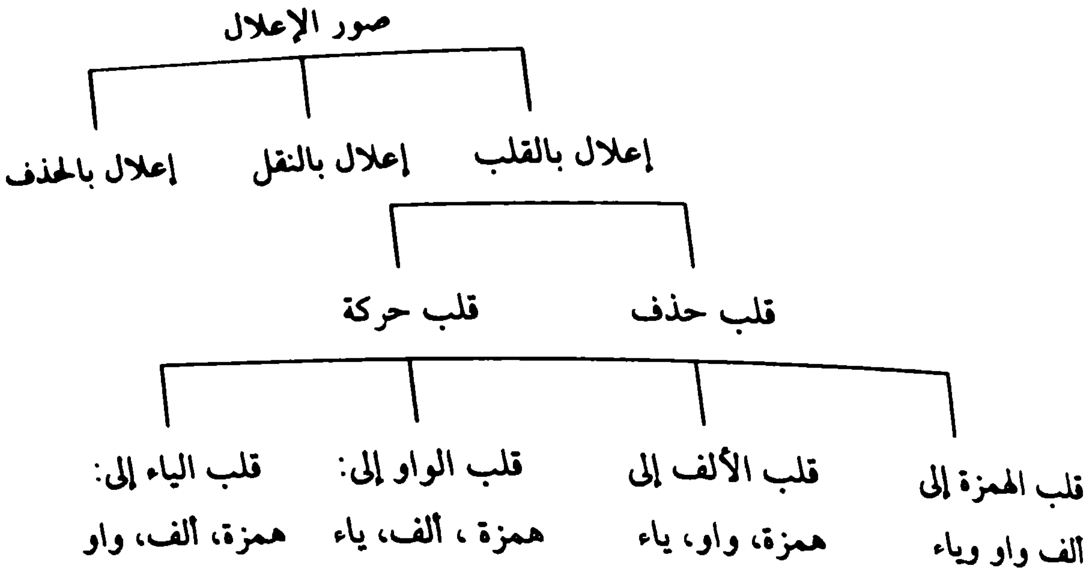
والإبدال:

تغيير يحدث في غير أحرف العلة والهمزة ويرى بعض علماء الصرف أن الإبدال قد يحدث في أي حرف من حروف الهجاء وعلى هذا فكل إعلال عندهم إبدال ولا ينعكس، وقد يكون في الكلمة الواحدة إبدال وإعلال معاً كما في نحو: اصطاد، والأصل (اصتيد) بقلب التاء طاءً (إبدال) وقلب الياء الفا (إعلال)، ولكننا نؤثر التعريف الأول للإبدال لما فيه من التمييز الفاصل بين المصطلحين وتحديد الفرق بينهما يمنع اللبس والتداخل.

وقد مرّت صور كثيرة للإعلال في مباحث تصريف الأسماء، ولنا الآن أن نعرض صور الإعلال وطرائق الإبدال بإيجاز لنتمكن من ضبط وزن اللفظ المعين اسماً كان أم فعلاً، وقد بيّنا في حديث سابق وجوب مراعاة ما حدث من إعلال أو إبدال في الكلمة المعينة قبل وزنها صرفياً إذ أننا نزن الكلمات على وفق أصولها قبل حدوث الإعلال أو الإبدال.

المبحث الأول

صور الإعلال



الشرح:

صور الإعلال ثلاثة هي:

1- **إعلال بالقلب:** وهو قلب أحد أحرف العلة أو الهمزة حرفاً آخر وعلى النحو الآتي:

قلب الهمزة: تقلب الهمزة إلى:

أ- الف نحو: آمن، وأصلها: ءأمن على وزن (أفعل)، وذلك لتوالي همزتين وسكون الثانية فقلبت الفاً من جنس حركة الهمزة الأولى وهي الفتحة، وهكذا في كل فعل ماض على وزن (أفعَل) وفاؤه همزة ومضارعه (يفعِل)، نحو آثر وآتي.

والأمر منه نحو: آئِرْ، وآتِ، والمضارع للمتكلم نحو: آمُرُ[1].

2- واو: تقلب الهمزة واواً إذا توالت الهمزتان في أول الكلام وكانت الأولى متحركة بالضم والثانية ساكنة فتقلب الثانية حرف مدّ من جنس حركة الأولى وذلك في الماضي على وزن (افعل) وفاؤه همزة ومبني للمجهول وكذلك مضارعه نحو: أذوي، أوبي، وأذى وأوتي، ومثل ذلك نحو: أؤمن فالأصل: أومن فقد توالت همزتان وسكنت الثانية فقلبت مدة من جنس حركة الأولى، ولما كانتا حركة الأولى ضمة فقد قلبت الثانية واواً، وهكذا في كل فعل ماض على وزن (افعل) كما مثلنا وفي كل مضارع للمتكلم من الماضي السابق مثل: أنا أوثر غيري على نفسي، ولا أوذي أحداً.

3- وتقلب الواو همزة فيما كان على وزن (فعائل) نحو: هراوي، والأصل (هرائو) والمفرد: (هراوة)، وقد فتحت الهمزة فصارت هراؤ ثم قلبت الواو الفا[2].

2- قلب الألف: تقلب الألف إلى:

1- همزة إذا وقعت بعد ألف جمع التكسير على وزن (فعائل) أو ما يشبه نحو: رسائل جمع رسالة والأصل رساال وقعت الألف وهي حرف مدّ زائد في المفرد بعد ألف جمع التكسير الذي على وزن فعائل أو ما يشبه فقلبت همزة ومثل ذلك: قائد والأصل: قلااد.

2- واو وذلك في: الماضي على وزن (فاعل) إذا بني للمجهول نحو: حُوكم، ونُوقش، والأصل: حاكم، وناقش. فقد ضمت الحاء لبناء الفعل للمجهول فقلبت الألف واواً لمناسبة الضمة، وهكذا في كل فعل ماض على وزن فاعل إذا بني للمجهول فقد ضُمّت الكاف للتصغير فقلبت الألف واواً لمناسبة الضمة.

---

(1) اما نحو: (أخذ) مضارعه (يؤاخذ) فليس فيه اعلال، لان الماضي على وزن (فاعل) ومنه: (اكل) و (يؤاكل) و(آزر) و (يؤازر)، اما نحو: (آنس) فيجوز ان يكون على (أفعل) مضارعه (يفعل) فيكون فيه إعلال: أو على (فاعل)، مضارعه (يفاعل) أي: يؤانس، وليس فيه حينئذ إعلال.

(2) قلبت الواو الفا لتحريكها وانفتاح ما قبلها فصارت هراءاً فاجتمع ما يشبه ثلاث الفات، فقلبت الهمزة واواً لبشاكل الجميع مفرده، فصارت: هراوى على وزن فعائل.

3- تصغير ما كان على وزن (فاعل) أو (فاعلة) نحو: خويدم، وشويعر، والأصل قبل التصغير: خادم، شاعر.

4- في جمع (فاعل) أو (فاعلة) على وزن (فواعل) نحو: كواهل، وشواعر فقد جاءت ألف الجمع ثالثة بعد ألف المفرد الثانية الزائدة فقلبت واواً في الجمع كما قلب واواً في التصغير.

5- النسب إلى المقصور الذي ألفه ثالثة أو رابعة وثانيه ساكن نحو: عصويّ، وفتويّ، وطنطويّ، والأصل قبل النسب عصا، فتى، طنطا. فقد وقعة الألف المقصورة ثالثة، ورابعة، فقلبت واواً سواء أكان أصلها واو أو ياء، ومثل ذلك: رضويّ (نسبة إلى رضا)، وهدويّ (نسبة إلى هدى).

6- وتقلب أيضاً في الاسم المختوم بألف تأنيث ممدودة عند التثنية أو الجمع النسبة نحو: صحراوان، حصراوات، صحراويّ، والمفردة (صحراء) فقد قلبت الهمزة واواً عند التثنية وجمع المؤنث السالم والنسب وكذا في كل اسم مختوم بألف التأنيث الممدودة.

3- ياء تقلب الألف ياء في:

ما جمع على مفاعيل نحو: مفاتيح، ومصابيح، والأصل قبل الجمع مفتاح، ومصباح، فقد كسر ما قبل الألف في صيغة الجمع فقلبت ياء لمناسبة الكسرة.

تصغير كل اسم ثالثه ألف نحو: غليّم، وكتيّب، تصغير: غلام وكتاب فقد جاءت ياء التصغير قبل الألف الثالثة في الاسم المكّبر فقلب هذه الألف ياء وأدغمت فيها ياء التصغير.

المقصور الذي ألفه رابعة فما فوق إذا ثنّي أو جمع مذكر سالماً، نحو: ذكريان، وذكريات، المفرد (ذكرى).

فالمفرد اسم مقصور ألفه فقلبت ياء عند التثنية وجمع المؤنث السالم وكذلك إذا كانت خامسة مثل: منحنى، فالمثنى منحنيان والجمع منحنيات، أو سادسة مثل مستشفى، المثنى مستشفيان، ومستشفيات.

قلب الواو:

1- تقلب الواو إلى:

أ- همزة إذا وقعت بعد ألف الجمع في كل اسم فيه الواو حرف مد: عجائز وقلائص، جمع: عجوز وقلوص.

ب- وتقلب همزة إذا وقعت بعد ألف اسم الفاعل من الثلاثي الأجوف نحو: صائم، خائن والأصل: صاوم، وخاون.

ج- وتقلب الواو همزة أيضاً إذا وقعت متطرفة بعد ألف زائدة نحو: سماء ودعاء، الأصل: سماو=، ودعاو.

د- وفي كل جمع تكسير على وزن فواعل المفرد أوله واو مثل أواصل: جمع واصلة والأصل، وواصل، ومثله: أواقي جمع واقية.

2- ألف: تقلب الواو ألفا إذا:

تحركت الواو وفتح ما قبلها، سواء أكانت في فعل أم في اسم وسواء أكان الفعل ثلاثياً أم زائداً على ثلاثة وسواء أكانت الواو وسط الكلمة في مفرد أو في جميع، وأمثلة ذلك نحو: دام والأصل دوم، دعا، والأصل دعو، عصا والأصل عصوا، ابدى، والأصل ابدو، اغتال والأصل اغتول، استدعى والأصل استدعو، استعلى والأصل استعلو، قادة وسادة والأصل قودة وسوسة، غزاة، وقساة، جمع غاز وقاس، والأصل غزوة وقسوة.

3- ياء: تقلب الواو ياء في مواضع كثيرة نذكر منها[1]: رضي، والأصل/ : رضو لأنه من الرضوان فقد تطرفت الواو بعد كسرة فقلبت ياء وينطبق هذا على:

- كل فعل ماضٍ مبني للمعلوم أو المجهول آخره واو قبلها كسرة نحو شقي، وغزي، استدعى.
- اسم الفاعل من نقص لامه واو نحو: الداني، المتعالي، المتعاليان.
- مصدر المعتل بالواو من نحو: صيام والأصل صوام.

---

(1) تنظر تفاصليها في تيسير الإعلال والإبدال، ص 22 وما بعدها.

- جمع تكسير وقعت الواو عيناً لجمع صحيح اللام بعد كسره وبعدهما ألف الجمع نحو: حياض، والأصل: حواض، وثياب جمع ثوب، وسياط جمع سوط.
- إذا وقعت الواو ساكنة بعد كسرة، نحو: ميزان، والأصل موزان.
- إذا اجتمعت الواو والياء وكانت السابقة ساكنة نحو: جيد والأصل جيود ومنه صيغة (فيعل) من فعل أجوف واوى نحو قيّم، وهيّن، من قام، وهان، ومثل ذلك أيضاً.
- مصدر الفعل الثلاثي اللفيف المقرون إذا كانت عينه واو نحو: شيء وريّ مصدراً وروى.
- إذا وقعت الواو لاما لصوف على وزن (فعلى) نحو: الدنيا والعليا، والأصل: العلوي، والدنوي.

قلب الياء:

تقلب الياء إلى:

1- همزة:

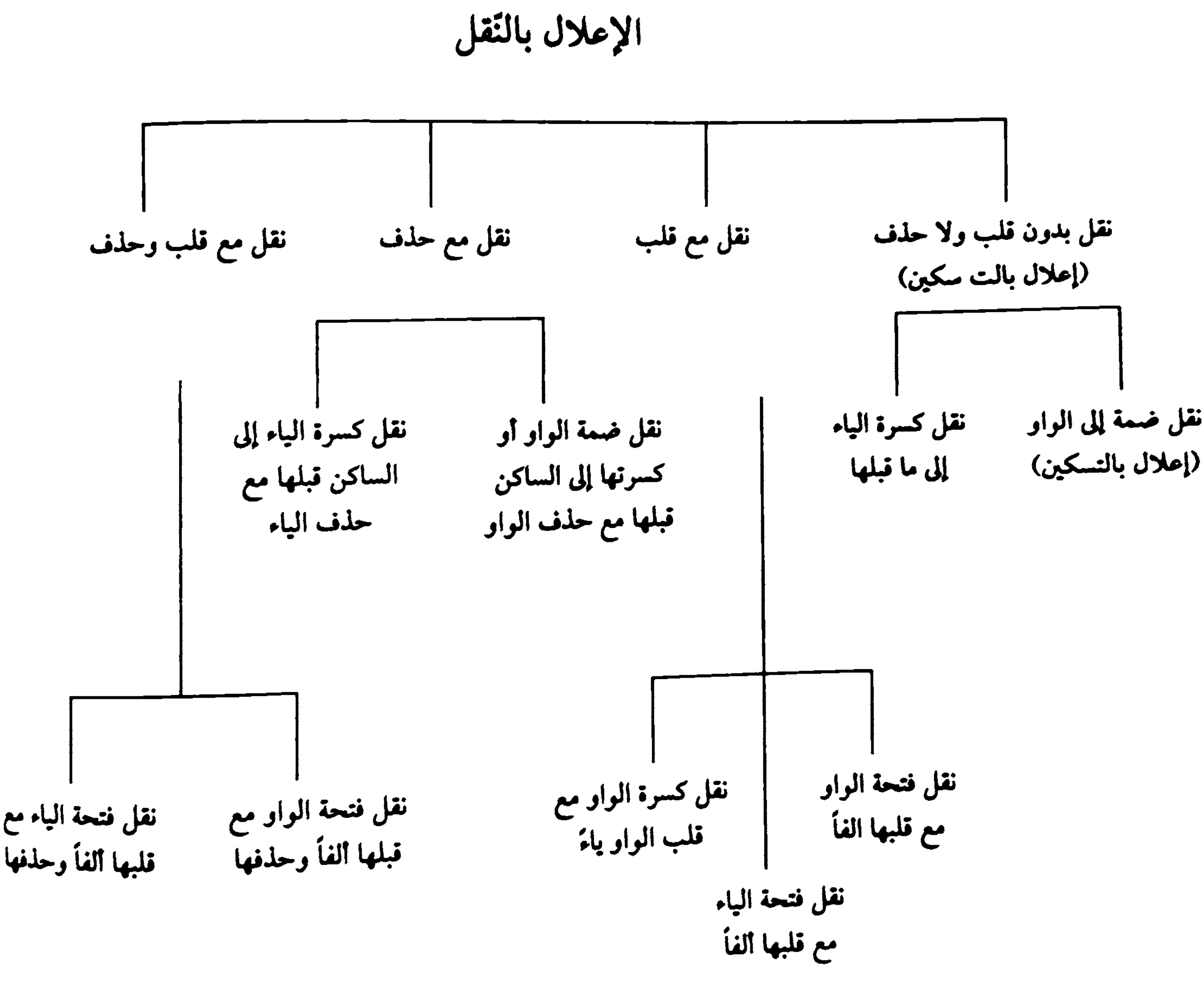
- في جمع كل اسم فيه الياء حرف مدّ زائد مثل: صحائف وغرائز، جمع صحيفة وغريزة[1].
- وفي كل اسم فاعل من فعل ثلاثي أجوف بالياء نحو: سائل وبائع، والأصل: سايل، وبايع.
- إذا وقعت متطرفة بعد ألف زائدة نحو: بناء، والأصل بناي.
- إذا وقعت بين ألف وياء النسب المشدد نحو: غائي والأصل غايي.

(1) يشترط في قلب ياء المفرد همزة في الجمع أن تكون حرف مد، وان تكون زائدة، فان لم تكن حرف مد لا تقلب همزة في الجميع نحو: أطايب مفردها، أطيب (افعل تفضيل من طاب) وإذا لم تكن زائدة لا تقلب مثل: مكايد، مفردها مكيدة، واعلم أن الياء لا تقلب همزة في كل جمع وإنما يشترط في الجمع أن يكون الياء ألفاً أيضاً في كل اسم تحركت فيه، وانفتح ما قبلها سواء أكانت في اسم مفرد مثل: رمى، أم في جمع مثل: ببناة، وقضاة.

2- ألف

- تقلب الياء ألفا إذا تحركت وانفتح ما قبلها سواء أكانت في فعل ثلاثي أو غير ثلاثي نحو: سرى، وبكى، استهدى.
- سواء أكانت الياء آخر الفعل كما مثلنا أو في وسطه من نحو: سار، و(طار).

خامساً: الإعلال بالنقل:



الشرح:

أولاً: تنقل ضمة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها من غير قلب ولا حذف ويسمى ذلك (الإعلال بالتسكين) في:

- كلُّ مضارع من ماض ثلاثي أجوف من باب نصر – ينصرُ، نحو يقوم، وأصلها: يَقْوُم بنقل ضمة الواو إلى الساكن الصحيح قلبها وذلك نحو يزور، يحوم، يروم، يعود.
- في نحو: مَعُونة، وأصلها مَعْوُنة على وزن: مَفْعُلة، نقلب ضمة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها فصارت مَعُونة على وزن: مَفْعُلة، ومثلها مَثُوبَة.

ثانياً: وتنقل كسرة الياء إلى الساكن الصحيح قلبها وذلك في:

- كلُّ مضارع ماضيه أجوف وعينه ياء وبقيت ياء في المضارع سواء أكان مجرداً مثل: يسير، أم مزيداً مثل: يستحيل، أو يستزيد، والأصل يَسْيِر، ويَسْتَحْيِل، ويَسْتَزْيِدُ.
- في بناء كل فعل ماضي أجوف عينه ياء للمجهول سواء أكان مجرداً أم مزيداً نحو: صيد والأصل: صُيِد، وأميل والأصل: أُمْيِل، وأختير والأصل: أُخْتُيِر، واستُضيف والأصل: أستُضْيِف.
- في كل اسم فاعل من فعل أجوف مزيد بحرف مثل: مُبين، والأصل مُبْيِن، أم بثلاثة مثل مستفيد، والأصل مستفْيِد.
- في كل اسم على وزن: (مَفْعِلَ) أو (مَفْعِلة) من المصادر الميمية وأسماء الزمان والمكان المأخوذة من ثلاثي أجوف مثل مَكيدةَ، ومَسِيل الماء، ونحو: مَصِيد، ومَعيشة، واصلهما مَصْيِد، مَعْيِشة.

ثالثاً: نقل فتحة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها مع قلب الواو ألفاً في نحو أعاد والأصل: أعود، وهكذا في كل ما كانت عينه واواً مفتوحة قبلها ساكن، إذ تنقل الفتحة إلى الساكن قبلها ثم تقلب الواو ألفاً لأنها متحركة بحسب الأصل، ومفتوح ما قبلها بحسب الآن.

ج- ياء:

تقلب الألف ياء إذا وقعت ساكنة بعد ضمة نحو: يوقن والأصل: يُيقِن، وهكذا في مضارع الماضي الذي على وزن، أفعل، وفاؤه ياء، مثل يوقظ، وفي كلّ اسم فاعل من الفعل السابق مثل: موقن وموقظ، وأصلهما ميقن وميقظ.

وينطبق هذا على الآتي:

- الفعل الماضي الثلاثي المزيد بالهمزة مبني للمعلوم، نحو: أعاد والأصل أعْوَد، ومثل ذلك في الماضي الأجوف الثلاثي المزيد بثلاثة مبني للمعلوم مثل استقام، والأصل استَقْوَمَ.
- في المضارع الأجوف وعينه ألف أصلها واو، وماضيه ثلاثي مجرد، وكان هذا المضارع مبنياً للمعلوم أو للمجهول نحو: يخاف، والأصل يَخْوَفُ، و: يصان، والأصل: يُصْوَن.
- في كل مضارع مبني للمجهول من الأجوف الثلاثي المزيد بالهمزة أو بثلاثة أحرف مثل: يُغاث، والأصل يَغوَث. و: يستعاد، والأصل يُسْتَعْود.
- في كل اسم على وزن (مَفْعَل) من ماض أجوف عينه ألف أصلها واو، مثل مَطاف، والأصل: مَطْوَف.
- في كل اسم مفعول، ويشابهه المصدر الميمي واسم الزمان واسم المكان من الماضي الأجوف الثلاثي المزيد بالهمزة أو الثلاثة أحرف مثل مُذاب: مُذْوَب، و: مُستعان: مُسْتَعون.

رابعاً: نقل فتحة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها مع قلب الياء ألفاً وذلك في كل ما كانت عينه يا مفتوحة قبلها ساكن صحيح فنقلب الفتحة إلى هذا الساكن ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها بحسب الأصل، وفتح ما قبلها بحسب الآن وأمثلة ذلك كثيرة منها:

أبادَ، والأصل: أبْيَد.

استفاد، والأصل: استَفْيَدَ.

يَهاب، والأصل: يَهْيَب.

يُعاب، والأصل: يُعْيَب.

يُستحال، والأصل: يُسْتَحيَل.

معاش، والأصل: مَعْيَشُ.

مُضاف، والأصل: مُضْيَفُ.

مُستمال، والأصل: مُسْتَمْيَل.

خامساً: نقل كسرة الواو إلى ما قبلها مع قلب الواو ياء وذلك في:

- الماضي المبني للمجهول إذا كان أجوف عينه واو سواء أكان ثلاثياً مجرداً أم مزيداً بحرف، أم بحرفين أم بثلاثة، مثل:

قيل، واصلها قَوُل.

اعيد، واصلها أعْود.

اقتيد، واصلها اُقْتُوِدَ.

استعيد، واصلها استُعْوِد.

فقد استثقلت الكسرة على الواو فنقلب إلى ما قبلها بعد سلب حركته في مثالي (1، 3) ثم قلبت الواو ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة.

- المضارع المأخوذ من ماض أجوف عينه واو وعلى وزن افعل أو استفعل، مثل يُنير، واصلها: يُنْور.

يَستغيثُ، واصلها: يَسْتَغْوِث.

ومثل هذا يقال في نحو: يميت، ويخيف، ويستقيم، ويستنير، فقد نقلب حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ثم قلبت الواو ياء لسكونها بعد كسرة.

وينطبق هذا الإعلال على محل اسم فاعل من الأفعال السابقة مثل:

مُنير، والأصل مُنْوِر.

ومُستغيث، والأصل: مُسْتَغْوِث.

سادساً: نقل ضمة الواو أو كسرتها إلى الساكن الصحيح قبلها مع حذف الواو في:

- المضارع المجزوم الأجوف الذي يعنه واو مثل:

لم يَقل، والأصل: لم يَقْوُل.

ولم يستغث، والأصل لم يَستَغْوِث.

وهكذا في نحو: لم يصب، ولم يستعن.

بنقل حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها فسكنت الواو فالتقى ساكنان الواو ولام الفعل التي تحمل سكون الجزم فحذفت الواو لالتقاء الساكنين.

مَقُول، والأصل مَقْوُول.

بنقل حركة الواو الأولى إلى الساكن الصحيح قبلها فسكنت الواو فالتقى ساكنان، عين الكلمة (الواو الأولى) وواو اسم المفعول فحذفت الواو الثانية[1]، فصارت: مَقُول على وزن مَفُعْل.

سابعاً: نقل كسرة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها مع حذف الياء، وذلك في المضارع المجزوم الأجوف الذي عينه ياء مثل:

لم يبعْ، والأصل: لم يَبْيِعْ.

ولم يُبِن، والأصل: لم يُبْيِن.

ولم يستزد، والأصل: لم يَستَزْيِد.

بنقل كسرة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها فسكنت الياء فالتقى ساكنان: الياء ولام الفعل التي تحمل سكون الجزم، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين.

ثامناً: نقل فتحة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها مع قلب الواو ألفاً وحذفها وذلك في: مصدر الفعل الماضي الأجوف الذي يعنه واو على وزن (أفْعِل)، نحو: أعاد، إعادة، والأصل أعواد.

فنقلت فتحة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها بحسب الأصل وفتح ما قبلها بحسب الآن فاجتمع ألفان الألف المنقلبة عن الواو وألف المصدر، فحذفت ألف المصدر (على رأي) [2] فصارت: أعاد، وعوض عنها بتاء التأنيث في الآخر فصارت إعادة على وزن أفعلة.

---

(1) هناك رأي آخر يقول: إن الواو التي حذفت لالتقاء الساكنين هي الواو الأولى (عين الكلمة) وعلى هذا الرأي يكون وزن: مقول: فعول، ونرجحّ الأول. ينظر: الإعلال والإبدال، ص 55.

(2) هناك رأي يقول: إن الألف المحذوفة هي الألف المنقلبة عن الواو، وعلى هذا تكون إعادة على وزن إفاعة.

ومثل ذلك في كل مصدر لفعل أجوف على وزن، استفعل، نحو: استقامة مصدر الفعل: استقام، وأصلها: استقوام.

تاسعاً: نقل حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها مع قلب الياء ألفاً وحذفها وذلك في:

- مصدر الفعل الماضي الأجوف الذي يعنه ياء نحو:

إبانة، وأصلها: أبْيَان.

واستضافة، واصلها: استضْيَاف.

كالإعلال فهو السابق ولكن موضعه هنا الياء بدل الواو.

- اسم المفعول من الماضي الثلاثي الأجوف الذي يعنه ياء مثل:

مبيع، والأصل مبيوع، اسم مفعول من: باع.

بنقل ضمة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها فسكنت الياء فالتقى ساكنان: الياء والواو فحذفت الواو (على رأي) [1] ثم قلبت ضمة الياء كسرة لمناسبة الياء فصارت: مبيع على وزن: مَفْعِل.

---

(1) إذا عدّ المحذوف هو الياء يزاد على آخر هو قلب الواو ياء للتفرقة بين الوادي واليائي وكان الوزن فعيل.

المبحث الثاني

الإبدال

إبدال الواو تاء	إبدال التاء تاء	إبداء التاء طاء	إبدال التاء دالاً	إبدال التاء للإدغام

أ- تبدل الواو تاء في بناء (افتعل) من المثال بالواو ونحو: وعظ بالبناء على افتعل = أو تعظ بالإبدال = اتتعظ بالإدغام = اتعظ وينطبق هذا على المضارع والأمر والمصدر، وأسماء الفاعل، والمفعول والزمان، والمكان نحو: يتعظ، واتعظ، ومتّعظ، ومتّعَظ به.

ب- تبدل الياء تاء في بناء (افتعل) من المثال بالياء نحو: اتّسر، والأصل ايتسر.

ت- وينطبق هذا على المضارع وبقية الصيغ، ويتشرط ألا تكون الياء متقلبة عن همزة مثل: ايتمن، واصلها: ائتمن إذ لا يقال فيها: اتّمن.

ث- ويتدل التاء طاء في بناء (افتعل) من الثلاثي المبدوء ب، الصاد – أو الضاد، أو الظاء، أو الطاء نحو: صنع، وضرب، وظلم، وطلع، فيقال فيها: اصطنع، اضطرب، اضطلم، اطّلع، والأصل: امتنع، اضترب، اظتلم، اطتلع، على التوالي.

ج- وتبدل التاء دالاً في بناء (افتعل) من الثلاثي المبدوء بـ: الدال أو الذال، أو الزاي، نحو: دعا، ذكر، زحم، فيقال فيها: أدّعى، ادّكر، ازدحم، والأصل: ادتعى، اذتكر.

الخلاصة:

1- إنَّ الإعلال تغيير في إحدى حروف العلّة أو الهمزة، والإبـدال تغـيير في غـير حروف العلة والثاني أعمّ فكل إعلال إبدال ولا ينعكس.

2- صور الإعلال ثلاثة: إعلال بالقلب، وإعلال بالنقل، وإعلال بالحذف.

3- وقد يكون الإعلال بالنقل والقلب معاً.

4- تقلب الهمزة إلى ألف، أو واو أو ياء، وتقلب الألف إلى الهمزة أو واو، أو ياء وتقلب الواو إلى الهمزة، أو ألف أو ياء، وكذلك الياء فإنها تقلب إلى: همزة أو ألف، أو ياء.

5- ومن أظهر صور الإبدال الواو تاء في بناء المثال الواوي على (افتعل) وكذلك مصدره ومشتقاته، وإبدال الياء تاء في بناء المثال اليائي على (افتعل).

6- وإبدال التاء طاء في بناء الثلاثي المبـدوء بالـصاد أو الـضاد، أو الظـاء أو الطـاد على (افتعل).

7- وإبدال التاء دالاً في بناء الثلاثي المبدوء بالزاي، أو الدال، أو الذال على (افتعل).

تطبيقات

تطبيق (1): عين نوع الإعلال فيما يأتي، وأوضحه:

آجال	إعلال بالقلب	أصله، أأجال، فتوالت همزتان الثانية ساكنة، فقلت مدة من جنس حركة الأولى، ورسم الحرفان بعد ذلك ألفاً عليها مدة.
بيغاوات	إعلال بالقلب	أصله، بيغاءات، مفرد بيغاء وهمزته للتأنيث، تقلب واواً عند جمعه أو تثنيته أو النسب إليه.
قواعد	الإعلال بالقلب	والأصل قبل الجمع (قاعدة) فجاءت ألف الجمع ثالثة بعد ألف المفرد الثانية الزائدة فقلبت واواً في الجمع.
عويلم	إعلال بالقلب	قلبت الألف الثانية الزائدة في (عالم) واواً عند التصغير.
سحائب	إعلال بالقلب	الجمع وكانت مداً زائداً في المفرد وثالثه فيه.
سائق	إعلال بالقلب	والأصل (ساوق) وقعت الواو عيناً.
استدعاء	إعلال بالقلب	يقلب الواو همزة لتطرفها بعد ألف زائدة.
مبني	إعلال بالقلب	والأصل (مبنوي) باجتماع الواو والياء والسابقة ساكنة فقلبت ياء وأدغمت في الياء ثم كسر ما قبل الياء مجانسة.
غائب	الإعلال بالقلب	بقلب الياء همزة لوقوعها عيناً لاسم الفاعل من ثلاثي معتل العين.
يجود	إعلال بالنقل	على وزن (يفعل) بنقل ضمة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها.
مقيس	إعلال بالنقل	تقلب كسرة الياء إلى الساكن قبلها.
يستشار	إعلال بالنقل	تقلب فتحة الواو إلى الساكن قبلها ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها بحسب الأصل وفتح ما قبلها بحسب الآن، والأصل: يستشور.
ينصف	إعلال بالحذف	حذف الهمزة للتخفيف والأصل يؤنصف من (أنصف).
صل	إعلال بالحذف	حذف الهمزة للتخفيف والأصل يؤنصف من (انصف).
صل	إعلال بالحذف	حذف الواو للتخفيف.
مسمع	إعلال بالحذف	حذفت الهمزة للتخفيف، والأصل، مؤسمع.
عظة	إعلال بالحذف	حذفت الواو للتخفيف.

تطبيق (2): بين ما طرأ على الكلمات الآتية من إبدال ذاكراً سببه:

اتصف	إبـدال الـواو تـاء وادغامهـا تـاء (افتعل)	وقعت فاء الافتعال واواً
ازدجر	إبدال التاء دالاً	لوقوع تاء الافتعال بعد زاي
اضطلع	إبدال التاء طاء	لوقوع تاء الافتعال بعد ضاد
اتقاء	إبدال الواو تاء وادغامها	لوقوع فاء الافتعال واو
مزدحم	إبدال التاء دالاً	لوقوع تاء (مفتعل) بعهد زاي

تطبيق (3): اجعل كل فعل فيما يأتي على وزن افعل في جمل تامة وبيّن ما يحـدث فيـه من إعلال.

إذن، أسِف، أوى.

تطبيق (4): اجمع الكلمات الآتية على وزن افعال، وبين ما يحدث في الجمع من إعلال.

أذن، أفقْ، اوى.

تطبيق (5): ابن الأفعال الآتية للمجهول، وبين ما يحدث فيها من إعلال.

آوى، آلم، آثر.

تطبيق (6): هات اسم الفاعل من الأفعال وبين ما يحدث فيها من إعلال.

ساق – صام – سار – طاش.

تطبيق (7): هات مصادر الأفعال الآتية وبيّن ما يحدث فيها من إعلال.

اهتدى، استوثق، أوصد.

تطبيق (8): اجمع ما يأتي جمع تكسير، وبيّن ما يحدث من إعلال.

عروس، جار، وافدة

تطبيق (9): في الكلمات الآتية حروف منقلبة عن حروف أخرى بين هذه الحروف واصلها:

قصائد، غزيل، أشلاء، خفية، محا، مائل، نجاة، الصافية، سيد، مالَ، قلائص، مُساة، أوي.

اغتال، سياسة، استيفاء، لائم، فقريات، ميلاد.

تطبيق (10): اجعل كل فعل مما يأتي مزيداً بثلاثة أحرف وبيّن ما يحدث فيه من إعلال.

سال، مال، شاد.

تطبيق (11): هات المضارع والأمر مما يأتي وبيّن ما يحدث من إعلال.

ورد، ولى، وشى.

تطبيق (12): هات المضارع مجزوماً مما يأتي، وبيّن ما يحدث فيها من إعلال:

استقام، لان، أفاض، ساد، امتاز.

تطبيق (13): صغ من الأفعال الآتية على وزن (افتعل) وبيّن ما يحدث من إبدال.

وصف، يئس، زهر، ضغن.

تطبيق (14): زِن الكلمات الآتية ما حدث فيها من إبدال وإعلال:

يتصّل، اصطفى، يّطرد، يسّاقط، ازّين، اصطاد، ازدهى.

الفصل الرابع

الابدال الصوتي بين الصوامت والقراءات القرآنية

أسبابه ودلالاته

تمهيد

اهتم علماء اللغة بالقراءات القرآنيـة واحتجـوا بكـثير منهـا في دراسـتاهم اللغويـة، احتجوا لها فكان لهم الأثر الكبير في الدراسات الصوتية لعلماء التجويد وتطورهـا علـى مـر القرون[1]، ولما كان التماثل الصوتي أكثر الظواهر الصوتية التركيبية بروزاً وشـيوعاً في كـلام العرب والقراءات القرآنية كـان لابـد مـن أن يحظـى بالاهتمـام حتّـى وجـدنا عناية علمـاء التجويد بما تحدثه الحروف بعضها في بعض إذا تجـاورت في الكلمـة الوحـدة أو عنـد اتـصال الكلمات في الكلام المتصل من تأثير يدل على الحس المرهف والملاحظة الدقيقـة الـتي كـانوا يتمتعون بها فهذه الظواهر الصوتية هي من اللحـن الخفـي[2] اعتمـاداً علـى أسـس الـدرس الصوتي وقواعده، التي كان لعلماء اللغة الفضل في ترسيخها والاعتماد عليها[3].

والتماثل الصوتي من أكثر الموضوعات الصوتية التي تتطلب الملاحظة الدقيقة لكيفية نطق الأصوات في سياقاتها المختلفة لذلك وجدنا من خلال بروز جميـع حـالات التماثـل في القراءات وتعليلها إيضاحاً أكثر لها وزيادة على ما جاء في بقية الدراسات، فقد كشفت كتـب القراءات[4] والاحتجاج لها من اللغويين وكتب إعراب القرآن عن حالات التماثـل الـصوتي بوصفه من الظواهر الصوتية الفاعلة في الصفات الصوتية التي تخص المجموعات اللغوية الـتي

---

(1) ينظر الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص 81.

(2) المصدر نفسه، ص 412.

(3) أخذ علماء التجويد بم جاء في كتاب سيوبه من دراسات صوتية واعتـدوا بـآراء الخليـل الـصوتية أيـضاً ووجـدناهم في التعليل يستندون أيضاً إلى قواعد النحاة. ينظر: أثر القراءات، ص 4032، وهذا لا يعـني أن علمـاء التجويـد لم يزيـدوا على ما جاء عند النحاة كافة من ذلك زيادة حروف العربية الأصول والفروع لتكون عند القرطبي اثنين وخمسين حرفاً في حين وجدها علماء العربية ثلاثة وأربعين حرفاً، ينظر: الموضح، ص 87ـ، وتوسعتهم في دراسـة تفخـيم الـراء وتغلـيظ اللام وتنوعات الصوائت والمظاهر التي تبرز في القراءة كالإخفاء والاختلاس والروم والإشمـام وغيرهـا مـن الزيـادات التي سنذكرها قسماً منها في صفحات هذا البحث.

(4) لأنّ القراءات علم يعلم منه اتفاق الناقلين لكتـاب الله تعـالى واخـتلافهم في الحـذف والإثبـات والتحريـك والتـسكين والفصل والوصل وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال وغيره من حيث السماع، إتحاف فضلاء البشر، ص 67، وينظـر: ما جمعه الفضل من تعريفات القراءات القرآنية، ص 55.

ينتسب إليها القراء، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول[1]، فإنَّ هذه الحالات من التماثل الصوتي تعبر عن صورة من الواقع اللغوي في عصر صدر الإسلام وقبله[2]، وقبل أن نعرض حجج اللغويين للتماثل الصوتي في القراءات وجدنا ضرورة استقراء التماثل الصوتي في أهم الكتب وأقدمها في القراءات وكان له الأثر في الدراسات الصوتية للغويين وغيرهم حتّى بعد القرن الرابع الهجري، وهذا الكتاب هو السبعة في القراءات لابن مجاهد (ت 324هـ).

---

(1) السبعة في القراءات، ص 50.

(2) اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص 204.

المبحث الأول

التماثل في الصوائت [1]

إدغام المتقاربين:

أوضح صور التماثل في الصوامت يوصل الحرف المتأثر أن يدغم في مجاوره لذلك جاءت دراسته ودراسة بقية حالات التماثل ضمن باب الإدغام[2]، على النحو الذي جاء في دراسات اللغويين، لأنَّ بقية حالات التماثل تجري مجرى الإدغام في تغيير الحرف، ولان الغاية من إدغام المثلين والمتماثلين ومن التقريب والإتباع والمسارعة وغيرها واحدة هي التخفيف مع الحرص على الإبقاء على حد الإدغام بأنه تقريب الحرف من الحرف إذا قرب مخرجه في مخارج اللسان كراهية أن يعمل اللسان في حرف واحد مرتين فيثقل عليه وهو عند الخليل إذا اظهر مثل إعادة الحديث مرتين أو خطو المقيد[3]، السبعة نجد التفصيلات الكثيرة

---

(1) من رسالة لأحد طلبتي في الدكتوراه د. صالح فارس حسين – رحمه الله تعالى – الجامعة المستنصرية – بغداد، أيلول، 1995.

(2) وإن كان بعض العلماء لا يستخدمونه إلاّ في الحالات التي يفنى فيها الصوت في الصوت المجاور له ولا يبقى له أثر ويستخدم مصطلحات أخرى للتعبير عن صور التأثر الأخرى التي لا تبلغ درجة الفناء التام مثل مصطلح الإخفاء أو التقريب ينظر دراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص 393.

(3) السبعة في القراءات، ص 125، وهذا الحد استند إلى التماثل الكلي في المتقاربين، ونجد هذا المفهوم ممتداً إلى مناهج التأليف في التجويد في الحقب التالية فقد جاء في التبصرة معنى الإدغام هو أن يلتقي حرفان متقاربان أو مثلان فيدغم الأول في الثاني ويردها بلفظ واحد مشدد، لا يقع الإدغام البتة حتّى يصيرا مثلين ويسكن الأول، ص 1098، ويوضحه الداني بأن لا يفصل بين الحرفين بوقف ولا بغيره ويعتمد على لآخر اعتمادة واحدة فيعبرا بتداخلهما كحرف واحد لا مهلة بين بعضه وبعضه وإن يقلب الأول قلباً صحيحاً إلى لفظ الثاني ولا يبقى فيه صوت نحو صوت النون والتنوين إذا أدغم في الياء والواو صنت الطاء إذا ادغمت في التاء.

ينظر التحديد، ص 101، ويبدو لنا من التعريف وتوضيحه أن مفهوم الإدغام عند أهل القراءات والتجويد قد سار لخدمة المتماثلين أكثر ممّا سار لخدمة المثلين حيث تنطبق الشروط التي جاءت في التحديد على المتماثلين أكثر من ذلك الوقف الذي لا يؤثر في المثلين إذا التقيا بقدر ما يؤثر على الصوتين المتقاربين ليمنح الصوت الأول فرصة على عدم التأثر وإن القلب لا يكون إلاّ في المتقاربين ويشترط فيما أن يكون قلباً كاملاً كي لا ينقص الإدغام شيء وبذلك ميز علماء التجويد الإدغام صوتياً من كونه صرفياً.

في إدغام المتقاربين[1] استناداً إلى المروي من القراءات وهذا التفصيل افرز فيما بعد تسمية لإدغام المتقاربين والمتمثلين اللذين تحجز بينهما حركة وهي الإدغام الكبير[2].

ويبدو أن ابن مجاهد قد استند إلى الأسس التي أقامها اللغويون للتماثل الصوتي في عرضه الإدغام عند القراء السبعة، وربط هذا الإدغام بما يشيع على لسان العرب من إدغام أو إظهار وهو الأساس نفسه الذي اعتمد عليه سيبويه في استحسانه الإدغام أو الإظهار وكان نافع لا يكاد يدغم إلاّ ما كان إظهاره خروجاً من كلام العرب[3]، وأمّا ما لا يجوز أظهره فقوله: قد تبيّن إظهار خروج من كلام العرب[4]، وقد ذكر ابن مجاهد القراءات التي تمثل فيها إدغام المتقاربين عند السبعة، وإذا ما تتبعنا وصف التأثر استناداً إلى ما يحيط بالحرف ومدى شيوعه على ألسنة القراء وجدناه في الإدغام الصغير الذي يوفر فرصة أكبر للتماثل بعدم وجود حاجز بين الصامتين مقتصراً على الحروف والأحوال الآتية[5]:

---

(1) كان مصطلح المتقاربين عند القدماء يؤدي معنى الحرفين اللذين اتفاقا مخرجاً واختلفا صفة ويؤدي في الوقت نفسه معنى الحرفين المتقاربين في المخرج وفي الصّفة إلاّ أن اللاحقين ميزوا بين المعنيين فخصوا المعنى الأول بمصطلح التجانس وبقي مصطلح المتقاربين خاصاً بالمعنى الثاني، ويفهم ممّا جاء في الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص 396-397، ان شيوع هذا الأفراد جاء بعد القرن الخامس الهجري فقد سار مكي القيسي (ت 437هـ) والداني (ت 444هـ) على ما كان مستخدماً عند الذين سبقوها، وقد وجدنا أبا علي النحو عادا الواو والياء متجانسين للألف والفتحة متجانسة للهمزة لأنها من حيزها، ينظر الحجة في علل القراءات، 1/ 66، 1/ 70.

(2) لم يلق تقسيم ابن جني الإدغام إلى الإدغام الأصغر والإدغام الأكبر الشيوع، وقد أفرز الدرس الصوتي عند أهل القراءات والتجويد مصطلح الإدغام الكبير تمييزاً له من الإدغام الصغير، ولم نجده عند اللغويين حتّى نهاية القرن الرابع الهجري كذلك عند ابن مجاهد وقد ذكره مكي في التبصرة في الصّفة 110 وهذا يدل على أنّه كان معروفاً في القرن الرابع الهجري لأنّ التبصرة ألف في سنة (392هـ) استناداً إلى ما جاء في الفتحة 395 منه، وذكره الذاني في التيسير، ص 19، وعرفه ابن الجزري (ت 833هـ)، ما كان الأول من الحرفين فيه متحركاً سواء أكانا مثلين أم جنسين أم متقاربين وسمي كبيراً لكثرة وقوله إذا الحركة أكثر من السكون وقيل لتأثيره في إسكان المتحرك قبل إدغامه وقيل لما فيه من الصعوبة وقيل لشموله نوعي المثلين والجنسين والمتقاربين، النشر، 1/ 274-275.

(3) السبعة، ص 113.

(4) السبعة، ص 115.

(5) اعتمادً على ما جاء في التبصرة، ص 110 وما بعدها، التيسير، ص 41 وما بعدها.

1- الواو والياء المديتان[1]، (الصائتان الطويلان) تظهران ولا تتأثران نحو (امنوا وعملوا الصالحات، وفي يوسف) أمّا إذا كانت ا حرفي لين (صحيحين) فأنهما تدغمان عند الجمع نحو (عصوا وكانوا، واتفقوا وامنوا).

2- اختلاف استجابة الحروف الآتية للتأثر:

- الدال من قد في الجيم، الذال، الزاي، الصاد، الظاء، الضاد، السين، الشين، أمّا الدال الساكنة في الفعل فقد أدغمت في مقاربها نحو عبدتم، باتفاق[2].
- الذال من إذ في التاء، الصاد، الدال، السين، الجيم، الزاي.
- التاء للتأنيث في الثاء، والجيم، الظاء، الصاد، السين، الزاي[3].
- اللام من هل وبل في الثاء، التاء، الزاي، الطاء، الضاد، السين، النون، الظاء، أمّا اللام الساكنة في (يفعل) فقد تأثرت بالذال.
- الباء في الفاء والميم.
- الفاء في الباء ادغم الكسائي وأظهر الباقون ﴿ إِن نَّشَأْ نَخْسِفْ بِهِمُ ٱلْأَرْضَ ﴾ [سبأ: 9].
- الثاء في التاء والذال.
- الذال في التاء.
- الراء في اللام نحو ﴿ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ [ال عمران: 31] ﴿ وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ ﴾ الطور: 48] عند أبي عمرو فقط.

---

(1) فصل علماء القراءات والتجويد ما بين الواو والياء حرفي مد ولين والواو والياء حرفي مد، ينظر: التبصرة، ص 59، 109، وينظر الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص 354.

(2) واختلفوا في إدغام الدال في الثاء في قوله ﴿ وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ ﴾ [ال عمران: 145]. وكذلك اتفقوا في إدغام الدال من (ق) في التاء نحو (قد تبين) [البقرة: 256].

(3) أمّا المتفق فهو إدغامها في الطاء والدال نحو ﴿ وَقَالَت طَّآيِفَةٌ ﴾ [ال عمران: 72] ﴿ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا ﴾ [يونس: 89].

3- تأثر اللام بالراء في (بل ران) عند جميع القراء عدا حفص أنّه كان يقف على اللام، كذلك لام التعريف في مقاربها والنون الساكنة والتنوين.

4- تأثر الطاء بالتاء نحو ﴿ أَحَطتُ ﴾ [النمل: 22] والقاف بالكاف نحو ﴿ أَلَمْ نَخْلُقكُّم ﴾ [المرسلات: 20][1].

أمّا التأثر الذي يحدث بعد حذف الصائت (الحركة) في الإدغام الكبير فيمكن تلخيصه بالنقاط الآتية[2]:

1- قلة حدوثه في الكلمة فقد سمع بتأثر القاف بالكاف إذا تحرك ما قبل القاف كما في (خلقكم، رزقكم).

2- تأثر ستة عشر حرفاً بأوائل الكلمات التي تليها ومدة الحروف جمعت في (سنشد حجتك بذل رض قثم).

3- لا تتأثر هذه الحروف إذا كانت منونة أو مشددة أو كانت في معتل أو كانت التاء للخطاب.

4- ورود تأثر في حرف واحد من حروف الخلق في ﴿ فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ ﴾[آل عمران: 185].

5- تحرك ما قبل الحرف المتأثر يوفر مجالاً لتأثره كذلك إذا كانت الحركة بعده كسرة أو ضمة، أمّا الفتحة فقد عدت حاجزاً حصيناً لكثير من التأثر.

6- محاولة أهل القراءات زج حالات الإخفاء في الإدغام كما في التقاء الميم بالباء إذا تحرك ما قبل الميم والتقاء الدال المكسورة أو المضمومة وما قبلها ساكن بالتاء والذال والسين والشين والصاد.

---

(1) هذا التأثر غير كلي لذلك عد إدغاماً ناقصاً. ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص 415.

(2) اعتماداً على التيسير، ص 22 وما بعدها.

ومما لا شك فيه أن دراسة التماثل الصوتي لاسيما في التأثر الكلي في الصوامت تصطدم بما يعسر التعبير عنه رسماً وبالنقص في الوصف الصوتي للمنطوق وقد نبهنا علماء اللغة في موضوع (الإدغام) على أن صوراً كثيرة من الإدغام لا يصدق عليها حد الإدغام لاتكائه على الإخفاء الذي (هو بين الإدغام وبين البيان)[1]، وذلك ناجم عن عدم نطق الصائت (الحركة) بين الحرف المؤثر والحرف المتأثر نطقاً واضحاً وعدم حذفه كاملاً يوضحه الداني بقوله: فأما إخفاء الحركات فهو اختلاسها والإسراع باللفظ بها من غير تسكين ولا تشديد وهو عند النحويين بزنة متحرك يعنون أن الصوت يضعف إلاّ أنه يسكن راساً[2]، ويوضح ابن جني الخلاف بين النحويين والقراء في إنّ القراء يعبرون عن المخفي بالمدغم[3]، وفي ﴿ لِنَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ ﴾[يونس: 14] قال: ظاهر هذا أنّه ادغم نون ننظر في الطاء وهذا لا يعرف في اللغة ويشبه أن تكون مخفاة فظنها القراء مدغمة على عادتهم في تحصيل كثير من الإخفاء أن يظنوه مدغماً[4]، والمخفي عند اللغويين بمنزلة المظهر[5]، ويسندون إلى وجود حرف ساكن قبل الحرف المتأثر وهذا يمنع الإدغام كما في اسم موسى وابن نوح. فلو كان إدغام لوجب تحريك سين (اسم) وباء (ابن) ولو تحركتا لإدغام ما بعدها لسقطت ألف الوصل من أولهما[6].

وقد جعل الأخفش الإخفاء شيئاً من الإشمام ففي (اتحاجونا) قال بعضهم اتحاجوننا فلم يدغم ولكن أخفى فجعل حركة الأولى خفيفة وهي متحركة في الوزن وهي في لغة الذين يقولون هذه مائة درهم يشمون شيئاً من الرفع ولا يبينون[7] ويربط ابن جني بين الإخفاء والاختلاس ففي (يخطف) قال ابن مجاهد وحكى الفراء أن بعض أهل المدينة يسكن

---

(1) معاني القرآن، الاخفش، 2/ 518.

(2) شرح قصيدة أبي مزاحم، ص 137، نقلاً عن الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص 513.

(3) المحتسب، 2/ 24، نجد فيما بعد ابن عصفور يعقد باباً لما ادغمته القراء على غير القياس، ينظر الممتع في التصريف، 2/ 719.

(4) المتحسب، 1/ 309.

(5) الحجة في القراءات، ص 292.

(6) المحتسب، 2/ 2، وينظر كتاب سيبويه، 2/ 407.

(7) معاني القرآن، 1/ 150-151.

الخاء والطاء ويشدد فيجمع بين ساكنين، قال أبو الفتح هذا الذي يجيزه الفراء من اجتماع ساكنين في نحو هذا لا يثبته أصحابنا وإنّما هو اختلاس وإخفاء فيلطف عليهم فيرون أنّه إدغام وإنّما هو إخفاء للحركة وإضعاف للصوت[1].

ولما كان الإخفاء إضعافاً للصوت فإنّه يكون في الصوامت[2] كما في الصوائت ففي ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُـجِي ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأنبياء: 88] فالحجة لمن قرأه بتنوين وإن كان في الخط بنون واحدة أن النون تخفي عند الجيم فلما خفيت لفظاً سقطت خطاً[3].

ويبدو أن إخفاء الصوائت عند القراء قد حصل بين المثلين[4] أكثر من حصوله بين المتماثلين، لأنَّ الصوتين المثلين ادعى إلى الإدغام من الصوتين اللذين بينهما بعض الاختلاف كما في قراءة ﴿ بِوَرِقِكُمْ ﴾ [الكهف: 19]، قال أبو الفتح: هذا ونحوه عند أصحابنا مخفي غير مدغم لكنه أخفى كسرة القاف فظنها القراء مدغمة، بإخفاء كسرة القاف كأنّه يريد الإدغام تخفيفاً ولا يبلغه[5]، ويمكن القول إن وصف حروف بالخفاء وهي الهاء والألف والواو والياء، قد اعتد على هذا المدلول وعلى هذه الحالة النطقية للصوائت لربطها بقلة الوضوح في السمع الذي ينطبق على صوت الهاء، وإمكان التستر على التصويت في الصوائت.

ويبدو أيضاً اختلاط مفهوم الإخفاء بالصوائت بمفهوم الاختلاس والإخفاء حقيقته في اللغة السترة ومن ذلك قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا ﴾ [طه: 15] أي استرها[6]، وأمَّا المختلس حركته من الحروف فحقه أن يسرع اللفظ به إسراعاً يظن السامع

---

(1) المحتسب، 1/ 61.

(2) كما في النون عند نطقها مع الأصوات التي لا تظهر فيها ولا تقلب ولا تدغم والميم إذا التقت بالباء، ينظر الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص 446، 463.

(3) الحجة لابن خالويه، ص 225، وينظر السبعة في القراءات، ص 352، 430.

(4) بين أصحاب كتب الاحتجاج والقراءات وغيرها كثيراً من شواهد هذا الإخفاء في القراءات كما في (مالك لا تأمنا) [يوسف: 11] وشهر رمضان [البقرة: 185] و(يحل لكم) [النساء: 19]، و(ومن الرزق قل) [الأعراف: 32]، و(إنا نحن نزلنا الذكر) [الحجر: 9]. ينظر: معاني القرآن، الأخفش، 1/ 151، إعراب القرآن، 1/ 237، 322.

(5) المحتسب، 2/ 24-25.

(6) التحديد، ص 98.

ركته قد ذهبت من اللفظ لشدة الإسراع وهي كاملة في الوزن تامة في الحقيقة[1]، ف يكون الإخفاء في الصوامت أشبه بالحذف فلا يتوافر إذن شرط الإدغام ويكون في ائت مدعاة للإدغام لأنه ستر حاجزٌ بين صامتين وهذا الستر لا يحققه الاختلاس[2]، ذلك نجد في هذا الكشف بياناً عن أن مفهوم الإدغام قد ضم ما يشبه الإدغام.

وعلى التماثل الكلي كلام كثير في كتب إعراب القرآن ومعانيه، ففي معاني القرآن لفراء أكثر من غيره أخذاً بهذا التماثل لخفته (فما ثقل على اللسان إظهاره فإدغام وما لك فيه الإظهار فأظهر ولا تدغم)[3]، ونجده في كثير من المواطن يربط هذا التأثر في ات القرآنية بما يشيع عند العرب[4]، أو يربطه بما في الأصوات من صفات لذلك نجده اً في تعليل تأثر الثاء والذال بالتاء ف قراءة قوله تعالى: ﴿ كَمْ لَبِثْتَ ﴾ [البقرة: 259] تخذْتُمُ ٱلْعِجْلَ ﴾ [البقرة: 51]، و﴿إِنِّي عُذْتُ ﴾ [غافر: 27] للتناسب في قرب المخرج ء والذال مخرجهما ثقيل فانزل الإدغام بهما لثقلهما الا ترى أن مخرجهما من طرف ان وكذلك الظاء تشاركهن في الثقل[5]، وهذه الصِّفة في هذه الأصوات يؤكدها الدرس رتي الحديث مبيناً أنّها تحتاج إلى مجهود عضلي أكثر من الأصوات المجاورة لها[6].

وفي تأثر الطاء بالتاء في ﴿ أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ﴾ [النمل: 22] يستند الفراء إلى ، الطاء من التاء في المخرج والواقع أن هذا الإدغام يصطدم بما قرره اللغويون من أن ف الإطباق لا تتأثر لّما فيها من القوة، والذي يبدو أن هذه القوة في الطاء تتبدد بفضل

التحديد، ص 97-98.

حاول الدكتور عبد الصبور شاهين انّ ينفي وقوع الاختلاس الذي ادعاه النحويون مستنداً إلى إمكان نطق ثلاثة صوامت ساكنة فضلاً عن انّ كيفية نطق القرآن تختلف عن كيفية النطق في الكلام العادي، ينظر: أثر القراءات، ص 413 وما بعدها.

.354/2

يستند الفراء غالباً إلى شيوع الإظهار او الإدغام على ألسن العرب ومما لا شك فيه ان لهذا المنهج أثراً في دراسة التطور اللغوي.

.172/1

ينظر: التطور اللغوي مظاهره، ص 52.

الوظيفة النحوية للتاء يدعمه أن هذا التأثر يفرض أثره في ﴿ بَيَّتَ طَآئِفَةٌ ﴾ [النساء: 81] جزمها حمزة وقرأها (بيت طائفة) جزمها لكثرة الحركات فلما سكنت التاء أدغمت في الطاء[1]، وتشارك الظاء طاء (أحطت) في التأثر المضارعي (يحولون الظاء تاء في قوله: ﴿ أَوَعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُن مِّنَ ٱلْوَٰعِظِينَ ﴾)[2] [الشعراء: 136].

والتماثل الكلي الذي جاء على صيغة (افتعل) يحظى باهتمام في معاني القرآن للفراء لذلك نجد السيرافي أكثر اعتراضاً على الفراء في هذا الموضوع عند الاعتراض عليه في تعليل هذا الإدغام[3]، وكذلك النحاس في إعراب القرآن[4].

وفي بيان معاني (وما تدخرون) يستطرد الفراء في بيان تأثر تاء الافتعال إذا أعقبت حرفاً مجهوراً أو حرفاً مطبق دون الإشارة إلى الصفات للتعليل مكتفياً بوصف هذه الأصوات أنها تمتلك (الغلبة) ومبيناً ورود تأثر معاكس أو متبادل على ألسنة العرب فقالوا: مظلم ومطلم ومذكر ومدكر وقالوا مزدجر ومزجر وقالوا احط واحت[5].

ولشيوع هذا التأثر في هذه الصيغة لاسيما في القراءات القرآنية لا يلجأ الفراء إلى التعليل[6]، ﴿ تَّزَٰوَرُ ﴾ [الكهف: 17]) قرئت تزاور وتريد تتزاور فتدغم التاء عند الزاي[7]، وفي ﴿ تَشَقَّقُ ﴾ [الفرقان: 25]، أراد تتشقق بتشديد الشين والقاف فادغم كما قال: ﴿ لَّا

---

(1) 1/ 279.

(2) 2/ 289.

(3) ينظر ما ذكره الكوفيون من الإدغام، ص 135-137، 140-147.

(4) ينظر: 1/ 335.

(5) ينظر: 215-216.

(6) استند السيرافي في رده على الفراء إلى كلام منسوب إلى الفراء لم نجده في معاني القرآن منه ان الفراء ذكر أن تاء افتعل إذا كان فاء الفعل من حروف الإطباق، إنما قلبت طاء لأنَّ التاء حرف اخرس لا يخرج له صوت. ما ذكره الكوفيون من الإدغام، ص 135.

(7) 2/ 136، 267.

يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلۡمَلَإِ ٱلۡأَعۡلَىٰ ﴾ [الصافات: 8][1]، وقوله: تبارك وتعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ ﴾ يعني المتدثر[2].

ويرى الفراء أن اللام وإن كانت لغير التعريف تدغم في النون إذا كانت هذه اللام ساكنة، ويميز اللام الساكنة بناء من اللام التي تسكن لعارض ففي قراءة قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ هَلۡ نَدُلُّكُمۡ ﴾ [سبأ: 7] العرب تدغم اللام عند النون إذا سكنت اللام وتحركت النون وفي ﴿ بَلۡۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم ﴾ [المطففين: 14] فإنَّ اللام تدخل في الراء دخولاً شديداً ويثقل على اللسان إظهارها[3]، فالفراء قد اعتمد على السماع في الاحتجاج لهذه القراءات أكثر ممَّا اعتمد على القياس، واستند إلى قرب المخارج في التعليل يستغني عن ذكر الصفات وما فيها من قوة.

وفي معاني القرآن للأخفش نجد اهتماماً أيضاً بالتماثل الكلي الذي حصل في صيغة افتعل لأنَّه في القرآن كثير[4]، ونلقاه مستعيناً بوصف مخارج الحروف المؤثرة والمتأثرة وقريباً من القواعد التي أقامها سيبويه لهذا التأثر فللانفصال أثر في عدم التماثل قرأ القراء نون ﴿ نٓۚ وَٱلۡقَلَمِ ﴾ [القلم: 1] فبينوا النون لأنَّها منفصلة[5]، ولقوة الصوت في الجهر أثر قال: (وادكر بعد أمه) وإنّما هي افتعل من ذكرت فأصلها، اذتكر، ولكن اجتمعا في كلمة واحدة ومخرجاهما متقاربان وأرادوا أن يدغموا والأول حرف مجهور وإنّما يدخل الأول في الآخر والآخر مهموس فكرهوا أن يذهب منه الجهر فجعلوا في موضع التاء حرفاً من موضعها مجهوراً[6].

---

(1) 2/ 136، 267.

(2) 3/ 200، يبدو أن رأيين لم يطلع على معاني القرآن للفراء ومعاني القرآن للأخفش أنه يقول: لم يحاول لغوي واحد من ناقش هذه المسالة ان يقول بأن هذا استعمال خاص بإحدى اللهجات ومع هذا فقد كان هناك شعور بأن هذا الإدغام ليس صحيحاً وقد يُقال بيان هذا اللفظ هو المدثر من دثر ولدن هذا يخالف معنى اللفظ القرآني، اللهجات العربية الغربية، ص 267.

(3) 2/ 353-354.

(4) 1/ 106.

(5) 1/ 22.

(6) 2/ 366.

واللام وإن كانت لغير التعريف تدغم كما تظهر في قراءة قوله تعالى: ﴿هَلْ ثُوِّبَ﴾ [المطففين: 36] وفي ﴿ بَلْ تُؤْثِرُونَ ﴾ [الأعلى: 16][1].

ويستند الأخفش إلى قرب الأصوات مخرجاً في حصول التماثل الكلي قال بعضهم يخطف وهو قول يونس من يختطف فادغم التاء في الطاء لأنّ مخرجها قريب من مخرج الطاء[2]، وفي (فادارتم) وإنّما هي فتداراتم ولكن التاء تدغم في الدال لأنّ مخرجها من مخرجها[3].

وفي ﴿ قَالُواْ ٱطَّيَّرْنَا بِكَ ﴾ [النمل: 47] فادغم التاء في الطاء لأنّها من مخرجها[4]، ويكتفي الأخفش بذكر الإدغام دون التعليل في بقية الشواهد قراءة ﴿ تَشَّبَه ﴾ [البقرة: 70] ادغم التاء في الشين[5]، وفي (المزمل) الأصل المتزمل ولكن أدغمت التاء في الزاي والمدثر مثلها[6].

وفي إعراب القرآن للنحاس (ت 338هـ) نجد الأسس التي أقامها النحويون الأوائل للتماثل الكلي والقياس والأحكام من خلال عرض القراءات التي جاء فيها هذا التماثل تحت تسمية الإدغام[7]، ويمكن عرض ذلك في النقاط التالية:

1- الاختيار لإظهار في ﴿ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ ﴾ [الأنعام: 43] لأنّ النون متحركة[8].

---

(1) 2/ 533، والنحاس ينسب هذا الإدغام إلى الكوفيين، ينظر: إعراب القرآن: 2/ 24.

(2) نفسه: 1/ 50.

(3) نفسه، 1/ 106، ويبين الأخفش فصلاً التغير الذي يحصل في بنية الكلمة بعد التأثر بجلب ألف الوصل ونجد التفصيل في وصف التغير في (اثاقلتم إلى الأرض) و(ازينت) وتحول الحركة إلى الساكن في (يخصفان) و (امن يهدي) ينظر: 2/ 296، 331، 343، إعراب القرآن، 1/ 188.

(4) معاني القرآن، 2/ 430، في هذا الوصف يقترب الأخفش من الدقة التي افتقدها في النص المشار إليه في الهامش (1).

(5) 1/ 105، 2/ 513.

(6) 1/ 105، 2/ 513.

(7) وقد عرضت الأحكام أيضاً في إدغام المثلين منها عدم جواز إدغام فيه هدى لأنّ حروف الحلق ليست أصلاً بالإدغام، ولا يجوز أيضاً في (شهر رمضان) لئلا يجتمع ساكنان، ينظر: 1/ 129، 237.

(8) ينظر: 1/ 185، 191.

2- حسن الإظهار في (اتخذتم) لأنَّ الثاني بمنزلة المنفصل[1].

3- لا يجوز إدغام الراء في اللام لئلا يذهب التكرير في الراء ولعل أبا عمرو كان يخفي في ﴿ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ [ال عمران: 31][2].

4- اعتماد رأي الخليل وسيبويه في سبب الإدغام في ﴿ تَدَّخِرُونَ ﴾ [ال عمران: 49] وتفضيله على رأي الفراء[3].

5- الإظهار أحسن في ﴿ نَضِجَتْ جُلُودُهُم ﴾ [النساء: 56] لئلا تجتمع الجيمات[4].

6- لا يجيز النحويون إدغام الميم في الباء نحو ﴿ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ﴾ [النساء: 105] لأنَّ في الميم غنة[5].

7- الإدغام أجود في ﴿ بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ ﴾ [النساء: 158] لقرب اللام من الراء وإن في الراء تكريراً[6].

8- قراءة ابن محيص ﴿ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ ﴾ [البقرة: 173] لحسن لأنَّ الضاد فيها تفش فلا تدغم في شيء[7].

9- النون الساكنة تدغم في اللام في (إلاَّ) بغنة وبغير غنة ويخضع الرسم للإدغام والإظهار[8].

---

(1) ينظر: 1/ 185، 191.

(2) 1/ 322، 334، 426، 451، 469، 212، 648، 668، 688.

(3) 1/ 322، 334، 426، 451، 469، 212، 648، 668، 688.

(4) 1/ 322، 334، 426، 451، 469، 212، 648، 668، 688.

(5) 1/ 322، 334، 426، 451، 469، 212، 648، 668، 688.

(6) 1/ 322، 334، 426، 451، 469، 212، 648، 668، 688.

(7) 1/ 322، 334، 426، 451، 469، 212، 648، 668، 688.

(8) 1/ 322، 334، 426، 451، 469، 212، 648، 668، 688.

10- في ﴿ مُرۡدِفِينَ ﴾ [الأنفال: 9] تلقى حركة التاء على الراء لئلا يلتقي ساكنان ومن ضم الراء لأنَّ قبلها ضمة[1].

11- في (اخذتم) جاء الإدغام لأنَّ المهموس أخف[2].

12- جـواز الإدغـام في ﴿ لَّقَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ ﴾ [ال عمـران: 181] للقـرب وقـد أوجبه الكسائي[3].

13- لا يجوز الإدغام في قوله: ﴿ قُلۡ تَعَالَوۡاْ أَتۡلُ ﴾ [الأنعام: 151] لأنَّ قـل معتـل فلـم يجمعوا عليه علتين[4].

14- يبعد الإدغام في ﴿ وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفّٗا ۝١ فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجۡرٗا ۝٢ فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكۡرًا ﴾ لعدم الاتحاد في المخرج، ولان الحرف الثاني من كلمة أخرى، ولأنه يجتمع بين ساكنين من كلمتين فإنَّما يجوز الجمع بـين سـاكنين في مثـل هـذا إذا كانـا في كلمـة واحـدة، نحو (دابّة)[5].

15- تأكيد بيان قوة الحرف وإن لم ترد قـراءة بتـأثره ففـي ﴿ فَٱغۡفِرۡ لِلَّذِينَ ﴾ [غـافر: 7] لا يجوز إدغام الراء في اللام لأنَّ في الراء تكريراً[6].

16- اتخذ النحاس من شواهد الإدغام مجالاً لعرض الحالات الأخرى مـن التـأثر الاتبـاعي والتأثر المتبادل في غير القرآن، ليعرض ما جاء على لـسان العـرب ومـا ذكـره الخليل وسيبويه من حالات التأثر[7].

---

(1) 1/ 322، 334، 426، 451، 469، 212، 648، 668، 688.

(2) 1/ 322، 334، 426، 451، 469، 212، 648، 668، 688.

(3) ينظر: 1/ 381، وجاء في الحجة في القراءات، 93، أن الكسائي عد الإظهار لكنه ولحناً.

(4) ينظر: 2/ 24.

(5) ينظر: 2/ 737، ويبدو أن النحاس قد بالغ في هذه الأسباب فالتأثر في المتقربين قائم كذلك في المنفصلين وإن لم يبلغ قوة المتصلين ويجوز الجمع بين ساكنين في المنفصلين إذا كان قبل الحرف المدغم منه حرف مد، لأنَّ المد الذي فيه عوض من الحركة فيصير بمنزلة ما كان الحرف الذي قبله متحركاً وذلك قولك المال لك، التكملة، ص 275.

(6) ينظر: 3/ 5.

(7) ينظر مثلاً: 1/ 229، في جواز أن تكون اضطر (اطّر)، 1/ 335، أن تكون تدخرون تذخرون، 2/ 143، أن تكون اذكر اذكر.

17- يبين النحاس ما يصيب بنية الكلمة من تغير في الإدغام، فعند التقاء الساكنين تجلب الف للوصل لأنه لا يجوز الابتداء بساكن كما في (فادراتم) (اثاقلتم) (ازينت)[1] أو تلقى الحركة عن الساكن قراءة الأعرج ﴿ فَتَخَطَفُهُ ﴾ [الحج: 31] ادغم التاء في الطاء وألقى حركة التاء على الخاء[2].

وقبل أن نعرض الاحتجاج بهذا التأثر وغيره في كتابي أبي علي النحوي (ت 377هـ) وابن خالويه (ت 370هـ) نبين موقع التماثل الصوتي في احتجاج الأول في الحجة في علل القراءات السبع لأثره الأكبر في النقاط التالية:

1- يبرز التماثل الصوتي موضوعاً موحداً من خلال لم جهود اللغويين ولاسيما النحويين الذين سبقوا أبا علي والاعتماد على كل ما جاء في هذا الموضوع وما توزع منه في مؤلفاتهم ليكون المدخل إليه مدخلاً صوتياً أوسع من باب الإدغام[3]،

2- اعتمد أبو علي على ما كشف عنه السابقون من خصائص التماثل الصوتي في العربية وحالاته فاحتج بها ولها فضلاً عن اعتماده على ما ورد منها على لسان العرب وفصل الكلام على القياس والسماع فيها.

3- استعمل أبو علي لفظة (التشاكل) ولفظة (التجانس)[4]، عنوناً يجمع حالات التماثل الصوتي فنجدها بديلاً من التماثل ومرادفاً له.

---

(1) ينظر: 1/ 1188، 2/ 17، 2/ 56.

(2) 2/ 401.

(3) لذلك نجد ربطاً للإمالة بالاتباع عند الكلام على الاتباع وربطاً لاعتماد التعقد عند الكلام على أثر الإطباق في الاستفال في الصوامت وعند الكلام على الإمالة وبقية صور الاتباع وبيان الخفة في ميع صور التماثل وربط التماثل في المنفصل بالتماثل في المتصل من خلال انّ الحركة الإعرابية تتأثر او تحذف كما تتأثر وتحذف في البناء.

(4) مّما جاء لهذا الاستعمال مجانسة الصوتين وملاءمتهما، 1/ 39، طلباً للمشاكلة، 1/ 154، طلباً لتشاكل الحروف، 1/ 154، طلباً لتشاكل، 1/ 236، فامالوا هذه الضمات نحو الكسرة لتكون اشد مشاكلة لُما بعدها، 1/ 261، امّا تسويته بين ضحاها وطحاها فليشاكل بينهما في اللفظ، 1/ 288، يجانسون بكسرتها الكسرة التي قبلها، 2/ 7.

4- بين خصائص حروف من حروف العربية مجردة وفي التراكيب عند تعليل التماثل وهذا البيان جاء موضحاً لآراء الخليل وسيبويه ومقوماً لآراء صوتية وردت من لغويين آخرين ومؤكداً حاجة ما جاء من كلام ابن مجاهد في السبعة إلى آراء النحويين الصوتية.

5- احتج أبو علي بأن بناء الكلمة العربية قائم على الانسجام[1].

وفيما يخص التماثل الكلي في الصوامت الإدغام والاحتجاج للقراءات التي وردت به اعتمد أبو علي النحوي على الأسس والمقاييس التي سار عليها النحويون قبله فالإدغام في المتصل وما يجري مجراه أولى واوجب من الإدغام في المنفصل[2]، والحاجز بين الحرفين يجعل الإظهار أو التحقيق أكثر حسناً[3]، ولأنهم - المتكلمين - كرهوا الحركة فيما تتولى فيه الحركات وإن كانت للأعراب[4]، جاز إسكان حركة الأعراب كما جاز تحريك إسكان البناء[5].

وفي الإدغام في التاء ضميراً للفاعل كما في لبثت، لبثتم، أخذتم، اتخذتم، أن التاء ضمير فاعل وضمير الفاعل يجري مجرى الحرف من الكلمة[6]، ويستند أبو علي النحوي الإشمام إلى رأي النحويين في الإدغام ليصحح ويوضح ما ورد في كتاب السبعة من إشمام أبي عمرو في إدغامه فيبين أن الإشمام عند النحويين ليس بصوت فبعض بين المدغم والمدغم فيه وإنّما هو تهيئة العضو لإخراج الصوت الذي هو الضم ليدل عليه وليس يخارج إلى اللفظ، ولو كان مكان الإشمام روم الحركة لامتنع الروم مع الإدغام لأنه صوت يحجز

---

(1) فبناء الضم بعد الكسر مرفوض فلم يجيء فيه فعل ومجيئه جاء لمّا لم يثبت لذلك قالوا: نمر وهذه الضمة للأعراب ليس لها حكم الضمة في البناء، ينظر: 2/ 3.

(2) ينظر الحجة في علل القراءات، 1/ 209، 2/ 62.

(3) المصدر نفسه، 1/ 40.

(4) المصدر نفسه، 2/ 3.

(5) المصدر نفسه، 2/ 66-67، وقد ذكر أن هناك من يرفض حذف حركة الأعراب.

(6) المصدر نفسه، 2/ 278.

والإشمام إنّما يكون عند النحويين فقـي الـضم فأمـا الكـسر فـلا إشمـام فيـه[1]، وفي هـذا التوضيح بيان لدرجات الإدغام نفسره في ضوء التماثل أن الصوت المتأثر لا يطابق الـصوت المؤثر كل المطابقة صوتياً في الإدغام عند حصول الإشمام والروم.

وإلى التقارب في المخرج وبعض من أسس السابقين استند ابن خالويه في الاحتجـاج للتماثل الكلي في القراءات فبين:

1- انفصال الحرفين حجة في الإظهار كما في إظهار اللام مع التاء في قـراءة ﴿ هَلْ تَعْلَمُ ﴾ [مريم: 65][2].

2- قراءة الكسائي بإدغـام الفـاء في البـاء في ﴿نَخْسِفْ بِهِمُ ٱلْأَرْضَ﴾ [سـبأ: 9] مـزدودة والحجة أن (في الفاء تفشياً يبطل الإدغام فأما الباء في الفاء فصواب[3].

3- الـضعف في تماثـل المهموسـين لـذلك أظهـرت الثـاء مـع التـاء في ﴿ أُورِثْتُمُوهَا ﴾ [الأعـراف: 43] لأنَّ الحـرفين مهموسـان فـإذا دغمنـا خفيـا فـضعفا فـذلك حـسن الإظهار[4]. والواقع أن الإدغام هنا لا يضعف الصوت بسبب إلقاء مهموس بمهموس وإنّما بسبب التقاء شديد برخو، وقد ورد تأثر الذال وهو حر فرخو مجهور بالتاء وهـو حرف شديد مهموس في قـراءة ﴿إِنِّي عُذْتُ﴾ [غـافر: 27] و﴿لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾ [الكف: 77] بإدغام الذال في التاء[5].

---

(1) المصدر نفسه، 1/ 158، وقد جاء في السبعة كان يشم الحرف الأول إذا ادغم إعرابه في الإظهار من الرفـع والخفـض في كل ما ادغم إلاّ في الميم مع الميم والباء مع الباء والباء مع الميم والميم مع لباء ولا يشم في النصب وهذا قول اليزيدي عن أبي عمرو، ص 122.

(2) الحجة في القراءات، ص 213.

(3) المصدر نفسه، ص 266 لم نجد هذا الوصف للفاء عند السابقين لكننا نجد ابن عصفور (ت 669هـ) أيضاً يـصف الفـاء بالتفشي، ينظر الممتع، 2/ 709، 720، ويبدو أنّه في كلام سيبويه أنّها من باطن الشفة الـسفلى وأطـراف الثنايـا العلـى وانحدرت إلى الفم وقد قاربت من الثنايا مخرج الثاء، كتاب سيبويه، 2/ 12، تفشياً والواقع أن ابن خالويه غـير دقيـق ي ذكره صفات الحروف وسنتكلم على هذه الموضوع فيما بعد.

(4) المصدر نفسه، ص 131.

(5) ينظر المصدر نفسه، ص 203، 288، 344.

4- تميز الحرف الساكن بناء من الحرف الساكن لعارض، فتأثر لام بل في بل طبع ناتج عن كون السكون في اللام للبناء وعدم تأثر اللام في (ومن يفعل ذلك) لأنَّ سكون اللام عارض للجزم[1].

ولا نرى الدقة في التعبير والخبرة الصوتية[2] المطلوبة والحجج اللازمة في كتاب ابن خالويه فضلاً عن تركه الاحتجاج لقراءات وابتداء رأي فيها كما في ﴿ لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: 181] يقرأ بإدغام الدال في السين وإظهارها، وكان الكسائي يقول إدغامها أكثر وافصح وأشهر إظهارها لكنه ولحن[3].

وحجتنا في عدم دقته وضعف احتجاجه تتضح من اعتراضنا اولاً على قوله فالحجة لمن ادغم مماثلة الحرفين لأنَّ الإدغام على وجهين مماثلة حرفين وتقاربهما فالمماثلة كونهما من جنس واحد والمقاربة أن يتقاربها في المخرج[4]، لأنَّه لا يمكن إدغام المتقاربين الأبعد جعلهما متماثلين لأنَّ الإدغام إخراج الحرفين من مخرج واحد دفعة واحدة ولا يمكن إخراج المتقاربين من مخرج واحد[5]، ثُمَّ وجدناه يهمل كثيراً ذكر الصفات في التماثل وإن ذكرها يبتعد عن الدقة، ففي احتجاجه لقراءة قوله تعالى: ﴿ مَن يَقُولُ ﴾ [البقرة: 8] ذكر أن النون تدغم في الياء واللام والراء والواو بغنة وبغير غنة لأنَّ اللام والراء حرفان شديدان والغنة من الأنف فبعدت منهما، والياء والواو رخوتان فجرتا مع النون والتنوين في غنة الخياشيم[6]، وهذا الوصف للحروف لا يتفق مع ما جاء في الدرس الصوتي عند أهل اللغة

---

(1) ينظر: المصدر نفسه، ص 61.

(2) يبدو ابن خالويه ذا خبرة صوتية أكثر في شرح مقصورة ابن دريد ولاسيما عند تعليه حالات من التماش وذكره صفات الحروف وتأثيرها بدقة نجد ذلك عند كلامه على التغير في (يصطبى) و (مزدحى)، ينظر المصدر المذكور، ص 513، 556.

(3) الحجة في القراءات، ص 93.

(4) المصدر نفسه، ص 39-40.

(5) شرح الشافية، 3/ 235.

(6) الحجة في القراءات ص 44، وهذه الحروف عرفت في الدرس الصوتي كونها حروفاً بين الشديدة والرخوة أمَّا في الإدغام بغنة فيرى أن أهل القراءات قد اتفقوا على إدغام النون والتنوين في الميم لا غير، المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

والقراءات، وفي احتجاجه يخرج أيضاً عن أسس النحويين، ففي إدغام أبي عمرو الراء في اللام في (يغفر لكم) يبين جواز هذا الإدغام لأنَّ اللام لَمّا كانت تدغم في الراء كقوله: قل رب، بل ران، كانت الراء بهذه المثابة تدغم في اللام[1]، وابن خالويه نفسه يقول فهل يجوز إدغام الراء في اللام نحو استغفر لكم فقل لا وذلك أن سيبويه وغيره من البصريين لا يجيزون إدغام الراء في اللام[2].

في القراءات الشاذة[3]، نلاحظ على التماثل الكلي ما يأتي:

1- خرق قاعدة الحروف التي لا تدغم في قراءة ابن محيص (ت 123هـ) ﴿ ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ ﴾ [البقرة: 126] بإدغام الضاد في الباء وصفها ابن جني بأنها لغة مرذولة أعني إدغام الضاد في الطاء وذلك لما فيها من الامتداد والحشو[4].

2- تأثير حروف بعيدة عن مخرج اللام وأكثر صفاتها في اللام التي ليست للتعريف كما في ﴿ قُلْ صَدَقَ ٱللَّهُ ﴾ [ال عمران: 95] و ﴿ وَمَن يَعْمَلْ سُوٓءًا ﴾ [النساء: 110] ﴿ قُلْ سِيرُواْ ﴾ [النمل: 69] علل ابن جني ذلك هذين الحرفي أعني الصاد والسين في الفم وانتشار الصدى المنبث عنهما فقاربتا بذلك مخرج اللام فجاز إدغامها فيهما وذلك هي أيضاً مع لزاي والذال قرئ ﴿ هَلْ ثُوِّبَ ٱلْكُفَّارُ ﴾ [المطففين: 36][5]، ويبدو أن السين بهذا الوصف لم تؤثر في اللام فحسب بل أثرت في النون أيضاً كما في إدغام

---

(1) المصدر نفسه، ص 56.

(2) إعراب ثلاثين صورة، ص 12، ويقول في الصفْة 13 الرواية الصحيحة عن أبي عمرو الإظهار لأنه رأي البصريين فلم يك ليجتمع أهل البصرة على شيء وسيدهم على ضده.

(3) يبدو أن وصف قراءات بالشواذ جاءت في القرن الرابع الهجري وهو خارج عما أودعه ابن مجاهد فهذا الضرب تعدى ذلك فسماه أهل زماننا شاذاً اي خارجاً عن قراءة القراء السبعة، المحتسب، 1/ 32، بيد أننا نجد ابن خالويه في مختصره يزج قراءات لأبي عمرو في القراءات الشاذة كما يتضح فيما استشهد نابه.

(4) المحتسب، 1/ 106، وينظر المختصر، ص 9، 11، قراءة (فمن اطر) [البقرة: 173] وينظر إعراب القرآن، 1/ 213، 483.

(5) المحتسب: 1/ 65، وينظر المختصر، ص 21.

نون التنوين فيها في قراءة ابن محيص[1] ﴿ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ ﴾ [الكهف: 22] وفي الثاء والتاء مع وجود الحاجز كما في قراءة أبي عمرو[2]، ﴿مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ سِرَاعًا﴾ [المعارج: 43] وقراءة سعيد بن جبير (95هـ) وابن مسعود (32هـ)[3]، ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ﴾ [النباء: 1].

3- بلوغ التأثر الاتباعي قوة التأثر المضارعي في قراءة نعيم بن ميسرة[4] ﴿ لَا تُطِعْهُ ﴾ [العلق: 19] بتشديد الطاء أو بتشديد التاء.

4- الأخذ بقوة الصوت كما في قراءة عاصم الجحدري[5] ﴿ يُصْلِحَا ﴾ [النساء: 128] وقراءة الحسن بن علي بن الحسن[6]﴿ ٱلَّذِى يُؤْتِى مَالَهُۥ يَتَزَكَّىٰ ﴾ [الليل: 18] وفي ﴿ يَخْطَفُ﴾ [البقرة: 20] أصله يختلف لأنهما من مخرج واحد ولان التاء مهموسة والطاء مجهورة والمجهور أقوى صوتاً من المهموس[7].

أثر الصامت في الصائت

ومن حالات التماثل الصوتي التي تبرز في القراءات القرآنية اثر الصوامت في الصوائت وقد بينه لنا اللغويون الأوائل في أثر حروف الحلق في الحركات وإيثار الفتح للاتحاد في المخرج الحلقي وجاء هذا التماثل في قراءة ﴿ وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا ﴾

---

(1) المختصر، ص 79.
(2) المختصر، ص 161.
(3) المختصر، ص 167.
(4) المختصر، ص 176.
(5) المحتسب، 1/ 201.
(6) المختصر، ص 174.
(7) المحتسب، 1/ 59.

[الأعراف: 74] بفتح الحاء وهي لغة وفيه حرف من حروف الحلق فلذلك جاء على فعل يفعل[1]، وفي ﴿ سَنَفْرُغُ لَكُمْ ﴾ [الرحمن: 31] فأما ضم الراء وفتحها مع النون فلغتان فصيحتان فأما الضم فعلى الأصل وأمّا الفتح الحرف الحلقي[2]، والحروف الحلق عند علماء العربية السابقين أثر في تحول صيغة فعيل إلى فعيل بكسر الفاء ولذلك قال ابن جني في قراءة (رطباً جنياً [مريم: 25] بكسر الجيم أتيح فتحة الجيم من جنيا كسرة النون وشبه النون وإن لم تكن من حروف الحلق بهن[3]، كذلك لها الأثر في تحريك الصامت بالفتح كما في قراءة (فرح) بفتح القاف والراء) وفيه بين ابن جني رأيه بقوله: وإنّما أرى في هذا رأي البغداديين في أن حرف الحلق يؤثر هنا من الفتح أثراً معتمداً متعمداً[4].

تاثير السين والصاد وتاء الافتعال

ومن حالات التماثل الصوتي التي تبرز في القراءات القرآنية أيضاً تأثر السين بالأصوات المجاورة لها تأثراً جزئياً سوى الصاد التي تؤثر فيها تأثيراً كلياً وقد ذكرناه في التماثل الكلي للصوامت كذلك تأثر الصاد بالجهر وتاء الافتعال بالجهر والإطباق.

ويبرز تأثر السين بأحد أحرف الإطباق في قراءة ﴿ ٱلصِّرَٰطَ ﴾ [الفتحة: 5] ﴿ ٱلْمُصَيْطِرُونَ ﴾ [الطور: 37] ﴿ بِمُصَيْطِرٍ ﴾ [الغاشية: 22] ﴿ وَيَبْصُۜطُ ﴾ [البقرة: 245]، وبيد علماء اللغة أن هذه السين تقلب صاداً غالباً ليقربوها من الطاء لأنَّ الطاء لها تعقد في الحنك وهي مبالغة والسين مهموسة وهي من حروف الصفير فثقل عليهم أن يعمل اللسان منخفضاً ومستعلياً في كلمة واحدة، فقلبوا السين إلى الصاد لأنّها مؤاخية للطاء في الإطباق ومناسبة للسين في الصفير ليعمل اللسان فيها متعمداً في الحنك الأعلى عملاً واحداً[5].

---

(1) إعراب القرآن، 1/ 623، كذلك قراءة (وكانوا ينحتون [الحجر: 82] لأنَّ فيه حرفا من حروف الحلق والكسر أفصح.

(2) الحجة، ابن خالويه، ص 312.

(3) المحتسب، 2/ 41.

(4) المحتسب، 1/ 167.

(5) السبعة في القراءات، ص 107.

ولم تقلب السين إلى الصاد فحسب لاسيما في (سراط) بل قلبت إلى زاي خالصة وإلى صوت بين الصاد والزاي أيضاً وهذا الأخير وصفه أبو علي النحوي بأنه تكلف حرف بين حرفين وذاك أصعب على اللسان لأنَّه إنّما استعمل في هذه الحال فقط[1]، وكان الكسائي يرى أن السين في الصراط أسير في كلام العرب[2]، أمَّا في قلب السين إلى الزاي فحجة القارئ قوله: أبدلت منها حرفاً مجهوراً حتَّى يشبه الطاء في الجهر ورمت الخفة[3]، وفي الآخر قوله: لم اجعلها زاياً خالصة ولا صاداً خالصة فيلتبس بأحدهما[4]، ورأي ابن خالويه أن الحجة لمن اشم الزاي أنَّها تؤاخي السين في الصفير، وتؤاخي الطاء في الجهر[5]، وإذا استندنا إلى الدرس الصوتي الحديث الذي يصف الطاء بالهمس يمكن القول أن السين في سراط قد تأثر همسها بجهر الراء فتحولت إلى اقرب صوت مجهور لها وهو الزاي، أمَّا الصوت الذي بين الصاد والزاي فيمكن وصفه بأنه الزاي المفخم الناتج من تأثير جهر الراء وإطباق الطاء في السين.

نشير هنا إلى أن الفراء والأخفش لم يذكرا إلاَّ القراءتين بالسين والصاد والاختيار عند الأخفش ما يوافق الرسم القرآني الصراط فيه لغتان السين والصاد إلاَّ أننا نختار الصاد لأنَّ كتابتها على ذلك في جميع القرآن[6].

أمَّا تأثر الصاد بجهر الدال فخاص في قراءة[7] ﴿ قَصْدُ ٱلسَّبِيلِ ﴾[النحل: 9] و﴿ حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ ﴾ [القصص: 23] و﴿ يَصْدِفُونَ ﴾ [الأنعام: 46] الحجة لمن اشم الصاد الزاي أنَّه قربها بذلك من الدال لسكون الصاد ومجيء الدال بعدها[8]، أين أن الهمس

---

(1) الحجة في علل القراءات، 1/ 38.

(2) إعراب القرآن، 1/ 107.

(3) الحجة في علل القراءات، 1/ 37، وينظر: 2/ 262.

(4) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(5) الحجة في القراءات، ص 39.

(6) معاني القرآن، 1/ 16، وينظر معاني القرآن للفراء، 3/ 93، 258.

(7) ينظر السبعة في القراءات، ص106، والحجة في القراءات، ص 251.

(8) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

في الصاد قد تأثر بجهر الدال فتحولت الصاد إلى صاد مجهورة لا تختلف عن الزاي سوى بالإطباق.

وفي تأثر تاء الافتعال لا نجد قراءة على الأصل إنّما اتخذ اللغويون ممّا ورد في آيات القرآن الكريم شواهد لبيان هذا التأثر الأصل في اصطفيناه اصتفيناه إبدال التاء طاء لأنّ الطاء مطبقة كالصاد وهي من مخرج التاء[1]، وهذا التعليل اقرب من تعليل الأخفش إلى ووصف الصوتي قال بعضهم يصطلحا وهي الجيدة ما لم يقدر على إدغام الصاد في التاء حول في وضع التاء حرف مطبق[2]، ونجد تأثير جهر الدال في همس التاء في ﴿ مُزْدَجَرٌ ﴾ [القمر: 4] الأصل عند سيبويه مزتجر بالتاء إلاّ أن التاء مهموسة والزاي مجهورة فثقل الجمع بينهما فإبدال من التاء ما هو من مخرجها وهو الدال قال أبو جعفر وهذا من أوجز قوله ولطيفة[3].

والتأثر في هذا المثال تأثر اتباعي كذلك في تأثر تاء الافتعال بأحرف الإطباق، ومن اثر الأصوات المطبقة في الأصوات المجاورة ما عرف بـ (تغليظ اللام)، أي نطق اللام مفخمة وتغليظ اللام المفتوحة إذا أتت بعد الصاد والظاء سكناً أو تحركاً بغير الكسر والضمة نحو (فمن اظلم وظلموا والصلاة سيصلون سعيراً وما صلبوه)[4]، وقد نسب هذا التفخيم إلى ورش وفي مواقع وهذه التفخيم هو من قبيل التأثر الاتباعي لتنسجم اللام مع الصاد والظاء في التفخيم، لذلك فإنَّ اللام المفخمة فرع على المرققة لأنَّ التفخيم يجب بسبب طارئ[5].

---

(1) إعراب القرآن، 1/ 215، وينظر: 1/ 230، 2/ 321، 2/ 700.

(2) معاني القرآن، 2/ 367.

(3) إعراب القرآن، 3/ 282، وينظر كتاب سيبويه، 2/ 421.

(4) تفخيم اللام في اسم الله عزوجل إذا تقدمها فتح أو ضم لا اختلاف فيه بل وقع الاختلاف في اللام في هذا الموقع ينظر التبصرة، ص 144-145، التيسير، ص 58.

(5) الموضع، ص 84.

المبحث الثاني

التماثل في الصوامت

وإلى جانب التماثل الكلي في الصوامت شاع في القراءات التماثل في الصوائت وقد عرفت أكثر حالاته باسم (الاتباع).

وقياسه عند اللغويين الأوائل أن يماثل صائت صائتاً قبله اقس الاتباع أن يكون الثاني تابعاً للأول وذلك أنّه جار مجرى السبب والمسبب وينبغي أن يكون السبب اسبق رتبة من المسبب[1]، ويمكن القول أن هذا التأثر الاتباعي الذي قد يكون مضارعياً قد اختلف عن تأثر الصوامت في العربية العتمد غالباً على التأثر المضارعي بأن التماثل في الصوائت يكون بوجود حاجزاً وحواجز بين الصائتين في حين أن التماثل في الصوامت يكون بتجاور الحرفين أو بتتابعهما في اللفظ.

والغاية واحدة في جميع حالات التماثل أن كان في الصوامت أم في الصوائت أمّا كسر الهاء في فيهن هدي مع أن أصلها الضم من أجل الباء أو الكسرة اللتين تقعان قبلها، فكما نجو بالألف نحو الياء بالإمالة من أجل الكسرة أو الياء كذلك كسرا الهاء الياء وذلك حسن ليتجانس الصوتان ويتشاكلا ألاً تراهم كيف اتفقوا في اصطبر وازدحر وازدان على الإبدال من تاء الافتعال حرفاً مجانساً لمّا قبله من الحروف في الإطباق والجهر فيجب اتفاقهم في هذا الموضع على ما ذكرت لك طلباً لتشاكل الحروف[2]، وهذا التشاكل لتخفيف المجهود العضلي في أثناء النطق، والباعث على تماثل الصوامت أقوى من الباعث لتماثل الصوائت لذلك فإنَّ حركة الاتباع لا تطرد ولا يقاس عليها[3]، وإن حركة الأعراب لا يبدل منها للاتباع[4].

---

(1) المحتسب، 1/ 37.

(2) الحجة في علل القراءات القرآنية، 1/ 154-155.

(3) المصدر نفسه، 1/ 82.

(4) المصدر نفسه، 1/ 49.

ويمكن لنا بيان صور التماثل في الصوائت في القراءات القرآنية في الظواهر الآتية:

الإمالة:

تعد الإمالة من ابرز صور التماثل في الصوائت في القراءات القرآنية[1] وإن كان هذا التماثل جزئياً لأنَّ الألف ينحى بها نحو الكسر بتأثير الكسرة أو الياء.

وقبل أن نعرض للإمالة في القراءات القرآنية والاحتجاج لها نرى أن هناك تأثيرين لحصول الإمالة الأول تأثير صوتي لفظي في الكسرة أو الياء في الألف والثاني يبرز من عدم وجود تأثير الكسر أو الياء في الألف عند لفظ الكلمة ممالة وهذا الكسر يوجد في احد تصاريف الكلمة وغالباً ما يكون في الأصل فالتأثير هنا ليس تأثيراً مباشراً وإنّما هو تأثير من الركام الصوتي للكلمة في ذهن المتكلم، وقد بين اللغويون الأوائل الذين أوردوا الإمالة في القراءات القرآنية في مصنفاتهم أن الحجة لمن أمال أنّه عمل اللسان من وجه واحد طلباً للتخفيف[2]، وتتضح من مصنفاتهم الحقائق الآتية:

1- يقابل الإمالة مصطلح التفخيم في اغلب عباراتهم ونادراً ما يعبر عما يقابل الإمالة بالفتح والتفخيم في الوصف الصوتي هو النحو بالألف نحو الواو فهل كانت الألف تنطق بهذه الصورة؟ والدراسة الصوتية التاريخية تبين أن الألف المفخمة من الأصوات الفرعية في اللغة العربية ولا يمكن وصف هؤلاء المصنفين بتجنب الدقة في التعبير لأحمال شيوع نطق هذا الصوت الفرعي الألف المفخمة على ألسن القراء مقابلاً للألف الممالة يدعم هذا أن ابن خالويه بين أن هناك ثلاثة أحوال لنطق الألف ﴿ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [البقرة: 15] يقرأ بالإمالة والتفخيم وبينهما فالحجة لمن أمال أن النون مكسورة للخفض فقربت الياء منها ليكون اللفظ من وجه واحد، والحجة لمن فتح أنّه أتى بالكلام على أصل ما بني عليه والحجة لمن قرأ بين ذلك أنّه عدل بين اللغتين فأخذ بأحسن اللفظين[3]، وفي ﴿ رَءَا كَوْكَبًا ﴾ [الأنعام: 76] يقرأ

---

(1) احصى محمد توفيق الدغمان ما أماله القراء وبين حالات الإمالة ووزع ما احصاه على جداوله، ينظر الاتباع الحركي في اللغة العربية، ص 211-226، وحظي هذا الموضوع باهتمام من الدارسين الآخرين.

(2) الحجة في القراءات، ص 117.

(3) المصدر نفسه، ص 45.

بالإمالة والتفخيم وبين ذلك الحجة لمن قرأها بين بين أنّه عدل بين اللفظين وأخذ بأوسط اللغتين[1]، إشارة إلى أن نطق الألف غير ممالة نحو الياء أو الواو أي فتحة مشبعة، كان حالة من حالات نطق الألف عند القراء.

2- نسبة الإمالة إلى الحرف الذي يسبق الألف ﴿ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا ﴾ [البقرة: 10] من فخم نصب الزاي فقال زادهم ومن أمال كسر الزاي فقال رادهم[2]، وقد نبه النحاس على هذا الخطأ فقال: فأما قول من يقول تمال الراء وتمال الدال فلا يخلو من إحدى جهتين من الخطأ والتساهل لأنَّ الإمالة إنّما تقع على الألف لأنّها حرف هوائي فيتهيأ فيه ولا يتهيأ في غيره[3].

3- كثرة ورود الكلمة ودورانها على الألسن يجعلها مستجيبة للإمالة أكثر من الكلمة التي يقل ورودها واستعمالها وأول من نبه على هذا العامل في التطور هو الفراء بقوله: ﴿ قَالُوٓاْ إِنَّا لِلَّهِ ﴾ [البقرة: 156] لم تكسر العرب أنا إلاَّ في هذا الموضع مع اللام في التوضيح خاصة وإنّما كسرت في أنا لله لأنّها استعملت فصارت كالحرف الواحد[4]، وتبعه النحاس بقوله: وجاز ذلك في (أنا لله) لأنّه لّما كثر صار الشيئان بمنزلة شيء واحد[5]، وأوضح ابن خالويه ذلك بقوله: فإنَّ قيل فيلزم من أمال النار أن يميل الجار فقل لّما كثر دور النار في القرآن أمالوها ولما قبل دور الجار في القرآن أبقوه على أصله[6].

4- الاعتماد على ما ورد عند النحاة في دوافع الإمالة وموانعها بوجود أحرف استعمالاً والراء المفخمة عند الاحتجاج للقراءات الممالة.

---

(1) المصدر نفسه، ص 117.

(2) معاني القرآن، الأخفش، 1/ 39، كذلك عند ابن مجاهد ينظر السبعة في القراءات، ص139-140، وقد قال الفراء كسر الكاف من كافر لكسرة الألف، معاني القرآن، 1/ 94، ويبدو أن رسم الكلمة الممالة بوضع كسرة تحت الحرف الذي يسبق الألف هو الدافع في هذا الوصف لأنَّ الحرف الذي يسبق الألف لا يتأثر نطقه عند الإمالة.

(3) إعراب القرآن، 3/ 34-35.

(4) معاني القرآن، 1/ 94.

(5) إعراب القرآن، 1/ 224.

(6) الحجة، ص 43.

تأثر ضمة ضمير الغائب المتصل (الهاء)

الأصل أن تبنى الهاء على الضم حينما تكون أداة للإضمار وهذا الضم يتحول إلى كسرة اتباعاً لكسرة أو ياء وقد ورد في القراءات القرآنية الأصل والإتباع وقد ربط أبو علي النحوي هذا الاتباع بالإمالة الحكاية لمن قرأ عليهم بكسر الهاء من مخرج الألف وهي في الخفاء نحوها فكما أن الكسرة والياء إذا وقعت أحداها قبل الألف أميلت الألف نحوها وقربت منها كذلك إذا وقعت الهاء قبل الهاء منها بإبدال ضمتها كسرة كاما لتهم الألف نحو الياء[1]، والواقع أن هذين الحرفين الهاء والألف لا تؤثر فيهما الكسرة أو الياء فقط وإنما تتأثر الهاء بما يجاورها من أصوات مهموسة كما اثبت الدرس الصوتي الحديث وإن الألف قد تتأثر بالأصوات المطبقة وإن الكسرة والباء لا يؤثران في الهاء والألف فحسب بل يؤثران في تفخيم الراء أيضاً إلى راء مرققة ويمنعان اللام من التفخيم.

وأورد ابن مجاهد اختلاف القراء في قوله عليهم فقرأ عليهم بضم الهاء همزة وكذلك إليهم ولديهم هذه الثلاثة الأحرف بالضم وإسكان الميم وقرأ الباقون عليهم وأخواتها بكسر الهاء[2].

ولم تتأثر ضمة الهاء في هذه الكلمات فحسب بل تأثرت أيضاً في أنبئهم[3]، وفي ﴿ يَأْتِيكُم بِهِ ٱنظُرْ ﴾ [الأنعام: 46] كلهم قرأ به انظر بكسر الهاء عن نافع به انظر برفع الهاء[4]، وفي قوله ﴿ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ ﴾ [ال عمران: 75] قرئت يؤدهو إليك بواو في الإدراج فهذا الأصل[5]، ﴿ يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ ﴾ [المائدة: 16] بضم الهاء على الأصل ومن كسر أبدل من الضمة كسرة لئلا يجمع بين ضمة وكسرة[6]، و﴿ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ ﴾ [الكهف: 63] يقرأ بضم لهاء

(1) الحجة في علل القراءات، 1/ 47، وينظر المحتسب، 1/ 44.
(2) السبعة في القراءات، ص 108.
(3) المصدر نفسه ص 153.
(4) المصدر نفسه، ص 257.
(5) إعراب القرآن، 1/ 344.
(6) المصدر نفسه، 1/ 488.

وكسرها مختلستين فالحجة لمن ضم أنّه أتى بلفظ الهاء على أصل ما وجب لها والحجة لمن قرأه بالكسر فلمجاورة الياء ومثله ﴿ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَـٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ ﴾ [الفتح: 10][1].

وقد كان لاتباع الهاء اهتمام عند من درس القراءات أو احتج لها وجدوا في هذا الموضوع مجالاً للاعتراض على كسر ضمة لكاف منهم من يجعل عليكم وبك إذا كانت قبلها ياء ساكنة أو حرف مكسور بمنزلة هم وذلك قبيح لا يكاد يعرف وهي لغة لبكر ابن وائل[2]، ويعلل النحاس هذا التأثر بقوله: يقولون عليكم فيكسرون الكاف كما يكسرون الهاء لأنها مهموسة مثلها وهي إضمار كما أن الهاء إضمار وهذا غلط فاحش لأنها ليست مثلها في الخفاء[3]، الذي نراه في عدم استجابة الكاف لهذا التأثر استجابة كثيرة هو قرب الضمة عند إنتاجها بارتفاع أقصى اللسان من الكاف وهذا القرب يوفر خفة في النطق أكثر من الكسر.

صور أخرى للاتباع

وفي القراءات القرآنية صور أخرى للاتباع يعترض اللغويون على ما يمس منها حركة الأعراب (حركة الأعراب لا يبدل منها للاتباع كما لا تسكن في حال السعة والاختيار إلأ ترى أن من قال ﴿ لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ ﴾ [البقرة: 34] لم يكن مصيباً ولم يجز كما جاز منهن وكما جاز بعد ابن ﴿ ٱرْكُضْ بِرِجْلِكَ ﴾ [ص: 42][4] وفي قراءة الحمد الله الحمدلله الحمدلله في اتباع الضم الضم أو الكسر الكسر لا نجد ذلك الاعتراض بل جعل بمنزلة الأسماء التي ليست بتمكنه وذلك أن الأسماء التي ليست بممكنة تحرك أواخرها حركة واحدة)[5]، والاتباعان يدخلان ف الشذوذ قياساً واستعمالاً[6]، ويرى أكثر اللغويين أن الذي سوغ لهذا

---

(1) الحجة في القراءات، ص 201.

(2) معاني القرآن، الأخفش، 1/ 27، ونشير هنا إلى أن الفراء قال في عليهم وعليهم هما لغتان لكن لغة مذهب في العربية مثل بهم وبهم يجوز فيه الوجهان مع الكسرة والياء الساكنة، معاني القرآن، 1/ 5.

(3) إعراب القرآن، 1/ 125.

(4) الحجة في علل القراءات، 1/ 49، وينظر المحتسب، 1/ 72.

(5) معاني القرآن، الأخفش، 1/ 9.

(6) المحتسب، 1/ 37.

الاتباع أن هذه اللفظة تكثر في كلام النّاس[1]، ويبدو أن الفتح لَّما فيهـا مـن خفـة لم تتعرض للتغير في الاتباع كما لم تتعرض للحذف في تماثل الصوامت فأبو عمرو لا يـدغم ﴿ خَلَقَكَ ﴾ [الكهف: 37] ولا يدغم الحـرفين إذا لم يكونـا علـى مثـال واحـد في موضـع النـصب[2] في ﴿ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ ﴾ [النساء: 11] قراءة بضم الهمزة وكـسرها فمـن كـسرها فلكـسرة اللام قبلها لئلا يخرج من كسر إلى ضم ومن ضم أتى بالكلمـة علـى أصـلها لأنّـه لا خـلاف بين العرب في ضمها عند أفرادها[3]، لذلك لم يجـز الفـراء الكـسر إذا كـان مـا قبلـها مفتوحاً او مضموماً أو ساكناً ويبدو انّه ساق هذا الحكم في حال أفراد (أم) فلان عند أمه لم يجز أن نقول عند أمه[4].

وشيوع الاتباع في الكلمة يحمل على اطرادها في بقية التراكيب فالاتباع في المرة سببه أن الاتباع قد ألف في هذا الاسم[5]، هذا وقد وردت قراءات كثيرة معتمدة الاتباع والأصل كما في ذرية[6]، بضم الذال وكسرها وبورقكم بفتح الواو وكسرها ولم يقتصر هذا على ما في القراءات الشاذة فقد وجدناه عند السبعة[7] أيضاً في البيوت، الـشيوخ بـين الـضم والكسر، عسيتم بفتح السين وكسرها رضوان بكسر الراء وضمنها زبورا بضم الـزاي وفتحهـا يومئذ بكسر الميم وفتحها، صنوان بكسر الصاد وضـمها، يعرشـون بكـسر الـراء وضـمها، جذاذا بكسر الجيم وضمها، سيناء بسكر السين وفتحها، تويه نصوحا بضم النون وفتحها.

---

(1) إعراب القرآن، 1/ 120، وينظر معاني القرآن للفراء، 1/ 3، والمحتسب، 1/ 37.

(2) السبعة في القراءات، ص 121.

(3) الحجة، ابن خالويه، ص 95، وينظر إعراب القرآن، 1/ 399.

(4) معاني القرآن، 1/ 6.

(5) المحتسب، 1/ 102، وينظر المختصر، ص 8.

(6) ينظر المختصر، ص 24، 79.

(7) ينظر السبعة في القراءات، ص 178، 186، 202، 240، 382، 316، 356، 429، 445، 641،÷واحتج ابو علي النحو لأكثرها بالموافقة بين الصوائت ينظر الحجة في علل القراءات، 2/ 215.

ونجد التماثل في الصوائت اتباعاً عند التقاء الساكنين كما في قالت اخرج بضم التاء[1]، ومن اضطر بضم النون[2]، ﴿ أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ ﴾ [المائدة: 117] وضم النون أجود لأنهم يستثقلون كسرة بعدها ضمة[3]، ﴿ وَلَقَدِ ٱسۡتُهۡزِئَ ﴾ [الأنعام: 10] الكسر الأصل والضم لأنَّ بعد الساكن ضمة[4]، وقرئت امن لا يهدى بكسر الهاء والياء[5]، ويرى الأخفش أنهم فتحوا من عند التقائها بساكن وقد كسرت الذال من إذ لأنَّ من أكثر استعمالاً في كلامهم من إذ فادخلوها الفتح ليخف عليهم[6]، فجعل الفتح نداً للاتباع في التخفيف.

وفي قراءة قيل بإشمام الضمة الكسرة يحتج أبو علي أنّهم قالوا (انت تغزين) فألزموا الزاي إشمام الضمة وزين من تغزين بمنزلة قيل فكما لزم الإشمام هنا كذلك يلزم ذلك في قيل إلاَّ ترى من قال قيل وبيع قال اختير وانقيد فاشم ما بعد الخاء والنون لّما كان بمنزلة قيل وبيع[7]، نرى وجود اثر للتماثل في هذه الإشمام مع كونه إمارة للفعل المبني للمفعول به وهذا الأثر يتمثل في حصوله في أحرف قريبة من أقصى اللسان مخرجاً ليحصل الانسجام بين الضمة والقاف والخاء والغين كما في قراءة غيض سيسند هذا التماثل اطراد الصيغة في البناء للمجهول، ونجد في هذا التماثل تأثيراً لصوامت في الصوائت ويمكن عده مرحلة من مراحل تطور الصيغة إذا ما درست هذه الصيغة في ضوء قوانين التطور، ومن كلام الزجاجي يتضح أن أكثر العرب تكسر الأول من العرب من يشم الضم في هذا حرصاً على البيان وفيه لغة ثالثة لم تجيء في القرآن لشذوذها وقلتها وذلك أن من العرب من يضم أول هذا النوع من الفعل ويسكن ثانيه فتنقلب ياؤه واواً[8].

---

(1) السبعة، ص 348.

(2) إعراب القرآن، 1/ 229.

(3) المصدر نفسه، 1/ 532.

(4) المصدر نفسه، 1/ 517.

(5) الحجة ابن خالويه، ص 156-157.

(6) معاني القرآن، 1/ 22، وجاء كلامه عند بيان معاني إذ الظالمون [الأنعام: 93].

(7) الحجة في علل القراءات، 1/ 260.

(8) الجمل، ص 76-77.

روافد البحث

1. الاتباع الحركي في اللغة العربية، محمد توفيق دوغان، رسالة ماجستير بالالة الكاتبة، جامعة البصرة، كلية الآداب، 1976.
2. إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ابن خالويه (ت 370هـ)، دار الكتب المصرية، 1941.
3. إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس (ت 338هـ)، تحقيق زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، 1977-1979.
4. التبصرة في القراءات، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت 737هـ)، تحقيق: د. محي الدين رمضان، الكويت، 1985.
5. التحديد في الإتقان والتجويد، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت 444هـ)، تحقيق: د. غانم قدروي حمد، مطبعة الخلود، بغداد، 1988.
6. التطور النحوي للغة العربية، برجستراسر، أخرجه وصححه: د. رمضان عبد التواب، مطبعة المجد، مصر، 1982.
7. التكملة، أبو علي الفارسي، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، الرياض، 1981.
8. التيسير في القراءات السبع، الداني، تصحيح: اوتوبرتزل، مطبعة الدولة، استنبول، 1930.
9. الجمل في النحو، للزجاجي، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، بيروت / الأردن، ط2، 1985.
10. الحجة في علل القراءات السبع، أبو علي الفارسي، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، القاهرة، 1965.
11. الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، 1971.

12. السبعة في القراءات، ابن مجاهد (ت 324هـ)، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، 1972.
13. شرح الشافية، رضي الدين الاستراباذي (ت 686هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، مطبعة حجازي، مصر.
14. الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مصر.
15. اللهجات العربية في القراءات القرآنية، د. عبده الراجحي، دار المعارف، مصر.
16. ما ذكره الكوفيون من الإدغام، أبو سعيد السيرافي (ت 368هـ)، تحقيق ودراسة: صبيح حمود الشاتي، مجلة المورد، م12، ع2، بغداد، 1983.
17. المحتسب في تبيين وجوه القراءات والايضاح عنها، ابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، القاهرة، 1386هـ، 1389هـ.
18. مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه، عني بنشره ج. جرجستراسر، المطبعة الرحمانية، مصر، 1934.
19. معاني القرآن، الأخفش (ت 215هـ)، تحقيق: د. فائز فارس، ط2، الكويت، 1981.
20. معاني القرآن، الفراء (ت 207هـ)، تحقيق: محمد علي النجار وآخرين، عالم الكتب، بيروت، 1980، ومطابع سجل العرب، مصر، والهيئة المصرية للكتاب، 1972.
21. الممتع في التصريف، ابن عصفور (ت 669هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط5، الدارا لعربية للكتاب، بيروت، 1983.
22. الموضح في التجويد، عبد الوهاب القرطبي (ت 461هـ)، تحقيق: د. غنم قدروي حمد، الكويت، 1990.
23. النشر في القراءات العشر، ابن الجزري (ت 833هـ)، تصحيح: علي محمد الضباع، المكتبة التجارية، مصر.

الفصل الخامس

مصطلحات نظرية التماثل الصوتي والإدغام والإمالة

المبحث الأول

مصطلحات نظرية التماثل الصوتي

بين العلماء العرب القدامى والمحدثين

يتردد مصطلح التماثل في أكثر من ميدان من ميادين اللغة والأدب، فهناك (تماثل) في القافية، يقابله في علم العروض مصطلح (التنافر) الذي هو من عيوب القافية؛ لأنّ من أبرز وظائف القافية تحقيق أكبر قدر من التماثل الصوتي في القصيدة وإيجاد إيقاع فاعل ومؤثر في مسمع المتلقي لما يخلقه التماثل من مسافات جمالية من التلوين الموسيقي الذي هو من أبرز خصائص الشعر.

وقد ينصرف الشاعر عن التماثل الصوتي في قوافيه لأسباب كثيرة منها ما هو إجباري، ومنها ما هو معيب ولكنّه مُجاز، ومنها ما هو معيب وباستطاعة الشاعر تجاوزه، وتجنبه، كالإجازة، ثم الإكفاء، ثم الإصراف ثم الإقواء، ثم الإبطاء[1].

ويرد مصطلح التماثل أيضاً رديفاً لمصطلح (التناسب) و(التشافع) و(التضارع) ومقابلاً لمصطلحات (التخالف) و(التنافر) و(المتضاد) في علم الموسيقى واللحون والعروض فقد "وضح- عند علمائنا القدامى- في صناعة الموسيقى أنّ (مفعولات) مضاد لـ(فاعلات) كما أنّ (فعولن) مضاد لـ(فاعلن)، لأنّ الموضع فيهما (متخالف) حيث كان أحدهما مفتتحاً بمتحرك بعده ساكن ومختتماً بساكن بعد متحركين، وكان الأخر مفتتحاً بمتحركين بعدهما ساكن، ومختتماً بمتحرك بعد ساكن، فكانا لذلك (متضادين)، فكيف يوضع المتضادان وضع المتماثلين في ترتيب يقصد به (تناسب) المسموع، والتنظير بين الأجزاء المتماثلة في الوضع وأن يُجعل عمود اللحن"[2].

---

(1) ينظر: الأسعد، د. عمر: علم العروض والقافية. ص 272- 275.

(2) القرطاجني، حازم: منهاج البلغاء. ص 135.

وهناك (تماثل) أسلوبي في الأدب عموماً، والشعر خصوصاً، وهـذا التماثـل يختص بمحور (الاستبدال) الذي ينتج إسقاطه على محور التوزيع الذي ينتظم النص الشعري شعرية هذا النّص، وأبرز ما نألف هذا التماثل في شعر التفعيلة، حيث لا نجـد تجنيساً، ولا ترديداً، ولا تصديراً ولا ترصيعاً، بمعنى لا نجد توظيفاً محكماً للقافية ممثلة بحرف الروي.

وهناك (تماثل) دلالي، يقوم على تكرار العلامـة اللغويـة المعينـة مـرات متعـدّدة في النّص المعيّن شعراً كان أو نثراً، وسواء أكانت العلامات المتكرّرة متفقة اللفظ، أو مختلفة لفظاً فإنّها مترادفة معنى. وقد يكون (التماثل) الدلالي قائماً على متوالية زمنية في النص المعـين[1] ويمكن عدّ (التردد) أو التواتر اللغوي (Ftequency) من أنواع التماثـل الأسـلوبي لكونـه دالاً على عدد المرات التي يحـدث فيهـا عنـصر لغـوي في نـص أو مجموعـة مـن النـصوص، باختلاف العناصر اللغوية عدداً من حيث تكرار حدوثها في الكلام، أو الكتابة[2].

وهناك (التماثل الصوتي) (Assimilation) القائم على تغيير وحدة صوتية معينة داخل العلامة اللغوية الدالة المعينة ليصبح أكثر تماثلاً مع وحدة صوتية أخرى تجاورها داخل العلامة اللغوية المعينة، وهذا (التماثل الصوتي) هو المقصود ببحثنا دون غـيره. نحـاول عـبره الإجابة عن جملة من الأسئلة منها:

- ما التماثل الصوتي (Assimilation)، في مفهوم القدامى العرب والمعاصرين؟
- وما المغايرة الصوتية (Dissimulation)؟
- وما التصاحب النطقي (Co-articulation) في مفهوم المعاصرين؟
- وماذا أفرز مصطلح (التماثل الصوتي) من مصطلحات عدّت مرادفة لـه عنـد بعـض المعاصرين، ومختلفة عند بعضهم الآخر؟
- ما أنواع التماثل الصوتي، وما مصطلح كلّ نوع؟
- وما الفرق بين مصطلحات من نحو:
    * التماثل، والقلب المكاني، Metathesis.

(1) ينظر: د. كمال الدين، حازم علي. نظرية المناسبة اللفظية ص 11 وما بعدها.
(2) ينظر: حنا، د. سامي وزميلاه. معجم المصطلحات اللسانية الحديثة. ص 48.

* التماثل والإدغام.
* والتماثل والتقريب.
* والتماثل والاتباع.
* والتماثل والمضارعة.
* والتماثل والتوافق الحركي.
* والتماثل والتلاؤم.
* التماثل والتناسب.
* والتماثل والتشابه.
* والتماثل والمجانسة.

- وإلى ماذا تقودنا هذه المصطلحات والتسميات، وأيّ منها يمكن عدّه جامعاً شاملاً منطوياً على مفهوم (التماثل الصوتي) على وجه التحديد والدّقة؟

أمّا مفهوم (التماثل الصوتي) فلم يرد عند المتقدمين من اللغويين العرب حدٌ له، علماً بأن سيبويه قد فصّل القول فيه مبيناً خواصه، والغاية منه، وحدّد مواضع التمايز بينه وبين تسميات كثيرة أخرى، تربط به، ولكنها تختلف عنه في أحوال دقيقة حدّدها سيبويه ومَن تبعه من بعض القدامى على نحو لا نجده عند المعاصرين الذين خلط أكثرهم بين التماثل وغيره من المصطلحات الصوتية كالإدغام والتقريب، والاتباع وغيرها ممّا سنقف عنده بالتحليل.

وقد اختلفت مفاهيم التماثل الصوتي عند المحدثين، فمن قائل إنّه:

1- تأثير خواص صوتية عند النطق في الأخرى، ولذلك تصبح الأصوات أكثر تشابهاً أو تماثلاً[1].

2- تأثّر الأصوات المتجاورة بعضها ببعض[2].

(1) David Crystal Adictionary of Linguistics and Phonetics p. 25.

(2) صالح فارس حسين: التماثل الصوتي: ص 13.

3- تحوّل الفونيمات المتخالفة إلى متماثلة إما تماثلاً جزئياً، أو كلياً[1].

4- جعل الصوتين غير المتماثلين متماثلين[2].

5- عملية إبدال صوت بآخر تحت تأثير صوت ثالث قريب منه في الكلمة أو الجملة[3].

ومن مجمل هذه التعريفات يمكن استنباط الحقائق الآتية:

أ. إنّ (التماثل الصوتي) هو المصطلح المعتمد عندنا للدلالة على المفهوم المطلوب من هذه العملية الصوتية، وليس مصطلح (المماثلة) التي سترد أو غيرها من المصطلحات لاحقاً. كما أخذ به أكثر المحدثين لإنّ (التماثل) مصدر (تماثَلَ) بمعنى المشاركة التي يسهم بها طرفان مؤثِّر ومتأثِّر.

وإنّ (المماثلة) مصدر (ماثلَ) بمعنى مشاركة طرف لآخر، وفيها معنى (المشابهة) لأن: ماثلَ الشيء: شابهه[4] وهي لا تدل على المعية في المشابهة.

ب. إنّ التماثل الصوتي عملية تغيير صوتي.

جـ. أن هذا التغيير يقع بين صوتين متجاورين، أو متقاربين في كلمة أو جملة.

د. يؤدّي هذا التغيير إلى تماثل بين الصوتين المتغايرين.

هـ. يهدف هذا التغيير إلى تسهيل النطق بالكلمات المعينة.

هـ. أمّا اشتراط أكثر المعاصرين لتحقّق تأثّر الصوت بما يجاوره أن يكون التقاؤهما مباشراً بحيث لا ينفصل بينهما أي فاصل، ولو كان هذا الفاصل حركة قصيرة[5].

فليس بمتفق عليه، وهو ليس مقبولاً عندنا؛ لأن تأثّر الصوت بالصوت وإن كان في أكثر أحواله مجاوراً، غير أن التماثل الصوتي قد يقع بين صوتين تفصل بينهما حواجز صوتية كما هو الحال في نطق أهل تونس (إبرير) بدلاً من (إبريل) مع وجود الفاصل بين صوتي: الراء واللام.

---

(1) عمر أحمد مختار: دراسة الصوت اللغوي، ص 324.

(2) صالح فارس حسين: 215

(3) Dinial Jones, An out Line of English Phonetics p. 217 & 218.

(4) ابن منظور: لسان العرب مادة (مثل) 11/ 613.

(5) أنيس، د. ابراهيم: الأصوات اللغوية ص 131.

ويقال في مصر: (راخر) بدلاً من (أخر)[1].

ويذهب بعض الباحثين المحدثين إلى أنّ الصوت الذي يؤثر في الآخر هو الصوت الذي يكون في الموقع الأقوى، أي أن يكون الصوت متلوّاً بحركة غير قابلة للسقوط، إمّا لكونها طويلة، وإمّا لأنّ حركة سابقة عليها سقطت فامتنع إسقاط الأخرى[2].

ويمثل لذلك بتأثير (الذال في الدال) نحو: (من بعدِ ذلك) بعد إسقاط الكسرة بعد الدال؛ لأنّ الذال متلوّة بحركة أقوى هي الألف. فيتكون نطق العبارة هكذا: (من بعذْ ذلك). وليس هذا الشرط بمطرّد عندنا.

* بين التماثل الصوتي والتغاير الصوتي:

إذا كان التماثل الصوتي، عملية تغيير الصوت المعين ليصبح أكثر تماثلاً مع صوت آخر يجاوره، فإنّ (التغاير الصوتي) أو ما يُسمّى المغايره الصوتية عند المحدثين (Dissimilation) يعني أن الكلمة قد تشتمل على صوتين متماثلين كلّ التماثل فيقلب أحدهما إلى صوت آخر لتتم عملية مخالفة بين الصوتين المتماثلين[3].

وهذه المغايرة ظاهرة صوتية في أكثر اللغات، لا سيمّا اللغات الجزيرية (السامية)[4].

ولم يتفق أكثر الدارسين المحدثين في هذا المصطلح، فمنهم من يستعمله، ومنهم من يستعمل بدلاً منه مصطلح (المخالفة الصوتية)، وهو عند(كانتينو) التنافر، ويسميه (مالمبرج) (التنويع) وذلك في حالة حصول المغايرة في الأصوات المتصلة، أمّا إذا حصلت المغايرة في الأصوات المتباعدة فيسميه (المغايرة).

---

(1)
(2) كانتينو، جورج: دروس في علم أصوات العربية. ص 82.
(3) شاهين، د. صبور: المنهج الصوتي للبنية العربية. ص 208 (بتصرف).
(4) د. أنيس: الأصوات اللغوية. ص 152.
ينظر: نفسه، وكانتينو: دروس في علم أصوات العربية، ص 46.

والدارسون العرب المحدثون كالأجانب في هذا الاختلاف[1].

ومن مواضع التغاير الصوتي في العربية ما يقع بإبدال أحد الصوتين الصامتين المدغمين في (المضعّف)، أو أحد الصامتين المتماثلين كلّ التماثل الواردين في كلمة مضعفة بالاستعانة بأحد الصوائت الطويلة، أو أحد الصوامت التي تشبهها (الأصوات المائعة) (Liquials)[2]، وقد يحصل التغاير بين الصوائت أيضاً.

ومن أمثلة إبدال المضعّف في العربية:

دوّان ← ديوان.

أجاص ← انجاص.

ومن أمثلة إبدال المضاعف:

اخضرضر ← اخضوضر

لعلَّ ← لعنّ

وقد حدّد القدامى والمحدثون أسباباً عضوية وفيزيائية لحدوث هذا التغاير. وانفرد (برجشتراسر) بتفسير التغاير الصوتي استناداً إلى أسباب نفسية محضة ففي التغاير قد يهدف المتكلم إلى أن يؤثّر في نفس السامع تأثيراً زائداً فلا يكتفي بالضغط على الحرف وتشديده، بل يزيد عليه حرفاً آخر لزيادة ذلك التأثير[3].

وإذا كان التماثل والتغاير يشترطان في أنّ الهدف منهما تسهيل النطق وتخفيف الجهود الفصلي الذي يبذله الناطق في نطق بعض الكلمات. وأنّ دراسة كلّ منهما تدخل ضمن في الدراسات الصوتية التاريخية لأثرهما في التطور اللغوي[4].

---

(1) ينظر:
كانتينو: دروس في علم أصوات العربية. ص 46.
ومالبرج: علم الأصوات: ص 148.
وأنيس: الأصوات اللغوية: 152.

(2) ينظر: أنيس: الأصوات اللغوية. ص 13.

(3) براجستراسر: التطور النحوي: ص 35 بتصرف.

(4) ينظر: باي، ماريو: أسس علم اللغة. ص 147.

فإنّ الاختلاف بينهما يتحدّد بالآتي:

1- في التماثل يكون لإعضاء النطق الأثر الأكبر في حصوله، بحيث لا يستطيع المتكلم السيطرة عليه فضلاً عن الأثر النفسي والذهني في القيام بالتحولات.
أمّا في (التغاير) فلا نجد تحكماً لأعضاء النطق بقدر ما نجد سيطرة المتكلّم على إمكان نطق الكلمة مضعّفة، أو مضاعفة، لذلك جاء التماثل نادراً في "الحروف المنفصلة، والأمر في التغاير على عكس ذلك"[1].

2- في التماثل تبرز إمكانية الصوت المعين إلى التنوع أو التغيّر، أمّا في التغاير فلا يتعرض الصوت إلى أيّ نوع من التأثر في خصائصه[2] سوى تحلّل الصوت المضعف إلى الصوت نفسه مخفّفاً بالاستعانة بأحد الأصوات الأسهل نطقاً، والفرق بين التضعيف والتخفيف للصوت المعين فرق في المدّة والكمية.
وقد يتحوّل الصوت المكرّر (المضاعف) إلى الصوت مثله، والاستعانة بأحد تلك الأصوات بدلاً من تكراره. وقد يحصل أن يبقى الحرف محتفظاً بالتضعيف أيضاً متجنّباً التكرار كما في كثر من الأمثلة التي ساقها علماء العربية القدامى للتغاير من نحو قولهم:
تسرّيت، وتظنّيت، في: تسرَّرت، وتظنّنتُ.
بإبدال الراء الثالثة والنون الثالثة ياءً[3].

3- حدوث التغاير الصوتي أقل من حدوث التماثل الصوتي، فلا يكاد التغاير الصوتي يحدث إلاّ حين يتجاور صوتان متماثلان من أصوات الإطباق (الصاد، الطاء، الظاء، والضاد). أو الأصوات الرخوة (كالسين، والثاء، والفاء).

4- وفي التماثل الصوتي قد يفقد الصوت المعين هويته، وفي التغاير الصوتي يظل الصوت المعين محتفظاً بهويته وهذه الاختلافات بين التماثل والتغاير لا تعني أن الأخير نقيض

---

(1) براجستراسر: التطور النحوي. ص 33.
(2) ينظر: فندريس: اللغة. ص 95.
(3) ينظر: صالح فارس: ص 24.

الأوّل كما يذهب إليه أحد الدارسين المعاصرين الذي يرى أنّ التغاير عكس (المماثلة)؛ لأنّه تعديل الصوت الموجود في سلسلة الكلام بتأثير صوت مجاور، ولكنّه تعديل عكسي يؤدّي إلى زيادة مدى الخلاف بين الصوتين[1].

ويبدو لنا أن التسمية بـ(المغايرة) هي التي أوحت إلى بعض الباحثين المعاصرين بأنّ التماثل مقابل للتغاير، في حين أنّ المقصود بهذه التسمية حصول تغاير في الصوتين المكرّرين، وذلك لا يحصل ليخالف التماثل وحالاته فضلاً عن أن الحرف البديل في التغاير، أو المغايرة ليس نقيضاً للمبدل منه اعتماداً على الانتقاض في المخارج، أو في الصفات[2] ولم يكن المرحوم إبراهيم أنيس مصيباً في ادعائه ّأنّ علماء العربية القدماء لم يفطنوا إلى ظاهرة التغاير، أو لم يولوها ما تستحق من عناية، واضطرب تفسيرهم لها[3].

فالوقائع كلّها أنّ أولئك العلماء قد فطنوا إلى التغاير، وأوسعوا فيه القول إبتداء من سيبويه- رحمه الله-، وفي مؤلفات ابن جنّي- رحمه الله- وكتب الإبدال، والتصويب اللغوي، وتعليل القراءات صوتياً، وصرفياً، ما يغني عن أي مزيد للمحدثين.

التماثل الصوتي، والتصاحب النطقي:

من المعروف أنّ الصوت اللغوي (الحرف) يختلف من حيث كمية الجهد اللازمة لإنتاجه على وفق أسس وأحوال محدّدة منها:

أ. وجود الصوت في بنية مفردة دالة، أو عدم وجوده.

ب. وجود تلك البنية في سياق أو تركيب ما، أو عدم وجودها.

جـ. وجود (الصوت) مجرداً. أي وحدةً صوتية بنفسها، وهو ما يطلق عليه مصطلح (حرف).

---

(1) مالمبرج، لبرتيل: علم الأصوات. ص 148.

(2) المغايرة عندنا أقرب إلى (المخالفة)، و(التنافر)؛ لأنّ الصوت البديل لا يخالف الصوت المبدل منه لكي يكون نقيضه، وأن الصيغة بعد حصول المغايرة لا تولّد صوتين متنافرين.

(3) أنيس: الأصوات اللغوية. ص 152.

كلّ ذلك بسبب تأثّر الصوت بالأصوات السابقة عليه واللاحقة بـه، ولهـذا فـإن "ما نسميه صوتاً واحداً قد يتردد بنفسه أكثر من مرّة في كلمة من الكلمات، ولكنّه ينطـق في كـلّ مرة بصورة خاصة"[1].

فالأصوات (الحروف) لا تتصف باستقرار صفاتها أو ثبوتها على حالة واحدة، فهي متغيرة بتغير مواقعها من بنيـة الكلمـة أو التركيـب بـل أنّ المـرء نفـسه يختلـف نطقـه بعـض الاختلاف في كلّ مرّة يتكلّم فيها، وإنْ اشتركت الكلمات نفـسها في قولـه المعـين؛ ذلـك لأنّ "عضلات النطق لا تؤدّي عملها بالـصورة نفـسها في كـلّ مـرة"[2] فالعمليـة الكلاميـة عمليـة نفسية، عضوية فيزيائية تخضع فيها أصوات اللغة لإرادة المتكلّم، أو حالتـه النفـسية، وقابليـة الأعضاء التي تشترك في إنتاج الأصوات، وهذا التغيّر "يحـدث بـصورة غـير واعيـة، لا تفطـن إليها أذنُ الناطق بها أو السامع لها"[3].

وقد يكون تأثّر الصوت المعين بغيره من الأصوات تأثراً كلّياً قـد يـؤدّي "إلى يفنـى في الصوت المجاور فلا يترك له أثراً"[4].

ومن هذا التأثر الحاسم مـا يُعـرف عنـد المحـدثين بالتـصاحب النطقـي (Co-ariculation) الذي يعّرف بأنّه تداخل العمليات النطقية في أثناء إنجاز سلـسلة أصـوات في الخطاب المسترسل"[5].

أو أنّه "اشتراك عدد من الأصوات المتجاورة في عملية أو عمليـات نطقيـة واحـدة لا تلزم للنطق بعض هذه الأصوات في ظروف تجاورية أخرى"[6].

ولتداخل العمليات النطقية في السلسلة المترابطة مـن أصـوات الكـلام، قـد يحـدث (استباق) يتمثّل في التكبير ببدء عملية نطقية في أثناء إنجاز صوت لا يقتضي ذلك هـو بذاتـه،

---

(1) السعران، د. محمود. علم اللغة. ص 213.

(2) د. أنيس: في اللهجات العربية. ص 17 "بتصرف".

(3) عمر. أحمد مختار: دراسة الصوت اللغوي. ص 328.

(4) أنيس. الأصوات اللغوية. ص 130 "بتصرف".

(5) الغزالي، سالم: التصاحب النطقي للتفخيم في العربية. ص 311.

(6) ايوب، د. عبدالرحمن: الكلام: إنتاجه وتحليله. ص 195.

ولكنّ العملية النطقية من مقتضيات صوت لاحق له[1]، أو قد يحدث (امتداد) وهو أنّ عمل أعضاء النطق لا يتوقف عند الانتهاء من صوت لتنطق بعد ذلك بخصائص الصوت اللاحق[2].

هذه التغيرات الصوتية تتمثل في النطق، لذلك تكون الكتابة أداة ناقصة تهمل عدداً لا حصر له من الفروق الدقيقة[3]، وهناك تبرز أهمية الكتابة الصوتية[4] في تسجيل الكثير من هذه التغيرات لا سيما في الإجهار، والأهماس، والتأنيف، والتغوير[5].

ويلتقي التصاحب النطقي التماثل في أمور كثيرة منها:

1- أنّ الأكثر في حدوثهما في الأصوات المتجاورة.

---

(1) ينظر: الغزالي: ص 349.

(2) ايوب، د. عبدالرحمن: الكلام: إنتاجه وتحليله. ص 195.

(3) علم اللسان 439.

(4) يقصد بـ: (الكتابة الصوتية للغة/ التمثيل الصوتي بالكتابة) (Notation/ Transecrption) استعمار رموز خاصة لتمثيل نطق الأصوات اللغوية تمثيلاً دقيقاً، وتوجد محاولات كثيرة منذ أوائل القرن التاسع لوضع نظام في الألفبائيات الصوتية، ومن أشهرها وأكثرها انتشاراً اليوم النظام الذي وضعته الجمعية الدولية للأصوات (Interaational Phonetic Association(IPA)).

وهناك نوعان من تمثيل الأصوات كتابة بجانب تمثيلهما بالحروف الألفبائية وبالأشكال غير الألفبائية هما:

1- الكتابة الفونيمية: (وتسجّل بها اللغات غير الألفبائية) فتُسجل الأصوات المتميزة (الفونيمات) في لغة ما دون الاهتمام بتسجيل تفاصيل نطقها وفقاً لاستعمالها في الكلمات المختلفة، وفي هذا النظام يوضع الرمز بين خطين مائلين مثل / m/ لصوت الميم، / h/ لصوت الحاء وهكذا كما في الكلمات: من / min/ ، و: سلام / Sala: m/ ، وهكذا ممّا يظهر الفروق في النطق في اللغات التي لا الفبائية لها في مثل: دَلال/ dala: l/ وضَلال dala:l.

2- الكتابة الفونوتيكية: وتستعمل فيها رموزٌ فونوتيكية للأصوات المختلفة بالتفصيل، ممّا يوضّح بدقة التفاصيل الدقيقة في النطق، وتكتب رموز الأصوات بين قوسين معقوفين [ ] مثل: (سَبْت) تظهر بهذه الكتابة هكذا [Sapt] مع صوت [p] يظهر الصوت الحقيقي المسموع للباء في هذا التركيب على وجه الخصوص.

وتستعمل الكتابة الفونوتيكية لإظهار تفاصيل النطق بين لهجات تبدو متقاربة في لغة الفرد أو الجماعة.

ينظر: د. حنا: معجم المصطلحات اللسانية الحديثة: 94- 95.

(5) الإجهار: تحوّل الصوت الساكن المهموس إلى مجهور.

والأهماس: في مقابل الإجهار، أي تحوّل المجهور إلى ساكن مهموس. امّا التأنيف: (Nasslization) فيقصد به تسرّب الصوت من الأنف مع تسرّبه من الفم. كما في نطق (الميم) و(النون) وامّا التغوير فنسبه إلى الغار، وهو أن يصحب نطق الصوت الشفوي رفع معظم اللسان أو مقدّمه في اتجاه الغار كما بي نطق (الجيم) و(الشين) و(الياء) في كلمات قليلة معينة كـ(يد) و(بيت).

ينظر: عمر. د. أحمد مختار: دراسة الصوت اللغوي. ص 103.

2- والغاية منهما التسهيل والتخفيف والانسجام الصوتي.
3- وأنهما مظهر من مظاهر التداخلات والتأثيرات المتبادلة بين الأصوات في العملية اللغوية. ولذلك مجال دراستهما هو (علم الأصوات التركيب) أو (التوافقي)[1].

ويختلفان في أوجه منها:
1- أن التصاحب سبب من أسباب التماثل، وأنّه سبب أيضاً لظواهر صوتية تعاملية كثيرة، كالإدغام، والقلب، والإبدال وغيرها ممّا سنأتي عليه لاحقاً.
2- أنّ التصاحب قد يكون بقلب أماكن الأصوات إذا كانت هناك صعوبة في نطقها وهي متتابعة، والتماثل يكون بتغيير أحد الصوتين، أو قلبه من غير تغيير موضعه من البنية اللغوية المعينة.
3- أنّ التصاحب يحدث في الأصوات المتخالفة والمتشابهة المتجاورة والمتباعدة، والتماثل يحدث في الأصوات المتخالفة لجعلها متماثلة.

أنواع التماثل الصوتي:

لم يحدّد العلماء العرب القدامى أنواع التماثل كما فعل الدارسون المحدثون، وإن كنّا نجد هذه الأنواع المصطلح عليها حديثاً في تراث القدامى منصوصاً عليها ومستشهداً لها من غير تسميات أو مصطلحات معينة كما هو شأن المحدثين، الذين لم تتفق كلمتهم على مصطلحات واحدة في لفظها وأبنيتها، ممّا خلق اضطراباً في المفاهيم المرادة منها لكنّ المهم في الأمر أنّهم اعتمدوا في بيان أنواع التماثل أسساً علمية صحيحة هي:
1- مرتبة الصوت المؤثر في الكلمة المعينة.
2- درجة التأثير.
3- مدى التجاور.

---
(1) بشر. د. كمال محمد: علم الأصوات العام. ص 93.

ولكنهم اختلفوا في المصطلحات على النحو المبيّن في المخطط الآتي:

الأساس المعتمد في بيان نوع التماثل	مصطلحات التماثل
1- مرتبة الصوت المؤثر في البنية اللغوية المعينة.	- تماثل مقبل × تماثل مدبر - تقدّمي × رجعي - مماثلة تقدمية × مماثلة رجعية - التأثر المقبل × التأثر المدبر
2- درجة التأثير	- تأثر كلّي × تأثر جزئي - المماثلة كلية × المماثلة الجزئية - تأثر تام × تأثر ناقص
3- مدى المجاورة	- تأثر في حالة اتّصال × تأثر في حالة انفصال - المماثلة المتجاورة
	4- التماثل المتبادل × التماثل الاندماجي

ينقسم التماثل من حيث مرتبة الصوت إلى ما سميناه:

- تأثير مقبل Progressive.
- وتأثير مدبر Regressive.

ولم نعتمد مصطلحات من نحو: تماثل مقبل وتماثل مدبر[1].

أو: تماثل تقدّمي وتماثل رجعي[2].

أو: مماثلة تقدمية ومماثلة رجعية[3].

أو: التأثر المقبل والتأثر المدبر.

واعتراضنا على هذه المصطلحات لا يعني أنّها مجانبة للصواب، ولكننا نرى أن مصطلحي: (التأثير المقبل ومقابله: التأثير المدبر) هما الأدّل على المفهوم المراد من هذين

(1) ينظر: برجستراسر: التطور النحوي. ص 535.

(2) ينظر: د. رمضان عبد التواب: التطور اللغوي: ص 22، ود. عبدالعزيز مطر: لحن العامة. ص 208.

(3) ينظر: د. انيس: الأصوات اللغوية: 128. و: د. حنا: معجم المصطلحات اللسانية الحديثة. ص 10.

النوعين، مع رفضنا المصطلحي: التأثر المقبل والتأثر المدبر، لأنّ المراد هو بيان تأثير الصوت المعين في صوت آخر لا تأثره[1].

أولاً: يُقصد بالتأثير المقبل، أو (التماثل التقدمي) هو أن يتغير الصوت اللاحق في الكلمة ليماثل الصوت السابق، أي أن الصوت المتقدم في السلسلة الصوتية للبنية اللغوية الدالة هو الصوت المؤثر في الصوت الذي يأتي بعده، وذلك بأن يتحوّل اللاحق ليماثل الصوت السابق عليه، كما في تحوّل (تاء افتعل) إلى (دال) تماثلاً للصوت السابق عليها نقول:

في بناء (زحم) على (افتعل) ← ازتحهم ← ازدحم.

وفي بناء (زاد) على (افتعل) ← ازتادد ← ازداد.

.[Izta:da] → [? Izda:da]

حيث نجد صوت التاء /t/ المهموس يتحوّل إلى صوت الدال [d] المجهور ليماثل صوت الزاي [z] المجهور قبله، بما يجعل صوت الزاي وصوت الدال متماثلين في الجهر.

أمّا يف التأثير المدبر، أو (التماثل الرجعي). فيتغير الصوت السابق في الكلمة ليماثل الصوت اللاحق، فالتأثير إذن يرجع إلى الوراء كما هو الحال في كلمة (السّراط) حيث أحدث صوت الطاء تأثيراً راجعاً إلى صوت السين السابق فتحوّل صوت السين إلى صوت الصاد [ى] ليتُماثل صوت الطاء t في التفخيم.

ومن (التأثير المدبر) تأثّر صوت (اللام) التي للتعريف بالحروف القريبة منها مخرجاً ممّا يُسمّى (الحروف الشمسية)، كما سنرى.

ثانياً: ومن حيث درجة التأثير: هناك (تماثل كلي) و(تماثل جزئي) (Total and Partual)، ويراد بالتماثل الكليّ تغيّر صوت ليماثل صوتاً آخر بشكل كامل وتام، كما هو الحال

---

[1] ينظر: د. شاهين، عبدالصبور: المنهج الصوتي، ص 209.
ود. أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي: 325.

في تغير صوت (اللام) / L / إلى (شين) / š / تـأثراً بالأصـوات القريبـة منهـا مخرجاً وهي الحروف الشمسية التي تليها وتتماثل معها في نحو قولنا:

الـ + شرق ← اش + شرق [? Aššara]

ثالثاً: ومن حيث مدى المجاورة: هناك تأثر في حالة اتصال وهناك تأثر في حالـة انفصال، أو (مماثلة متجاورة)، أو (تماثل متجاور)، حيث يتغير صوت ليماثل صـوتاً آخـر يجاوره تماماً في مثل: مِنّ + بَعد [min + ba ع d] [mimba ع d] بتغيير صوت النون [n] إلى صوت الميم [m] ليماثل صوت الباء [b] الذي يجاوره مجاورة اتـصال تـام، أي أن الصوتين (المؤثر والمتأثر) متلاصقين.

أما في حالة الأنفصال فتُوجد حاجز أو حواجز بـين الـصوتين (المـؤثر والمتـأثر) قد يكون صوتاً صائتاً أو صامتاً. كما في: (بهُم) ← (بهِم)، بتأثر الصائت الخلفي (حركة الضمة الضّيقة) بالصائت الأمامي (حركة الكسرة الـضيقة) فماثلـه مـع وجـود حـاجز بينهما هو (الهاء)، ومثاله في تماثل الصوامت: (مسيطر ← مصيطر).

وهناك نوع رابع مـن (التماثـل الـصوتي) سُـمي عنـد بعـض المحـدثين بــ(التماثـل المتبادل)[1] (Reciprocal)، وفيه يجتمع النوعان (المقبـل والمـدبر)، وهـو قليـل في العربيـة، ومثّلوا له بـ: ذكر ← اذتكر ← ادكر.

ولهذا النوع أثر في تماثل أصوات الحلق كما في نحو: (معهم ← محّم).

فالصوت المغروز صوت جديد مختلف عن بقية الأصوات الأصـلية، وهـذا التماثـل نوع من الإبدال، ولذلك سمّاه بعض المحدثين بـ(التماثل الاندماجي)[2].

حيث تحولت: اذدكر إلى ← اذْدَكر ← ادكّر.

بتأثير مدبر.

---

(1) ينظر: بروكلمان، كارل: فقه اللغات السامية: 62- 63.

(2) ينظر: Danial Jones, An out Line, P. 217.

[ت]ماثل الصوتي والمصطلحات الصوتية الأخرى:

[ي]رتبط بـ(التماثل الصوتي) جملة من المصطلحات التي ينتظمها معه ميدان علمي [و]احد يهتم بدراسة النظم الصوتية للغة المعينة كما ينطقها أصحابها، والتقابلات فيما بين [ن]طق الحروف، وتأثير بعضها على بعض وغير ذلك من الدراسة التنظيمية التي تتناول عناصر [ال]صوت اللغوي وأحواله، هو (علم الأصوات التشكيلي، أو التنظيمي الفونولوجيا) (Phonology)، وقد عرف العرب القدامى هذا العلم وبرعوا فيه تحت اسم (علم [الت]جويد) الذي بهر العلماء الغربيين بدقته وتنظيميه"[1].

ومن بين أبرز هذه المصطلحات التي ارتبط بـ(التماثل الصوتي) واختلط معه بحيث [ص]ارت عند بعض الباحثين المحدثين مرادفة له، فلم يفرّقوا بينها وبينه نذكر الآتي:

[أ]ولاً: القلب المكاني (**Metathesig**):

ويقصد به تبادل صوتين لمكانيهما في الكلمة المعينة، إذ يحلّ أحُدهما (مكان) الآخر

[م]ن نحو:

جذَبَ ← وجبذ.
وقلقل ← ولقلق.
ومدح ← وقَدَهَ.

في اللغة الفصحى.

و: زوج ← وجوز.
في العامية المصرية.
و: أرانب ← وأنارب.

والسبب في هذا التبادل المكاني في مواقع الأصوات هو (صعوبة تتابعها الأصلي على الذوق اللغوي)[2]، ممّا يؤدي إلى تبادل في مواقعها لإنتاج "تتابع صوتي أكثر اتساقاً من النماذج المسموح بها، أو الشائعة في اللغة"[3] وما نسمعهُ من قلب مكاني لبعض الأصوات

---

(1) شاهين، د. توفيق محمد: علم اللغة العام، ص 35.
(2) ينظر: بروكلمان: فقه اللغات السامية. ص 80.
(3) د. عمر، أحمد مختار: دراسة الصوت اللغوي. ص 335.

في بعض الكلمات على ألسنة الأطفال سببه "أمر نفسي ناتج عن عدم انتظام العملية السيكولوجية"[1].

وهذا القلب المكاني يفضي - زيادة على تسهيل النطق، وتخفيف المجهود العضلي في عملية النطق - إلى "خلق أزواج معجمية خلوّ من أيّة قيمة وظيفية دلالية"[2] لكون هذه الأزواج تدخل في المترادف من الكلمات، فوظيفتها أسلوبية إيقاعية لا غير.

وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ بعض المحدثين قد أطلق مصطلح (التبادل) على القلب المكاني، وجعله على قسمين:

أ. تبادل.

ب. وقلب مكاني.

وعنده أنّه إذا كانت الوحدات الصوتية التي تتغير مواقعها متّصلة سُمّي ذلك (تبادلاً)[3]، وإذا كانت متباعدة سُمّي ذلك (قلباً مكانياً)[4].

ونرى أنّه لا مبرر لهذا التقسيم، وأن مصطلح (القلب المكاني) يشمل التبادل الحاصل بين الأصوات المتباعدة، والمتصلة وهو إبدال لغوي[5] سماعي غير مطرد في كلام العرب، يقع في جميع حروف المعجم[6] لا سيما المتقاربة المخارج.

وتعدّ بعض الظواهر اللهجية المسمّاة والمنسوبة من هذا (القلب المكاني) كـ(الاستنطاء)[7]، والطمطمانية[8]، والمعاقبة[9]، وغير ذلك من الظواهر اللهجية الكثيرة.

---

(1) د. أيوب، عبدالرحمن: التطور اللغوي، ص 38.

(2) المسدّي، د. عبدالسلام: اللسانيات وعلم المصطلح العربي. ص 36 "بتصرف".

(3) كما في: مدح ← مَدَهَ.

(4) ينظر: ظاهرة القلب المكاني في العربية. ص 14 وما بعدها؛ وينظر: التصريف العربي: ص 72.

(5) هناك (إبدال صرفي)، وهو إبدال قياسي، يقع في حروف معينة تجمعها عبارة (طويت دائماً) أو (هدأت موطيا)؛ ينظر: ابن مالك: شرح الكافية الشافية: 4/ 2080.

(6) ينظر: السيوطي: همع الهوامع 3/ 427.

(7) هو جعل العين الساكنة نوناً إذا جاوزت الطاء، نحو: (انطى + أعطى).

(8) هي إبدال لام التعريف ميمياً. نحو (امهواء في: الهواء).

(9) هي دخول الواو على الياء، أو الياء على الواو من غير علّة تصريفية؛ وينظر: الثعالبي: فقه اللغة ص 111؛ وابن سيده: المخصص. ص 14/ 19؛ وأمين، عبدالله: الاشتقاق: 361.

أ: التماثل الصوتي والإدغام:

جعل بعض المحدثين مصطلح (الإدغام) مرادفاً لمصطلح (التماثل الصوتي)، ولـذلك
م (الإدغام) على أقسام منها:

إدغام كبير ويقابله إدغام صغير.

إدغام متماثلين، أو متجانسين، ويقابله: إدغام المتقاربين.

إدغام تقدميّ، ويقابله: إدغام تأخّري.

إدغام كلّي ويقابله: إدغام ناقص[1].

ورأى بعضهم أنّ (التماثل التأخري) هو (الإدغام)[2].

والأمر عندنا أن الإدغام غير التماثل الصوتي لا من حيث مفهوم كلّ منهما، ولا
، حيث خصوصيتها.

وسيبويه لم يجعل الإدغام تماثلاً صوتياً كما ذهب إليه أحد المحدثين[3] على الرغم من
سيبويه لم يصطلح على (التماثل الصوتي)، ولم يورد تعريفاً للإدغام، ولكنّ الناظر فيما
د عند سيبويه من آراء في تقارب الأصوات[4]، وفي (الإتباع)[5]، (الإدغام)[6] يمكنه
روج بالحقائق الآتية:

أنّ سيبويه فرّق بين الإدغام وغيره من مصطلحات تُفرز نتيجة للتصاحبات الصوتية في البنى اللغوية.

جعل سيبويه الإدغام على أبواب متعدّدة يلتقي بعضها التماثل، ويبتعد بعضها عنه فهناك- عنده- (إدغام الحروف المتقاربة التي من مخرج واحد)[7] و(إدغام في الحروف

ينظر: د. المسدي: قاموس اللسانيات. ص 243.

ينظر: د. الحمزاوي: المصطلحات اللغوية الحديثة: ص 88.

شاهين، د. عبدالصبور، أثر القراءات، ص 122.

ينظر: سيبويه: 2/ 294.

ينظر: نفسه.

ينظر: نفسه (باب الإدغام) 2/ 404.

ينظر: سيبويه 2/ 411.

الذي يضارع حرفاً من موضعه، أو ليس من موضعه)[1] و(باب ما تقلب فيه السين صاداً في بعض اللغات)[2].

و(باب ما كان شاذاً مما خففوا على السنتهم وليس بمطرد)[3] ويمكن عدّ قلب السين صاداً مما يجري مجرى التماثل، وكذلك (قلب الصاد زايا)[4].

ويمكن عدد (ما كان شاذاً مما خففوا على السنتهم وليس بمطرد) من (التماثل الصوتي المتبادل كما في: (ستّ) والأصل: (سدس). أمّا المبرد، فقد درس (التماثل الصوتي) في باب الإدغام[5] وكذلك فعل أبو علي الفارسي في دراسته (التماثل الكليّ) في باب الإدغام[6] أمّا ابن جنّي فقد درس جميع أنواع التماثل الصوتي في باب اصطلح عليه بـ(الإدغام الصغير)[7].

وعلى هذا يمكن القول إنّ الإدغام في آثار المتقدمين ليس هو التماثل الصوتي كما فهم بعض المحدثين، وليس بينهما عموم وخصوص على ما ذهب إليه بعض المحدثين[8].

فلكلّ منهما خصوصيته، ولا يلتقيان إلاّ في أنّ الصوتين الصامتين المتقاربين في بنية الكلمة إذا تماثلا تماثلاً كليّاً يدخلان في مفهوم الإدغام.

ثالثاً: التماثل الصوتي والتقريب:

يرد مصطلح (التقريب) عند سيبويه بوصفه- أعني التقريب- أحد الإجراءات الصوتية الموصلة إلى (التماثل الصوتي) يقول سيبويه: "فإن كانت سين في موضع الصاد،

---

(1) ينظر: نفسه 2/ 426.

(2) ينظر: نفسه 2/ 427.

(3) ينظر: نفسه 2/ 428.

(4) ينظر: نفسه 2/ 259.

(5) ينظر: المبرد: المقتضب 1/ 207.

(6) ينظر: أبو علي الفارسي: التكملة ص 273.

(7) ينظر: ابن جني: الخصائص 2/ 143.

(8) د. شاهين: أثر القراءات 236.

وكانت ساكنة لم يجز إلاّ الإبدال إذا أردت (التقريب)، وذلك قولك في: (التسدير): التزدير)[1].

واستعمل الفراء مصطلح (المقاربة)[2]، واستعمل المبرد مصطلح التقريب[3] حيناً، والمقاربة حيناً آخر[4].

وأورد أبو علي الفارسي مصطلح التقريب في باب الإمالة[5] وعند ابن جني كلّ إدغام تقريب.

أمّا المحدثون فقد رأى بعضهم أن التقريب يرادف مصطلح (المضارعة) عند سيبويه[6].

رابعاً: التماثل الصوتي والاتباع:

الإتباع تماثل بين الصوائت في بنية الكلمة الواحدة، أو بين المفردات المتجاورة، أو في الصوائت القصيرة، أعني حركات الإعراب.

وقد استعمل سيبويه مصطلح (الإتباع) في أكثر من موضع[7].

وكذلك ابن جنّي في حديثه عن اتباع لفظة أخرى وجعل ذلك من باب (التجنس) قال: "إنّ للتجنيس عندهم تأثيراً قوياً، ولهذا وقع الإتباع في كلامهم نحو قولهم: شيطان ليطان"[8] وقد جمع أحد الباحثين المحدثين، ما تيسّر له من الاتباع بين الكلمات التي يؤتى ببعضها على نسق بعض ما يسبقها من كلمات، قد تتحّد معها في الروى، وقد لا تتحد[9].

(1) ينظر: سيبويه: 2/ 427.

(2) ينظر: الفراء: معاني القرآن، 1/ 215.

(3) ينظر: المبرد: المقتضب. 1/ 207.

(4) ينظر: نفسه: 1/ 225.

(5) ينظر: الفارسي: التكملة. ص 223.

(6) مطر، د. عبدالعزيز: لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ص 207.

(7) ينظر: سيبويه: 2/ 255، 283، 284، 294.

(8) ينظر: ابن جني: الخصائص: 2/ 338، والمنصف: 2/ 123.

(9) ينظر: الدغمان: الإتباع الحركي ص 7 وما بعدها.

خامساً: التماثل الصوتي والمضارعة:

المضارعة عند القدامى حالة من حالات التماثل الصوتي تحصل بين الصوامت، وقصد به سيبويه (تحويل صوت ما ليضارع- أي يشابه- صوتاً آخر يليه)[1].

وجعل المبرد (المضارعة) تخفيف الهمز "وجعلها بين بين لتضارع بها الساكن، وإن كانت متحركة، ووجه مضارعتها أنّك لا تبتدئها بين بين كما لا تبتدئ ساكناً"[2].

ويميّز ابن جني بين مصطلحي (التقريب) و(المضارعة)[3].

ولم أجد أحداً من المحدثين مَن استعمل مصطلح (المضارعة) بمفهومه الصوتي، الذي قال به سيبويه. بل أنّ أحدهم قد رأى أن مصطلح (المضارعة) عند سيبويه هو (التماثل الصوتي) عند المحدثين[4] وهذا مجانب للصّواب.

سادساً: التماثل الصوتي والتوافق الحركي:

(التوافق الحركي) (Vocalic Harmony): يعني تأثير الحركة الأساسية في الكلمات أو المقطع على الحركة التالية أو السابقة، وهي عند سيبويه (الاتباع) بمعنى ميل الحركات إلى التماثل[5].

ومثل ذلك كلمات من نحو:

منهُ، ولهُ، وعنهُ، وكتابهُ، وأخوهُ ← بضم هاءَ الضمير.

و: فيهِ، عليهِ، بهِ، لكتابهِ، لأخيهِ ← بكسر هاء الضمير وتحوّل حركة الضمير من الضم إلى حركة الكسر (توافقاً) لحركة الياء (وهي حركة طويلة) السابقة للضمير. ومعنى هذا "أنّ حركة الضمة تلاشت إذ (تماثلت) مع الكسرة، أو الياء، وتحوّلت إلى كسرة على الهاء"[6].

---

(1) ينظر: سيبويه: 2/ 426. واستعمل سيبويه المضارعة بمعناها الدلالي كثيراً.

(2) المبرد: المقتضب: 1/ 159 – 160.

(3) ينظر: ابن جني: الخصائص 1/ 321، وسر صناعة الإعراب: 1/ 57.

(4) ينظر: مطر، د. عبدالعزيز: علماء الأصوات العرب سبقوا اللغويين في ابتكار نظرية التماثل: ص 55.

(5) ينظر: سيبويه: 2/ 255، 283، 284، 294.

(6) ينظر: أبو علي الفارسي: التكملة: 223، 225، 279، 532؛ والحجة في علل القراءات السبع: 2/ 7.

ونؤكدّ أنّ سيبويه، وعنده من القدامى وإن لم يصطلحوا على ما سُمي بـ(التوافق الحركي) عند المحدثين، إلاّ أنّهم قد ذكروه في حديثهم على (الاتباع)، وتماثل حركات الإعراب كثيراً.

سابعاً: التماثل الصوتي والتلاؤم، والتناسب، والتشابه، والمجانسة:

هذه المصطلحات الأربعة جعلها أبو علي الفارسي مصطلحات ترادف مصطلح (التماثل الصوتي)[1].

ممهداً لتلميذه ابن جني إلى استعمال مصطلح (التجنيس) وهذه المصطلحات كلّها أوصاف مترادفة للأصوات التي يمكن أن يحدث فيها (تماثل صوتي) أو (ادغام) أو (إبدال) أو (قلب مكاني) أو غير ذلك من التحوّلات الصوتية التي تجري على الوحدات اللغوية، سواء أكانت في مفردة، أو عبارة، أو جملة.

---

(1) ينظر: ابن جني: المنصف: 1/ 192، 2/ 325.

خاتمة البحث:

وقف البحث على جملة من الحقائق يمكن إيجازها بالآتي:

أولاً: على الرغم من أنّ التماثل الصوتي ظاهرة كائنة في أغلب اللغات، وللباحثين المحدثين الأجانب دروس وبحوث كثيرة فيه، نجد أن اللغويين العرب القدماء قد سبقوا إلى وضع نظرية متكاملة لهذه الظاهرة الصوتية، وما يقابلها من ظواهر صوتية أخرى، وما يلتقي بها، وما ينتج عنها من مصطلحات وتسميات.

ثانياً: إن الباحثين العرب المحدثين لم يزيدوا على ما جاء به القدماء لا على مستوى المفاهيم، ولا على مستوى المصطلحات، بل أنّ أكثر من باحث محدث اختلطت لديه المفاهيم فذهب مذاهب شتى في إطلاق بعض الأحكام المطلقة، أو نسب إلى القدماء ما لم يقولوا به. زيادة على ما أصاب المصطلحات القديمة من قلق واضطراب على أيدي بعضهم.

ثالثاً: أنّ أبرز مظاهر التماثل الصوتي في الصوامت أن يكون الصوت مطابقاً كلّ المطابقة للصامت المجاور المؤثّر فيماثله كلَّ المماثلة يستحق حكم الإدغام كما في المثلين، وقد جرّ هذا المظهر إلى أن تدغم بقية مظاهر التماثل في الإدغام مع احتفاظ الإدغام بحدّه، والذي سوّغ هذا الزج الاهتمام بالحرف أكثر من الاهتمام بالصائت، وأنّ الصوت في جميع حالات التماثل يبدل، وأنّ الإدغام يعتمد على إدغام الأوّل الساكن في الثاني، والتماثل في العربية يعتمد على تأثّر الأوّل بالثاني.

رابعاً: اضطرار علماء العربية القدامى إلى إيجاد تسميات أخرى لبقية حالات التماثل لعدم انطباع حدّ الإدغام عليها، كمصطلح (التقريب) معتمداً على الغاية من التأثير على الصوت المجاور، ولما كانت هذه الغاية متمثلة في كلّ صوت متأثّر تطلب الأمر تقريب التسمية وتخصيصها فوجدنا (الإتباع)، و(المضارعة).

خامساً: أفرز التعليل مصطلحات وقفت إلى جانب مصطلح (المضارعة) تمثّلت في مصطلحات: التشابه، والتوافق، والتناسب، والتجنيس، والتماثل، والتشاكل.

سادساً: انّ مصطلح (التماثل الصوتي) تسمية جامعة ومرادفة لما استعمله علماء العربية القدامى، وتتفق مع منهجهم العام وتعبّر عن أبرز مظاهر التماثل خاصة، وبقية مظاهره عامة، وهي المصطلح الأكثر انسجاماً مع المفهوم المطلوب عند المتقدمين والمحدثين.

روافد المبحث

1- الأسعد، د. عمر: علم العروض والقافية- ط 4- عالم الكتب الحديث- إربد- الأردن/ 2004.

2- أنيس، د. إبراهيم: الأصوات اللغوية- ط 4- دار النهضة العربية- مصر/ 1961.

3- في اللهجات العربية- ط3- مكتبة الانجلو- مصر/ 1965.

4- أيوب، د. عبدالرحمن: التطور اللغوي- القاهرة/ 1964.

5- الكلام- انتاجه وتحليله- جامعة الكويت/ 1984.

6- باي، ماريو: أسس علم اللغة. ترجمة: د. أحمد مختار عمر- طرابلس الغرب/ 1973.

7- برجستراسر: التطور النحوي للغة العربية- أخرجه وصححه: د. رمضان عبدالتواب- مطبعة المجد- القاهرة/ 1982.

8- بروكلمان، كارل: فقه اللغات السامية. ترجمة: د. رمضان عبدالتواب- الرياض/ 1977.

9- حسين، صالح فارس: التماثل الصوتي عند اللغويين العرب حتى نهاية الرابع- رسالة دكتوراه على الآلة الكاتبة- الجامعة المستنصرية- بغداد/ 1995.

10- بشر، د. كمال محمد: علم اللغة العام. دار المعارف. مصر/ 1975.

11- الثعالبي، أبو منصور: فقه اللغة وسر العربية- تحقيق: مصطفى السقا وأصحابه- مصر/ 1957.

12- ابن جنّي: الخصائص. تحقيق: محمد على النجار- ط 4- الهيئة المصرية- دار الشؤون الثقافية- مصر/ 1990.

13- سرّ صناعة الإعراب: تحقيق: مصطفى السقا وآخرين- البابي الحلبي- مصر/ 1954.

14- المنصف. تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين- البابي الحلبي/ 1954.

15- الحمزاوي، د. رشاد: المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية- مجلة اللسان العربي- مجلد (18) الجزء الثاني- الرباط/ 1980.
16- حنا، د. سامي عياد وزميلاه: معجم المصطلحات اللسانية الحديثة. مكتبة لبنان- ناشرون.
17- الدغمان، محمد توفيق: الاتباع الحركي في العربية- رسالة ماجستير على الآلة الكاتبة- جامعة البصرة- كلية الآداب/ 1986.
18- السعران، د. محمود: علم اللغة- مقدمة للقارئ العربي- دار المعارف- مصر 1962.
19- سيبويه: الكتاب- طبعة بولاق/ 1317. وبتحقيق: عبدالسلام هارون. دار الجيل/ بيروت.
20- ابن سيده: المخصص. طبع في بيروت/ 1996.
21- شاهين، توفيق محمد: علم اللغة العام- نشر مكتبة وهبه- مصر/ 1980.
22- شاهين، د. عبدالصبور: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي- مطبعة المدني- مصر/ 1987.
23- المنهج الصوتي للبنية العربية- مؤسسة الرسالة- بيروت/ 1980.
24- عبدالتواب، د. رمضان: التطور اللغوي- مظاهره وعلله وقوانينه- مطبعة المدني- مصر.
25- عمر، د. أحمد مختار: دراسة الصوت اللغوي- مطابع سجل العرب- مصر/ 1976.
26- الغزالي، سالم: التصاحب النطقي في العربية- تعريب: عبدالفتاح إبراهيم حوليات الجامعة التونسية- العدد (29) تونس/ 1988.
27- الفارسي، أبو علي: التكملة- تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود- الرياض/ 1981.
28- الحجة في علل القراءات السبع. تحقيق: علي النجدي ناصف وعبدالفتاح شلبي- ج2- القاهرة/ 1983.

29- فندريس: اللغة. تعريب: عبدالحميد الدواخلي، ومحمد القصاص. مطبعة لجنة البيان العربي- القاهرة/ 1950.

30- القرطاجني، حازم: منهاج البلغاء وسراج الأدباء. تقديم وتحقيق: محمد الحبيب بن الخوجة- ط2- دار الغرب الإسلامي- بيروت/ 1981.

31- كانتينو، جورج: دروس في علم أصوات العربية: تعريب: د. صالح القرمادي- تونس/ 1966.

32- مالمبرج، لبرتيل: علم الأصوات. تعريب: د. عبدالصبور شاهين- مطبعة التقدم/ القاهرة/ 1985.

33- كمال الدين، د. حازم علي: نظرية المناسبة اللفظية في الأوزان العروضية- مكتبة الآداب- مصر/ 1996.

34- ابن مالك: شرح الكافية الشافية. تحقيق: علي معوض، وعادل عبدالموجود- دار الكتب العلمية- بيروت/ 1420هـ.

35- المبرد. المقتضب. تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمه- عالم الكتب- بيروت/ 1963.

36- المسّدي، د. عبدالسلام: قاموس اللسانيات- عربي فرنسي، فرنسي عربي- الدار العربية للكتاب- 1984.

37- اللسانيات وعلم المصطلح العربي- ضمن أشغال ندوة اللسانيات في خدمة العربية- تونس/ 1983.

38- مطر، د. عبدالعزيز: علماء الأصوات العرب سبقوا اللغويين المحدثين في ابتكار نظرية التماثل. مجلة اللسان العربي- مجلد (7) ج1- المغرب/ 1970.

39- لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة- الدار القومية- مصر/ 1966.

40- مفتاح، د. محمد: رؤيا التماثل- المركز الثقافي العربي- الدار البيضاء- المغرب- بيروت/ 2005.

41- Danial Jones, An out Line of English Phonetics, Cambridge- ninght Edition 1969.

42- David Crystal, Adictionaty of Linguistics and Phonetics, 2nd edition 1987.

المبحث الثاني

الإدغام

أولاً: معناه لغة واصطلاحاً:

الإدغام، يقال: أدغمت اللجام في فم الفرس: أي أدخلته في فيها، وأدغمت الكتب في الحقيبة أي أدخلتها فيها.

والإدغام بالتشديد من ألفاظ البصريين والإدغام بالتخفيف من ألفاظ الكوفيين[1].

وهو في الاصطلاح: أن تصل حرفاً ساكناً بحرف مثله متحرك من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف فيصيران لشدة اتصالهما حرفاً واحداً، ينطق بهما دفعة واحدة.

ويدخل الإدغام جميع الحروف ما دعا الألف اللينة ويكون في الحروف المتماثلة نحو: شدّ، وملّ، وحبّ، والأصل شدد، وملل، وحبب، ويكون أيضاً في الحروف المتقاربة سواء أكانت في كلمة واحدة أم في كلمتين نحو: (قل له)، و(جعل لك) وسنأتي على ذلك مفّصلاً.

ثانياً: فائدة الإدغام:

يفيد الإدغام فائدة صوتية محضة، إذ أن الغرض منه طلب التخفيف الحاصل من لفظ الحرفين المتجانسين أو المتقاربين لأنه يثقل على المتكلم النطق بالحرف والعودة إليه ثانية، لهذا حاولوا أن يدغموا الحرفين فيضعوا اللسان على مخرج الحرف المكرر وضعه مرة واحدة ويرفعوها بالحرفين رفعة واحدة لئلا ينطقوا بالحرف ثم يعودوا إليه، ولهذا أسكنوا الأول من الحرفين وادغموه في الثاني.

---

(1) شرح المفصل، 10/ 121.

ثالثاً: مواضع الإدغام:

إعلم أن جميع الحروف تدغم ويدغم فيها إلا الألف لكونها ساكنة أبداً لا يمكن إدغام ما قبلها فيها ولا يمكن إدغامها لان الحرف إنما يدغم في مثله، وليس للألف مثل متحرّك وإذا حرّك ما قبلها فانه لا يدغم فيها؛ لأنَّ الحركة تحول الألف همزة ولذلك لا يكون الإدغام.

رابعاً: أنواع الإدغام:

الإدغام ضربان، هما:

1- إدغام الحرفين المتماثلين – المتجانسين – من غير قلب نحو: شدّ، والأصل شدد.

2- إدغام الحرفين المتقاربين في المخرج، فتبدل أحدهما حرفا من جنس الحرف الآخر وتدغمه في الثاني نحو: الرجل، الشمس، الذاهب. قال تعالى: ﴿ أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ ﴾[1].

(1) إدغام المتماثلين:

قاعدة عامة.

إذا أردت إدغام الحرفين المتماثلين فعليك بالاتي:

1- إسكان الحرف الأول + إدغامه في الحرف الثاني المماثل له:

نحو: حَبُبَ بإسكان الأول حَبْبَ بالإدغام = حبَّ.

شدَدَ – شَدْدَ = شدَّ.

مَلَل – مَلْل = مَلَّ.

وإدغام المتماثلين هذا على ثلاثة أنواع من حيث وجوبه وجوازه وامتناعه واليك مواضع كل منها مفصلاً:

---

(1) من سورة الماعون: الآية 1. ينظر: منار السالك، 2/ 414، وعمدة الصرف، ص 243.

أ- وجوب الإدغام:

يجب إدغام أول الحرفين المتماثلين المتحركين، وذلك بتسكين الأول، سواء أكان في كلمة واحدة نحو: (الحبّ) أم في كلمتين نحو: (اسمع علماً) و(قل له)، بشرط الا يكون الأول همزة من فاء الكلمة نحو: (لم يقرأ أحد) و (لم يقرأ أبوك)، فالإدغام فيه رديء، وكذا إذا تحرك المثلان، أو إذا تحرك أولهما وسكن ثانيهما نحو: (ضللت) أو (رسول الله) [1].

ويجب إدغام الحرفين المثلين المتحركين بأحد عشر شرطاً هي:

- أن يكون الحرفان في كلمة واحدة: نحو: ربّ، جدّ، ملّ.
- الا يتصدر أولهما نحو: (دَدَن) [2] و (بَبَر) [3].
- الا يتصل أولهما بمدغم لئلا يلتقي ساكنان نحو: جُسسٌ جمع (جاس) [4].
- الا يكون على وزن من الأوزان الملحق بغيرها نحو: (قردد) [5] فانه ملحق بجعفر و(جلبب) فانه ملحق بدحرج، لان القصد من الإلحاق هو الوزن اعني موازنة الملحق للملحق به، والإدغام يذهب بذلك الوزن.
- الا يكونا في اسم على (فَعَلٌ) نحو (مددٌ) أو (فُعُلٌ) نحو: (جُدُدٌ) أو (فِعَلٌ) نحو: (لِمَمٌ) [6] أو (فُعَلٌ) نحو: دُرَرٌ).
- الا تكون حركة الحرف الثاني عارضة وذلك بحذف حركته الأصلية، وتحريكه بغيرها لضرورة نحو (لا تردد السائل) و (أكفف الشر)، فاصلهما: رددْ واكففْ بسكون الآخر، ثم حرّك الآخر بحركة عارضة اقتضاها التقاء الساكنين.
- الا يكونا على يائين يلزم تحريك ثانيهما، ولا علّة لقلب الثانية نحو: حَيِيَ، وعَيِيَ [7].

---

(1) ينظر: منار السالك، 2/ 414، وعمدة الصرف، ص 243.

(2) الددن: اللهو واللعب.

(3) البر: حيوان شبيه بالنمر.

(4) صيغة فاعل من (جسّ) الشيء أي لمسه، وجس الخبر: فحصه.

(5) لما ارتفع من الأرض، وقيل اسم جبل.

(6) جمع له، وهي الشعر المجاور شحمة الأذن.

(7) لزم تحريك ثانيهما هنا لانهما فعلان ماضيان مبنيات على الفتح الظاهر.

- ألا يكونا تائين في افتعل نحو (استتر، واقتتلَ) وفي الصور الثلاث الأخيرة يجوز الإدغام على رأي بعضهم نظراً لاجتماع مثلين في كلمة وحركة ثانيهما لازمة[1].

ب- جواز الإدغام:

يجوز الإدغام والفك في الآتي:

- الماضي المبدوء بتائين نحو: تتارك، والأولى عدم الإدغام، فان أرادت الإدغام جلبت همزة الوصل ليتوصل بها إلى النطق بالتاء الساكنة للإدغام تقول: أتّارك. وفي المضارع نحو: تتجلى، تتذكر تقول: تجلّى، تذكّر، وقرئ: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾[2] و ﴿وَلَا تَبَرَّجْنَ﴾[3].

وإذا أردت التخفيف في الابتداء حذفت إحدى التاءين وهي الثانية، قال تعالى: ﴿ فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴾[4]، ﴿ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ ﴾[5].

وإذا أدغمت في الماضي، أدغمت في الأمر والمصدر وصيغ الفاعلين والمفعولين وسائر المشتقات نحو: أتّارك، بتّارك، متّارك ....الخ.

- في المضارع المخفف المجزوم بالسكون نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ ﴾[6]، فيقرأ بالفك وهو لغة أهل الحجاز، وبالإدغام وهو لغة تميم[7].

- في الأمر المضعف[8] نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَ ﴾[9].

---

(1) ينظر: منار السالك، 2/ 416.

(2) من سورة البقرة: الآية 267.

(3) من سورة الأحزاب: الآية 33.

(4) من سورة الليل: الآية 14.

(5) من سورة ال عمران: الآية 143.

(6) من سورة البقرة: الآية 217.

(7) ينظر: شذا العرف، ص 133.

(8) وجب الفك في (فعل التعجب) نحو: اشدد بشجاعة الثوار نظراً لصورته، لأنه في الحقيقة ماض وإنما التزم فيه الفك محافظة على الصيغة، والتزموا الإدغام في هلمّ لثقلها.

(9) من سورة لقمان: الآية 19.

- قال جرير:

فغض الطرف أنك من نمير فلا كعبا بلغت ولا كلابا

- إذا توالى خمسة أحرف فصاعداً متحركة مع الحرفين المتجانسين في كلمتين نحو: (جعل لك) و(ذهب بمالك) فيجوز الإدغام، تقول: (جعل لك)، و(ذهب بمالك).

ت- امتناع الإدغام:

يتعذّر الإدغام في مواضع متعددة جاء أغلبها في سياق الحديث عن مواضع وجوب الإدغام وجوازه واليك مجتمعة:

1- إذا تحرك أول المثلين نحو: ظللت، مللت.

2- إذا تحرّك أول المثلين وحرك الثاني وكان الأول هاء سكت نحو: قوله تعالى: ﴿ مَآ أَغۡنَىٰ عَنِّي مَالِيَهۜ ﴾[1]، أو كان الأول حرف مدّ في الآخر نحو (يسرى ياسر) لان الإدغام ينافي المدّ.

3- إذا تحرّك الحرفان وفات الإدغام غرض الإلحاق نحو: قردد وملحقة بجعفر.

4- إذا أدّى الإدغام إلى اشتباه بناء وليس كلمة أخرى نحو: (جُدُد). جمع (جِدَة) [2] لئلا يلتبس عند الإدغام بـ (جُدُد) جمع (جديد).

5- إذا اتصل الفعل المضعّف بضمير رفع متحرك نحو: شددت، شددنا، شددتم، شددن.

---

(1) من سورة الحاقة: الآية 29.

(2) هي الطريق في الجبل.

(2) إدغام المتقاربين:

قاعدة عامة:

إذا أردت أن تدغم المتقاربين المتحركين فعليك بعمل ثلاثة أشياء هي:

1- إسكان الحرف الأول منهما + قلب الأول إلى لفظ الثاني + إدغامهما نحو قوله تعالى: ﴿ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ ﴾[1].

فإذا أردت إدغام الدال في السين لتقارب مخرجهما أسكنت الدال، وأبدلتها سينا، ثم أدغمت السين في السين تقول: يكاد سنا برقه، ومثله قوله تعالى: ﴿ وَقَالَت طَّآئِفَةٌ ﴾[2]، بإبدال التاء طاء ثم إدغامهما، أما إذا كان الحرف الأول ساكناً في الأصل كما في (ال التعريف) فلا تقوم إلا بالعملين الأخيرين نحو: الشمس، الذاهب، فيلفظان: أشّمس، أذّاهب.

وإذا كان إدغام المتقاربين يعني تقارب الأصوات بعضهما من بعض وتداخلها كان لا بدّ للدارس من معرفة أوجه هذا التقارب، ولا طريق إلى معرفة تقارب الحروف إلا بعد معرفتها ومعرفة مخارجها وأقسامها قبل البحث في أحكام هذا الإدغام وقواعده. واليك بيان ذلك مفصلاً:

أ- عدد الحروف العربية تسعة وعشرون حرفاً، وهي معروفة، وقد تبلغ خمسة وثلاثين حرفاً بحروف مستحسنة، وهي الخفيفة وهمزة بين بين، والألف الممالة وألف التفخيم وهي التي ينحى بها نحو: الواو نحو: (الصلواة) والصاد كالزاي، والسين والجيم. وقد تبلغ نيفاً وأربعين حرفاً بحروف غير مستحسنة[3].

ب- ومخارج الحروف العربية ستة عشر مخرجاً هي:

- أقصى الحلق: للهمزة، والألف والهاء.

---

(1) من سورة النور: الآية 43.

(2) من سورة ال عمران: الآية 72.

(3) ينظر: اسرار العربية، ص 419.

- وسط الحلق: للعين، والحاء.
- أدنى الحلق مما يلي الفم: للغين والخاء.
- أقصى اللسان وما فوقه من الحنك: للقاف.
- أسفل من ذلك وأقرب إلى مقدم الفم للكاف.
- وسط اللسان بينه وبين الحنك الأعلى: للجيم، والشين، والياء.
- أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس وهي من الجانب الأيسر أسهل للضاد.
- أدنى حاقة اللسان إلى منتهى طرفه: للام.
- فوق ذلك فويق الثنايا: للنون.
- من مخرج النون إلا أنها ادخل بطرف اللسان في الفم ولها تكرير في مخرجها وهي الراء.
- بين طرف اللسان وأصول الثنايا العليا للطاء، والتاء، والدال.
- من طرف اللسان وفويق الثنايا السفلى: للصاد، والسين، والزاء وتسمى حروف الصفير.
- بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا: للثاء، والذال، والظاء.
- باطن الشفه السفلى وأطراف الثنايا العليا: للفاء.
- بين الشفتين: للباء، والميم، والواو.
- من الخياشيم ولا عمل للسان فيها للنون الخفيفة.

أنواع الحروف كثيرة هي:

- الحروف المهموسة: الهمس الصوت الخفي، فلذلك سميت مهموسة وهي: الهاء، والحاء، والخاء، والكاف، والسين، والشين، والصاد، والتاء، والثاء، والفاء، يجمعها قولك: (سكت فحثّه شخص).
- الحروف المجهورة: والجهر هو الإظهار، وهي حروف أشبع الاعتماد في موضعها تخرج عند النطق ظاهرة، وهي ما عدا العشرة المهموسة.

- الحروف المذلقة: وهي حروف لها فضل اعتماد على اللسان وهو طرفه ولذلك سميت مذلقة وهي ستة أحرف (اللام، والنون، والراء، والميم، والباء، والفاء)، وجمعها قولك: فرّ من لبّ، ولب الشيء حقيقته ونفسه.
- الحروف المصمتة: وهي حروف ليس لها اعتماد على ذلق اللسان وأصمتت بان تختص بالبناء كانت الكلمة رباعية أو خماسية ولذلك سميت مصمتة، وهي ما عدا الحروف المذلقة.
- الحروف الشديدة: أي الصلبة التي لا يجري فيها الصوت وهي ثمانية يجمعها قولك: (أجدت طبقك).
- الحروف الرخوة: وهي حروف ضعيفة يجري فيها الصوت فلذلك سميت رخوة.
- وهناك الحروف المطبقة التي يرتفع بها اللسان إلى الحنك الأعلى فينطبق عليها وهناك الحروف المفتوحة، والمستعلية والمنخفضة والمعتلة[1]، وبعد أن عرفت مخارج الحروف وأقسامها التي تعرف بها تقارب حرف من حرف تهيأ لك معرفة أحكام إدغام المتقاربين وأحوال هذا الإدغام.

أ- حكام إدغام المتقاربين:

الحروف المتقاربة كالحروف المتماثلة في أنها تكون منفصلة أو متصلة، فالمنفصلة ما كانت في كلمتين، والمتصلة ما كانت في كلمة واحدة.

فإذا كان الحرفان المتقاربان في كلمة واحدة لا يجوز الإدغام إلا إذا أمن اللبس.

فلا يجوز إدغام نحو: (وتد، وعتد) لأنه يقال فيهما: (ود) و(عد) فيلتبسان في المضاعف، فان أمن اللبس أدغمنا نحو: (أمّحى) والأصل: (انمحى)[2]. ولهذا الإدغام أحكام ثلاثة من حيث الوجوب والجواز والامتناع.

---

(1) ينظر: أسرار العربية، ص 424.

(2) ينظر: شرح المفصل، 10/ 132-133.

1- وجوب إدغام المتقاربين:

يجب إدغام المتقاربين في (ال التعريف) وتدغم (ال) هذه في ثلاثة عشر حرفاً هي حروف طرف اللسان (أي: المذلقة) أو ما تسمى بالحروف الشمسية، وهي: (التاء، والثاء، والدال، والذال، والراء، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاء، والطاء، والظاء، والنون)، نحو: (النائب، والثابت، والداعي، والذاكر)، والراهب، والزاهد، والساهر، والشاكر، والصابر، والضامر، والطائع، والظافر، والناصر).

في اللام الساكنة مع الراء والنون، نحو: بل رفعه الله، هل نخرج.

في النون الساكنة مع ستة حروف هي: الياء، والراء، والميم، واللام، والواو، والنون ويجمعها قولهم: يرملون.

ومثالها: من يقول؟

من راشد؟

من معك، من محمد؟

من لك؟

من واد؟

من يكرم؟

2- جواز إدغام المتقاربين:

يجوز إدغام المتقاربين وعدمه في:

النون المتحركة مع أحد حروف (يرملون).

إدغام التاء والثاء والدال والذال والطاء والضاد بعضها في بعض.

إدغام الزاي والسين والشين في الحروف المذكورة، نحو: سكت توفيق، سكت ثابت أو طالب، أو زيد أو سالم.

3- امتناع إدغام المتقاربين:

امتناع إدغام حروف (ضوى مشفر) في مقاربها وإنما يدغم مقاربها فلا تدغم الميم في الباء، نحو: أكرم بكراً، وتدغم فيها الباء نحو: اصحب مطراً، ولا تدغم الشين في الجيم، وتدغم الجيم في الشين.

ولا تدغم: الفاء في الباء نحو: اعرف بكراً، ويصحّ العكس تقول: اذهب في ذلك ولا تدغم الراء في اللام نحو: اخترله، ويصبح العكس نحو: قل ربّ اغفر.

وإنما لم يجز إدغام هذه الحروف في مقاربها لان فيها زيادة في الصوت على مقاربها، فإدغامها يؤدي إلى الإجحاف بها وأبطال ما لها من الفضل على مقاربها فالميم فيها غنة ليست في الباء، والشين فيها تفش واسترخاء في الفم ليس في الجيم والفاء فيها تأفيف (اي: صوت خارج من الفم عقيب النطق بها ليس في الباء وفي الراء تكرير ليس في اللام، وفي الضاد استطالة لشيء من الحروف)[1].

لا تدغم الألف في مثلها كما ذكرنا ولا تدغم أيضاً فيما يقاربها إذ لو أدغمت في مثلها لصارتا غير الفين لان الثاني من المدغم لا يكون إلا متحركاً والألف لا تحرك وتحريكها يؤدي إلى قبلها همزة، والأول لا يكون إلا كالثاني، وان كان ساكناً فامتنع فيها ما يقاربها ما امتنع فيها مع مثلها، ولا تدغم في مقارب لئلا يزول ما فيها من زيادة المد والاستطالة.

---

(1) ينظر: شرح المفصل، 10/ 139.

الخلاصة:

1- إنّ الإدغام وصل حرف ساكن بحرف مثله متحرك فيصيران لشدة اتصالهما كحرف واحد ينطق بهما دفعة واحدة وفائدته صوتية محضة إذ انه يفيد التخفيف في الثقل الحاصل من النطق بالحرف والعودة عليه ثانية.

2- وجميع الحروف تدغم ويدغم فيها إلا الألف فلا يمكن إدغامها ولا الإدغام فيها لأنها ساكنة أبداً، وليس لها مثل متحرك.

3- والإدغام نوعان:

- إدغام متماثلين وهو أن تسكن الأول وتدغمه في الثاني نحو: شَدَدَ، بإسكان الأول شَدْدَ بالإدغام شدّ. حبُبَ – حَبْبَ – حَبَّ. فان كان الأول ساكناً أدغمنا مباشرة نحو: قل له تقول: قلّه.
- إدغام المتقاربين ويتم إسكان الأول وقلبه إلى لفظ الثاني ثم إدغامهما نحو: وقالت طائفة، بإبدال التاء طاء وإدغمها، الشمس: بإدغام ال التعريف مع الشين، وللإدغام أحكام من حيث الوجوب والجواز والامتناع.

تطبيقات

تطبيق (1): أجب عن الآتي:

1- ما الإدغام، وما شروط وجوبه في المتماثلين؟
2- متى يمتنع إدغام المتماثلين، وما المواضع التي يجوز فيها؟
3- متى يمتنع إدغام المتقاربين؟
4- متى يجب إدغام المتقاربين ومتى يجوز؟
5- ما فائدة الإدغام.
6- لماذا لا يمكن إدغام الألف أو الإدغام فيها؟

تطبيق (2): أوضح الإدغام فيما يأتي وأذكر حكمه:

1- قال تعالى: ﴿ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَـٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ ﴾[1].
2- ﴿ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾[2].
3- ﴿ أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ ﴾[3].
4- ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَـٰمِ دِينًا ﴾[4].
5- ﴿ أَنِّى لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَـٰمِلٍ مِّنكُم ﴾[5].
6- ﴿ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ ﴾[6].

---

(1) من سورة الأحزاب: الآية 33.
(2) من سورة الأحزاب: الآية 18.
(3) من سورة الماعون: الآية 1.
(4) من سورة ال عمران: الآية 85.
(5) من سورة ال عمران: الآية 195.
(6) من سورة النور: الآية 45.

7- ﴿ فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ ﴾[1].

8- قال جرير:

فَغُضَّ الطرفَ إنّك من نمير فلا كعباً بلغت ولا كِلابا

9- اصحب مطراً.

غداة عَلْماء بكرُ بنُ وائل وعجنا صدور الخيل شطر تميم

10- قال أبو ذؤيب الهذلي:

نامَ الخَلي وبِتُّ الليلَ مشتجرا كأنَّ عَيْنَيَّ فيها الصاب مذبوح

11- وقال طريف بن تميم العنبري:

تقول إذا أهلكتُ مالا للذّة فُلَيْهَة هَشْيء يكفيك لائق
أإن زمّ اجمال وفارق جيرة وصاح غراب البين أنت حزين
واعلم أنني لم تصبني مصيبة من الدّهر إلا قد أصابتُ فتى قلبي
ولست بماشٍ ما حييت للذّة من الأمر ما يمشي له مثلي
ولا مؤثراً نفسي على ذي قرابةً وأوثر ضيفي ما أقام على أهلي

---

(1) لم يلتق في القرآن غينان غيرهما.

تطبيق(3): لماذا فك الإدغام من فيما تحته خط مما يأتي:

1- قال تعالى: ﴿ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ ﴾[1].

2- قال الشاعر:

صَدَدْتِ فاطولتَ الصدودَ وقلّما ... وصالٌ على طولِ الصدود يدومُ

3- وقال آخر:

قدَ حَلَلْنا دارَ بلوى ... فتخطئنا المنايا أو تصيبُ

4- وقال آخر:

الحمدلله العلي الأجْلَلِ ... الواسع الفضل الوهوب المُجزِل

5- أشدد بعظمة الثّوار المكافحين.

6- مشينا على أرض قردد.

7- لم تُبقِ الحربُ من المدينة غير طَلَل.

8- المناهَج الجُدّد مفيدة للمتعلم.

9- أكرم بكراً.

---

(1) من سورة الحاقة: الآية 29.

المبحث الثالث

الإمالة

تعريفها:

الإمالة لغةً: مصدر أملت الشيء وأميله إمالة، والميل الانحراف عن القصد، أو العدول إلى غير التي فيها ذلك الشيء، وما الحكم إذا عدل عن الاستواء[1].

وهي في الاصطلاح:

أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء، نحو: رجل عابد، وعالم، وسالم، فان أملت الألف للكسرة اللازمة لما بعدها وهو موضع العين في (فاعل) وإن نصبت في كل هذا فجيد بالغ، وكذلك إذا كانت قبلها كسرة أو ياء نحو: عباد، عيال، جبال كل هذه الإمالة جائزة، فأما عيال فالإمالة له ألزم، لأن مع الكسرة ياء فكل ما كانت الياء أقرب إلى ألفه أو الكسرة، فالإمالة له ألزم والنسب جائز، وكل ما كثرت فيه الياءات أو الكسرات فالإمالة فيه احسن من النسب[2]، ومن هنا ندرك أن التفخيم عندهم هو الأصل، ولهذا أجاوزا تفخيم كل ممال، ولم يجيزوا إمالة كل مفخّم، وأيضاً فان التفخيم لا يحتاج إلى سبب، والإمالة تحتاج إلى سبب.

الغرض من الإمالة:

الغرض منها الأصوات وتقاربها وتشاكلها لئلا تختلف فتنافر، وذلك أن النطق بالفتحة والألف تصعّد واستعلاء، وبالكسرة انحدار وتسفل، فإذا أملت الألف قربت من الياء، وامتزج بالفتحة طرف من الكسرة فتصير الأصوات من نمط واحد في التسفل والانحدار.

---

(1) يعد مبحث ابن يعيش في شرح المفصل عن الإمالة من احسن ما كتب عنها في آثار اللغويين والنحاة. ينظر: شرح المفصل، 69/ 53-66.

(2) ينظر: سيبويه، 2/ 259، والمقتضب، 3/ 42، وشرح المفصل، 9/ 54.

ونزيد الأمر وضوحاً فنقول: إن الألف والياء وان تقاربا في وصف فقد تباينا، من حيث (أنَّ) الألف من حروف الحلق، والياء من حروف الفم، فقاربوا بينهما بان نحوا بالألف نحو الياء، ولا يمكن أن نفعل ذلك حتى ننحو بالفتحة نحو الكسرة، فيحصل بذلك التناسب، والدليل على أنهم قصدوا في الإمالة التناسب الذي ذكرناه هو أنا وجدناهم فعلوا مثل هذا في اجتماع الصاد والسين واجتماع العين والدال[1]، وقد ترد الإمالة للتنبيه على أصل او غيره.

حكمها ومحلها:

حكم الإمالة الجواز، ومحلها الأسماء المتمكنة والأفعال غالباً ولا تدخل الإمالة في الحروف لأنها ضرب من التصرف، أو لتدل الألف على أن أصلها ياء، والحروف لا تتصرف، ولا تكون ألفاتها منقلبة عن الياء أو واو[2].

أسباب الإمالة:

للإمالة أسباب تقتضيها وتوجبها، وهي:

1- الكسرة في اللفظ نحو قولهم: (عَالِم، عالم)، وفي: (سَالِم، سالم).

2- أو الكسرة تعرض للحرف في بعض المواضع نحو قولهم: (خَافَ: خَافَ) فأمالوا لان الخاء تكسر في: خِفْت.

3- ومثل ذلك قولهم في: (ماتَ زيدٌ) في قول مَنْ قال: (مِتُّ على وزن خِفْتُ) ومن قال: مُتُّ، لم تجز الإمالة في قوله[3].

4- أو إمالة الياء الموجودة في اللفظ نحو قولهم في: (غَيلان: غِيلان)، و (بَيان، وشيبان، وبَيَّاع، وكَيَّال)، والإمالة مع التشديد أقوى.

---

(1) ينظر: باب الإدغام السابق.

(2) أسرار العربية، ص 410.

(3) في مات لغتان: مات يموت من باب: نصرَ، ينصرُ، وهذه يقال فيها: مت: ومتنا بضم الميم، مثل: قال، يقول. واللغة الثانية: مات: يمات، من باب: فرح يفرح، وهذه يقال فيها: مت، ومتنا بالكسر مثل: خاف، يخاف.

أو لأن الألف منقلبة عن الياء فنحو قولهم في: سَعى، سِعى، وفي رَمَى، رِمَى. فالألف في آخر الكلمة لا تخلو أن تكون منقلبة عن واو أو ياء فان كانت منقلبة عن ياء في اسم أو فعل فأمالتها حسنة، ومثاله في الاسم: فتى ورحى، وهذه الياء بخلاف الألف في بعض التصاريف نحو: ملهى، وحبلى، و(غزا) لقولهم في الثنية: ملهيان، وحبليان، وفي البناء للمفعول: غُزِي[1].

فان كانت فعلاً جازت الإمالة فيه على قبح نحو: غزا، وعدا، أما نحو: (ناب) فلا يُمال لأن الألف لم تقع متطرفة، بخلاف (غزاة وسعاة) فتمال الألف الآن التاء فيه على نية الانفصال[2].

5- أو لأن الألف تنزل منزلة المنقلبة عن الياء نحو: حُبارى، وسُكارى، وسكارى.

6- إرادة التناسب أو ما يُسمى بـ (إمالة الإمالة) وذلك إذا وقعت الألف بعد الألف في كلمتها أو في كلمة قاربتها، وقد أميلتا لسبب، فالأول نحو: (رايت عماداً وقرأت كتاباً).

ما يمنع عن الإمالة:

تمنع عن الإمالة حروف الاستعلاء والأطباق، وهي الصاد والضاد والطاء والظاء والغين، والكاف، والقاف)، وتمنع الراء أيضاً[3].

---

(1) ينظر: منار المسالك، 2/ 351.

(2) تمال الفتحة قبل حرف من ثلاثة:
- الألف وقد مضت.
- الراء بشرط كونها مكسورة وكون الفتحة غير ياء وكونهما متصلتين نحو من الكبر أو منفصلتين بساكن غير ياء نحو: من عمرو.
- هاء التأنيث وإنما يكون في الوقف خاصة كرحمة ونعمة.
- وعلة إمالة الفتحة قبل الهاء مع أنها ليست من اسباب الإمالة أنهم شبهوا التانيث بالفه لاتفاقهما في المخرج (وهو أقصى الحلق) والمعنى هو: الدلالة على التأنيث والزيادة على أصول الكلمة والاختصاص بالأسماء.

(3) شبهت الراء بالحروف المستعلية لأنها حرف تكرير. ينظر: اسرار العربية، ص 408، ومنار السالك، 2/ 534.

والعلة في منع هذه الحروف أنها تستعلى إلى الحنك، وإمالـة الألـف في صـاعد او في هابط فيه مشقّة، لذلك لم تمل الألف معها طلباً للمجانسة، فإذا جاورت هذه الأحـرف الراء المكسورة أمليت ويُسمّى هذا بـ (مانع المانع)، وذلك لأنّ الراء حـرف تكريـر فكانـت بمنزلة حرفين مكسورين، فوقت جانب الإمالة ومثال هذه الإمالة قوله تعـالى: ﴿إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ﴾[1]، ونحو: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ﴾[2].

هذا إذا تأخرت عن الألف فإن تقدمتها لم تؤثر نحو: ومن رباط الخيل، ولـذا لم يمله أحد وشرط المنع بالراء أمران هما:

- كونها مكسورة: فلا تمال إن كانـت مفتوحـة أو مـضمومة لأنّـه سـيجتمع فيهـا حينئذ فتحتان أو ضمتان، فلذلك منعت الإمالة، وأما إذا كانت مكسورة فكأنه قد اجتمع فيها كسرتان، فلذلك أوجبت الإمالة.
- كونها متصلة بالألف أما قبلها نحو: فراش، وراشد، أو بعدها نحو: هـذا حمـار، ورأيـت حماراً، وشرط الاستعلاء المتقدّم على الألف أن تصل بها نحو: صالح، ضـامن، طالـب، ظالم، غالب، خالد، قاسم، أو ينفصل عنها بحرف نحو: غنائم.

زيادات

1- لم يتفق العرب جميعاً على الإمالة، فقد أجازتها تميم وسائر نجد كأسد وقيس ولا يميـل الحجازيون إليها إلا قليلاً.

2- قلنا إنّ الحروف لا تمال، لأنّ الإمالة ضرب من التصرف، والحروف لا تـتـصرف وقـد حازت الإمالة في (بلى وياء النداء) وذلك لأنّ (بلى) أغنت غناء الجملة، وأمّـا (يـاء) في النداء فإنما أميلت لأنّها قامت مقام الفعل فجازت إمالتها كالفعل.

---

(1) من سورة التوبة: الآية 40.

(2) من سورة البقرة: الآية 7.

تطبيق (1): أجب عن الآتي:

1- ما الإمالة وما الغرض منها؟

2- ما حكم الإمالة وما محلها؟

3- لِمَ يجوزوا إمالة الحروف، ولماذا جوّزوا إمالة (بلى) و (ياء) في النداء؟

4- ما أسباب الإمالة؟

5- ما الحروف التي تمنع عن الإمالة، وما علّة ذلك؟

تطبيق (2): بيّن فيما تحته خط ما تجوز إمالته، وما لا تجوز مع ذكر السبب والمانع:

1- أن الهُدَى هُدَى الله.

2- السَّعادة إلى الخير مفلحون.

3- عضَّنَا الدهرُ بنابه.

4- جادت يداه.

5- دخلت بيتها.

6- شيبان كاتب ساخر.

7- ﴿ إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ ﴾[1].

8- أعوذ بالله من الغَير ومن قُبْح السَّيرَ.

9- أُريد غيرك.

10- وقال الفند الزّماني:

عسى الأيام يرجعن ... قوماً كالذي كانوا

(1) من سورة التوبة: الآية 40.

11- وقال هدبة بن خشرم:

عسى الله يغني عن بلاد ابن قادر بمنهمر جون الرباب سكوب

12- ياليتني متّ.

الفصل السادس

الإبدال الصوتي بين الصوامت

في القراءات القرآنية

(أسبابه ودلالاته)

مقدمة

القراءات القرآنية وجوه إدائية صوتية أو بنائية أو نحوية أو معجمية أجيز أن تُقرأ بها بعض آيات القرآن الكريم، وقد استمد علم القراءات أصوله وأسسه ومسائله الكلية عن أئمة القراءة الأوائل وهم كثيرون، وهؤلاء استمدوها من النقول الصحيحة والمتواترة واحداً بعد آخر نزولاً في التاريخ حيث الأوّل الأول، والسند الذي لا يأتيه باطل رسول الله ﷺ وعلى أساس من سند القراءة اتصالاً بالسلسلة المتكاملة الحلقات إلى رسول الله ﷺ وموافقته وجهاً من وجوه العربية، وموافقة رسم المصحف العثماني قسم العلماء القراءات القرآنية على أقسام متعدّدة، وسموها بأسماء مخصوصة فهناك القراءات المشهورة (المتواترة)، والآحاد والشاذة، والموضوعة، والمدرجة، وكل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا، وصح سندها فهي قراءة صحيحة لا يجوز ردّها، ولا يحلّ انكارها لكونها من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن"[1].

وعلى الرغم من إنّ الرسول الكريم ﷺ لم يشر إلى المقصود بالأحرف السبعة في قوله ﷺ "إنّ هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسر منه"[2].

وإن كان ظاهر قوله- عليه أفضل الصلاة والسلام- يتّجه إلى أن القرآن الكريم أجيز فيه للرسول أن يقرأه على أوجه من اللهجات العربية التي كانت سائدة في التخاطب بين القبائل العربية آنذاك، أقول على الرغم من ذلك فقد اختلف العلماء فيما بعد في بيان المراد من (الأحرف السبعة) على أوجه في بعضها بُعْدٌ وتأوّل. ومن الحقائق الثابتة في قضية القراءات القرآنية[3]، ما يمكن إيجازه بالآتي[4]:

أولاً: أنّ القرآن الكريم نزل أول الأمر بلهجة واحدة من لهجات العرب التي هي لهجة قريش، وتلقف الرسول الكريم القرآن أول الأمر من باب واحد وعلى حرف واحد بلغة عربية غير مشوبة بشوائب أية لهجة أخرى.

---

(1) ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، ص 5.

(2) ينظر: البخاري: الصحيح 3/ 346.

(3) ينظر: الزركشي: البرهان 1/ 217.

(4) ينظر: نهر، د. هادي: التفسير اللغوي الاجتماعي للقراءات القرآنية. ص 35 وما بعدها.

ثانياً: أن جبرئيل ﷺ كان يعارض في كلّ حين الرسول الكريم بالقرآن بلهجة قريش لتثبيت كلام الله تعالى في ذهنه وقلبه.

ثالثاً: أنّ الرخصة في تعدّد وجوه القراءات إنما صدرت عن الله سبحانه وتعالى.

رابعاً: أن الصحابة كانوا يرجعون إلى الرسول الكريم، وهو الذي أقرأهم تلك القراءات، وكان ﷺ يقرّ اختلاف القراءات، وأنّه كان يقرئ الصحابة.

خامساً: إن شمولية الإسلام بوصفه نداء ربانياً لكلّ البشر هو الذي هيّأ تعدّداً في بعض قراءاته.

سادساً: أن زمن الترخيص بقراءة بعض آيات القرآن على أوجه متعددة لم تكن في الفترة المكية حيث كان مجموع المؤمنين متجانساً أغلبهم من قريش، وعددهم محدود، واتصالهم دائم بالنبي معلمهم الأوّل، ولهذا لم تقع عندهم اختلافات في قراءة بعض آيات الذكر الحكيم، ولم يحدث الترخيص بقراءات أخرى إلا في الفترة المدنية، حيث ازدياد عدد المسلمين وتنوع انتماءاتهم القبلية ومن ثم اللهجية.

سابعاً: إن الاختلاف في نطق بعض آيات الذكر الحكيم لم يؤد إلى "تناقض في المقروء ولا تضاد، ولا إلى تهافت وتخاذل بل إن القرآن كلّه على تنوع قراءاته يصدق بعضه بعضاً، ويبين بعضُه بعضاً، ويشهد بعضه لبعض على نمط واحد في علو الأسلوب والتعبير، وهدف واحد من سمو الهداية والتعليم، وذلك- من غير شك- يفيد تعدّد الإعجاز بتعدّد القراءات، بحيث يكون الإعجاز القرآني شاخصاً وقائماً إذا قرئ بهذه القراءة، أو تلك، ومن هنا تتعدّد المعجزات بتعدّد تلك الوجوه والحروف وضروب الأداء"[1].

ثامناً: وعلى الرغم من أنّ أصل القراءات واحد هو الرسول الكريم الذي استفاضت عنه تلك القراءات، وضبطها عنه الأئمة والصحابة، واثبتها الخليفة عثمان ﷺ في مصحف واحد، بعد أن "حذفوا منها ما لم يثبت متواتراً"[2]، مما جعل بين أيدينا اليوم قراءات على حرف واحد من الأحرف السبعة التي أجاز القراءة بها رسول الله ﷺ أقول على الرغم من هذا كلّه فإن حكمة الله سبحانه هي التي هيأت أن تقرأ كلّ قبيلة بلهجة أبنائها وعلى وفق ما جرت عليه عاداتهم اللغوية في نطق بعض الأصوات أو البنيات.

---

(1) أبو سليمان، صابر حسن محمد: كشف الضياء، ص 25 بتصرف.
(2) ابن الجزري: طبقات القراء 1/ 292.

تاسعاً: انّ ممّا يوجب تأكيده دائماً هـو أن الرخـصة الـتي أجازهـا الرسـول الكـريم في تعـدّد القراءات وضبطها عنه الصحابة والأئمة من بعدهم، واقـروا بـصحتها وحـذف منهـا غير المتواتر كانت رخصة تلاوة فحسب، ولم تشمل كتابة النّص القرآني، فمن الثابـت أن كتاب الوحي كانوا يكتبون نصّ القرآن كما يمليه النبي الكريم بلسان قريش، بمعنـى أن الكتابة لم تكن كالقراءة على أوجه متعدّدة، لتعذر ضمّ هذه الأوجه في رسم كتـاب واحد.

عاشراً: ليس المقصود بالأحرف السبعة قراءة معينة مـن القـراءات الـتي صـارت تنـسب إلى قارئ معين، بل أن الأحرف السبعة جـاءت لتـشير إلى الرخـصة الـتي نجـد آثارهـا في وجوه القراءات عامة التي ثبت نقلها، أما ما يسمى بـالقراءات الـسبع فإنهـا لم تعـرف على هذا النحو إلا في القرن الرابع الهجري على يد ابن مجاهد.

فالقرآن على هذا الأساس حقيقـة، والقـراءات حقيقـة أخـرى، ولكنهمـا حقيقتـان متغايرتان، فإذا كان الاختلاف حاصـلاً في القـراءات، فـالقرآن ذاتـه لا اخـتلاف في حقيقتـه إطلاقاً، لا وحياً ولا تنزيلاً، ولا تواتراً عن النبي ﷺ أما القراءات ففيها وجوه اختلاف سمـح بها النبي الكريم بما أوحي إليه تسهيلاً وتيـسيراً علـى أبنـاء الأمّـة علـى اخـتلاف أمـصارهم وعاداتهم اللغوية.

المبحث الأول

الإبدال بين الأصوات ودلالاته

القراءات القرآنية تجري على أربعة مستويات وهي:

الأول: مستوى صوتي يتخذ صوراً متعدّدة.

والثاني: مستوى بنائي صرفي خاص بالمفردات.

والثالث: مستوى نحوي خاص بالتراكيب.

والرابع: مستوى معجمي دلالي خاص بتغير بعض الكلمات.

وقد آثرنا دراسة المستوى الأول لكونه الأكثر وروداً في القراءات القرآنية وبه تتجلى الحكمة في نزول القرآن على أكثر من حرف وأن يجاز للمسلم قراءة القرآن بالقدر الذي يستطيعه في نطق بعض الأصوات على وفق ما اعتاد في بيئته اللغوية. والوقوف على جزئية من جزئياته المتعدّدة لكونه يحدث على صور كثيرة منها:

1) الاختلاف في إعراب الكلمة، أو حركة بنائها.

وهذا بدوره يحدث على صور كثيرة تتبادل فيها الصوائت القصيرة مواضعها على الصوامت منها:

- الانتقال من الفتح إلى الضم، أو الكسر.
- والانتقال من الكسر إلى الضم، أو السكون، أو الفتح.
- والانتقال من الضم إلى السكون.

2) الاختلاف في أصوات الكلمة تبادلاً بين صوت وآخر.

3) الاختلاف في حروف الكلمة كليّاً.

4) اختلافات لهجية صوتية، كالتفخيم، والترقيق، والاظهار، والإدغام، والتحقيق والتسهيل، والهمز، والإمالة، والفتح، ونحو ذلك.

ولكي نكون أكثر تحديداً آثرنا الوقوف على الإبدال الصوتي الحاصل بين الصوامت المتقاربة المخارج في أكثر الأحيان والصوائت القصيرة (الحركات) وهذا التبادل الصوتي يفرز أحد نتيجتين:

الأولى: أنّه يؤدّي إلى تغيير في دلالة الكلمة داخل النّص القرآني المعين.

والثانية: تبادل صوتي لا يؤدّي إلى تغيير في الدلالة، لكنّه يؤشر الطبيعة الاجتماعية للناطقين بهذا الصوت الصامت، أو ذاك وعلى حسب الموقع الجغرافي لكلّ جماعة ناطقة.

الإبدال بين الصوامت وتغير الدلالة:

من التبادل الصوتي بين الصوامت قوله تعالى: ﴿ وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا ﴾ من سورة البقرة/ 259.

فقد قرأ أهل الكوفة وابن عامر بالزّاي وضمّ النون.

وقرأ أبو عمرو "كيفَ نَنشزَها" بفتح النون، و(ننشز) فعل لازم، والمتعدي منه: أنشزَ.

وقرأ الباقون "كيفَ نُنشِرُها" بإبدال الزاي راءً وضمّ النون[1].

قال الفراء "كيف ننشزُها" الاختيار بالزاي، لأنّ العظام ما بليت، ولو كانت بالية لقرأتها بالراء (نُنشِرُها)[2] والذين قرأو بالراء استندوا إلى قوله تعالى ﴿ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ ﴾ من سورة عبس/ 22، و﴿ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ ﴾ من سورة الملك/ 15.

والعرب تقول: نشرَ الميّت، وأنشره الله. قال الأعشى:

حتى يقولَ الناسُ ممّا رأوا ... يا عجباً للميت الناشر

---

(1) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها 1/ 96- 97.

(2) الفراء: معاني القرآن 1/ 173.

أمّا مَن قرأ بالزاي فاستناداً إلى إشباعهم الزاي إعجاماً أيّ تصييرها زاياً لا راءً؛ لأن ما كان على ثلاثة أحرف تقول فيه العرب: صوَّدتُ صاداً، وكوّفت كافاً، وزوّيت زاياً، ولو أرادوا راء لقالوا: ويّيها بالياء، كما قالوا: أبيتها من الياء[1].

وقال تعالى: ﴿ وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ ﴾ من سورة القلم/ 51 فقد قرأ نافع وحده لَيَزْلقُونك بالفتح، من: زَلَق يُزلِقُ.

وقرأ الباقون (يُزلُقونك) بالضم، من: أزلقه وزَلَقهُ.

إذا أصابه بالعين. وأمّا: زَلَقَ الرجل رأسَهُ: إذا حلَقَهُ[2].

وهناك قراءة ثالثة فيها إبدال اللام بالهاء، ونسبت إلى ابن عباس- ﷺ- قرأ (ليَزْهَقُونك بأبصارهم)[3] والزهق- بالهاء- وزهوقاً: السبق والتقدم. يقال: زهقت الفرس: سبقت وتقدّمت أما الخيل. وزهق الباطل: زال واضمحَل، فهو زاهق ومزهوق والسهم: جاوز الهدف. والأصل في الزهوق الخروج بصعوبة.

وأزهقه: سابقه، فسبقه[4].

والأصل في ذلك أنّ الرجل منهم إذا أراد أن يعتان تجوّع له ثلاثاً، ثم يمرّ بالمال، فيقول ما أسمنَ هذا فتسقط الأباعر، فأرادوا بالنبي- ﷺ- مثل ذلك، فوقّاه الله شرهم، فلما أتوه وقفوا عليه ﷺ فقالوا: ما أفصح لهجته ما أحسنَ بيانه، فانزل الله ﴿ وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ لَمَّا سَمِعُواْ ٱلذِّكْرَ ﴾[5].

وقال تعالى: ﴿ إِنَّ نَاشِئَةَ ٱلَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْـًٔا وَأَقْوَمُ قِيلاً ۝٦ إِنَّ لَكَ فِي ٱلنَّهَارِ سَبْحًا طَوِيلاً ﴾ المزمل/ 6-7.

---

(1) ينظر: ابن خالويه: إعراب القراءات السبع وعللها 1/ 97 وابن جني: سر صناعة الإعراب 2/ 729.

(2) ينظر: ابن خالويه: إعراب القراءات 2/ 382.

(3) القراءة في: الفراء، معاني 3/ 179، والقرطبي: جامع الأحكام 18/ 255، وابي حيان: البحر المحيط 8/ 317.

(4) مجمع اللغة: المعجم الوسيط 18/ 255، وابي حيان: البحر المحيط 1/ 404- 405، مادة (زهق).

(5) ينظر: ابن الجوزي: زاد المسير في علم التفسير.

فقد قرأ يحيى بن يعمر (سبخاً طويلا) بالخاء بدلاً من الحاء وكذلك الضحاك[1].

والمعنى العام لـ(سبح) معروف، يقال سبح بالنهر وفيه سَبْحاً وسباحة.

وسبح الفرس: مدّ يديه في الجَري، فهو: سابح وسَبُوح.

والنجوم: جرت في الفلك، قال تعالى ﴿ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ من سورة الأنبياء/ 33.

وسبح فلان في الأرض: تباعد، وتقلّب متصرفاً في معاشه ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنَّ لَكَ فِي ٱلنَّهَارِ سَبۡحًا طَوِيلاً ﴾.

أمّا (السبخ) ففيه معنى التباعد والتوسع، والسكون، والفتور، والتقلب[2].

وعلى قراءة (السبح) يكون المعنى: إن لك في الليل تأملاً وتفكراً، وتصرفاً في المعاش والكون. أو لك فيه راحةٌ، وتوسعة.

أمّا قراءة (السبخ) ففيها معنى (السكون) و(النوم) و(الراحة) أيضاً[3].

وقال تعالى: ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى ٱلۡغَيۡبِ بِضَنِينٍ ﴾ من سورة التكوير/ 24.

فقد قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي بالظاء (بظنين) وبالضاد قراءة الباقين[4].

وعلى قراءة (ضنين) يكون المعنى: الشديد البخل، أو البخيل بالشيء النفيس، والجمع: أضناء، وضنائن، وضنائن الله: خواص خلقه[5].

والمراد وصف الرسول الكريم ﷺ بأنه ليس بخيل بالوحي بما أنزل الله من القرآن عليه، فلا يكتمه ﷺ أحداً، تقول العرب: ضننتُ بالشيء أظنّ به: إذا بخلت به، يقول الشاعر الأموي قُضيب بن ضمرة الغطفاني:

---

(1) ينظر: الفراء: معاني 3/ 197، والقرطبي 19/ 42.

(2) مجمع اللغة: المعجم الوسيط 1/ 412- 413. (مادة سبخ).

(3) ينظر: ابن خالويه، إعراب القراءات 2/ 405- 406.

(4) ينظر: نفسه 2/ 446.

(5) مجمع اللغة: المعجم الوسيط 1/ 545. مادة (ضنن).

مهلاً أعاذلُ قد جرّبتِ من خُلقي إني أجود لأقوام وإن ضننوا

وعلى قراءة (الظاء)، يكون المعنى: نك ليس بمتهم.

والظنين: كل ما لا يوثق به، يقال: رجل ظنون: متهم في عقله أو متهم خبره، أو القليل الخير، والجمع: أظناء[1] وقراءة (الضاد) أقرب إلى المراد والله أعلم.

وقال تعالى:﴿ بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَّنَآ أُوْلِى بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُواْ خِلَٰلَ ٱلدِّيَارِ ﴾ من سورة الإسراء/ 5.

فقد قرأ الصحابي الجليل طلحة ﷺ (فحاسوا) بالحاء.

وقراءة الجماعة (بجاسوا) بالجيم[2].

يقال: جاس جوساً وجوساناً: تردَّد، ويقال: جاسوا الديار: تردّدوا بينها بالإفساد، وطلبوا ما فيها. وعليه قوله تعالى: ﴿ فَجَاسُواْ خِلَٰلَ ٱلدِّيَارِ ﴾.

وجاس الحارس وغيره: طاف بين البيوت بالليل.

ويقال: جاءَ يجوس الناس: يتخطّاهم[3].

أما قراءة (حاسوا)، ففيها معنى (الانتشار)، يقال: حاس الغارة حوساً: انتشرت، وحاس القوم في البلد: عاثوا فيه، وحمل على القوم فحاسهم: خالطهم وأهانهم وحاست الفتنة في القلب: خالطته وحركته على ركوبها[4] وفي القراءتين معنى: التردد خلال الديار بالفساد إليهم، والعبث فيها فتخريب المسجد وإحراق التوراة من جملة (الجوس) المسند إليهم.

---

(1) ينظر: المصدر السابق: 2/ 578.

(2) الزمخشري: الكشاف 3/ 4.

(3) مجمع اللغة: المعجم الوسيط 1/ 147 (مادة جوس).

(4) المصدر السابق، 1/ 206 مادة (حوس).

وقال تعالى: ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي ٱلْمَدِينَةِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفْسِهِۦ ۖ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ﴾ من سورة يوسف/ 30.

فالقراءة المشهورة بالغين، وقرئت بالعين (شعفها)[1] والشغف: حرق شغاف القلب حتى يصل إلى الفؤاد، والشُغاف حجاب القلب، وقيل: جلدة رقيقةٌ يقال لها: لسان القلب او سويداؤه، وحبته، والجمع: شُغُف[2].

أما (الشّعف) بالعين. ففيه معنى الحبّ أيضاً، يقال: شَعَفَ الشي: شعفاً: علاه، وشعفه الحبّ: أحرق قلبه وشعف به، وبحبّه- شعفاً: أحبّه، وشغل به، وشِعف بالأمر دُعِر وقَلِقَ له. والشعاف: الجنون أيضاً[3] والمعنى المراد بالغين أولى من العين، لما في الشعاف من معنى الجنون، والذعر، والقلق.

وقال تعالى:﴿ أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي ٱلْقُبُورِ ﴾ من سورة العاديات/ 9 فقراءة ابن مسعود ﷺ (بُحِثِر) بإبدال الثاء من العين[4].

وفي التبحثر معنى التبعثر.

يُقال: بحثر الشيء: فرّقه وبدّده، تبحثر: تفرّق وتبدّد[5].

ويكثر في القراءات القرآنية إبدال صائت بصامت. لا سيما في إبدال الألف من الهمزة كما في قوله تعالى: ﴿ أَثَٰثًا وَرِءْيًا ﴾ من سورة مريم/ 74.

فبالهمز قراءة نافع وابن عامر[6] وقراءة الباقين بالهمز.

---

(1) ينظر: الزمخشري: الكشاف 2/ 461.

(2) مجمع اللغة: المعجم الوسيط 1/ 486.

(3) نفسه 1/ 485.

(4) ينظر: الفراء: معاني 3/ 486. وابن خالويه: إعراب القراءات 2/ 519. وابو حيان: البحر المحيط 8/ 505.

(5) المجمع اللغوي: المعجم الوسيط 1/ 40. مادة (بحثر).

(6) لنافع برواية قالون، ولابن عامر برواية ابن ذاكون/ قراءة بالهمز أيضاً.
ينظر: ابن خالويه: إعراب القراءات 2/ 23.

فمن همز فالمعنى: المنظر الحسن. ورِئْيُ الشيء: ما يقع عليه النظر، ويُرى منه، وحسن المنظر والجمال[1].

ومَن ترك الهمز فهو من (الرِّي)، وهو امتلاء الشباب والنضارة، أي: ترى الرّيّ في وجوههم. تقول العرب: قد تجبَّرَ في وجهه ماء الشباب.

وهناك قراءة ثالثة لسعيد بن جبير ﷺ بالزاي بدلاً من الراء أثاثا وزِيّاً جعله من الزَّيُ قال بن نمير الثقفي كما أنشده ابن دريد:

أهاجتك الضغائن يوم بانوا ... بذي الزي الجميل من الأثاث[2]

ومن هذا قوله تعالى: ﴿ يُنشِئُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْآخِرَةَ ﴾ من سورة العنكبوت/ 20.

فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو (النشاءة) بالمد مثل: سقم سقامة.

والنشأة المرة الواحدة، يقال نشأ الغلام فهو ناشئ، وامرأة ناشئة، والجمع: نواشئ، ويقال للجواري الصغار الملاح: النّشأ، قال نصيب:

ولولا أن يقال صَبَا نُصيبٌ ... لقلتُ بنفسي النشأُ الصّغارُ

وأنشأهم الله ينسئهم إنشاءاً فهو منشئ[3].

وقال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَـٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ ﴾ من سورة الشورى/ 37.

فقد قرأ حمزة والكسائي ﷺ (كبير الإثم) على التوحيد بترك الهمز، وفسرّه: الشرك. وقرأ الباقون (كبائر) بالهمز على الجمع. مع اختلافهم في معنى الكبائر على أوجه كثيرة[4].

---

(1) نفسه 1/ 320 مادة (رئي).

(2) ابن خالويه: إعراب القراءات 2/ 23- 24.
وينظر: ابن دريد: الجمهرة 1/ 54.

(3) نفسه 2/ 182- 183.

(4) ينظر: نفسه 2/ 287.

وقال تعالى: ﴿ لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَآنٌّ ﴾ من سورة الرحمن/ 56/ 74.

فقد قرأ الحسن (ولا جانٌّ) بالهمز[1] وعدم المدّ وتشديد النون، والهمز فرار من اجتماع الساكنين. على الرغم من أنّ احدهما حرف لين[2].

الإبدال بين الصوامت بدون تغيير في الدلالة

قد يتمّ إبدال صوت بآخر في كلمة ما من غير تغيّر في الدلالة، لكن هذا التغير يوشّر الطبيعة الاجتماعية للناطقين بهذا الصوت أو ذاك، فالقبائل العربية البدوية- بوجه عام- تميل إلى الأصوات المجهورة، أما القبائل العربية التي عاشت على مقربة من الحواضر، أو فيها فتميل إلى الأصوات المهموسة، مثال ذلك قراءة ابن مسعود لقوله تعالى: ﴿ فَذَرْهُمْ فِي غَمْرَتِهِمْ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾ من سورة المؤمنون/ 54 "عتى حين" بالعين بدلاً من الحاء. "والفرق بين الحاء والعين هو الفرق بين الجهر والهمس"[3].

ومن هذا قوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ﴾ من سورة الكوثر/ 1. فقد قرأ القراء بالعين، وعن الرسول ﷺ أنّه قرأ: "إنّا انطيناك الكوثر" استناداً إلى لهجة للعرب، يقولون: أنطِ يا رجل، أي: أسكت[4].

---

(1) ينظر: ابن خالويه: مختصر الشواذ 149، 150. وابن جني: المحتسب 2/ 305.

(2) ينظر: ابن خالويه: إعراب القراءات 1/ 54.

(3) ينظر: د. أنيس. في اللهجات العربية ص 90.

(4) ينظر: ابن خالويه، إعراب القراءات السبع: 2/ 136، مكي: الكشف: 2/ 151، الدمياطي: إتحاف فضلاء البشر: ص 333.

المبحث الثاني

الإبدال الصوتي بين الصوائت القصيرة

يتخذ الإبدال الصوتي بين الصوائت القصيرة اشكالاً متعددة وصوراً مختلفة، واغلبه يقوم على استحسان الناطقين من قبائل عربية معينة الحركة الثقيلة كالكسرة والضمّة في مقابل الحركة الخفيفة كالفتحة والسكون، ومن الطبيعي أنّ أهل البوادي يميلون إلى تحقيق الأصوات الثقيلة في أدائهم اللغوي بخلاف غيرهم ممّن نالف على ألسنتهم عادةً اللين والخفة، ومن تقارض الصوائت القصيرة نذكر الآتي:

أ- الانتقال من الفتح إلى الضم.

كقوله تعالى: ﴿مَّا لَهَا مِن فَوَاقٍ﴾ من سورة ص/ 15.

فقراءة حمزة والكسائي: "من فُواق" بضم الفاء. والباقون بالفتح.

وقيل: إنّ "الفُواق" بالفتح: الراحة، أي ما لها من راحة ولا فترة، ولا سكون، و"الفُواق" ما بين الحلبتين وذلك أنَّ البهيمة ترضع أمَّها ثم تدعها ساعة حتى ينزل اللبن، فما بين الحلبتين فُواق[1].

وعلى هاتين الدلاتين يكون الحسّ الاجتماعي في تحديد الدلالة المعينة قائماً من خلال دلالة الفُواق بالضمّ على الفترة بين الحلبتين وهو مشهد مألوف أمامهم، يعرفونه كما لا يعرفه الآخرون، وفي هذه الفترة "راحة" للبهيمة، كي ينزل اللبن في ضرعها من جديد.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مِنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ سَدّٗا وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ سَدّٗا﴾ سورة يس/ 9.

قرأ حمزة والكسائي وحفص بن عاصم "سَدّا" بالفتح، وقرأ الباقون بالضمّ. وقيل: الفتح والضمّ: لهجان[2].

---

(1) نفسه: 2/ 255.

(2) نفسه: 2/ 229.

غير أنّ الدلالة تفرق بينهما. فالسَّد بالفتح: ما وجد مخلوقاً من غير الناس، وما وجد من فعل بني آدم فهو: السُّدُ بالضمّ. ويبدو أن أكثر العرب كان ينطق بالضمّ لما كما يفعلونه، أو يقيمونه من سدود.

وقال تعالى: ﴿دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ﴾ من سورة الفتح/ 6.

قرأ ابن كثير وأبو عمرو: بالضمّ، وقرأن الباقون بالفتح[1].

ومَن قرأ بالضمّ أراد المصدر، ومَن قرأ بالفتح أراد الاسم. وقيل إنَّ السَّوء بالفتح/ الفَساد، مثل ظنّ السّوء "وظننتم ظنَّ السّوء"، وذلك أنّهم ظنّوا أن لن يعود الرسول- عليه أفضل الصلاة والسلام- إلى مولده أبداً.

وقال آخرون: بل غزا غزوة الحديبية، وكانوا الأعداء في كثرةٍ فقال المنافقون: "لن ينقلب الرسول والمؤمنون إلى أهليهم أبداً وزيِّن ذلك في قلوبهم، وظننتم ظنَّ السَّوء" أي: سيئاً وظنَّ الفاسد؛ لأنهم كانوا "قاماً بورا" أي: هلكي بأمر الله.

وقال آخرون: السُّوء، بالضمّ: الشَّرُّ[2].

ب- الانتقال من الفتح إلى الكسر:

قال تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ من سورة الاحزاب/ 33.

فقد قرأ عاصم ونافع- بفتح القاف-، وقرأ الباقون: "وقِرن في بيوتكُنَّ"، بكسر القاف[3].

ومَن قرأ بفتح القاف جعله من: الاستقرار.

ومَن قرأ بكسرها، جعله من: الوقار.

والأصل في الأول: واقررْنَ، براءين، مثل: واغضضْنَ، فحذف إحدى الراءين تخفيفاً. وهو كثير في لهجات عربية معينة.

---

(1) نفسه: 2/ 323.

(2) نفسه: 2/ 327 – 328.

(3) ابو زرعه: حجة القراءات ص 199.

والأصل في الثاني: وقد يقِرُ، مثل: وزَرَ يزي، ووعد يعدِ والأمر: قِر، مثل: عِد، وزِن، وقِروا للرجال مثل: زِنُوا وقِرن يا نسوة مثل: عِدْنَ.

وقيل في بيان مَن كسر القاف: إنّه من: قِرَّ. أراد الاستقرار؛ لأنَ الكسائي حكى أن من العرب من يقول: قررتُ في المكان أقِرُ، والأمر من هذا: قِرَّ في بيتك يا فتى، واقرر، وقِروا، وأقررن ثم نقل كسرة الراء إلى القاف، وحذف إحدى الراءين تخفيفاً[1].

وقال تعالى: ﴿وَٱلشَّفۡعِ وَٱلۡوَتۡرِ﴾ من سورة الفجر/ 3.

فقراءة نافع وابن كثير وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: "والوَتْر" بفتح الواو[2].

وقرأ الباقون: "والوِتْر" بالكسر. فقيل: إنَّ الوَتر والوِتر لهجتان.

وقال آخرون: الوَتر: الفَرد، والوِتر: في الذحل والعَداوة، من قولهم: قد وتر فلانٌ إذا قتل أهله وأصيب ببليّة قال رسول الله ﷺ: "مَن فاتته صلاة العصر فكأنّما وُتِر أهلَهُ ومالَهُ"[3].

وقال تعالى: ﴿فَإِذَآ أُحۡصِنَّ ..﴾ من سورة النساء/ 25.

قرأ حمزة والكسائي وأبو بكر: "فإذا أحصَنَّ" بفتح الألف والصاد. وقرأ الباقون: بضمّ الألف وفتح الصاد ومَن قرأ بالفتح في الألف والصاد، أراد: أسلمنَ.

ومَن قرأ بضمّ الألف وكسر الصاد أراد: تزوّجن، جعلوهنَّ مفعولات باحصان أزواجهنّ إيّاهنَّ، وتأويله: إذا أحصنهنَّ أزواجهنَّ، ثمَّ رُدَّ إلى ما لم يُسَمَّ فاعله، نظير قوله "محصنات" بمعنى: أنهن مفعولات. وقد اختلفوا في الجلد على مذاهب.

فمذهب ابن عباس أنّه لا تُجلد الأَمَةُ إذا زنت حتّى تتزوج.

وكان ابن مسعود يقول: إذا أسلمت وزنت جلدت وإن لم تتزوج.

والقراءة بالبناء للمفعول توجب الحدَّ على المملوكة ذات الزوج دون الأيم في إجماع الجميع على وجوب الحدّ على المملوكة غير ذات الزوج.

---

(1) نفسه: ص 200.

(2) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها 2/ 415.

(3) ينظر: نفسه 2/ 476.

وبهذا دليل على صحة مَن فتح الألف وأنّهم لم يرفعوا الحدَّ عن الأَمَة بالتزويج دون الإسلام، وهم يريدون تهوين أمر الزنا، بل يريدن إطلاق يد الإمام ليعاقبهما بما يردعهما، أمّا الحدّ فهو من خصائص المحصنات[1].

جـ- الانتقال من الكسر إلى الضمّ

قال تعالى: ﴿كَادُواْ يَكُونُونَ عَلَيۡهِ لِبَدٗا﴾ من سورة الجنّ/ 19.

فقد قرأ ابنُ عامر وحدَه برواية هشام: "لُبَدا" على وزن غُرَف. وقرأ الباقون: "لِبَدا" مثل: كِسَر.

وقد قرأ أبو جعفر: "لُبَّدا" بالتشديد، جَمعُ لا بدٍ وُلبَّدٍ مثل: راكع ورُكّع. ومعناه على هذا أنَّ الجنَّ لشغفهم بقراءة الرسول- ﷺ- ولإعجابهم أحسن ما سمعوا أرادوا أن يشتملوا عليه ويجتمعوا[2].

واللِبَد: الجماعات، واحدها: لِبدة، ويقال للجراد إذا كثُر لِبَدا: قال عبدمناف:

صابوا بستةِ أبياتٍ وأربعةٍ ... حتى كأنَّ عليهم جابئا لِبَدا

ومن العرب مَن يقول: لُبْدا. من قولهم: أسد ذو لُبْدةٍ إذا تلبَّد شعره بين كتفيه، وركبَ بعضه بعضا[3].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلرُّجۡزَ فَٱهۡجُرۡ﴾ من سورة المدثر/ 4.

فقد قرأ أبو جعفر، وحفص، ويعقوب، وسهل: والرُّجز بضمّ الراء، والباقون بالكسر. والرُّجز: اسم صنم فيما زعموا، وقيل: هما صنمان: أساف، وناقلة. ومَن كسر

(1) ينظر: حجّة القراءات: 198، والقراءات المتواترة: 303 – 305.

(2) ينظر: مجاز القرآن. أبو عبيدة: 2/ 272.

(3) ينظر: ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها: 2/ 403.

الراء فقد أراد: العذاب، والمعنى ذات العذاب فاهجر، لأنَّ عبادة الأصنام تؤدّي إلى العذاب، وقيل: الرجز- بكسر الراء- النجاسة والمعصية، وهو أقرب إلى الدلالة المرادة، أمّا أنّ الرُّجز- بضم الراء- اسم، أو هما صنمان، فإنّ هذه الدلالة ترتبط بما عليه أهل الجاهلية من تقديس لأصنامهم التي يكبر عليهم المساس بها، أو هجرها؛ لأنهم اعتادوا تقديسها خلفاً عن سلف.

وقال تعالى: ﴿وَزِنُواْ بِٱلْقِسْطَاسِ ٱلْمُسْتَقِيمِ﴾ من سورة الشعراء/ 182.

فقد قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، ونافع، وابن عامر، وعاصم في رواية أبي بكر: القُسطاس بضم القاف، والباقون بكسرها، وهما لهجتان فصيحتان، غير أنّ الضمّ آثر؛ لأنّه لهجة الحجاز، ومعناه: الميزان العدل.

د- الانتقال من الكسر إلى السكون:

قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ ۚ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْـًٔا كَبِيرًا﴾ من سورة الاسراء/ 31.

قرأ ابن عامر: "إنّ قتلهم كان خطأ كبيراً بفتح الخاء والطاء، والهمزة مقصورة. وقرأن: ابن كثير بكسر الخاء وفتح الطاء ومدّ الهمزة وقرأ الباقون بكسر الخاء وسكون الطاء وبالهمزة والقصر. أي (خِطاءً).

وقراءة ابن عامر من: (خطئ) إذا أتى الذنب على عمدٍ.

وقراءة ابن كثير على إرادة المصدر من: خاطأ يخاطئ.

والحجة في قراءة الجمهور أنّه أراد أنَّ قتلهم كان على غير صواب، يقال: (أخطأ يخطئ إخطاءً وخطأ) والخطأ الاسم من هذا لا المصدر. أي: إثماً كبيراً.

وقد يكون الخطأ من: (خطئ يخطأ خطأ) إذا لم يصب، مثل: (فزِع يفزع فزَعاً)[1].

---

[1] ينظر: الحجة: 401.

هـ- الانتقال من الكسر إلى الفتح:

قال تعالى: ﴿وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَـٰوَةً﴾ من سورة الجاثية/ 23.

قرأ حمزة: والكسائي: "غَشاوة" جعلاه كالرَّجعة والخَطفة وقرأ الباقون بكسر الغين، جعلوه مصدراً مجهولاً، والفَعلة من المرّة الواحدة.

وقيل: الغشاوة والغَشاوة، والغُشاوة، والغَشوة، والغِشوةَ والغُشوة لهجات عربية تؤدّي كلها دلالة: الغطاء.

وقيل إنّ (غشاوة) على (فعالة) لاشتمالها على البصر بظلمتها، وكلّ ما اشتمل على الشيءَ فإنّه يبنى على (فِعالة) كالصناعات مثل: الخِياطة، والصِياغة[1].

و- الإنتقال من الضمّ إلى السكون

قال تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ﴾ من سورة المنافقون/ 4.

فقد قرأ ابن كثير برواية قنبل، وأبو عمرو والكسائي: "خُشْبٌ" "مخَّففاً"، وقرأ الباقون: "خُشُبٌ" مثقلاً ثمَّ يُجمع الخشاب على خشبٍ، والواحدة خشبة، وتجمع الخشبة على خشاب، ثم تجمع أيضاً خشبة على خشاب، وخشاباً على خُشُبٍ .. قال الفراء: يجمع الخشب خشاباً ثم تجمع على: خُشُبٍ، مثل: ثِمار وثُمُر. وإنْ شئت تجمع خشبة على: خُشْبَ مثل: بَدَنة وبُدُن، ومَن أسكن مال إلى التخفيف، يقال: خُشْب جمع: خشباء مثل: حمراء وخُمْرٍ، ومَن أسكن الشين فله مذهبان:

أحدهما: أن يكون أراد المثقّل فخفَّف، كما تقول: رُسُل، ورُسْل.

والوجه الثاني: أنَّ العربَ تجمع: (فَعَلَة) على: (فُعْل). قال تعالى: "والبُدْن جعلناها لكم من شعائر الله"، فالواحدة: بَدَنَة[2].

---

(1) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: 2/ 314 – 315.

(2) ابن خالويه، إعراب القراءات القرآنية وعللها: 2/ 368. وينظر: الفراء، معاني القرآن: 2/ 159، وأبو علي، الحجة: 709.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾ من سورة الشرح/ 5.

قرأ السبعة بتسكين السين، وقرأ أبو جعفر المدني، ويحيى بن وثاب: "إنَّ مع العُسُر يُسُرا" بضمتين في السين من: عُسُر ويُسُر"[1].

قال ابن عباس- رضي الله عنهما- "لا يغلِب يسرين عسرٌ واحدُ، فأنبأ أنَّ ها هنا يسرين اثنين، وعسراً واحداً، وإن كانت في اللفظ أربعة، ومعنى ذلك في العربية وتقديره: أنّ العرب إذا ذكرت اسمَ المنكور ثم أعادته بالألف واللام كقولك: (كسبتُ درهماً وانفقتُ الدرهم الذي كسبته). فلو كان اليسر الثاني هو الأوّل لأدخلتَ عليه الألف واللام، فكنتَ قائلاً: وإن مع العسر يسراً إنّ مع العسر

يسرا، إنَّ مع العسر اليسر، فلمّا كُرِّر بغير ألف ولام، دلَّ على أنّ الثاني غير الأوّل، وهذا دقيق من علم القرآن"[2].

ومن هذا قوله تعالى: ﴿إِنْ هَـٰذَآ إِلَّا خُلُقُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ من سورة الشعراء/ 137.

فقراءة الجمهور بضمتين، وقراءة أبي عمرو، والكسائي، ويعقوب: بفتح الخاء وسكون اللام.

والمعنى على قراءة الجمهور: ما هذا الذي جئتنا به إلاّ عادة الأوّلين، يلفقونه مثله، ويدعون إليه، أو ما هذا الذي نحن عليه من الحياة والموت إلاّ عادة قديمة لم يزل الناس عليها، أو ما هذا الذي نحن عليه من الدين إلا عادّة الأولين، الذين تقدّمونا من الآباء وغيرهم، ونحن بهم مقتدون[3].

والمعنى على قراءة فتح الخاء وسكون اللاّم: ما هذا إلاّ اختلاق الأوّلين وكذبهم[4]، ولهذا روي عن علقمة عن عبدالله بن مسعود أنّه قرأ: "إنْ هذا إلاّ اختلاق الأوّلين"[5]،

---

[1] ينظر: ابن الجزري، النشر: 2/ 216، وابو حيان، البحر المحيط: 8/ 488.

[2] ابن خالويه، إعراب القراءات القرآنية وعللها: 2/ 501.

[3] ينظر: القرطبي، جامع البيان: 19/ 97، والزمخشري، الكشاف: 3/ 122، والألوسي، روح المعاني: 19/ 112.

[4] ينظر: الزمخشري، الكشاف: 3/ 122، والبحر المحيط: 7/ 33.

[5] ينظر: الألوسي، روح المعاني: 19/ 112.

ويكون هذا كقول سائر الكفرة: أساطير الأوّلين، أو ما خَلْقنا هذا إلاّ خَلْقُ الأوّلين، نحيا كما حيوا، ونموت كما ماتوا، ومرادهم إنكار البعث والحساب المفهوم من تهديدهم بالعذاب، ولعلّ قولهم: ﴿وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ﴾ من سورة الشعراء/ 138 بمعنى: على ما نحن عليه من الأعمال تصرِّح في ذلك[1].

وقرأ آخرون: "خُلْق" بضم الخاء وسكون اللام، وتحتمل هذه القراءة وتحتمل هذه القراءة ذينك الاحتمالين اللذين في قراءة "خُلُق"[2].

ومهما يكن من أمر قراءة "خلق"، فإنّ دلالتها تنبئُ بما كان المشركون عليه من مفاهيم وعادات اجتماعية، ومن تعلّق بما كان عليه أسلافهم من عدم الإيمان بالبعث والنشور والحساب. زيادة على أنّ في "خَلْق" بفتح الخاء وسكون اللام: معنى الخرافة؛ لأنّ "العرب تقول: حدَّثنا بالخَلْق، أو بالخرافات، والعرب تقول: فلانٌ حسن الخُلُق، وسيء الخُلُق. قال تعالى لمحمدﷺ ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ من سورة القلم/ 4 ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ ٱلصُّلْبِ وَٱلتَّرَآئِبِ﴾ من سورة الطارق/ 7.

أي: من صلب الرجل وتريبة المرأة، وهي معلّق الحلّي على الصدر.

وفي: (الصُلْب) ثلاث لهجات: "الصُلْب" وهي قراءة الجمهور و"الصُلُب" بضمتين، وقرأ بذلك عيسى بن عمر، و"الصَّلَب"- بفتح الصاد واللام- وهناك لهجة رابعة هي: صالب[3].

وقد يتركون السكون إلى الضمّ. قال تعالى: ﴿سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلرُّعْبَ﴾ من سورة آل عمران/ 151.

فقد قرأ ابن عامر، والكسائي: "الرُعُب" بضمتين على أصل الكلمة.

---

(1) ينظر: القرطبي، جامع البيان: 19/ 97.

(2) ينظر: البحر المحيط: 7/ 34.

(3) ينظر: ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها: 2/ 464 - 465.

والإسكان أخفُّ إذ كانت العرب تخفّف مثل ذلك.

ومَن ثقّل أتبع الضمّ الضمَّ ليكون أقرب إلى الفخامة التي تميل إليها بعض القبائل العربية في النطق[1].

وقد ينتقلون من الضمّ إلى الكسر:

قال تعالى: ﴿كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ من سورة النور/ 35.

فقد قرأ أبو عمر والكسائي: "دِرِّيء" بكسر الدال والهمز والمدّ. جعلاه من: الدَّراي من النجوم، وهي التي تجئ وتذهب.

وقال آخرون: بل هي أحد النجوم الخمسة المضيئة: زُحل، وبُهرام، والمُشترى، وعُطارد، والزُهرة[2].

وعلى قراءة ضمّ الدّال وتشديد الياء تكون الدلالة، إمّا نسبةً إلى الدّر، لفرط ضيائه وبهائه، ونوره كما أنَّ الدر كذلك ... ويجوز أن يكون من: الدَّرء، وهو: الدفع، وهو أن يدفع بنوره من أن ينظر الناظر إليه، فخفّفت الهمزة، فانقلبت ياءً كما تنقلب من: (النبيء)، ثمّ أُدغمت الياء في الياء[3].

ز- وقد ينتقلون من الفتح إلى الضمّ

قال تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا﴾ من سورة النساء/ 19.

قرأ حمزة والكسائي: "كُرْهاً" بالضمّ. والباقون: بالفتح[4].

---

(1) نفسه: 1/ 167.

(2) نفسه: 2/ 108. وقرأ حمزة وابو بكر: "دُرّيءٌ" بضم الدال مهموزاً: فُعيّلا. من الدره، وهو الرفع، ولا وجه له عند الفراء؛ لأنَّ: (فُعّيل) ليس في كلام العرب، إنّما هو اسم اعجمي، مثل: مُرّيق.
ينظر: أبو علي الفارسي: ليس في كلام العرب. ابن خالويه ص 252. وابو علي الفارسي الحجة: 499.

(3) أبو علي الفارسي: الحجة: 499.

(4) ينظر إعراب القراءات السبع وعللها: 1/ 131.

والكُره بالضمّ: المشقة، وبالفتح: الاجبار على الشيء، إذ أنّ تحريم ورثة النساء كرّها، أو كُرْها، فلا يحلّ إجبار الأرملة على نكاح مَن لا تريد، ولا يحلُّ إلجاؤها إلى ذلك بعد الزواج عنها، ولو كان ذلك من غير إجبارها على شخص بعينه، وهو مقتضى ما قرّره اللغويون من الفرق بين: الكَره، والكُره[1].

وسواء أكانت القراءة بفتح الكاف، أو ضمّها، فإنّ الدلالة الاجتماعية ظاهرة في كلتا القراءتين، إذ كانوا يجبرون المرأة الأرملة على الاقتران بمن لا تريد وفي ذلك مشقة نفسية قائمة عليها.

---

(1) ينظر: أبو علي الفارسي: الحجة: 195 - 196.

روافد البحث

1. انيس، د. إبراهيم: في اللهجات العربية ط3 مطبعة الانجلو المصرية القاهرة/ 1965.
2. البخاري، الإمام أبو عبدالله محمد بن إسماعيل (ت. 256هـ).
3. ابن الجزري، شمس الدين محمد (ت. 833هـ) النشر في القراءات العشر- دار الكتب العلمية- بيروت (د.ت).
4. ابن جني (ت. 392هـ) سر صناعة الإعراب- تحقيق: د. خليل هنداوي- دار القلم- دمشق/ 1405هـ.
5. ابن جني. المحتسب- تحقيق علي النجدي وأصحابه- المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية/ مصر/ 1969.
6. ابن الجوزي، عبدالرحمن بن علي (ت. 597هـ) ط المكتب الإسلامي دمشق/ 1384هـ.
7. أبو حيان محمد بن يوسف (ت. 745هـ) البحر المحيط (تفسير أبي حيان) ط- مصر/ 1328هت.
8. ابن خالويه، أبو عبيدالله الحسن بن أحمد (ت. 370هـ) إعراب القراءات السبع وعللها تحقيق وتقديم د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين- مكتبة الخانجي- القاهرة/ 1413هـ- 1992.
9. ابن خالويه (مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع- عني بنشره: برجستراسر- المطبعة الرحمانية مصر/ 1934.
10. ابن دريد محمد بن الحسن: جمهرة اللغة. تحقيق: د. رمزي البعلبكي- دار القلم- بيروت/ 1987.
11. الدمياطي (أحمد بن محمد) (ت. 1117هـ) إتحاف فضلاء البشر المشهد الحسيني- مصر (د.ت).

12. أبو زرعـه، عبـدالرحمن محمـد بـن زنجلـه (مـن علمـاء القـرن الرابـع) تحقيـق: سعيد الأفغاني- مؤسسة الرسالة- بيروت/ 1997.
13. الزركشي، الإمام عبدالله بدر الدين محمد بن عبدالله (ت. 794هـ) البرهـان في علوم القرآن- تحقيق محمد ابو الفضل إبراهيم- دار إحياء الكتب- البابي الحلبي وشركاه- مصر/ 1376هـ- 1957.
14. الزمخشري، جارالله- الكشاف في حقـائق التنزيـل وعيـون التأويـل، ترتيـب وضبط: مصطفى حسين أحمد- دار الكتاب العربي- مصر (د.ت).
15. أبو سليمان، صابر حسن محمـد: كـشف الـضياء في تـاريخ القـراءات والقـراء- عالم الكتب- الرياض/ 1416هـ- 1995.
16. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (310هـ) جامع البيان، تحقيق محمود محمد شاكر- دار المعارف- مصر/ 1373هـ.
17. أبو عبيدة، معمر بن المثنى (ت 210هـ)- مجاز القرآن- تحقيق: محمـد فـؤاد سـزكين- مطبعة السعادة- القاهرة/ 1374- 1954.
18. أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد (ت. 377هــ) الحجـة في القـراءات دار المـأمون- دمشق/ 1404هـ.
19. القرطبي، محمد بن أحمد (ت 681هـ) الجامع لأحكام القـرآن- دار الكتـب المـصرية- مصر/ 1933- 1967.
20. المجمع اللغوي المصري (إبراهيم أنيس وأصحابه) المعجم الوسيط- دار إحيـاء الـتراث العربي- ط2- بيروت/ 1972.
21. محيسن، محمـد سـالم: المغـني في توجيـه القـراءات العـشر المتـواترة- مطبعـة الكليات الأزهرية- مصر/ 1988.
22. مكي بن أبي طالب القيرواني (438هــ)- الكـشف عـن وجـوه القـراءات الـسبع- تحقيق: محي الدين رمضان- دمشق/ 1394هـ.
23. نهر، د. هادي، التفسير اللغوي الأجتماعي للقراءات القرآنية- عالم الكتب الحديث- إربد- الأردن 2008.

الفصل السابع

السكون والوقف والهمز

المبحث الأول

السكون والتقاء الساكنين

أولاً: السكون

للسكون من الناحية الصوتية جانبان، أحدهما جانب النطق والتأثير السمعي، والثاني: جانب الوظيفة التي يقوم بها في النظام الصوتي للغة العربية، فمن الجانب الأول يقدّر خبراء الدراسات الصوتية ومن لهم دراية بعلم الصوت اللغوي أنّ السكون ليس صوتاً لغوياً، أي أنّه شيء لا ينطق ولا يسمع، أو هي شيء ليس له تحقيق صوتي عادي، أو اي تأثير سمعي، وبهذا يصبح السكون خالياً تماماً من العنصرين الأساسيين لأيّ صوت من الأصوات، ولقد اثبت التحليل لأصوات العربية أنّ ليس فيها صوت ينطق أو يحقق مادياً أكثر من تلك الأصوات المنحصرة في المجموعتين المعروفتين بالأصوات الصامتة والحركات، وفي عرف المحققين من الدارسين.

إنّ السكون من الناحية الصوتية لا ينتمي إلى أيّ من هاتين المجموعتين، وبهذا ثبت لنا أنّ السكون ليس صوتاً صامتاً، أي انّه ليس حركة بالمعنى الذي يفيده هذا المصطلح، إذ أنّ انتفاء كونه صوتاً يعني استحالة عدّة حركة لأنّ الحركة صوت لها صفات الأصوات في عمومها، وأنّ السكون أيضاً لا يتلفظ به، ولا وجود له من الناحية الفعلية أو هو – من وجهة نظر معينة – عدم الصوت أي عدم الحركة[1].

وعلى هذا الأساس فإن تسمية حروف المدّ مثلاً بأنّها حروف ساكنة تسمية خاطئة فهو يدلّ على الخلط الذي يقع فيه بعض الدارسين بين السكون بمعناه العام وهو (عدم الحركة) وبين حروف المدّ، التي هي أنفسها حركات طويلة لها قيم صوتية معنية والواو مثلاً بوصفها رمزاً في نحو أدعو يمكن تسميتها ساكنة بمعنى أنها خالية من علامات الحركة

---

(1) ينظر: مبحث همزة الوصل.

القصيرة، ولكنها بوصفها صوتاً حركة طويلة، ويبدو أنَّ علماء العربية قد اعتمدوا على الاعتبار الأول دون الثاني، ومن ثم كان حكمهم عليها بالسكون وأنها مسبوقة بحركة تجانسها هي الفتحة مخدوعين في ذلك بالرسم الكتابي، وقد زاد في هذا الخداع ما عمد إليه بعضهم من وضع علامة لما ظنوه حركة قصيرة تسبق حروف المد فوضعوا فتحة قبل الألف في قابل، وكسرة قبل الياء في ارمي، وضمة قبل الواو في أدعو)[1].

وما دام السكون من ناحية النطق عدم أو لا شي (Nothing) أو ما يُسمّى بحركة الصفر (Zero Vowel) وليس له أي تأثير سمعي، جاز إهماله في الدرس اللغوي، غير أنَّ القيم الوظيفية في النظام الصوتي وما يؤديه داخل الإطار العام لأصوات العربية وقواعدها النحوية والصرفية، يجعل السكون جديراً بالدراسة بوصفه لغوياً لا ينبغي إغفاله على الرغم من عدم تحققه المادي وخلوه من أي تأثير سمعي فهو: ظاهرة (Feature) أو عنصر (Element) له قيمة (Value) تقارن قيم الحركات في اللغة، وتتلخص مظاهر هذه القيمة في الآتي:

1- في التمييز بين الحرف الخالي من الحركة من غيره، وتظهر هذه القيمة في عين الكلمة الثلاثية فهناك: فعَل، فُعل، فعِل، فعْل.

2- للسكون وظيفة موسيقية في نهاية الكلمة أو الجملة، وتتجلى هذه الوظيفة في باب خاص أولاه العرب أهمية خاصة هو باب (الوقف) الآتي.

3- للسكون دور كبير في تشكيل أنماط وجدات التفعيلات العروضية المبنية على انساق صوتية (موسيقية).

4- وهو دليل إعرابي في حالة الوقف في صور نحوية خاصة.

5- والسكون كذلك إمكانية من إمكانيات البناء في اللغة فهناك ألفاظ تلازم البناء على الفتح، أو الضمّ، أو الكسر، أو السكون.

---

(1) شرح المفصل، 9/ 120.

التقاء الساكنين:

هناك نظرية معروفة عند علماء العربية تنصّ على (عدم جواز النطق بالساكن) ولهذا السبب، فقد تخلّصوا من هذا النطق بأنّ اجتلبوا همزة الوصل توصلا للنطق بالساكن، وقد بينا ذلك في حينه[1].

أما إذا التقى ساكنان في كلمة أو كلمتين وجب التخلص منهما إمّا بحذف احدهما وهو الأول أو تحريكه، لأنَّ التقاء الساكنين لا يجوز بل غير ممكن (وذلك من قبل أنَّ الحرف الساكن كالموقوف عليه فلذلك امتنع التقاؤهما)[2].

والتقاء الساكنين هذا ممّا يشترك فيه الأضرب الثلاثة: الاسم والفعل والحرف، فالاسم نحو قولك: مَنْ الرجل.

وفي الفعل نحو: أبنذْ الحقد، أصفْ الحق.

وفي الحرف: هلْ الرجل.

وألاّ يلتقي ساكنان في درج الكلام، أي فقي أثنائه، لأنَّ الحرف الساكن كالموقوف عليه والحرف الذي يليه كالمبدؤء به، والبدء بالساكن ممتنع كما ذكرنا، لذلك امنع أنْ يجتمع ساكنان في وصل الكلام.

مواضع التقاء الساكنين:

قد يلتقي ساكنان على قلّة في مواضع معينة من لغتنا ولا نجري عليهما ما نجريه عند اجتماع الساكنين بل ننطق بهما معاً وهذه المواضع هي:

1- الوقف نحو: أقامْ زيدْ، وهذا بكرْ.

ففي الوقف يجوز الجمع بين ساكنين، فيكون الوقف كالساد مدّ الحركة وإنما سد الوقف مسد الحركة، لأنَّ الوقف على الحركة يمكن جرس ذلك الحرف ويظهره، ويوفّر الصوت عليه فيصير توفير الصوت بمنزلة الحركة له ويسدّ مسدّها.

---

(1) ينظر: بحث همزة الوصل.

(2) شرح المفصل، 9/ 120.

أنَّ يكون الساكن الأول حرف مد ولين، والثاني مدغماً وهو في كلمة واحدة نحو: دابّة، شابّة، جادّة، مضادّة.

وإنما ساغ الجمع بين الساكنين هنا لأنّ (المد الذي في حروف المد يقوم مقام الحركة، والساكن إذا كان مدغماً يجري المتحرك لأنَّ اللسان يرتفع بهما دفعة واحدة[1].

ما يلفظ من الكلمات سراعاً نحو: جيم، قافْ، دال، شينْ، عمادْ، فؤادْ، سعيدْ، رشيدْ، سلامْ.

التخلص من التقاء الساكنين:

إذا اجتمع الساكنان ولم يتوفر ما يوجب هذا الاجتماع ممّا ذكرناه سابقاً كالوقف او كون الحرف الساكن الأول حرف مدّ ولين والثاني مدغماً، كان لابدّ من التخلص من هذا الالتقاء لتعذّر النطق بالساكنين ولنا في ذلك طريقتان:

أولاً: التحريك: والأصل في تحريك أحد الساكنين هو الكسر فهو الأكثر والشائع نحو: ساعد الفقراء، التقى ساكنان هما: الدال الساكنة و(ال) التعريف فكسر الأول[2].

وإنما كان الحدّ الكسر لأنَّ الساكن إذا كان فعلاً كسرته، لأنّك لو فتحته لالتبس بالفعل المنصوب، ولو ضممته لالتبس بالفعل المرفوع، فإذا كسرته علم أنّه عارض في الفعل لأنَّ الكسر ليس من إعرابه، وان كان الساكن الذي تريد أنَّ تحركه في اسم كسرته أيضاً، لأنك إذا فتحته لالتبس بالاسم المنصوب غير المنصرف، وإذا ضممته التبس بالمرفوع غير المنصرف، فكسرته لئلا يلتبس بالمخفوض، إذ كان المخفوض المعرب يلحقه التنوين لا محالة، فلذلك كان الكسر هو اللازم لالتقاء الساكنين[3].

---

(1) شرح المفصل، 9/ 122.

(2) وكذا (الابن والاسم والانطلاق والاستغفار) بكسر اللام فيها، لان همزة الوصل عند دخول (ال) عليها حذفت، فالتقى ساكنان بين اللام وفاء الكلمة (أولها) فحركة اللام بالكسر، ومنه قولهم: اذهب اذهب فكسروا الباء لسكونها وسكون الذال بعدها لان همزة الوصل تسقط في الوصل.

(3) المقتضب، 3/ 174.

وقد يحرّك أحد الساكنين بغير الكسر كالآتي:

1- يحرك أول الساكنين بالفتح في نحو: مِنَ الله، مِنَ الحياة، وذلك لثقل توالي الكسرتين في الميم والنون، فعدلوا بذلك إلى فتح طلباً للخفة، ومما يدلّ على أنهم طلبوا في فتح النون من نحو (مِنْ الله) أنهم عدلوا عنها في مواضع معينة قالوا: انصرفت عن الرجل، فكسروا النون إذ لم يكن قبلها مكسوراً. أما إذا كانت (من) من غير (ال) فالكسر من ارجح نحو: مِنْ ابنك[1].

2- ويجب الفتح في أمر المضعف المضموم العين ومضارعه المجزوم مع ضمير الغائب نحو: رُدَّها ولم يردَّها، أما إذ كان بعده سكون نحو: لم تردَّ القوم. ورُدَّ القوم، فالكسر أكثر[2].

3- وإذا التقى كلٌّ من الواو والياء بالساكن وكان ما قبلها مفتوحاً فإنك لا تحذفهما للساكن بعدهما[3]، بل تدمجهما وتحركهما، فيتحرك الواو بالضم إذا كان اسماً نحو: لا تنسوا الفضل بينكم، واخشوا الله، وتحرّكها بالكسر إذا كان حرفا نحو: لو استطعنا وأن لو استقاموا، وتحرّك الياء بالكسر إذا كانت أسماء نحو: أخشى الله.

4- ويجوز الضم والكسر في ميم الجماعة المتصلة بالضمير المكسور نحو: فيهُم الفضل وبهُم المرء يلوذ، فإن كانت بعده ضمة فالأشهر ضمها اتباعاً لما قبلها نحو: هُم المؤمنون، انتم الفقراء، لكُم المجد.

---

(1) شرح المفصل، 9/ 131.

(2) ويجوز ذلك فتح الإدغام على لغة أهل الحجاز، ينظر: شرح المفصل، 9/ 127.

(3) لم يحذفوها وإن كانا حرفي علة لاجتماع الساكنين، لأنهم لو اسقطوها، لأوقع حذفهما لبسا لأنك إذا قلت: اخشوا زيداً ثم قلت: اخشوا القوم فلو أسقطت الواو للساكن بعدها لبقيت الشين مفتوحة وحدها فكان يلتبس خطاب الجمع بالواحد، ولقيس الأمر في الواو المضموم ما قبلها والياء إذا انكسر ما قبلها كذلك، فانه لا يقع بحذفهما لبس مع ان الثقل كائن بالحركة في الواو المضموم ما قبلها والياء المكسور ما قبلها أبلغ فانضاف إلى اللبس فلذلك حركت ولم تحذف، ينظر: شرح المفصل، 9/ 124-125.

ثانياً: الحذف:

يحذف حرف المدّ (الألف، أو الياء، أو الواو) لفظاً وخطاً على النحو الآتي:

1- يحذف الألف مطلقاً نحو: لم يخف، ولم يهب، والأصل: يخاف، ويهاب، وسبب هذا أننا لم أدخلنا الجازم أسكن آخر الفعل فاجتمعت مع الألف قبلها، فحذفت لالتقاء الساكنين إذ لا سبيل إلى تحريكها لأنّ تحريكها يؤدي إلى أصلها وهو الواو أو الياء وردّها إلى أصلها يؤدّى إلى ثقل استعمالها[1].

2- تحذف الياء إذا كان قبلها كسرة نحو: سِرْ، بِعْ، مِلْ، والأصل: سير، ميل، بيع.

3- تحذف الواو الساكنة إذا كان قبلها ضمة نحو: لم يَصُم، ولم يدُم، والأصل: يصوم، ويدوم.

ومنه نحو: لم يقم، ولم يقل، والأصل: لم يقوم ولم يقول: فلما أسكنت آخرها للجزم التقى في آخرهما ساكنان الميم والواو قبلها في (يقوم)، واللام والواو في (يقول) فحذفت الواو التقاء الساكنين.

وكذلك يقال في: لم يبع، ولم يصر، والأصل: لم يبيع، لم يصير. ومن هذا أيضاً، نحو: ولترُ منّ، ولتر منّ.

4- يجوز لك الحذف لفظاً لا خطاً إذا كان الساكنان في كلمتين، وكان الحرف الأول حرف مد أيضاً نحو: يغزو الجيش، ويرمي الرجل، ولم يكرما الضيف، ولم يكرموا الضيف.

---

(1) شرح المفصل، 9/ 122.

الخلاصة:

إنّ السكون ظاهرة أو عنصر له قيمة تقارن بقيم الحركات في اللغة تتضح في أنه يميز بين الحرف الخالي من الحركة من غيره، وإنّ له وظيفة موسيقية في نهاية الكلمة تسمى الوقف، وله دور في التفعيلات العروضية، زيادة على أنّه دليل إعرابي وعلامة بناء لبعض الألفاظ.

وإذا التقى ساكنان تعذّر النطق بهما فننظر إلى أحد أمرين هما:

- تحريك أحدهما وهو الأول عادة، ويحرّك في الأكثر بالكسر نحو: من الرجل، انبذ الحقد، هل الرجل، وقد يحرك بغير الكسر.
- حذف أحدهما نحو: لم يخف، بع، لم يصم، والأصل: لم يخاف وبيع، ولم يصوم.
- وقد يلتقي ساكنان في بعض المواضع القليلة وينطق بهما دون أنْ تحذف أحدهما، أو تحركه كما في الوقف، نحو: قام زيد، إذا كان الساكن الأول حرف مد ولين والثاني مدغماً وهما في كلمة واحدة نحو: شابّة، جادّة. أو فيما يلفظ من الكلمات سرداً، نحو: جيم، قاف، عماد، سلام.

تطبيقات

تطبيق (1): ما السكون، وهل صوت لغوي؟

1- هل يجوز إهمال السكون في الدرس اللغوي، ولماذا؟

2- ما هي المواضع التي يجوز في هذا النطق بالساكنين؟

3- هل للسكون قيمة معينة، وما مظاهر هذه القيمة؟

4- كيف يتم التخلص من التقاء الساكنين؟ مثل؟

5- لماذا اختاروا حركة الكسر لتحريك الساكن الأول؟

6- متى يجب فتح أول الساكنين، مثّل؟

7- ما مواضع حذف أول الساكنين، مثّل؟

8- لماذا تحذف الألف مطلقاً في نحو: لم يحذف؟

تطبيق (2): التقى فيما تحته خط ساكنان، بيّن وجه التخلص منهما، وسبب جواز بقاء بعضهما:

1- قال تعالى: ﴿ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ﴾[1].

2- قال تعالى: ﴿ يَأْتِ بِكُمُ ٱللَّهُ ﴾[2].

3- وقال الشاعر:

الا ربّ مولود وليس له اب   وذي ولد لم يَلِدَهُ ابوان

---

(1) من سورة النساء: الآية 59.

(2) من سورة البقرة: الآية 148.

4- وقال المتنبي:

ومَنْ يجعلِ الضرغام بازاً لصيدِهِ تصيّده الضرّغامُ فيما تصيّدا

5- وقال أيضاً:

منَ الحلم أنْ تستعملَ الجهلَ دَونهُ إذا اتّسعتْ في الحلم طُرقُ المظالم

وقال آخر:

فسلِ الدّيار إذا مررتَ بربعها مطرت معالَم ربعها الدّيمُ

6- وقال لبيد:

عفت الدّيار محلّها فمقامها بمنى تأبّدَ غولُها فرجامُها

7- وقال أبو العتاهية:

جدّوا فإنّ الأمر جُدٌّ ولهُ أعدّوا واستعدّوا

لا تغفلُنّ أجالكم نَفَسٌ يُعَدُّ

وحوادث الدّنيا تروحُ عليكم طوراً وتغدو

8- وقال علي الشرقي:

لم يفـــدني علـــمُ الكـــلام بـــشيء فكـــأنّي تعلّمـــت علـــمَ الـــسكوتِ

9- وقال آخر:

فـــإذا افتقـــرت فـــلا تكـــنْ متخـــــــــشعاً وتجمّـــــــــلِ

المبحث الثاني

الوقف

حدّه:

وهو قطع النطق عند آخر الكلمة اختياراً[1]، وهـو ممّـا يـشترك فيـه الاسـم والفعـل والحرف، تقول في الاسم: هذا زيدْ.

وفي الفعل زيدٌ يعملْ.

وفي الحرف: جيْر[2] أنْ.

أنواعه:

1- الوقف الاختياري: وقد مضى تعريفه، وهو موضوع بحثنا.

2- الوقف الاضطراري: وهو ما يكون عند قطع النفس.

3- الوقف الاختباري: وهو ما يختبر به الشخص هل يحسن الوقـف علـى نحـو: (عـم)، ونحو: (إلا يسجدوا)، مما يتوهّم أنّه لفظ واحد وهو في التقدير أكثر أو لا.

سبب الوقف:

الوقف مسألة اختيارية، وغايته صوتية محضة، فهو استراحة عنـد كـلاً مـن تـرادف الألفاظ والحركات، وهو لهذا ضدّ الابتداء، لأنّ الابتداء لا يكون بالساكن، والوقف لا يكون إلا على ساكن، ويترتب على الوقف ثلاثة مقاصد، فيكون لتمام الغرض من الكلام، ولتمام النظم في الشعر، ولتمام السجع في النثر.

---

(1) ولهذا أطلقوا عليه اسم: الوقف الاختياري.

(2) جير: بمعنى اجل، وبمعنى اليمين، ينظر: اللسان (جير)، 5/ 227.

تغييرات الوقف:

التغييرات الشائعة في الوقف سبعة هي: الإسكان، والروم، والإشمام، والتضعيف، والقلب، والحذف، والنقل، وقد نظمها بعضهم بقوله:

نقـلٌ وحـذفٌ وإسـكانٌ يتبعهـا التـــ ضـعيفُ والـرومُ والإشمـامُ والبـدلُ

1- الوقف بالإسكان:

وهو الأصل والأغلب والأكثر لأنه سلب الحركة والتنوين، وذلـك أبلـغ في تحـصيل الاستراحة، ويجوز الإسكان في كلّ متحرّك، إلا إذا كان هذا المتحـرك منـصوباً منونـاً، حيث يقلب التنوين ألفاً، وتقول في: رأيت قاضياً، رأيت قاضياً.

2- الوقف بالروم:

ويختص بالحركات كلّها على الأرجح[1]، وهو عبارة عن أنَّ تنطق بالفتحة والكـسرة الموقوف عليها بصوت خفي يدركه القريب دون البعيد.

3- الوقف بالإشمام[2]:

ويختص بالمضموم، وهو عبارة عن أنَّ تضم الـشفتين بعـد إسـكان المـضموم، أي أنْ تنطق بالضم من غير صوت، وذلك بان تضم شفتيك بعد الإسكان، وتـدع بينهمـا الإنفـراج ليخرج منه النفس فيراهما المخاطب مضمومتين، فيعلم أنا أردنا بضمها الحركـة، ولهـذا كـان الإشمام ما يختص بالعين دون الأذن، وذلـك إنمـا يدركـه البـصير دون الأعمـى لأنـه لـيس بصوت وإنما بمنزلة تحريك عضو من جسدك.

---

(1) ينظر: سيبويه، 2/ 282، بولاق، ومذهب الفراء عدم جوازه في المفتوح، وانظر المسالك، 3/ 89.

(2) وهو من الشم، كأنك شممت الحرف رائحة الحركة بأن هيأت اللسان للنطق بها.

ولا يكـون في الجـر والنـصب علـى أرجـح الآراء[1]، وبعـض النحـويين لا يعـرف الإشمام، لا يفرق بينه وبين الروم.

4- الوقف بالتضعيف:

وهو أنَّ تشدد الحرف الموقوف عليه بان تزيد عليه حرفاً مثله، فيلزم الإدغام نحو هذا خالد، وهو يجعل، وهذا التضعيف من زيادات الوقف، وأكثر ما استعملوه في القوافي.

5- الوقف بالقلب:

أو ما يُسمى بالإبدال، وذلك نحو إبدال تاء التأنيث في الاسم هاء تقـول في شـجرة: شجره، أو بإبدال آخر الاسم المنون المنـصوب ألفـاً تقـول في: رأيـت زيـداً، وهـذه في اللغـة الفصحى[2].

أو إبدال نون التوكيد الخفيفة ألفاً نحو قوله تعالى: ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا ﴾[3]، وإبـدال نون (إذن) ألفاً تقول: انك غداً، فتقول: إذا أكرمك.

وزعم بعضهم انك تقف بالنون، وهو مخالف للسموع[4].

6- الوقف بالحذف:

وذلك كحذف حركة المتحرك سـواء أكانـت الحركـة إعرابيـة أم بنائيـة، نحـو عـاش الوطنْ، إنَّ الوطنْ عزيز. جاءني هؤلاء. جئتك أمس، من قبل، ومن بعد.

أو تحذف ياء المتكلم الساكنة في الفعل نحو: الله أكرمن. أي أكرمني.

---

(1) ينظر: شرح المفصل، 9/ 67.

(2) شرح اللحمة، 2/ 691.

(3) من سورة يوسف: الآية 32.

(4) شرح اللحمة، 2/ 694، والارتشف، ص 341.

أو تحذف ياء المنقوص تقول: هذا قاضْ، ومررت بقاض. ويجوز إثباتها ساكنة تقول: هذا قاضي.

فإذا كان المنقوص منصوباً وجب إثبات الياء وإبدال التنوين ألفا نحو:

عش يا وطني عالياً، أي (عالياً)

فإذا كان غير منون ففي النصب يجب إثبات الياء نحو: إدع إلى التآخي وفي الرفع والجر الغالب إثباتها، ويجوز حذفها ويحسن ذلك في الاسجاع والفواصل نحنو: الكبير، المتعال.

7- الوقف بالنقل:

أو ما يُسمى بالاتباع، وهو تحويل ضمّة الحرف الموقوف عليه أو كسرته على الحرف الساكن قبله نحو: هذا بكُرْ، ومررت ببَكُرْ، ويشترط هنا ألا يكون ذلك الساكن همزة، نحو: فأس، ورأس، ولا ألفاً، نحو: باب وناب، ولا ياء ولا واواً نحو: كثيب، رسول.

أحكام الوقف:

أشرنا فيما مضى إلى أحكام الوقف مجملة في الأسماء والأفعال والحروف، ونريد أنْ نعرضها عليك مبوبّة كلٌ في موضعه زيادة في التوضيح والتماساً للاستيعاب والفهم.

أولاً: حكم الأسماء عند الوقوف عليها:

1- الاسم المنون: حذف التنوين: إنْ وقع بعد ضمة أو كسرة + قبله ألف بعد الفتحة نحو: هذا محمد، ومررت بمحمد، وتقول في (أكرمت محمداً، اكرمت محمداً) لوقوع التنوين بعد فتحة).

2- الأسماء المثناة والمجموعة جمع مذكر سالماً: إسكان النون، نحو: فدائيان، فدائيون، والأصل: فدائيان، وفدائيون.

3- الاسم المعتل الآخر المنون: حكمه حكم الصحيح، تقول: غـزوْ دلـوْ كرسـيْ، قاضـي والأصل: غزوٌ، دلوٌ، كرسيٌّ، ولك إثبـات اليـاء سـاكنة نحـو: هـذا قاضـي، ومـررت بقاضي، هذا في حالتي الرفع والجر، أمـا في حالـة النـصب فتبقـى اليـاء، نحـو: رأيـت قاضياً.

4- أما المقصور: فتثبت الألف في الأصول الثلاثة نحو: هـذا فتـى نـشيط، وأكرمـت فتـى نشيطاً، وأعجبت بفتى نشيط.

5- ما ختم بتاء التأنيث: إبدال التاء هاء، نحو: هذه فتاهـة نـشطة، وأكرمـت فتـاه نـشطة، ومررت بفتاه نشطة، وقد يوقف عليه بالتاء وتقول: مسامتْ، فاطمتْ.

ثانياً: حكم الضمائر عند الوقف عليها:

1- الوقف على ضمير المتكلم (أنا) بالألف والهاء) نحو: (أنا) أو (أنهْ)

2- على ضمير الغائب بالهاء في الأرجح لبيان حركـة المـد في الـواو واليـاء نحـو: (هُـوَهْ) و(هِيَهْ).

3- على (ها) الضمير الذي تحرك ما قبله بحذف صـلته وهـي المـدة في الكـسر، والـضم، تقول: (بِهِ) و (لَهُ).

ولك أنْ تبقى الصلة أو تحذفها إذا كان ما قبلها (ها) الـضمير سـاكناً ثابتـاً أو محـذوفاً للجزم أو الوقف فتقول: مِنْهُ، ومنهو، وعَلَيْه، وعَلَيْهي، ولم يَدعـهُ، ولم يـدعُهوُ، ارمِـه، ارمهي، فإن كانت (ها) مفتوحة أبقيناها نحو: رأيتها، ومررتُ بها.

4- أما الضمائر المتصلة فلك أنْ تقف عليها بالسكون أو بالهاء، نحو: أكرمتكْ، وأكرمتكهْ، ويجوز في الياء الفتح مـع اجـتلاب الهـاء تقـول: غلاميـة، اكرمنيـه أو الإسـكان نحَـو: غلامي، اكرمَنْي.

5- أما في نحو: لِمَ، وعَلامَ، فِيمَ، فالوقف عليها بالياء في الأرجح.

ثالثاً: حكم الأفعال عند الوقف عليها:

1- الفعل الصحيح: كالاسم الصحيح، فيجوز الوقف عليه بالإسكان أو بالروم او بالإشمام أو بالتضعيف، تقول في يكتبُ: يكتبْ بالإسكان، يكتب بالتضعيف[1].

2- الفعل المعتل المرفوع أو المنصوب: يوقف عليه بإثبات آخره ساكناً، تقول في الرفع: هو يدعو، والنهري يجريْ، والعبد يخشىْ الله.

وفي النصف: لن يدعوْ، لن يجري، لن يخشىْ.

أما إذا كان مجزوماً فالأحسن أنْ تقف عليه بالهاء نحو: لم يدعُه، لم يجره، لم يخشه.

وإذا بقي الفعل بعد الجزم على حرف واحد لم يكن أمامنا إلا الوقف عليه بالهاء نحو: فِهْ، عِهْ، رِهْ، الأمر من: وفي، وعي، روى.

رابعاً: حكم الحروف عند الوقف عليها:

1- الأصل في الوقف على الحروف هو الإسكان.

2- تبديل نون التوكيد ألفاً كما ذكرنا نحو: (ليكونا) في ليكونن.

زيادات:

1- علامات الوقف:

جعل سيبويه لكلّ شيء من تغييرات الوقف علامة في الخطّ تدلّ عليه دفعاً لأي لبس وليُهتدى بها في تلاوة آي الذكر الحكيم، وهي:

- علامة السكون (خْ) فوق الحروف، وجعلها بعضهم دائرة (ہ) وبعضهم يجعلها دالاً - ومعنى الخاء: خفيف أو خفاء -.
- علامة الروم: خط بين يدي الحرف هكذا (-).
- علامة الإشمام: نقطة بعد الحروف هكذا (.).
- علامة التضعيف: (ش) فوق الحرف أي: شديد.

(1) أغفلنا الروم والإشمام لأنهما ممّا يدرك بالبصر عند النطق.

2- قلنا إنّ اللغة الفصحى في الوقف على المنوّن المنصوب هي إبدال التنوين ألفاً ومنهم من يحذف التنوين ويسكن الكلمة فيقول في: رأيت زيداً، رأيت زيدْ، قال الشاعر:

الا حبذا غَنُمٌ وحسنُ حديثها لقد تركتْ قلبي بها هائماً دَنِفْ

والأصل: دنفا

3- رأينا أنَّ المنقوص المنون تحذف ياؤه عند الوقف في الأرجح، تقول: هذا قاض، واعلم أنّه إذا كان الحذف يؤدي إلى بقائه على حرفين أحدهما زائد لكونه ثلاثي الأصل وقد حذفت الوقف عينه أو لامه وجب الإثبات.

4- مثال الأول (مُر) اسم فاعل من (رأى) فإنَّ أصله (مُرْئيٌ) نُقلت حركة عينه وهي الهمزة إلى الساكن قبلها، وهو الراء ثم أُسقطت عينه فلو أُسقطَت لامه وهي الياء لاختلّ.

5- ومثال الثاني (يفي) مضارع (وفي) إذا سميت به أصله (يوفي) فحذفت الفاء وهو الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة، وكسر كما حذفت فغي (معد) و(يزن) وأخواتهن، ولو حذفت اللام وهي الياء اختلت الكلمة أيضاً.

6- مرّ من أبواب الوقف ما يُسمّى بالتضعيف وهو تضعيف الحرف الموقوف عليه نحو: هذا خالد، ونريد انبهك إلى أنَّ من شروط هذا التضعيف ألا يكون الموقف عليه همزة نحو: خطأ، ورشأ، لأنَّ الهمزة لا تدغم ما لم تكن عينا كسأل ولا ياء كالقاضي، ولا واو كيدعو ولا ألفا كيخشى، ولا تالياً لسكون كزيد وعمرو.

الخلاصة:

1- فإنّ الوقف قطع النطق عند آخر الكلمة اختياراً، وهو ما يشترك فيه الاسم والفعل والحرف وأنواع ثلاثة: اختياري، واضطراري، واختباري.
2- وهو مسألة اختيارية وغايته صوتية محضة فهو استراحة عند كلاً الخاطر من ترادف الحركات، وهو لهذا ضدٌ الابتداء.
3- والتغييرات الشائعة في الوقف سبعة: الإسكان وهو الأكثر، والروم، والإشمام، والتضعيف، والقلب، والحذف، والنقل.
4- والاسم المنوّن عند الوقف عليه يحذف تنوينه فإن كان معتلاً (منقوصاً أو مقصوراً) فحكمه حكم الصحيح. وما ختم بالتاء تبدل فيه نحو: فتاة.
5- والوقوف على الضمائر نحو: (أنا) وضمير الغائب بالهاء يكون بالألف أو الهاء نحو: أنا وإنه، هو، هيه. وعلى (ها) بحذف صلته نحو: به، له، ولكأن تقول منه، ومن هو وعليه وعليهي، أما الضمائر المتصلة فلك أنَّ تقف عليها بالسكون أو بالهاء نحو: أكرمتك واكرمتكه.
6- والفعل الصحيح كالاسم الصحيح عند الوقف عليه تقول: يكتبْ بالإسكان، ويكتبُ بالتضعيف، فإن كان معتلاً فيوقف عليه بإثبات آخره ساكناً في حالتي الرفع والنصب نحو: هو يدعُو، ولن يدعوْ. وان كان مجزوماً فالأحسن الوقف بالهاء، نحو: لم يدعُه.
7- والأصل في الوقف على الحروف هو الإسكان ولك أنَّ تبدل نون التوكيد ألفاً.

تطبيقات

تطبيق (1) اجب عن الآتي:

1- ما الوقف وما الغاية منه؟ وما أنواعه؟

2- ما هي التغييرات الشائعة في الوقف عددها ومثّل لها؟

3- ما حكم الاسم المنقوص عند الوقف عليه في الأحوال الثلاثة، مثّل؟

4- كيف يوقف على ما ختم بتاء التأنيث؟

5- ما أحكام الوقف على الحروف؟

6- كيف يوقف على (ها) الضمير؟

7- ما حكم الفعل المعتل الآخر عند الوقف عليه؟

تطبيق (2) فيما تحته خط وقف عيّن نوع التغيير الحاصل فيه وأوضحه:

1- قال تعالى: ﴿ رَبِّيٓ أَكۡرَمَنِ ﴾[1].

2- ﴿ فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ ﴾[2].

3- ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ ﴾[3].

4- ﴿ لَيُسۡجَنَنَّ وَلَيَكُونًا ﴾[4].

5- ﴿ رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعۡنَا مُنَادِيًا يُنَادِي ﴾[5].

---

(1) من سورة الفجر: الآية 15.

(2) من سورة طه: الآية 72.

(3) من سورة الفجر: الآية 4.

(4) من سورة يوسف: الآية 32.

(5) من سورة ال عمران: الآية 193.

6- قال الشاعر:

إذا مـــا ترعـــرع فينـــا الغـــلامُ ... فمـــا أنْ يقـــال لـــه مـــن هُـــوه

7- وقال آخر:

عجبـــتُ والـــدّهر كـــثير عجبُـــه ... مـــن عِنَنـــزيَ ســـبني لم أضـــرُبهْ

8- وقال الأعشى:

وإيّـــاك والميتـــات لا تقربنّهـــا ... ولا تعبـــدِ الـــشيطانَ واللهَ فاعبـــدا

9- وقال أبو النجم العجلي:

صارتْ نفوسُ القوم عنـد الغلـصِمَتْ ... وكـــادتِ الحـــرةُ أنْ تُـــدعى آمـــتْ

10- وقال آخر:

أنـــا ابـــن ماويّـــة إذ جـــدّ النّقُـــرْ ... وجـــاءتِ الخيـــل اثـــافّي زُمُـــر

11- علامة الخلاف، ولِمَ الشّقاق.

12- وقال الأخطل الصغير:

رضـــيتْ وقـــد ذهـــبَ الجَفَـــا ... وكـــذا الهـــوى لـــينٌ المـــودهْ
وتبـــــسّمْت فعلمــــــتُ أنْ ... رَجَعَـــتْ لنـــا تلـــك المـــودّة
فانـــا بـــــصدرِ حبيـــبتي ... كفراشـــــةٍ في قَلْـــــبِ وردةْ

المبحث الثالث

الهمزة

أولاً: تعريفها:

الهمزة صوت صامت حنجري انفجاري أو ما يُسمّى بالوقفة الحنجرية[1].

ثانياً: كتابة الهمزة:

تتغير كتابة الهمزة بتغير موقعها من الكلمة وعلى النحو الآتي:

أ- الهمزة حرف أول: إذا كانت الهمزة في أوّل الكلمة كتبت دائماً بصورة (ألف) نحو: أعانّ، أمسى، أحمر.

ب- الهمزة في وسط الكلمة (ساكنة): إذا كانت الهمزة ساكنة ووقعت وسط كلمة كتبت بحرف يناسب حركة ما قبلها نحو: بَأس، بئر، بُؤس.

والهمزة وسط الكلمة (متحركة) وما قبلها متحرك أو ساكن تكتب بحرف حركتها نحو: سَأل، سَئِم، لُؤْم.

فان كانت متحركة وما قبلها مضموماً أو مكسوراً أو كان بعدها ألف تكتب بحرف حركة ما قبلها نحو: مُؤن: فِئَة.

ت- الهمزة حرف أخير: إذا وقعت الهمزة آخر الكلمة وقد تقدّمها ساكن كتبت مفردة نحو: جُزء، عِبْء.

فإذا تقدّمها متحرك بحركة ما قبلها نحو أنشأ، قَرأ، حَدِيء.

أما إذا كانت أخيرة وبعدها تاء كتبت كالآتي:

- إذا تقدمها حرف صحيح كتبت ألفاً نحو نشأة.

---

(1) سمّى القدماء هذا الموضع أقصى الحلق، وسماه البحث الحديث بالحنجرة. ينظر: دراسات في اللغة، ص 109، 117.

- إذا تقدّمها حرف متحرك كتبت بحركة ما قبلها نحو: لُؤْلُؤةَ.
- إذا تقدّمها (ياء) كتبت على كرسي نحو: خَطِيئة، رَدِيئة.
- إذا تقدّمها (ألف) أو (واو) كتبت مفردة نحو: قِرآءة، مروءة.
- الهمزة مع الضمائر بعد ألف كتبت بحرف حركتها نحو: هذا رداؤه، في ردائه، نظرت رداءهَ.

ثالثاً: لفظ الهمزة:

الهمزة التي تقع أول الكلام نوعان:

أ- همزة قطع.

ب- همزة وصل.

وإليك بيانها في الجدول الآتي:

الأمثلة	نوع الهمزة	السبب
- انطلق، انطلقْ، انطلاق،	همزة وصل	في أول الفعل الخماسي وأمره وصدره
- استقام، استقم، استقامة	همزة وصل	في أول الفعل السداسي وأمره وصدره
- اخرج، أقعد، اذهب	همزة وصل	في أول الأمر من الثلاثي
- الوطن، الحب، الحرية	همزة وصل	همزة (ال)
- ابـن، ابنـة، أم، أمـرؤ امـرأة اثنان، اثنتـان، ابـنم، ايـم الله، ايمن الله	همزة وصل	الأسماء العشرة
- احمد، أكرم	همزة قطع	في أول الاسم
- أعان، اعن، إعانة	همزة قطع	في الفعل الرباعي وأمره ومصدره
- أن، إلى، ايا	همزة قطع	في أول الحروف

الشرح:

أولاً: همزة الوصل

أ- تعريفها:

هي التي لا تظهر خطاً ولا تنطق لفظاً إلا إذا جاءت في أول الكلام فإنها حينئذ تلفظ ولا تكتب.

أو هي الهمزة التي تثبت في ابتداء الكلام لفظاً وتسقط في أثنائه لفظاً وخطاً نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَ ﴾[1].

ونحو: اغفر يا رب، يا رب اغفر.

وهمزة الوصل همزة عارضة يتوصل بها إلى النطق بالساكن، فقد كثرت في العربية الألفاظ الساكنة الأول ولما كان النطق بالساكن في أول الكلام متعذراً، زيدت هذه الهمزة توصلاً للنطق به فإذا وقعت الكلمة التي ودت فيها همزة وصل وسط الكلام لم ينطق بها إذ لا ابتداء بالساكن.

ب- مواضع همزة الوصل:

1. في الأسماء: موضع همزة الوصل الأفعال ومصادر الأفعال التي همزتها همزة وصل إلا أنها جاءت في أسماء معينة يسمونها الأسماء العشرة[2] كما يوضحها الجدول:
   - ابن[3].
   - ابنة[4].
   - ابنم[5].

---

(1) من سورة لقمان: الآية 19.

(2) أعرضت عن اسم أوله همزة وصل يرد في كتب الصرفين.

(3) أصله: بنو لان جمعه على أبناء وقلنا في النسب إليه: بنوي، لهذا السبب.

(4) دل على الواو المحذوفة قولهم: بنت وأخت، إذا أبدلوا التاء من الواو.

(5) هي (ابن) زيدت عليها الميم للمبالغة.

- امرؤ.
- امرأة.
- اثنان[1].
- اثنتان[2].
- اسم[3].
- ايمن، ايم[4].
- ال التعريف في الاسم.

2. في الأفعال والمصادر: تكون همزة الوصل في الماضي الخماسي والسداسي وأمرهما ومصادرهما، نحو:
- انطلق، انطلقْ، انطلاق.
- استخراج، استخرج، استخراج.
- الأمر من الثلاثي نحو: إرحم، إذهب.

فالمضارع منها: يرحم ويذهب مفتوح الأول ساكن الثاني، فإذا أريد الأمر منهما حذفنا الحرف الأول وبقي الثاني ساكناً فجئنا بهمزة الوصل توصلا للنطق بالساكن.

ج- حركة همزة الوصل:

إذا وقعت همزة الوصل في أول الكلام حركت بالكسر أبدا لأنها ساكنة – أو هكذا تخيلوها – وما بعدها ساكن فحركوها بالحركة التي تجب حين يلتقي ساكنان وهي الكسرة[5].

---

(1) أصلها ثنيان لأنها من: ثنيت.

(2) التاء فيها للتأنيث، فثنيان كبنتين، واثنتان كابنتين.

(3) أصله (سمو) حذفت واو تخفيفاً كما حذفت في (ابن) و (ابنة) وعوضت عنها الهمزة.

(4) ايمن الله للقسم، وايم محذوف النون مأخوذ من اليمن والبركة كأنهم اقسموا ببركة الله ويمنه، وعند الكوفيين أن همزته همزة قطع، وانه جمع لا مفرد، وهو جمع: يمين.

(5) ينظر: شرح المفصل، 9/ 137.

فإذا بني الفعل الخماسي أو السداسي للمجهول ضُمَّتِ الهمزة نحو: اتضح، واسترحم، وكذلك في أمر الثلاثي المضموم العين في المضارع نحو: ادخل، اكتب فإذا كان الفعل من الأفعال التي جعلت كسرة عينها ضمة مناسبة لواو الجماعة فتكسر الهمزة أيضاً نحو: استقاموا، واندحروا. ويكثر فتح همزة الوصل في أيمن وأيم. ويجوز كسر الهمزة وضمها في نحو اختير، أنقيد، مجهولي، اختار وانقاد ويترجح الكسر في: اسم، ويجب الكسر بما بقي من الأسماء العشرة والأفعال والمصادر.

د- مواضع حذف همزة الوصل:

تحذف همزة الوصل لفظاً وكتابة في الآتي:

1- في: (بسم الله الرحمن الرحيم)[1].

2- إذا وقعت بعد استفهام نحو قوله تعالى: ﴿ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ ﴾[2]، استغناء بهمزة الاستفهام عن همزة الوصل (ولم يؤد حذفها إلى لبس لان ألف الاستفهام مفتوحة وألف الوصل مكسورة).

أما إذا كانت همزة الوصل الواقعة بعد الاستفهام هي (ال) فلا تسقط لان كلتا الهمزتين مفتوح، وإنما تبدل ألفاً نحو: قوله تعالى: ﴿ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ ﴾[3]. فلو حذفت لوقع لبس ولا يعلم أهي الاستفهامية أم التي مع لام التعريف فلذلك ثبتت وشبهت بألف احمر لثبوتها قال المثقب العبدي:

آلخير الذي أنا ابتغيه ... أم الشر الذي هو يبتغيني[4]

(1) إذا سبقت بكلام هنا حذفت لفظاً لا خطأ تقول: استحلفك باسم الله، أن تقول الحق.

(2) من سورة الصافات: الآية 153.

(3) شرح المفصل، 9/ 138.

(4) من سورة الأنعام: الآية 143.

هذا قبر خالد بن الوليد.

3- إذا وقعت بين علمين نحو: هذا قبر خالد بن الوليد.

4- إذا دخلت عليها اللام الحرفية سواء كانت اللام للجر أو للقسم أم للتعجب أم للاستغاثة، نحو: اعملوا للخير والحب.

وانه لله لأمر عجيب.

يا للجمال والبهاء.

يا لله للفقراء.

ثانياً: همزة القطع:

أ- تعريفها:

هي الهمزة التي تنطق دائم سواءاً أكانت في بدء الكلام أم في وسطه فهي همزة أصلية من الكلمة نفسها لم تجلب للنطق بالساكن، نحو:

أكرمت الضيف إكراماً.

زرت الإسكندرية في العام الماضي.

أحسن إلى الناس تستعبد قلوبهم.

ب- مواضعها:

تقع همزة القطع في:

- أول الفعل الماضي الرباعي وأمره ومصدره نحو:

أعانَ، أعِنّ، إعانةً.

أنصفَ، أنْصفْ، إنصاف.

- في أول الأسماء المذكورة فقي همزة الوصل نحو:

أحمد، أسعد، أمام (وتستثنى الأسماء العشرة).

- في أول الحروف نحو: إنَّ وأنَّ، إلى أيا (وتستثنى من ذلك ال التعريف فهمزتها همزة وصل كما مرّ).

ملاحظة مهمة: ترسم همزة القطع ألفاً مهموزة أما همزة الوصل فترسم ألفاً مجردة من الهمز.

والخلاصة: أن الهمزة نوعان هما:

1- همزة الوصل: وهي تثبت في ابتداء الكلام وتسقط في أثنائه وتكون في المواضع الآتية:

أ- في ماضي الخماسي وأمره ومصدره نحو: انسحَب، انسحبْ، انسحاب.

ب- في ماضي السداسي وأمره ومصدره نحو: استغْفَر، استَغفِر، استغفار.

ج- في أمر الثلاثي نحو: انصر، أنصف.

د- في (ال) التعريف.

هـ- في الأسماء العشرة وهي (ابن، ابنة، ابنم، امرؤ، امرأة اثنان، اثنتان، اسم، أيمن، ايم).

2- همزة القطع: وهي التي تنطق سواء أكانت في بدء الكلام أم في أثنائه وتاتي في المواضع الآتية:

أ- في ماضي الرباعي وأمره ومصدره نحو: أنصفَ، أنصفْ، إنصاف.

ب- في الأسماء كلها (عدا الأسماء العشرة).

ج- في الحروف كلّها عدا (ال التعريف).

ملاحظة:

تضم همزة الوصل في أول المجهول الخماسي أو السداسي نحو: أُتضح، أُستخرج، وتضم أيضاً في أمر الثلاثي المضموم العين نحو: دخل - يدخل - ادخل، وتفتح في آيمن، وأيم، وال التعريف، تكسر فيما عدا ذلك.

تطبيقات

تطبيق (1): أجب عن الآتي مع الأمثلة:

1- كيف تكتب الهمزة إذا وقعت في آخر الكلمة؟

2- ما حكمها في الكتابة مع الضمائر؟

3- ما هي همزة الوصل، ولماذا سميت بهذا الاسم؟

4- ما مواضع همزة الوصل؟

5- أين توجد همزة القطع؟

6- ما مواضع حذف همزة الوصل؟

تطبيق (2): عيّن الكلمات المهموزة فيما يأتي وبيّن نوع الهمزة ذاكراً السبب:

1- قال تعالى: ﴿ وَٱقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَ ﴾[1].

2- ﴿ ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴾[2].

3- ﴿ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ ٱلْحِسَابُ ﴾[3].

4- وفي الحديث الشريف: (اتق الله حيثما كنت).

5- وفيه أيضاً: (إذا استعنت فاستعن بالله).

6- وقال المتنبي:

إذا اعتاد الفتى خوضَ المنايا ... فأيسرُ ما يمرّ به الوحول.

---

(1) من سورة لقمان: الآية 19.

(2) من سورة المطففين: الآية 2.

(3) من سورة إبراهيم: الآية 41.

7- وقال بعض المولّدين:

على العقل فعوّلْ في كلِّ شأنٍ	ودانِ كلَّ مَنْ شئتَ أن تداني

8- وقال ابن الرومي:

أعانقها والنفس بعد مشوقةٌ	إليها وهل بعدَ العناق تداني
كأنَّ فؤادي ليس يشفى غليلُهُ	سوى أن ترى الروحين تمتزجان

تطبيق (3): عيّن همزة الوصل المحذوفة ذاكراً السبب:

1- قال تعالى: ﴿ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾[1].

2- ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[2].

3- ﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ ﴾[3].

4- ﴿ وَإِنَّهُۥ لَلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ ﴾[4].

5- ﴿ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ ۖ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾[5].

6- قال المتنبي في مدح بدر بن عمار:

---

(1) من سورة الصف: الآية 2.

(2) من سورة الفاتحة: الآيات 1-2.

(3) من سورة التوبة: الآية 60.

(4) من سورة البقرة: الآية 149.

(5) من سورة البقرة: الآية 80.

إنمـــا بـــدرُ بـــنُ عمـــارٍ ســـحابٌ   هطـــل فيـــه ثـــوابٌ وعقـــابُ

7- لله أن الساكن عن الحق شيطان أخرس.

8- يا للأطباء من الوباء.

9- يا للجمال.

الفصل الثامن

الفواصل القرآنية

دراسة صوتية بلاغية

مقدمة

نزل القرآن بلسان عربي مبين، ونزل على قوم شغلهم البيان حتى كان أعظم بضاعتهم، تفعل الكلمة فيهم ما لا تفعل السيوف وقد كانوا مجبولين بحكم البيئة والنشأة وامية الكتابة على حب البيان الرفيع المليء بالصور الإيقاعية المساعدة على تذكر المادة اللفظية كالقوافي والأسجاع وكل ما يعطي نغماً موسيقياً إيقاعياً، وكان على القرآن لكي يؤثر فيهم أنّ يعلو على بيائهم، وهكذا جاء ممثلاً أرقى استعمال للغة من لغات البشر، تشرفت به العربية شرفاً رفيعاً.

وصور الإعجاز في القرآن لا تحصى، ومنها إعجازه اللغوي، ومن مظاهر الإعجاز اللغوي استعماله للفواصل التي أغنى الله بها العرب عن ولعهم بالقوافي والأسجاع وعشقهم لموسيقى الألفاظ، فوجدوا خيراً من ذلك في القرآن الكريم فآمنوا به.

وقد درست الفواصل وسط أخواتها من الظواهر الإيقاعية المشابهة لها في نهايات الجمل العربية كالقافية والسجع والجناس – حين يكون آخر الجملة – والاتباع، وذلك ليظهر لنا فضل القرآن على غيره من الكلام، مع أنه استعمل اللغة نفسها التي استعملها العرب بكل صورها ومظاهرها تقريباً، ولن ندخل هنا في تفاصيل الخلاف الذي ثار بين البلاغيين حول استعمال مصطلح السجع في القرآن الكريم، وإنما نذكر أنّ الشائع استعمال مصطلح الفاصلة في القرآن والسجع في غيره، مع التنبيه على أنه ليست كل الفواصل مسجوعة، بل منها المسجوع ومنها المرسل.

وتحليل الفواصل ودراستها يستدعي الإلمام بعلوم الأصوات والصرف والنحو والمعجم والدلالة، وذلك كله يمد الدراسة الأسلوبية بعناصرها الأولى، وهو ما فعلناه في دراستنا هذه.

المبحث الأول

الفاصلة: دراسة صوتية

الفاصلة: هي لفظ آخر الآية ينتهي بصوت قد يتكرر محدثاً إيقاعاً مؤثراً في صورة السجع وقد لا يتكرر، ولكن الفاصلة تحتفظ دائماً بإحدى صور التوافق الصوتي مع الفواصل السابقة واللاحقة، أما تفصيل الموضوع فعلى النحو الآتي:

(1) الدراسة الصوتية: استعمل القرآن في الفواصل حروفاً ذات وقع نغمي ووضوح سمعي لتظهر للسمع حين الوقف عليها، والوقف على أواخر الآيات من سنسن القراءة كما هو معلوم، ولذلك استعمل النون فاصلة في حوالي (51٪) من آياته، تلتها الميم بحوالي (12.5٪) وهما أهم حروف الترنم في العربية، في حين لم يستعمل الخاء فاصلة قط لصعوبتها وصعوبة الوقف عليها، وهذا إحصاء بالحروف المستعملة في الفواصل ونسب استعمال كل منها، مع العلم بأن عدد آيات القرآن (6247) آية.

الحرف	عدد مرات استعماله فاصلة	النسبة المئوية لاستعماله فاصلة
النون	3182	٪50.93
الميم	775	٪12.40
الراء	690	٪11.04
الدال	286	٪4.62
الألف المقصورة	245	٪3.92
الباء	239	٪3.82
اللام	212	٪3.39
الهاء	173	٪2.76
الياء	87	٪1.39

الحرف	عدد مرات استعماله فاصلة	النسبة المئوية لاستعماله فاصلة
القاف	66	٪1.05
ألف المد	42	٪0.67
التاء	42	٪0.67
العين	33	٪0.52
الفاء	22	٪0.35
الجيم	20	٪0.32
الطاء	19	٪0.30
الزاي	18	٪0.28
الهمزة	17	٪0.27
الظاء	17	٪0.27
السين	14	٪0.22
الصاد	12	٪0.19
الكاف	9	٪0.14
الواو	6	٪0.096
الثاء	6	٪0.096
الحاء	5	٪0.080
الضاد	4	٪0.064
الشين	3	٪0.048
الذال	2	٪0.032
الغين	1	٪0.016
الخاء	-	-

ملاحظات حول العد والإحصاء:

- عددت تاء التأنيث التي يوقف عليها بالسكون هناء كما في الحاقة والقارعة لأن مبنى الفواصل على الوقف، وهي تصير بالوقف هاء لا تاء.
- لم أعد حرف المدّ الناشئ عن الوقف على التنوين فاصلة لأنه ليس من بنية الكلمة، ولا يظهر إلاّ في حالة النصب، احتسبت بدلاً من الحرف السابق عليه، واعتضدت في ذلك بموقف العروضيين حين فعلوا ذلك في القوافي، فالقافية في قول شوقي:

سَلُوا قلبي غداة سلا وتابا لعلَّ على الجمالِ له عِتابَا

قافية بائية كما هو معلوم.

بعض النتائج المستخلصة من الجدول السابق.

1- نلاحظ أنَّ حرف النون يمثّل أكثر من نصف فواصل القرآن، حيث جاء فاصلة بنسبة (51٪) تقريباً، وهذه النتيجة تصديق لكلام سيبويه وغيره ممن لاحظوا ذلك، وإذا علمنا أنَّ مجمل استعمال حرف النون في القرآن الكريم كله هو (27265) فإن نسبة استعماله فاصلة إلى نسبة استعماله الكلية تكون (11.67٪) هي نسبة عالية إذا قورن بحروف أخرى، فضلاً عن ذلك أنَّ التنوين الذي يلحق فواصل بعض السور كالإسراء والكهف ومريم، هذا التنوين هو نون ساكنة أيضاً وإن كان يتحول بالوقف إلى الألف الممدودة، وبذا فإن النون والتنوين يفوزان بأكبر نصيب في الفواصل لما فيهما من الغنة الجميلة في السمع، ويحق لنا بعد ذلك أنَّ نقول إن عنصر الإيقاع والتنغيم والتطريب يقصد إليه في القرآن قصداً، وليس مجرد محسّنات زخرفية.

2- جاء حرف الميم تالياً للنون بنسبة (12.38٪) يليه الراي بنسبة (11.04٪) والدال بنسبة (4.62٪) والملاحظ أنَّ الميم حرف شفوي، والراء والدال من الحروف التي تنطق باعتماد اللسان مع الأسنان، وكل هذه الحروف تنطق من الجزء الأمامي لجهاز التصويت، وهذا أمر ملاحظ في الفواصل، حيث نلاحظ أنَّ حروف الحنجرة والحلق

اقل استعمالاً من الحروف الشفوية والأسنانية، ولهذا كله علاقة بسهولة النطق والوضوح السمعي.

والمراد بالوضوح السمعي وصول صوت الحرف واضحاً إلى السمع، حيث إن لكل مجموعة حروف متقاربة المخارج نسبة وضوح سمعي، وليست كل الأصوات الأسنانية على السواء في نسبة الوضوح السمعي، فبعضها أوضح من بعض[1].

ولحرص القرآن على الإيقاع اللفظي وتناسق الفواصل تحذف بعض الحروف في الفاصلة مثل ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ ﴾[2]، وأصلها يسرى، ولكن حذف الياء يساويها صوتياً بما سبقها وتلاها من الفواصل، وكثيراً ما تحذف ياء المتكلم في الفاصلة للغرض نفسه مثل ﴿ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴾[3] وأصلها أطيعوني.

وعلى العكس من ذلك قد يزيد القرآن حرفاً للغرض نفسه مثل ﴿ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠ ﴾[4] وأصلها الظنون بدون ألف لأنها معرفة بالألف واللام، ولكن فواصل السورة أكثر بحرف مدّ، فوافقتها، ومثل ذلك زيادة هاء السكت في ﴿ وَأَمَّا مَنۡ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِشِمَالِهِۦ فَيَقُولُ يَٰلَيۡتَنِي لَمۡ أُوتَ كِتَٰبِيَهۡ ﴿٢٥﴾ وَلَمۡ أَدۡرِ مَا حِسَابِيَهۡ ﴿٢٦﴾ يَٰلَيۡتَهَا كَانَتِ ٱلۡقَاضِيَةَ ﴿٢٧﴾ مَآ أَغۡنَىٰ عَنِّي مَالِيَهۡۜ ﴿٢٨﴾ هَلَكَ عَنِّي سُلۡطَٰنِيَهۡ ﴾[5]، وذلك لتتوافق الهاء إيقاعاً مع التاء المربوطة التي تصير هاء بالوقف، بل إن القرآن قد يغير من بنية الكلمة لأجل الإيقاع كما في (وطور سنين) [6]،وهو نفسه طور سيناء المذكور في سورة المؤمنين، لكن فواصل السورة كلها نونية فغير بنية الكلمة لتتوافق الفواصل، ومثله

---

(1) المدخل إلى علم اللغة، د. رمضان عبد التواب، ص 101.

(2) من سورة الفجر: الآية 4.

(3) من سورة ال عمران: الآية 51.

(4) من سورة الأحزاب: الآية 10.

(5) من سورة الحاقة: الآيات 25-29.

(6) من سورة التين: الآية 2.

﴿ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّـٰهَا ﴾[1]، وأصله دسّسها، ولكنه لا يتوافق مع فواصل السورة إلاّ بالصيغة المذكورة، وكل ذلك يؤكد حرص القرآن على الإيقاع الألفاظ الذي جُبل الناس على حبه، هذا مع الحرص على جانب الدلالة أيضاً.

(2) التقديم والتأخير: وهو يحدث كثيراً في الفواصل القرآنية، وله بلاغته الخاصة وجماله وإيقاعه المؤثر، وهو في كلامنا عملية فنية معقدة تحتاج إلى خبرة علمية بفن القول، وترتبط بالمستويات العليا للغة، ويقول فيه العلاّمة عبد القاهر الجرجاني: "هو باب كثير الفوائد، جمّ المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية..."[2]. ويدرسه المحدثون في نظرية النحو التحويلي تحت مصطلح (Permutation).

والتقديم والتأخير عند العرب مرتبطان بفن القول، أي بالكلام ذي الطبيعة الفنية كالشعر والنثر الفني في ألوانه المتعددة، والضابط للتقديم والتأخير عندهم هو الأعراب الذي يحفظ لكل لفظ موقعه في بناء الجملة سواء ورد مقدماً أم مؤخراً، وفي جملة "ضرب عبدالله زيداً" يقول سيبويه: "فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيداً عبدالله، لأنك إنما أردت به مقدماً ما أردت به مؤخراً، ولم ترد أنْ تشغل الفعل بأول منه، وإن كان مؤخراً في اللفظ، فمن ثم كان حدّ اللفظ أنْ يكون مقدماً، وهو عربي جيد كثير، كأنهم يقدمون الذي بيانه لهم أهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهماتهم ويعنيانهم"[3].

ونستطيع أنْ نزيد مطمئنين إلى هذه الأهمية التي صارت من بعد مبرراً لكل تقديم وتأخير، نزيد عليها الاهتمام ببناء الجملة من حيث الإيقاع الذي يحدثه التقديم والتأخير أيضاً، كما تفصّله دراستنا هذه.

---

(1) من سورة الشمس: الآية 10.

(2) دلائل الإعجاز، ص 185.

(3) الكتاب، 1/ 34.

ومن صوره في الفواصل تقديم المفعول على الفاعل مثل ﴿ وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ ﴾[1]، وذلك لأن فواصل السورة كلها رائية فيتحقق الإيقاع الجميل بذلك، ومنه تقديم المفعول للاختصاص مثل ﴿ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾[2]، فق حقق تقديم المفعول (أنفس) غرضين، الأول: إيقاعي وهو إجراء الفاصلة بالنون لتتوافق إيقاعياً مع غيرها، والثاني: بلاغي وهو اختصاصهم بظلم أنفسهم، ومنه تقديم الضمير على ما يفسره في ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾[3]، حيث قدّم الضمير العائد على موسى وأخّر الفاعل لرعاية الإيقاع في الفاصلة، وصور التقديم والتأخير في الفواصل كثيرة. وقد أحصيت مواضع التقديم والتأخير في الفواصل فكانت في حوالي (990) موضعاً أي بنسبة (15.84٪) من مجموع الفواصل.

(3) **الإحلال اللفظي**: وهو إحلال لفظ محل آخر لدلالة بلاغية وحاجة السياق بعناصره المتنوعة، ويدرسه المحدثون تحت مصطلح (Replacement) وصورة كثيرة في الفواصل نذكر منها إحلال صيغة فاعل محل مفعول مثل ﴿ خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ﴾[4]، أي مدفوق كما ذكر البلاغيون، ولكن صيغة فاعل توافق الفواصل المنتهية بحرف مسبوق بألف المد، ولا توافقها كلمة مدفوق لأن حرف المد فيها الواو وهولا يتجانس مع الألف بل مع الياء، وهنا نكتة بلاغية في استعمال لفظ فاعل وهي أنّ ذلك الماء لا يخرج إلاّ دفقاً أي سريعاً، ولذا يناسبه لفظ فاعل لا مفعول، وعكس ذلك إحلال مفعول محل فاعل في ﴿ إِنَّهُۥ كَانَ وَعْدُهُۥ مَأْتِيًّا ﴾[5]، أي آتياً كما ذكروا، ولكنه بذلك يحقق الإيقاع في الفواصل المنتهية بحرف مد مسبوق بياء مشددة، وفيه نكتة أخرى

---

(1) من سورة القمر: الآية 41.

(2) من سورة البقرة: الآية 57.

(3) من سورة طه: الآية 67.

(4) من سورة الطارق: الآية 6

(5) من سورة مريم: الآية 61.

وهي جعل الوعد نفسه علماً منصوباً يتوافد إليه الناس، وذلك أبلغ في الدلالة، ومن صور الإحلال كذلك لدواع سياقية وإيقاعية إحلال المفرد محل المثنى، وعلى العكس، والجمع محل المثنى وعلى العكس، والعاقل محل غير العاقل، والمؤنث محل المذكر وعلى العكس، وكل ذلك في بلاغة عالية وأسلوب بديع يمتع العقل والروح معاً لمن يتدبر ويتذوق.

(4) **الاستغناء بلفظ عن آخر**: وهناك ظاهرة مشابهة لها هي الاستغناء بلفظ عن آخر، لدواع سياقية، والقرآن يختار اللفظ بدقة متناهية، ومن ذلك أنَّ القرآن يستعمل كثيراً بصيغة غفور في الفواصل، ولكن يستغني عنها بغفار لتوافق الفواصل في ﴿ فَقُلْتُ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا ﴾[1]، والفواصل هنا هي (إسرارا وغفارا ومدرارا) أما غفور وغفار في حق الله تعالى فهما صيغتا مبالغة ولا تفاضل بينهما دلالياً، ولكن حاجة السياق تحدد المختار منهما، ومثله ﴿ وَمَكَرُوا۟ مَكْرًا كُبَّارًا ﴾[2]، حيث أوثرت صيغة كبّار على كبير لإبداء المبالغة وتحقيق الإيقاع، ومثله استعمال عسر مكان عسير المعتادة في (هذا يوم عسر)[3].

(5) **الحذف في الفواصل**: ومن مظاهر البلاغة في الفواصل كذلك حذف بعض الألفاظ في الفواصل، والحذف ظاهرة لغوية عامة، والعربية لغة إيجاز يكثر فيها الحذف، ولا غرو أنَّ سماه ابن جني: "شجاعة العربية" وقال:" قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلاّ عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغريب في معرفته"[4]، ويُرجع في معرفة المحذوف إلى السياق بقرائنه المتنوعة، وفي بلاغة الحذف وجماله يقول عبد القاهر: "هو باب دقيق المسلك، لطيف المآخذ، عجيب

---

(1) من سورة نوح: الآية 10.

(2) من سورة نوح: الآية 22.

(3) من سورة القمر: الآية 8.

(4) الخصائص، 2/ 362، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1406هـ-1986م.

الأمر، شبيه بالسحر، فانك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، الصمت عن الإفادة أزيده للإفادة[1].

وأشهر صوره حذف المفعول به والأفعال يعلمون ويفعلون ويعملون يحذف معها المفعول كثيراً في الفاصلة لدواعٍ سياقية كالتهديد في ﴿ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ ويحذف للمواساة والتخفيف في ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾ أي وما قلاك فحذف الكاف للفاصلة ولعدم ذكر الضمير العائد على النبي ﷺ مع لفظ القلى على البغض، وحقق مع ذلك إيقاعاً جميلاً بتوافق الفواصل، ومنه اطلاع النوع كما في (فأما من أعطى واتقى) أي أعطى أي خير واتقى الله واتقى المحرمات والشبهات .... الخ، ولو ذكر المفعول صريحاً لصرف الذهن إلى شيء واحد فقط.

(6) ائتلاف الفاصلة مع مضمون آيتها: اتفق نقاد الشعر والنثر على وجوب أنَّ تكون القافية وآخر السجعة مطابقة لمضمون البيت أو الجملة المسجعة، فإذا جاءت مجتلبة للتوافق الصوتي دون حاجة السياق إليها عُد لذلك عيباً فيها، ذلك أنَّ الفاصلة والسجعة تأتيان آخر الجملة، وآخر الجملة لابد أنَّ يحمل مضموناً مطابقاً لمضمون ما قبله، ليكون الكلام متناسقاً غير متنافر ولا شاذ، وقد جاءت الفواصل القرآنية متآلفة تمام التالف مع آياتها، مؤدية دورها في إتمام المعنى وإيصاله على نحو بديع معجز حتى لو تكلف متكلف أنَّ يستبدل الفاصلة بغيرها ما استطاع وما وجد غيرها يؤدي المعنى والإيقاع معاً، فالفاصلة إذن إحدى صور الإعجاز في بيان القرآن الخالد، قال الزركشي: اعلم ا ن من المواضع التي تؤكد فيها الإيقاع المناسبة مقاطع الكلام وأواخره، وإيقاع الشيء فيها بما يشاكله، فلابد أنَّ تكون مناسبة للمعنى المذكور أولاً، وإلا خرج بعض الكلام عن بعض، وفواصل القرآن العظيم لا تخرج عن ذلك، لكن منه ما يظهر، ومنه ما يخرج بالتأمل للبيب[2].

---

(1) دلائل الإعجاز، ص 106.

(2) البرهان في علوم القرآن، 1/ 107، دار الفكر، بيروت، 1408هـ-1988م.

والقرآن يختار الفاصلة بدقة عجيبة تدل على إعجاز بياني، فهي من جهة الدلال تتوافق مع مضمون الآية، ومن جهة الصوت تتوافق مع الإيقاع العام للآيات السابقة واللاحقة، حتى إن السامع إذا كان ذا نظر ثاقب بفن الكلام وسمع الفاصلة أدرك موقعها من الكم كما رووا أنّ أعرابياً سمع قارئاً يقرأ ﴿ فَإِن زَلَلْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْكُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾[1]، فقرأ (أنّ الله غفور رحيم) ولم يكن يقرأ القرآن، فقال: إن كان هذا كلام الله فلا يقول كذا، الحكيم لا يذكر الغفران عند الزلل لأنه إغراء عليه[2].

ومن ذلك ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّنَ ٱلْقُرُونِ يَمْشُونَ فِى مَسَٰكِنِهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ ۖ أَفَلَا يَسْمَعُونَ ۝ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا نَسُوقُ ٱلْمَآءَ إِلَى ٱلْأَرْضِ ٱلْجُرُزِ فَنُخْرِجُ بِهِۦ زَرْعًا تَأْكُلُ مِنْهُ أَنْعَٰمُهُمْ وَأَنفُسُهُمْ ۖ أَفَلَا يُبْصِرُونَ ﴾[3]، موافقة لمضمون الآية كذلك، إذ أنهم يرون الماء ينزل من السماء فيساق إلى الأرض الجرداء فيخرج الله به الزرع منها ثم إنهم يذهبون ليأكلوا هم وأنعامهم، أفلا يبصرون إذن نعمة الله تعالى تتحقق أمام أعينهم يوماً بيوم؟

(7) **الأعراب والفاصلة**: علاقة النحو بالبلاغة قديمة قدم العلمين معاً، فالبلاغة كما أسموها هي النحو العالي، أنها قمة الخبرة بالتراكيب ودلالاتها معاً، والإعراب بلا شك صلب النحو العربي ونشاط من أنشطته البارزة، ولسنا ننظر إلى الإعراب هنا بوصفه أثراً جالباً للحركة الإعرابية في أواخر الكلمات فحسب، بل بوصفه خبرة بالنظم والتراكيب واستعمالاتها، وهو ما أسماه عبد القاهر بالنظم وبنى عليه نظريته في البلاغة العربية.

---

(1) من سورة البقرة: الآية 209.

(2) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، 2/ 129، ط 4، الحلبي، القاهرة، 1389هـ-1978م.

(3) من سورة السجدة: الآيات 26-27.

والمعنى دائماً تبع للحالة الإعرابية، وقديماً قالوا: إن الإعراب فرع المعنى وربما أدى تغيير الحركة الإعرابية إلى فساد المعنى، كما في المسألة مشهورة عند النحاة في قوله تعالى: ﴿ وَأَذَانٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥ ﴾[1] فمن قرأ بجر (رسول) متعمداً كفر لأنه يعطفه على المشركين، والصواب فيه الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، ولا شك أنَّ الفاصلة القرآنية بإعرابها وأصواتها تأتي نتيجة التركيب اللغوي للجملة، وإنْ جعلها على صورة ما توافق الإيقاع لابدّ من مراعاة دورها في التركيب، والقران الكريم يطوع العربية لاستعمالاته فيأتي بالمعجز البديع من البيان، ومنه الفواصل.

وسوف نكتفي هنا بشواهد على علاقة الإعراب بالفاصلة وأثره في صياغتها ودلالتها، ومن ذلك:

1- التوطئة للفاصلة بما يمنع الفعل من النصب: قلنا إن كثيراً من الفواصل القرآنية جاءت بصورة الفعل المضارع المرفوع المسند إلى واو الجماعة بصيغتي (تفعلون ويفعلون) ولكي يتحقق الإيقاع بالمدّ والترنّم ينبغي أنَّ يبقى الفعل مرفوعاً بثبوت النون، وحين يأتي الفعل في سياق كان حقه فيه النصب كما اعتاد العرب استعماله تأتي في التركيب توطئة تمنع الفعل من النصب ومن ذلك:

﴿ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾[2].

﴿ ٱنظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ ٱلْءَايَٰتِ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ ﴾[3].

﴿ فَٱقْصُصِ ٱلْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾[4].

---

(1) من سورة التوبة: الآية 3.

(2) من سورة البقرة: الآية 187.

(3) من سورة الأنعام: الآية 65.

(4) من سورة الأعراف: الآية 176.

ولو قيل في الأولى ليتقوا لانتصب الفعل وذهب الإيقاع، ولذا وطئ لرفعه بلعل التي تفيد الرجاء عادة وتمنع الفعل من النصب بجعله مع فاعله في محل رفع خبراً لها، وهذه الصورة تتكرر في الفواصل كثيراً، وقد راجعت مواضع استعمال "لعل" بهذه الصورة المذكورة فوجدتها كثيرة، بل إن استعمال "لعل" بهذه الصورة هو الشائع في استعمالها في القرآن الكريم[1].

وقد تكرر لعل في الفاصلة لهذا السبب نفسه، ومن ذلك:

﴿ لَّعَلِّيٓ أَرۡجِعُ إِلَى ٱلنَّاسِ لَعَلَّهُمۡ يَعۡلَمُونَ ﴾[2].

﴿ لَعَلَّهُمۡ يَعۡرِفُونَهَآ إِذَا ٱنقَلَبُوٓاْ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِمۡ لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ ﴾[3].

قال الكرماني: "كرر لعل رعاية فواصل الآي، إذ لو جاء بمقتضى الكلام قال: لعل أرجع فيعلموا، بحذف النون على الجواب"[4].

وقد يُخالف الاطراد الإعرابي في فاصلة ما لتحقيق الإيقاع وزيادة فائدة دلالية في سياقها، ومنه قوله تعالى في أهل الكتاب ﴿ لَن يَضُرُّوكُمۡ إِلَّآ أَذٗىۖ وَإِن يُقَٰتِلُوكُمۡ يُوَلُّوكُمُ ٱلۡأَدۡبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ﴾[5]، حيث جاء الفعل "ينصرون" مرفوعاً محققاً الإيقاع مع ما سبقه وما تلاه من الفواصل، ولكنه معطوف على فعل مجزوم هو جواب الشرط "يولوا" وكان حقه الجزم مثله بقياس النحاة، ولكنه ورد مرفوعاً، وفي علّة ذلك يقول الزمخشري :"فان قلت: هلا جُزم المعطوف في قوله "ثم لا ينصرون"، قلت: عدل به عن حكم الجزاء إلى حكم الإخبار ابتداء، كأنه قيل: ثم أخبركم أنهم لا

---

(1) انظر: معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم، ص 501، وما بعدها، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1408هـ-1988م.

(2) من سورة يوسف: الآية 46.

(3) من سورة يوسف: الآية 62.

(4) البرهان في توجيه متشابه القرآن، منشور باسم "أسرار التكرار في القرآن"، ص 112، دار الاعتصام، القاهرة، 1398هـ-1978م.

(5) من سورة ال عمران: الآية 111.

ينصرون، فإن قلت: فأي فرق بين رفعه وجزمه في المعنى؟ قلت: لو جزم لكان نفي النصر مقيداً بمقاتلتهم كتولية الأدبار، وحين رفع كان نفي النصر وعداً مطلقاً[1]، فالفعل هذه الصورة حقق إيقاعاً في فاصلته، وأعطى دلالة جليلة القدر، وهذا من كمال بلاغة القرآن الكريم لمن يتذوق أسرار البيان الرفيع.

2- التوطئة للفاصلة بما يعمل الرفع أو النصب: إذا كانت الفواصل مرفوعة مُهّد للفاصلة بما يعمل الرفع، وإذا كانت منصوبة مهّد لها بما يعمل النصب، هذا مع أنّ التركيب اللغوي قد يكون واحداً في الفاصلة كأن تكون "غفور رحيم" بالرفع أو "غفوراً رحيماً" بالنصب، فالمعنى فيهما واحد، ولكن الإيقاع مختلف، فالرفع حالة سكون، والنصب فيه التنوين ثم الوقف عليه فيصير حرف مدّ، وحين تكون فواصل السورة ساكنة كالنون والميم يأتي الرفع مثل: ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[2]، ﴿ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[3]، وحين تكون فواصل السورة منصبوبة يستعمل القرآن إمكانات النصب المتعددة في العربية لتحقيق النصب في الفاصلة، ومنه: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا ﴾[4] ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾[5].

والفعل (كان) من الأفعال المساعدة في العربية، وهو يفيد في هذا السياق الاستمرار، ولكنه ادخل في التركيب لمراعاة الفاصلة حيث يعمل النصب في الخبر الواقع فاصلة حين تكون الفواصل منصوبة.

وفواصل سورة النساء أكثرها منصوب، وللنصب عوامل متعددة، منها النصب على أنه خبر كان أو مفعول به أو مفعول لأجله أو مصدر أو تمييز ... الخ، وتستأثر كان بالنصيب الأكبر في نصب الفاصلة في القرآن الكريم، وفي سورة النساء نصبت

---

(1) الكشاف، 1/ 401، ط 3، دار الريان للتراث، 1407هـ-1987م.

(2) من سورة البقرة: الآية 192.

(3) من سورة الأنفال: الآية 70.

(4) من سورة النساء: الآية 43.

(5) من سورة الأحزاب: الآية 59.

الفاصلة كان في (56) موضعاً، من مجموع فواصل السورة وهو (176) أي بنسبة (39٪) تقريباً من فواصل السورة، وسنجد ذلك كثيراً أيضاً في سورة الكهف ومريم والأحزاب والفرقان والفتح مما ورد منصوباً منوناً.

المبحث الثاني

الفاصلة وتصوير اللوحة القرآنية

إن في القرآن لوحات جمالية ناطقة معبرة، هذا بعض ما توصلت إليه بعد تدبّر لهذا الكتاب الخالد، واللوحة القرآنية تحديداً مجموعة آيات متتابعات في موضوع واحد، وهي لوحة تتسم بالحياة والخلود، وتعرف طريقها إلى الفطرة، فالفطرة من حلق الله، والقران كلام الله، وهما إذن يتلاقيان عندما تسلم الفطرة من الآفات الكثيرة التي تفسدها، وعندما تصفو النفس والعقل والقلب لتقي القرآن، هنالك يُرجى لبذور العلم النافع أنْ تنبت وتزهر، وللثمرات أنَّ تكون ناضجات طيبات.

إن اللوحة القرآنية لوحة بديعية حيّة متحركة نابضة، ترضي العقل وتشبع الذوق السليم والوجدان المرهق، وتمتزج فيها العناصر المكونة امتزاجاً بديعياً، حيث يؤدي كل عنصر دوره في السياق في انسجام تام يجعل جمال اللوحة يتسرب إلى المتلقي، فتؤدي اللوحة – حسب استعداد المتلقي – الغرض المراد منها، وهو أولاً وآخراً الهداية إلى طريق الحق، ومن صور الهداية هذه التمتع بجمال القرآن وإعجازه ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴾[1].

والقران يعتمد التصوير أساساً من أسس التعبير فيه، وبعد تدبر لآي القرآن وجدت أنَّ الفاصلة عنصر أساسي من عناصر التصوير باللوحة القرآنية، حيث أنَّ اللوحة القرآنية بتعريفها الذي قدمت تتبع كل آياتها تقريباً فاصلة واحدة أو فواصل متقاربة الإيقاع حتى إذا تمت اللوحة وبدأت لوحة جديدة أو موضوع جديد من موضوعات السورة تغيرت الفاصلة، وهي بذلك تدخل عنصراً أساسياً من عناصر تكوين اللوحة القرآنية.

(1) من سورة محمد: الآية 24.

وهذه اللوحات تعتمد الدلالة واللفظ بما يحمله من أصوات وإيقاع عناصر مكونة للوحة، ويتضح هذا كثيراً في السور المكية القصار على وجه الخصوص، وسنجد أنّ للوحة القسم – على سبيل المثال – في بدايات هذه السور إيقاعاً خاصاً وفواصل خاصة، وفي الاستشهاد بذلك لن نكثر من نقل الآيات، إذ يستدعي ذلك نقل سور كاملة، ولكنا سنوجز ذلك إيجازاً، ونشير إلى بعض كلمات الفواصل فحسب، رغبة في الإيجاز ودفعاً إلى مراجعة ذلك في المصحف لزيادة الفائدة والثواب إن شاء الله.

ومن اللوحات التي ساعدت الفواصل على تصويرها:

1- تبدأ سورة نوح بإخبار الله عزوجل أنه أرسل نوحاً إلى قومه، ثم يقصّ طرفاً من خطاب نوح إليهم في الآيات (1-4) وفواصل هذه الآيات "أليم، مبين، اطيعون، تعلمون"، وفيها كان الخطاب مباشراً من نوح إلى قومه، ولكنهم كذبوه ولم يجد منهم إجابة لدعوته، ولاذ اتجه إلى ربه بالخطاب شاكياً مناجياً، وهنا تتغير الفاصلة ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي دَعَوْتُ قَوْمِي لَيْلاً وَنَهَارًا ﴾[1]، ويستمر ذلك الخطاب إلى نهاية السورة ويتبع فاصلة واحدة هي الألف المنصوبة المنونة التي تتحول إلى حرف مد بالوقف على التنوين، فيناسب حرف المد هذا جوّ الشكوى والمناجاة والحزن!! وتساعد الفاصلة في رسم اللوحة ونقل الصورة كاملة، وهذا بلا شك لون من ألوان الإعجاز في هذا الكتاب الخالد.

2- وسورة المدثر تبدأ بنداء الله تعالى رسوله ﷺ وإسداء بعض الأوامر والنواهي إليه في الآيات (1-7) ونجد الفواصل في هذه اللوحة تنتهي براء قبلها حرف متحرك مع تقارب في الوزن، ومنها: "المدثر، انذر، كبّر، طهّر..."، فإذا تغيّر الموضوع، وبدأت لوحة جديدة بانتقال الحديث إلى تصوير بعض أحوال الآخرة تغير إيقاع الفاصلة فصارت راءً قبلها حرف مدّ ﴿ فَإِذَا نُقِرَ فِي ٱلنَّاقُورِ ﴿٨﴾ فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ﴿٩﴾ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ ﴾[2]، فإذا انتهت اللوحة الأخروية وبدأت لوحة تهديد

(1) من سورة نوح: الآية 5.

(2) من سورة المدثر: الآيات 8-10.

ووعيد للمكذبين تغيرت الفاصلة أيضاً في ﴿ ذَرۡنِي وَمَنۡ خَلَقۡتُ وَحِيدٗا ﴾[1]، وما تلاها من آيات، وهكذا تشارك الفاصلة في رسم هذه اللوحات البديعية.

3- وسورة القيامة تبدأ بلوحة القسم وما يتصل به، ويستغرق ذلك ست آيات بفاصلة واحدة هي الهاء المسبوقة بالميم أو النون المسبوقين بالمدّ، في "القيامة، اللوامة، عظامه، بنانه، أمامه، القيامة"، وحين يتغير الموضوع وتأتي لوحة أخروية جواباً على سؤال من مكذب عن يوم القيامة تتغير الفاصلة فتكون راء قبلها حرف متحرك في ﴿ فَإِذَا بَرِقَ ٱلۡبَصَرُ ۝٧ وَخَسَفَ ٱلۡقَمَرُ ۝٨ وَجُمِعَ ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ ﴾[2]، ويتوالى الإيقاع بالفاصلة نفسها حتى الآية الثالثة عشرة حيث تنتهي اللوحة القرآنية وتبدأ لوحة جديدة بموضوع بجديد فيتغير إيقاع الفاصلة كذلك في ﴿بَلِ ٱلۡإِنسَٰنُ عَلَىٰ نَفۡسِهِۦ بَصِيرَةٞ ﴾[3]، وما بعدها من الآيات حتى الآية التاسعة عشرة، ثم تبدأ لوحة أخرى (20-25) بفاصلة واحدة هي الهاء وزنة واحدة هي وزن (فاعلة)، في "العاجلة، الآخرة، ناضرة، ناظرة، باسرة، فاقرة"، حتى إذا بدأت لوحة جديدة تصور حالة الموت تغيرت الفاصلة كذلك في ﴿ كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ﴾[4]، وتستمر فاصلة القاف حتى انتهاء اللوحة في آية الثلاثين، ثم تبدأ فاصلة جديدة بموضوع جديد إلى آخر السورة هي فاصلة الألف المقصورة، وهكذا نجد السورة مجموعة موضوعات أو لوحات متتالية، وأكثر ما يحدد معالمها ويصور حدودها الفاصلة المتبعة فيها.

وهذا كله بلا شك من صور الإعجاز والجمال في هذا الكتاب الخالد، وهناك مباحث أخرى لم نعرض لها هنا لضيق المقام، والله الموفق.

---

(1) من سورة المدثر: الآية 11.

(2) من سورة القيامة: الآيات 7-9.

(3) من سورة القيامة: الآية 14.

(4) من سورة القيامة: الآية 26.

روافد البحث

1. الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، ط4، البابي الحلبي، القاهرة، 1389هـ-1978.
2. البرهان في توجيه متشابه القرآن (منشور باسم: أسرار التكرار في القرآن)، دار الاعتصام، القاهرة، 1398هـ-1978.
3. البرهان في علوم القرآن، للزركشي، دار الفكر، بيروت، 1408هـ-1988.
4. الخصائص لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1406هـ-1986.
5. دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق وتعليق: سعد كريم الفقي، دار اليقين، مصر، 1422هـ-2001.
6. شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، حلب، 1973.
7. شرح المفصل، ابن يعيش، المطبعة المنيرية، مصر.
8. الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مصر.
9. الكشاف، الزمخشري، ط3، دار الريان للتراث، 1407هـ-1976.
10. المدخل إلى علم اللغة، د. محمود فهمي حجازي، دار الثقافة، القاهرة، 1976.
11. معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1408هـ-1988.
12. المنصف، شرح أبي الفتح عثمان ابن جني لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، البابي الحلبي، مصر، 1954.
13. المنهج الصوتي للبنية العربية، د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980.

الفصل التاسع

مصطلحات الدرس الصوتي النطقي

بين الرضي الاستراباذي والمحدثين

مدخل

تتناول الدراسات الصوتية العناصر الصوتية للسلسلة الكلامية في حالة تحققها المادي خارج نطاق وظيفتها الإبلاغية، وتتمحور مثل هذه الدراسات في ثلاثة محاور[1].

المحور الأول:

يختص بالصورة النطقية وذلك بدراسة الكيفية التي تصدر بوساطتها الأصوات وعوامل تمايزها وينتظم هذه الدراسة (علم الأصوات النطقي) Articulatory Phonetics أو (العضوي) الفسيولوجي Physiological Phonetics، ويسمى أيضاً (علم الأصوات الوظائفي).

المحور الثاني:

مجاله الصور السمعية أو الفيزيائية، ويتناول بالدراسة الخواص السمعية للموجات الصوتية التي تنتشر من فم الناطق إلى أذن السامع بعيداً عن شروط إرسال الأصوات أو استقبالها والظروف التي يجري فيها ذلك الإرسال أو الاستقبال. ويطلق على مثل هذه الدراسات اسم (علم الصوت الاكوستيكي) أو الفيزيائي Acoustic or Physical Phonetics.

المحور الثالث:

مجاله الصورة السمعية الإصغائية، ويختص بدراسة الأصوات بحسب تأثيراتها في الأذن البشرية وآلياتها المشتركة حتى يتم إدراك الصوت المعين، ويطلق عليه اسم (علم الأصوات السمعي) Auditory Phonetics. وهو أحدث فروع علم الأصوات العام.

---

(1) ينظر: مدخل إلى الألسنية. يوسف غازي. ط1 دمشق/ 1985. ص 122. وعلم اللغة العام (القسم الثاني) الأصوات. د. كمال محمد بشر. دار المعارف- مصر/ 1970 ص 13.

وقد جرى العرف عند أغلب الدارسين والباحثين على النظر إليه تحت اسم (علم الأصوات النفسي) Psychological Phonetics، مرجحين الجانب النفسي على الجانب العضوي (الفسيولوجي) على أساس أن العملية النفسية هي الأثر الواضح في سلوك السامع عند إدراكه للأصوات. ولحاجة مثل هذه الدراسات إلى الأجهزة والمخابر التي قد لا تتاح للباحثين دائماً ولعدم توغل هذه الدراسات بعد في العمق العلمي لتوزعها على أكثر من علم. كعلم الفسلجه العصبية والآليات الدماغية، وعلم النفس ممّا لا يدخل في مجال البحث اللغوي بمعناه الاصطلاحي. ولاحتواء هذا العلم على عمليات نفسية وعقلية معقدة، وجدنا بعض اللغويين يسقط هذا الدرس برمته من الدراسة اللغوية الصوتية[1].

ولكون (علم الصوت النطقي) من أقدم فروع علم الأصوات وأرسخها قدما، وأكثرها حظا من الانتشار في البيئات اللغوية كلها بوصفه علما وظيفيا في المقام الأول ولطبيعة الميدان المخصص له، ولوظائفه المتعددة، ولدوره في الكشف عن الحقائق الصوتية، وما يجري عند نطقنا أصواتنا اللغوية، وغير ذلك مما يخلق القدرات العلمية لدى دارسي الأصوات والمهتمين بها، آثرت أن يكون هذا الفرع من فروع علم الأصوات العام ميداناً لبحثي موازنا الحقائق العلمية التي تمخض عنها هذا العلم في العصر الحاضر بما عرف من تلك الحقائق في تراثنا العربي، ومن خلال أحد أعلام هذا التراث وهو العالم الجليل نجم الأئمة محمد بن الحسن رضي الدين الاستراباذي من أشهر لغوي ببغداد في القرن السابع من غير منازع[2].

---

(1) ينظر: علم اللغة العام (الأصوات): ص 14.

(2) ولد الاستراباذي في استراباد من أعمال طبرستان. اخباره في مصادر التراجم قليلة قال عنه السيوطي (ت 911هـ) في البغية 1/ 567- 568: ألمرضي الأمام المشهور صاحب شرح الكافية لابن الحاجب الذي لم يؤلف عليها- بل ولا في غالب كتب النحو- مثلها، جمعاً وتحقيقاً، وحسن تعليل. وقد أكب الناس عليه وتداولوه، واعتمده شيوخ هذا العصر فمن قبلهم، في مصنفاتهم ودروسهم، وله فيه أبحاث كثيرة مع النحاة، واختيارات جمة، ومذاهب ينفرد بها. ولقبه نجم الأئمة، ولم أقف على اسمه، ولا على شيء من ترجمته إلا أنه فرغ من تأليف هذا الشرح سنة ثلاث وثمانين وستمائة. واخبرني صاحبنا المؤرخ شمس الدين بن عزم بمكة أن وفاته سنة أربع وثمانين أو ست. الشك مني، وله شرح الشافية. وقد نقل العماد الحنبلي (ت 1089هـ) في شذرات الذهب 5/ 395. ما جاء في البغية.
ينظر: خزانة الأدب للبغدادي 1/ 12.

هذا الرجل الذي يمثل سارية شامخة للدرس اللغوي على المستويات الصوتية والصرفية والنحوية، في عصره، ودراساته الصوتية التي ضمنها كتابه (شرح الشافية) وفي شيء من كتابه الشهير (شرح كافية ابن الحاجب) تمثل خلاصة بليغة، وتصوراً دالاً للدرس الصوتي عند العرب هذا الدرس الموغل في التاريخ الحضاري للإنسانية جمعاء، والضارب في العمق العلمي الرصين بما جعل العرب هم أصحاب الدرس الصوتي ومبتكريه على نحو لم يسبقوا إليه.

وإذا كان الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ). وتلميذه سيبويه (ت 180هـ) يمثلان الرافد الأول لتلك الدراسات الصوتية المرموقة. فإن الدرس الصوتي عند الرضي يشير إلى تمثله دراسات المتقدمين تمثلاً فاحصاً بما يؤكد أنه "ليس في المتأخرين من أطلع على تدقيقات سيبويه مثله"[1]، ويكفي أن أشير إلى أن من مجموع (مئتين وثمان وعشرين تمثل الحصيلة الكلية لمصادر الدراسة الصوتية عند الرضي في (شرح الشافية) فقط يتردد اسم سيبويه (مئة وثلاثين) مرة مما يؤكد بوضوح مقولة (طاش كبري زاده)، وتتوزع بقية النقولات على جملة من اللغويين بشكل متواضع قياساً إلى ما نقل عن سيبويه، فقد تردد اسم الأخفش (ت 216هـ) خمسا وعشرين مرة)، والخليل (ثلاثاً وعشرين) مرة. فالسيرافي (ت 368هـ) (عشرين) مرة، فالكسائي (ت 189هـ) (عشر مرات)، ثم المبرد (ت 286هـ) وابن جني (ت 392هـ) (تسع مرات) مما يشير بوضوح إلى الفارق الكبير بين سيبويه ومن يليه.

موضوع علم الأصوات النطقي كما ذكرنا سابقا هو: الصورة النطقية. أي: الكيفية التي تصدر بواساطتها الأصوات ويشمل ذلك الآتي:

- مفهوم الصوت اللغوي، ومكوناته أو عناصره الأساسية.
- التكوين التشريحي لأعضاء النطق، أو ما يسمى بـ(الجهاز النطقي)، أو (أعضاء الكلام)، أو (الأعضاء الصوتية)، ابتداء من الحجاب الحاجز أسفل الرئتين إلى الشفتين، وما يقوم به كل عضو في عملية إنتاج الأصوات أو تمايزها.
- طرائق إنتاج الأصوات.
- تصنيف الأصوات.

---

(1) إن العملية الصوتية لا تبدأ بساكن.

المبحث الأول

مفهوم الصوت ومكوناته وعناصره

الصوت اللغوي هو "مادة الألفاظ وأساس الكلام المركب"[(1)] وعناصره الأساسية وآلياته.

ولا يكون الصوت لغويا إلا إذا احتوته جملة من الخصائص نوجزها بالآتي:

1- أن يصدر عن جملة من أعضاء الجسم الإنساني. وعلى هذا لا يعد التصفيق أو صوت إطلاق الرصاص صوتاً لغوياً وأن كان دالاً.

2- ولا بُد لهذا الصوت أن يكون نتاج إرادة إنسانية. ولذا لا يكون الهذيان أو صوت المحموم صوتاً لغوياً لانتفاء الإرادة في إصداره.

3- أن يكون صادراً بطريقة آلية معينة تتحدد "باندفاع الهواء من الداخل إلى الخارج لأن هناك أصواتاً تصدرها أعضاء النطق الطبيعية باندفاع الهواء في الاتجاه العكسي أي من الخارج إلى الداخل فمثلاً التقبيل هو صوت يحدث باندفاع الهواء إلى الداخل عبر الشفتين، أي أنه يحدث بامتصاص الهواء وهو صوت له دلالته فقد يعبر عن الحب وقد يعبر عن الاحترام وقد يعبر عن الغرام ولكنه ليس لغة لفقدانه هذا الشرط وكذلك شهيق الدهشة وأنواع من أصوات الرفض أو الاستهزاء ونحوها التي تحدث بامتصاص الهواء نحو الداخل"[(2)].

وقد ألمح الرضي إلى جملة من هذه العناصر التي حددها المعاصرون فقد أطلق الرضي مصطلح (الصوت) وأراد به الانطباع السمعي المميز لكل صوت من الأصوات[(3)] خارج التركيب، وقد رادف به مصطلح (الحرف) شأنه شأن المتقدمين، ولذا نراه يطلق على

---

(1) كلام العرب. من قضايا اللغة العربية. د. حسن ظاظا. دار النهضة بيروت/ 1976 ص 7.

(2) الإنسان واللسان. مدخل إلى معرفة اللغة. د. حسن ظاظا. دار المعارف- مصر/ 1871 ص 37-38.

(3) ينظر: شرح الشافية. 3/ 278، و2/ 80.

الجهاز الصوتي مصطلح (آلة الحروف) مرة، ومصطلح (آلة الصوت) مرّة أخرى وقد أطلق الرضي مصطلح (التصويت) للإشارة إلى طبيعة الصوت الإنسني سواء أكان لغوياً أم غير لغوي، والذي يحكم هذه العملية هو (جري النفس) (انطلاق الهواء)[1] والكيان الأساسي للصوت عنده هو (جوهره) فبهذا الجوهر يستقل عن بقية الأصوات "فالأصل عدم إخراج الحرف عن جوهره"[2] ويظهر (جوهر) الأصوات عند فصلها عن بعضها، وفي ظنّي أن الرضي لم يسبق إلى مصطلح (الجوهر) الذي يحدّد الكيان الأساسي للصوت من جهة، ويشير إلى التأثرات الموقعية على كيانه المميز من جهة أخرى[3].

فإن العملية اللغوية التي يشكّل الصوت بداية لها مستحيلة الوجود بالصوت الساكن.

قال الرضي: "الأكثرون على أن الابتداء الساكن متعدّد والظاهر أنه مستحيل ولا بدّ من الابتداء بمتحرك"[4].

أمّا الأجهزة التي تشترك في إنتاج الصوت فتمثّل أنبوبا ذا شكل معقد يبتدأ من الحجاب الحاجز أسفل الرئتين وينتهي عند الشفتين، "يتغير قسمه الذي يمتد ما فوق الحنجرة وهو الممر الصوتي تبعاً لحركات اللسان وموضعه من سقف الفم أو اللهاة، ودرجة تحدّ به، وتبعاً لشراع الحنك والشفتين"[5].

وقد أسهب المحدثون في الكلام عن جهاز التصويت بأقسامه الثلاثة:

الجهاز التنفسي حيث ينبعث تيار الهواء من الداخل إلى الخارج وفي هذا الجهاز تشترك الحنجرة التي تعدّ مصدر الطاقة الصوتية المستخدمة في الكلام البشري إذ أن في

---

(1) ينظر: شرح الشافية 3/ 260.

(2) نفسه: 3/ 45.

(3) هذا مصطلح الرضي أطلقه على المادة الأولية للصوت خارج السياق. ينظر: شرح الشافية: 2/ 80 وينظر: سر الصناعة لابن جني 1/ 9.

(4) شرح الشافية: 2/ 251.

(5) ينظر: مدخل إلى الألسنية ص 123.

مكوناتها وفي التجاويف الواقعة فوق المزمار وهي (البلعوم، أو الحلق ومكوناته، وتجاويف الفم، وتجاويف الأنف) وهذه كلها تقوم بدور الرنانات تتشكل أغلب الأصوات اللغوية.

وقد بنى الرضي شأنه شأن من سبقه من اللغويين العرب من أمثال الخليل وسيبويه وابن جنّي وغيرهم تفكيره الصوتي على أساسين، الأول في ماهية الصوت أو (الحرف)، أو ما سمّاه (بالساذج) والثاني في الأعضاء التي تشترك في إنتاج ذلك الصوت، وقد أطلق عليها الرضي مصطلح (آلة الصوت) أو (آلة الحرف) ويبدو أن المصطلح الأول أكثر مساساً بالجانب العضوي لإنتاج الأصوات وهو وإن صحَّ أن يكون مرادفاً دالاً لما أصطلح عليه المحدثون (بالجهاز الصوتي) أو (الجهاز النطقي) أو (جهاز التصويت) أو غير ذلك من المصطلحات[1] التي لا تصل في دلالاتها الموضوعية والعملية إلى دلالة مصطلح الرضي الذي يبدو موفقاً في الدلالة على ما أراده الرضي على وفق منطقه العلمي الصائب ومما يدل على ذلك أن بعض المحدثين قد رفض ما أشيع من تلك المصطلحات وعدت عندهم مصطلحات مجازية لأن الأجهزة التي تشترك في إنتاج الأصوات لها وظائف أساسية خلقت لها، كالأكل، والتنفس، ولأنها احتوت من التجاويف والمرونة الحركية ما يفوق حاجات الإنسان عند الأكل أو التنفس أقدر الله تعالى الإنسان على أن يوظفها في وظائف ثانوية وهي إنتاج الصوت[2].

وعلى الرغم من أنّ الرضي ومن سبقه من المتقدمين لم تتبلور عندهم أهمية الصوت التشريحي للأعضاء التي تشترك في إصدار الأصوات في وقت عزّت فيه الآلات الحديثة بنيت دراساتهم لتلك الأعضاء على الملاحظة المباشرة "والممارسة الشخصية بطريقة ذوق الأصوات ونطقها مرة بعد أخرى، وتحديد نقاط النطق، وتعيين حركات أعضاء النطق، وكلها أمور في مقدور الباحث، زد على ذلك أن معظم الأعضاء المشتركة أو المسؤولة مباشرة عن إصدار الأصوات يمكن أن تخضع للمراقبة بالعين المجردة، أو بالأدوات المساعدة البسيطة"[3] أقول:

---

(1) ينظر على سبيل المثال: علم الأصوات. برتيل هالمبرج. تعريب دراسة د. عبدالصبور شاهين. مصر/ 1985 ص 42وما بعدها. ومحاضرات في علم النفس اللغوي. د. حنفي بن عيسى ط 2 الجزائر/ 1980 ص 121 وعلم اللغة العام (الأصوات) ص 82 وما بعدها. ودراسة الصوت اللغوي. احمد مختار عمر ص 79.

(2) ينظر: الكلام إنتاجه وتحليله. د. عبدالرحمن ايوب. الكويت. 1984 ص 207 وما بعدها.

(3) علم اللغة العام (الأصوات) ص 18.

على الرغم من ذلك كله وجدت للرضي إشارات إلى معظم الأعضاء الصوتية بتسمياتها المعروفة، ووصفاً لبعضها يقترب إلى حد بعيد مع أحدث التصورات المعاصرة لا سيما مع الأسنان التي أتبع معها سلوكاً جديدا لم يسبق آليه متمثلاً بالوقوف الدقيق على أقسامها، وتسمياتها، وتوزيعها على جانبي الفم وعلى الفكين الأسفل والأعلى، وقد أتبع الرضي هذا الصنيع مع (اللسان) فقد أشار إلى حافتيه ودورهما في نطق بعض الأصوات ومنها الضاد.

وهو وأن لم يشر إلى الحنجرة ولا إلى أوتارها أو إلى القصبة الهوائية كما كان معروفاً في دراسات علماء عرب قبله من أمثال ابن سينا (ت 428هـ)[1] فإنه أدرك وجود عضو مشارك في عملية التصويت أصطلح عليه اسم (الصدر) وقصد به أسفل الحلق.

قال: "لأن النفس الخارج من الصدر وهو مركب الصوت يحتبس"[2].

وأشار أيضاً إلى أجزاء (آلة الصوت) قائلاً: ما عني بآلتها مواضع تكونها في اللسان والحلق والسن والنطع والشفة وهي المسماة المخارج"[3]. وهو كثيراً ما يعبر عن جميع هذه الأعضاء بالحلق والفم[4].

وذكر (الخيشوم) في معرض وصفه صوتي (الميم والنون)[5] من غير تحديد له، ويفهم من كلامه أنه يرادف: الأنف أو داخل الأنف، أو المناخر[6]، والخيشوم في عرف اللغويين العرب المتقدمين هو "خرق الأنف المنجذب إلى داخل الفم[7] الذي تخرج منه هذه الغنة، هو المركب فوق غار الحنك الأعلى"[8].

---

(1) ينظر: أسباب حدوث الحروف لابن سينا. ص 64- 71.

(2) شرح الشافية: 3/ 255 وانظر ص 263، 258.

(3) نفسه: 3/ 251.

(4) ينظر: شرح الشافية: 3/ 272، 258.

(5) ينظر: نفسه: 3/ 254- 255.

(6) ينظر: محاضرات في علم النفس اللغوي. ص 128.

(7) التحديد في الإتقان والتجويد. أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت 444هـ) تي. د. غانم قدوري الحمد. دار الأنبار- العراق 1403هـ- 1988 ص 17.

(8) الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة. أبو محمد مكي بن أبي طالب (ت 437هـ) تي د. احمد حسن فرحات. الأردن/ 1404هـ- 1984 ص 224.

ولم يشر الرضي إلى (اللهاة) ولا إلى دورها في إنتاج الأصوات مع أن الخليل كان قد أشار إلى ذلك[1].

ولم يشر كذلك إلى (اللثة)، واستعاض عنها في المخارج بتسمية (فويق الثنايا)[2] وهو مصطلح أدق من اللثة في عرف المحدثين.

أما الأسنان فقد وصفها الرضي وصفاً تشريحيا دقيقاً لم يسبق إليه من قبل، ولم يتضح عند اللغويين المعاصرين وضوحه عند الرضي. قال "اعلم أن الأسنان اثنتان وثلاثون سناً، ست عشرة في الفك الأعلى ومثلها في الفك الأسفل، فمنها الثنايا وهي أربع من قدّام: ثنتان من فوق، ومثلها من أسفل، وخلفها الأنياب الأربعة، نابان من فوق يمنه ويسرة، ومثلهما من أسفل، وخلف الأنياب الضواحك وهي أربع: ضاحكتان من فوق يمنه ويسره ومثلها من أسفل، وخلف الضواحك الأضراس وهي ست عشرة: ثمان من فوق: أربع يمنة وأربع يسرة ومثلها من أسفل، ومن الناس من ينبت له خلف الأضراس النواجز، وهي أربع من كل جانب: ثنتان فوق وثنتان أسفل فيصير ست وثلاثون سناً"[3].

ووصف (اللسان) عند الرضي يضارع بدقته وصفه الأسنان وهو يشبه وصف المحدثين له، قال واصفاً حافتيه (الحافة الجانب، وللسان حافتان من أصله إلى رأسه كحافتي الوادي"[4]، والمحدثون يطلقون على حافتي اللسان اسم (طرف اللسان) و(حد اللسان)[5].

ومن الأجزاء التي توظف لإنتاج الأصوات (الحنك الأعلى)، وقد قصد الرضي به (سقف الفم)[6] في عرف المحدثين، ويشمل عندهم: اللثة والحنك الصلب، والحنك اللين، واللهاة[7].

---

(1) ينظر: العين. للخليل بن احمد الفراهيدي. 1/ 57.

(2) ينظر: شرح الشافية. 3/ 254.

(3) نفسه: 3/ 252.

(4) نفسه: 3/ 352.

(5) ينظر: دراسة الصوت اللغوي. ص 86- 87.

(6) ينظر: شرح الشافية 3/ 352.

(7) ينظر: دراسة الصوت اللغوي. ص 84-85.

ولم يراع الرضي في تقسيمات الحلق واللسان الناحية العضوية كما يفعل بعض المحدثين، إذ أنّ تقسيماته كانت لدواع مخرجيه بما يعين على تحديد المخرج المعين بدقة.

المبحث الثاني

عملية إنتاج الأصوات

يطلق المحدثون مصطلح (التصويت) للإشارة إلى قدرة الإنسان على إصدار الأصوات عند قيام بعض أعضاء الجسم بوظائف خاصة تعمل مجتمعة على إنتاج الصوت البشري. ومصطلح التصويت هذا كان الرضي يستعمله للإشارة إلى العملية نفسها، وسواء أكان الصوت لغوياً أم غير لغوي[1]؛ وهذه العملية بشكلها المبسط تتم باندفاع تيار الهواء الموجود في الرئتين إلى الخارج، والعضو الذي يساعد في اندفاع التيار الهوائي هو (الحجاب الحاجز)، وهو غشاء رقيق يفصل بين التجويف الصدري والتجويف البطني ويقوم بالضغط على الرئتين فيندفع الهواء ماراً بالأعضاء الصوتية، ويعمل بعضها على السيطرة على هذا الصوت وتشكيله، واخراجه بنغمات معينة إذ تتدخل معترضة الهواء مشكلة فراغات أو حوائل مختلفة ونعني بها (القصبة الهوائية والأوتار الصوتية .. والبلغوم واللسان، ولسان المزمار، والأسنان، وتجاويف الفم، وتجاويف الأنف).

اختلاف درجة الضغط على الرئتين قوّة وضعفاً يحدّد كمية الهواء المندفع إلى الخارج ودرجة سرعته وذلك ممّا يساعد أيضاً على تنويع الأصوات وتمايزها.

وقد خرج اللغويون العرب القدماء ومنهم الرضي بتصوّر واضح المعالم لهذه العملية وبالصورة التي يعرضها المحدثون اليوم. فقد أطلق الرضي مصطلح (التصويت) وقصد به مقصود المحدثين مع فارق في أنّ التصويت عند الرضي يشمل الصوت اللغوي كما أسلفت وقد لحظ الرضي طبيعة هذا التصويت حيث (جري الهواء)[2]، وقصد به اندفاع الهواء من

---

(1) ينظر: محاضرات في علم اللغة. د. عبدالرحمن ايوب. ص 85 وما بعدها. ودراسة الصوت اللغوي: ص 93 وما بعدها، ومحاضرات في علم النفس اللغوي ص 121 وما بعدها.

(2) ينظر: شرح الشافية. 3/ 258.

الداخل إلى الخارج، وزاد الرضي الأمر وضوحاً حين تحدّث فيما سمّاه (مركب الصوت) وقصد به (النفس الخارج من الصدر) قال "لأن النفس الخارج من الصدر- وهو مركب الصوت يحتبس إذ اشتد اعتماد الناطق على مخرج الحروف، إذ الاعتماد على موضع من الحلق والفم يحبس النفس وإن لم يكن هناك صوت"[1].

فعملية إنتاج الصوت عند الرضي إنما تتم بوجود النفس الحامل والصوت المحمول، وهذا تصور أسعفته الأبحاث المعاصرة في ظلّ (نظرية الحامل) التي يعبر عنها أحد المحدثين قائلاً: "تتضمن عملية الكلام" الطبيعية من وجهة النظر السمعية Acoustics إنتاج مجموعة من الموجات الصوتية، ومعنى هذا وجود موجة تشمل موجة الأساس (Fundamental) ومجموعة من الموجات الأخرى التي تتوافق معها"[2].

وما الموجات المتوافقة عند الرضي إلا الصوت المحمول، وموجة الأساس هي النفس الخارج من الصدر والصفات الصوتية "تتمثل في عدد الموجات التوافقية التي تتحد مع الحامل فترسل الصفات الصوتية جميعاً في الوقت نفسها حسب عدد هذه الموجات التوافقية وصفاتها، وبهذا تكون الموجة المركبة التي تمثل الفتحة مثلاً مختلفة عن تلك التي تمثل الكسرة، لأنّه على الرغم من اتحاد الموجة البسيطة الأساسية (الحامل)؛ فإنّ الموجات الإضافية (التوافقية) في الفتحة تختلف عن تلك في الكسرة"[3].

أما إذا أردت رفع الصوت أو امتداده (نَبْرتَ) فالنبر عند الرضي رفع الصوت قال "لأن للنون نبرة، أي رفع الصوت" و"لأن الرخوة أن يجري الصوت بالحرف عند استكانة كالنبر"[4]، أو هو عنده (الهمز) قال: "أعلم أن الهمزة بمكانة أدخل الحروف في الحلق ولها نبرة كريهة تجري مجرى التهوع، تقلت بذلك على لسان التلفظ بها فخففها قوما .."[5].

---

(1) شرح الشافية: 3/ 359.

(2) ينظر: الكلام: إنتاجه وتحليله ص 346.

(3) نفسه: ص 347.

(4) شرح الرضي: 3/ 271، 206 على التوالي.

(5) نفسه: 3/ 31.

ودلالة النبر عند الرضي توافق ما عرف عند المحدثين ممن أطلقوا مصطلحي (النبر الطويل) و(النبر التوتري)[1]، ولعلَّ دلالة النبر على رفع الصوت أو امتداده لم نألفها عند غير الرضي من القدماء.

فإذا زدنا على هذا ما للرضي من آراء من وصف الأصوات في حالات الأفراد، والتجاور، والتركيب، وفي نظام الأداء المقطعي مما سنعرض لبعضه لاحقاً تبين لنا تصور الرضي ودقة ملاحظاته، وعمق مفاهيمه، وغنى مصطلحاته. ومعرفته بالكيفية التي تنتج بواسطتها الأصوات اللغوية، وعوامل تنوعها وتمايزها مما لم يزد عليه المحدثون شيئاً إلا في الاختلاف في بعض المصطلحات. أما البناء الأساسي للدرس الصوتي العربي بصورته العلمية الدقيقة فهو وقف على الرواد الأوائل في التراث العربي من أمثال الخليل وسيبويه وابن جني والرضي وغيرهم.

---

(1) ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث. د. عبدالصبور شاهين- مصر/ 1966 ص 105 وعلم الأصوات عند سيبويه وعندنا ص 26.

المبحث الثالث

صفات الأصوات

لما كانت عملية التصويت (اشبه ما تكون بعملية انبعاث الأنغام من آلة موسيقية ذات أوتار مهتزة، فالصدر والرئتان يقومان مقام المنفاخ، والقصبة الهوائية تقوم مقام قناة الهواء، والحنجرة منطقة يتحول فيها الهواء الخارج من الرئتين إلى صوت يدعى الصوت المزماري فإذا وصل هذا الصوت إلى الأقسام العليا من أنبوب الهواء (البلعوم والحفرتان الأنفيتان والفم) فإنه يتبدل لحناً، وينشأ من هذه التبدلات الكلام، ويرمز إلى كل منها بحرف صوتي"[1]، فإن معنى هذا أن ما يصادف الصوت المنتج في الحنجرة من حوائل وتجاويف، وعقبات تترتب عن أوضاع ثابتة أو متغيرة للأعضاء التي تشترك في عملية إنتاج الصوت وتمايزه، واختلافه أو ما أطلق عليه الرضي أول مرّة مصطلح (آلة الحروف أو آلة الصوت)، وطبيعة (الأوضاع) التي تتخذها تلك الآلة "ولولا اختلاف أوضاع آلة الحروف من شدة الاعتماد وسهولته ودرجة- ويقصد به مناطق الاحتكاك بين أعضاء النطق- لم تختلف الحروف"[2] ولم يتم توظيف الصوت الساذج" لإنتاج الأصوات اللغوية المختلفة[3]، فعبر الأوضاع المختلفة لآلة الحرف يتم إنتاج الأصوات المتمايزة "التي يتمّ بها التواصل بين المتكلمين"[4].

ويستند الرضي في رؤيته الواضحة لطبيعة ما يجري في تمايز الأصوات وتنوعها إلى أساسين رئيسيين وضعهما تحت مصطلح شامل لهما هو (أوضاع آلة الحروف) وهما التمايز بحسب المخرج والتمايز بحسب الصفات وفي الوقت الذي لا أريد فيه متابعة الرضي في

---

(1) محاضرات في علم النفس اللغوي. ص 129.

(2) شرح الشافية: 3/ 251.

(3) ينظر: نفسه: 3/ 271، 206.

(4) نفسه: 2/ 80.

تصنيفه الأصوات العربية كلها فذلك أمر سبق إليه الرضي في أكثر جوانبه لا سيما في تراث الخليل وسيبويه وإضرابهما من المتقدمين آثرت أن أدقق النظر ما استطعت فيما اعتقد أن فيه اجتهاداً للرضي سواء أكان هذا الاجتهاد في وصف الأصوات في حالة الأفراد أم في حالة (التعاملية)، أعني تجاورها وتركيبها، أم في نظامها الأدائي المقطعي، وسنعرض في أثناء ذلك للمصطلحات التي استعملها الرضي أو اجتهد في إطلاقها وعلى النحو الآتي:

أ- الجهر والهمس:

الجهر رفع الصوت والهمس إخفاؤه ومعيار الجهر والهمس عند الرضي يكمن في (جريان النفس وعدمه)، فيكون الصوت مجهوراً إذا أشبع الاعتماد في موضعه "فمن إشباع الاعتماد يحصل ارتفاع الصوت، ومن ضعف الاعتماد يحصل الهمس والإخفاء"[1].

"الجهر رفع الصوت بالحرف سواء جرى الصوت أو لم يجر وعلاته عدم جري النفس"[2] ويزيد الرضي وضوحاً فيقرر ما قرره سابقوه أن: "المجهورة تخرج أصواتها من الصدر والمهموسة تخرج أصواتها من مخارجها في الفم، وذلك مما يُرخي الصوت، فيخرج الصوت من الفم ضعيفا، ثم إن أرادت الجهر بها أو اسماعها، اتبعت صوتها بصوت من الصدر ليفهم"[3]. ولم نجد للمحدثين جديداً فيما قرره الرضي من مفهومي الجهر والهمس فعمل الأوتار الصوتية، وتذبذبها الذي ارتكز عليها المحدثون في بيان سبب الجهر (وهو التذبذب)، والهمس في عدمه هو نفس الذي قصده الرضي في عبارة (جريان النفس وعدمه) هذا الجريان خارج من الصدر، بل إنا نلاحظ في عبارة (الإشباع على الاعتماد) إشارة واضحة إلى مدّة الإعاقة المخرجية وهي تمنع النفس من المرور، ويقابلها عند الرضي عبارة (ضعف الاعتماد أو قلته) حيث يسمح بمرور النفس، وعلى هذا تتم صفتا الجهر والهمس. وعلى هذا أيضاً يفترق اللغويون القدماء عن المحدثين في عد تصنيف بعض الأصوات في

(1) شرح الشافية: 3/ 258.
(2) نفسه: 3/ 260.
(3) نفسه: 3/ 258- 259.

قائمة المجهورات، أو المهموسات كأصوات (الهمزة والقاف والطاء) فقد عدّها المتقدمون مجهورة، وعدّها المحدثون مهموسة[1].

ب- الشدة والرخاوة:

معيار الشدة والرخاوة وما بينهما عند الرضي هو (جريان الصوت عند النطق بها، أو عدم جريانه، فالهمس والرخاوة أسهل على النطق من الشدة والجهر)[2].

ويقابل مصطلحات الشدة والرخاوة وما بينهما عند المحدثين مصطلحات: الانفجارية والاحتكاكية، والمتوسطة، أو المائعة أو غيرها من التسميات[3]، ولا نجد للمحدثين تفسيراً يختلف عن تفسير اللغويين القدماء ومنها الرضي، غير أنا نجد الاختلاف في وجود الأصوات إذ وردت عند الرضي على غير وضعها عند المدثين وهي أصوات (الجيم والضاد والعين) إذ عدَّ الرضي (الجيم) من الأصوات المجهورة الشديدة وعدّها بعض المحدثين على غير ذلك، وعدَّ الضاد رخوة، وهي عند المحدثين شديدة، أما العين فهي عند الرضي متوسطة وعند بعض المحدثين رخوة[4]. ووصف الرضي متابعاً سيبويه هو الصحيح لأن الصوت مع العين لا يجري مثل ما يجري مع الرخوة ولا ينقطع انقطاعه مع الشديد.

وأرى أنَّ كلَّ المفاهيم التي طرحها أرضي يلتقي بها تقسيم سيبويه ومن تابعه الأصوات بحسب صفاتها من جهة ويلتقي من جهة ثانية أحدث ما توصل إليه علم الأصوات الاكوستيكي/ الفيزيائي الذي يقرر أصحابه فيما يقررون أنّ الاختلاف في (أماكن النطق) واختلاف أوضاعها وأشكالها سبب في اختلاف الصوت شدّة أو رخاوة جهراً أو همساً[5].

---

(1) تنظر تفاصيل ذلك في: دروس في أصوات العربية. جان كانينو. تر. صالح القرمادي. تونس/ 1966 ص 123، والأصوات اللغوية. د. ابراهيم أنيس. ط5- القاهرة/ 1979. ص 90 وعلم اللغة العام (الأصوات) ص 112.

(2) شرح الشافية: 3/ 275.

(3) ينظر: علم اللغة العام (الأصوات) ص 127 وما بعدها وعلم الأصوات ص 113 وما بعدها.

(4) ينظر: شرح الشافية: 3/ 260- 261. وعلم اللغة العام (الأصوات): 115 والدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني. د. حسام سعيد النعيمي. بغداد/ بغداد 1980 ص 316- 317.

(5) ينظر: دراسة الصوت اللغوي ص 18- 19.

وبعد أن يثبّت الرضي مفهومه في تمايز الأصوات على النحو الـذي سبق إليه من المتقدمين- وإن كان هو أكثر وضوحاً- في بيان هذا التمايز يعني في توزيـع الأصـوات على وفق احيازها، أو مخارجها متابعاً في ذلك خطى المتقدمين من أمثال سيبويه فاحـسن الأقـوال في توزيع الأصوات بحسب مخارجها "ما ذكره سيبويه وعليه العلماء بعده"[1]، غير أننا نجد عنده بين حين وآخر ومضات مضيئة واجتهادات صائبة، ومقولات علمية دقيقة تؤكّد تمثله تـراث المتقدمين، وبعدنظره في الدراسات الصوتية بما يؤكّد ما كنا قد ابتدأنا به من قولنا إن الـدرس الصوتي عند الرضي يمثل قمة ما انتهى إليه عبر سلسلة متتابعة من اللغويين العرب الأفـذاذ؛ ولبيان هذه الحقيقة نتابع الرضي في وصـفه بعـض الأصـوات العربيـة ممّـا لحظنـا فيـه وجـه اختلاف مع المحدثين من جهة ولحظنا فيه نوعاً من الاجتهاد من جهة أخرى.

جـ- الإدغام:

الإدغام مظهر من مظاهر الأصوات في حالة التجاور والتركيب (التعاملية)، ولـذلك كان وجها من أوجه المماثلة الرجعية[2]. ورأي الرضي فيه يتحدد بقوله: "... والذي أرى أنـه ليس الإدغام الإتيان بحرفين، بل هو الإتيان بحرف واحد مع اعتماد على مخرجه قوي، سـواءً كان ذلك لحرف متحركاً نحو: يمدّ زيد، أو ساكنا نحو: يُمدّ وقفاً"[3].

فالغالب في الإدغام عند الرضـي أن يـدغم الأول في الثـاني، وهـو مقيـاس العربيـة الفصحى إذ يميل أبناء العربية إلى إخراج الصوتين المتتابعين صوتاً واحداً. وقد أكد حقيقة مـا قرّره الرضي بعض المحدثين ورفضه آخرون[4].

وقد جعل الرضي من مرونة أعضاء التصويت عاملاً مهماً في احدث الإدغام، ولـذا سجّل كثرة مظاهر الإدغام في حروف طرف اللسان بحيث تبدو الفواصل المخرجيـة منعدمـة

---

(1) شرح الشافية: 3/ 254.

(2) ينظر: علم الأصوات. كانتينو ص 141- 142.

(3) شرح الشافية: 3/ 235.

(4) ينظر: دراسة الصوت اللغوي. ص 333. ودراسات في علم أصوات العربية ص 25- 32. وفي حقيقة الإدغـام. جعفـر عبانية. ما أبحاث لليرموك ج1 ع1 اليرموك/ 1406هـ- 1985.

مع قلة ذلك في أصوات الحلق لصلابة جدار الحلق[1]، وأن اعتماد الرضي على (طرف اللسان) واضح جداً في عملية التقارب المخرجي التي يراها، وهو يوقعه في خلاف مع المحدثين، إذ إنه يجعل من التقارب المخرجي شاملاً منطقة واسعة تضمّ ستة مخارج، زيادة على مخرج الضاد المنتهي بطرف اللسان لاستطالته ويشاركه في ذلك الشين. وأن وجود حالات إدغام بين الأصوات المتباعدة ينبغي أن تنظر من خلال اعتبارات أخرى غير التقارب المخرجي أو الصفة.

ومن المظاهر الأخرى للإدغام التي ذكرها الرضي (الإتباع)[2].

أو الإنسجام الصوتي عند المحدثين[3] Vowel Assimilation (or) أو المماثلة سواء أكانت تناسبية[4] أو جزئية[5].

وقد انتبه الرضي إلى ظاهرة المخالفة الصوتية Dissmilation حيث تلك الأصوات في تجاورها مع بعضها عكس ما سلكته في المماثلة، وقد ربط الرضي هذه الظاهرة بالاستثقال الحاصل مع وجود متماثلين إذ في اللسان كلفة شديدة في الرجوع إلى الموضع نفسه[6].

ومن الظواهر التي عدّها الرضي من الإدغام هو (الإبدال) الذي لا يكون لأجل الإدغام[7]. ومن مظاهر التعاملية التي رصدها الرضي (القلب المكاني) وهو عنده تقديم بعض حروف الكلمة على بعض، وأكثر ما يتفق القلب في المعتل والمهموز، وقد جاء في غيرها قليلاً نحو: أمضحلّ وأكرهفّ في أضمحل وأكفهر[8]، وهو أحد المظاهر التي تنطوي

---

(1) ينظر: شرح الشافية: 3/ 264 وما بعدها.

(2) نفس: 3/ 285، 2/ 199.

(3) ينظر: في اللهجات العربية. د. إبراهيم أنيس ص 41- مصر/ 1973 ص 67.

(4) ينظر: شرح الشافية: 3/ 266.

(5) ينظر نفسه: 3/ 287.

(6) شرح الشافية: 3/ 58.

(7) نفسه: 3/ 269.

(8) نفسه: 1/ 21.

تحت (أحوال الأبنية)، وقد عللها المحدثون بعلل شتى[1] وكلها لا تتعرض إلى علة هذا القلب انطلاقاً من نوعية الأصوات المتقدمة أو المتأخرة أي (الاستناد إلى الناحية الصوتية الصرفية) إلاّ ما نجده من تلميحات عند المستعربين من أمثال برجستراسر[2] وهنري فليش[3] أمّا الرضي فقد ارتضى أن يفهم علّتها ضمن الاعتبارين الصوتي والصرفي أي مقتضيات طبيعية أصوات الكلمة وطبيعة مقتضياتها المقطعية[4] وهو موقف صائب يتفوق فيه الرضي على كلّ توجهات المحدثين.

أمّا موقف الرضي من الأصوات في نظام الأداء، أعني في بنيتها المقطعية فجديد الرضي فيه يتحدّد بالآتي:

أولاً: إدراكه وظيفة الحركات في عملية التشكيل المقطعي الصوتي للصوامت، إذ لولاها لم تتسق[5] ولم تتشكل، فللحركات وظيفة حاسمة في التشكيل المقطعي شأنها شأن حروف العلة، وهذا ما ينسجم مع ما يقرره المحدثون[6].

ثانياً: رفض الرضي تتابع صحيحين في بداية الكلام غير أنّه نسي الإشارة إلى أنّه لا يمكن الابتداء بحركة، ويبدو أنّ إهماله تلك الإشارة راجع إلى فهمه أنّ الحركة في جوهرها ناقصة فهي لا تقوم بنفسها، وهي محتاجة لكي توجد إلى حامل وهو الحرف وقد أشار إلى تلبسها بالحرف وإعقابها له بقوله "لأن الحركة بعض حروف المدّ بعد الحرف المتحرك بلا فصل"[7].

---

(1) تنظر: آراء المحدثين في: التطور اللغوي التاريخي. د. إبراهيم السامرائي ص 12 واللغة. فندريس ص 94. ودراسات في علم أصوات العربية. د. داود عبده، ص 92.

(2) ينظر: التطور النحوي. برجستراسر ص 92.

(3) ينظر: العربية الفصحى: هنري فليش ص 146.

(4) ينظر: شرح الشافية: 1/ 21- 22.

(5) ينظر: شرح الشافية 3/ 210، 211، 251.

(6) ينظ : دراسات في علم اللغة (الأصوات) ص 143- 144.

(7) ينظر: شرح الشافية: 1/ 118.

وقد أكدّ المحدثون بالإستعانة بالأجهزة والمخابر وجود منطقة احتكاك عند نطق الحركة وحدها أو في بداية الكلام تشبه ما يحدث عند الهمزة[1].

وقد قرر بروكلمان أن كل حركة في أول الكلمة في اللغات الجزيرية تنطق في الأصل محققة أي أنها تسبق بهمزة[2].

ثالثاً: وإذا كان المحدثون ينادون بأن يبتدأ وصف اللغة بالأصوات فهي الأساس الذي تبنى عليه الدراسات اللغوية بشتى فروعها وهي التي تحدد كل فونيم وتقرر التراكيب التي تقع، فإن للنظام الصوتي النطقي علاقة وطيدة مع الأنظمة الصرفية والنحوية، كما وأن له علاقات مع الدراسات اللهجية والقراءات القرآنية. وذلك ما التفت إليه الرضي فزيادة على أنه عد علم التصريف جزءاً من النحو[3] المح إلى أحوال الأبنية الصرفية، وتحولاتها الصوتية من ابتداء، وإماله، وتخفيف وهمز، وإعلال، إبدال، وحذف، وغيرها مما يرتبط وجوده بالبنية الصرفية، وقد استعمل الرضي مصطلح (أحوال الأبنية) للدلالة على هذه التحولات واستعمل مصطلح (لا أبنية ولا أحوال أبنية) مطلقا إياه على الظواهر التي أخرجها من الأبنية الصرفية كالوقف، والتقاء الساكنين، والإدغام، مما لم يسبق إليه من المتقدمين، وهو يرادف ما عرف عند المحدثين باصطلاح (التغير الصرفي الصوتي) Phonemic Moro Pho[4].

ويمكن آن ندخل في مصطلح (لا أبنية ولا أحوال أبنية) الحركات الإعرابية التي نعدها مظهراً من مظاهر تنازل الكلمة المعنية عن دالتها الوظيفية (الحركة الإعرابية) تحت ضغط الرغبة الصوتية، سواء أكانت الرغبة مقطعية كما في التقاء الساكنين، أم تخفيفا كما في الإدغام، أو غيرهما كما في الوقف.

---

(1) ينظر: التشكيل الصوتي في العربية. د. سلمان حسن العاني. السعودية/ 1403 1983 ص 38.

(2) ينظر: فقه اللغات السامية. بروكلمان ص 4.

(3) ينظر: شرح الشافية: 1/ 6.

(4) ينظر: أسس علم اللغة: ماريوباي. تر. احمد مختار عمر طرابلس الغرب/ 1973 ص 11.

وقد حدد الرضي بوضوح دلالات العلامات الإعرابية من رفع، ونصب، وجر معتمدا فيما قدره على الأساس الصوتي[1] رابطا بين الحركات ومميزاتها مما اصطلح عليه حديثا (بالمييز النحوي)، وهو الإشارة الشكلية التي تحدد بالدليل الحسي المادي العلامات النحوية بحيث لا تختلط المعاني، ويقع اللبس[2] قال الرضي: "جعل الرفع الذي هو أقوى الحركات للعمد وفي ثلاثة: الفاعل، والمبتدا، والخبر، وجعل النصب للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل، وكالحال والتمييز، أو اقتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه، والمستثنى غير المفرغ، والأسماء التي تلي حروف الإضافة أعني حروف الجر ... ثم أريد أن يميز بعلامة ما هو فضلة بواسطة حرف ولم يكن بقي الحركات غير الكسر فميز له مع كونه منصوب المحل لأنه فضلة[3].

وقد أوضح الرضي أيما وضوح الأثر الذي سببه التداخل اللهجي في الدرس اللغوي وقدم للباحثين المحدثين مادة ثرية في علاقة الأصوات باللهجات من جهة وبالقراءات القرآنية من جهة أخرى وكلها بحاجة إلى تفحص وتأمل، وبحث[4].

حصيلة البحث:

- تناول هذا البحث المتواضع التعريف بعلم الأصوات النطقي، مفهوما، وتاريخيا، وموضوعا.
- وازن الباحث بين الآراء التي طرحها رضي الدين الاسترابادي (ت 686هـ) أشهر لغوي ببغداد في القرن السابع الهجري في ِ)شرح الشافية) في مجال الدرس الصوتي النطقي مع أبرز ما توصل إليه المحدثون في هذا الميدان.

---

(1) ينظر: شرح الشافية: 1/ 24.

(2) ينظر: الألسنية العربية. ريمون طحان. دار الكتاب اللبناني ط2 بيروت/ 1981. 12- 13.

(3) شرح الشافية: 1/ 20.

(4) ينظر على سبيل المثال شرح الشافية: 1/ 141، 146، 175، و2/ 12، 241.

لفت البحث الأنظار إلى مصادر الدراسة الصوتية عند الرضي وقدم إحصاء رقميا في ذلك، ورأى أن سيبويه يقف في طليعة تلك المصادر مما يشير إلى أن الدرس الصوتي عند الرضي يمثل خلاصة بليغة، وتصورا دالا للدرس الصوتي عند العرب، ابتداء من الخليل وتلميذه سيبويه ومن تابعهما وانتهاء بالرضي.

أبرز البحث مفهوم الرضي للعملية الصوتية، وعناصرها الأساسية، والتكوين التشريحي لأعضاء النطق، وطرائق إنتاج الأصوات وتصنيفها موازنة بما تمخض عنه الدرس الصوتي الحديث.

لفت البحث الأنظار إلى الآراء الاجتهادية في مجال الدرس الصوتي النطقي عند الرضي مما لم يسبق إليه من اللغويين العرب المتقدمين، ومما لم يزد عليه المحدثون سواء أكان ذلك في المادة الصوتية، أم في المصطلحات التي استعملها الرضي أول مره.

روافد البحث

1- أسباب حدوث الحروف. ابن سينا على الحسين بن عبدالله. تح محمد حسان الطيان ويحيى ميركم. ط1 دار الفكر- دمشق/ 1403هـ.

2- أسس علم اللغة. ماريوباي. تر. د. أحمد مختار عمر. منشوارت جامعة طرابلس/ 1973.

3- الأصوات اللغوية. د. ابراهيم أنيس. مكتبة الانجلو. ط5- مصر/ 1979.

4- الألسنية العربية. ريمون طحان ط2 دار الكتاب اللبناني- بيروت/ 1981.

5- الإنسان واللسان مدخل لمعرفة اللغة. د. حسن ظاظا- دار المعارف- مصر 1971.

6- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. جلال الدين السيوطي. تح. محمد أبو الفضل ابراهيم. مصر/ 1384هـ- 1964.

7- التجديد في الإتقان والتجويد. أبو عمر عثمان بن سعيد الداني (ت 444هـ) تح د. غانم قدوري الحمد- العراق/ 1988.

8- التشكيل الصوتي في اللغة (فونولوجيا العربية) د. سلمان حسن العاني. تر. ياسر الملاح- السعودية/ 1983.

9- التطور اللغوي التاريخي. د. إبراهيم السامرائي. ط2- دار الأندلس- بيروت- 1401هـ- 1981.

10- التطور النحوي للغة العربية. براجستراسر. تر. د. رمضان عبدالتواب. الرياض/ 1402هـ- 1982.

11- دراسة الصوت اللغوي. د. أحمد مختار عمر. ط1 القاهرة/ 1396هـ- 1976.

12- الدراسات الصوتية عند علماء التجويد. د. غانم قدوري الحمد العراق/ 1406هـ- 1986.

13- الدراسات الصوتية عند علماء العربية. عبدالحميد الهادي الأصيبعي ليبيا/ 1401هـ- 1992.
14- دراسات في علم أصوات العربية. د. داود عبده. مؤسسة الصباح- الكويت.
15- دروس في علم أصوات العربية. جان كانينو. تر. صالح قرمادي. تونس/ 1966.
16- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني. د. حسام سعيد النعيمي بغداد/ 1980.
17- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة. أبو محمد مكي بن أبي طالب (437هـ) تحـ. أحمد حسن فرحات دار عمار- الأردن/ 1404هـ- 1984.
18- سرّ صناعة الأعراب. أبو الفتح ابن جني (392هـ). تحـ. مصطفى السقا وجماعة مصر/ 1954.
19- شرح الشافية (شرح العلامة الرضي على متن الشافية لابن الحاجب في فنّ التصريف). تحـ. عبدالرحمن خليفة. مط. محمد علي صبيح وأولاده- مصر/ 1345هـ- 1926.
20- شرح الكافية في النحو. للرضي. دار الكتب العلمية- بيروت/ 1405هـ- 1985.
21- العربية الفصحى. نحو بناء لغوي جديد هنري فليش- بيروت/ 1983.
22- علم الأصوات. برتيل هالمبرج. تعريب ودراسة. د. عبدالصبور شاهين. مصر/ 1985.
23- علم الأصوات عند سيبويه. د. عدنان. أ. شادة. صحيفة الجامعة المصرية السنة الثانية العدد 5 مصر/ 1931.
24- علم اللغة العام (القسم الثاني) الأصوات. د. كمال محمد بشر. دار المعارف- مصر/ 1970.
25- العين. تحـ. د. مهدي المخزومي وابراهيم السامرائي. وزارة الثقافة والفنون العراقية. مطبعة الرسالة. الكويت/ 1980.
26- كارل بروكلمان. تر. د. رمضان عبدالتواب. الرياض/ 1397هـ- 1977.

27- في حقيقة الإدغام. جعفر عبابنة. مجلة أبحاث اليرموك مجلد 3 ع2 اليرموك/ 1406هـ- 1985.

28- في اللهجات العربية. د. إبراهيم أنيس. ط4- مصر/ 1973.

29- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث. د. عبدالصبور شاهين. مطبعة الخانجي- مصر/ 1966.

30- الكتاب. سيبويه (ت 180هـ) تحـ. محمد عبدالسلام هارون. عالم الكتب- بيروت.

31- الكلام إنتاجه وتحليله. د. عبدالرحمن أيوب مطبعة ذات السلاسل. الكويت/ 1984.

32- كلام العرب في قضايا اللغة العربية. د. حسن ظاظا- بيروت/ 1976.

33- اللغة. فندريس. تر. عبدالحميد الدواخلي. ومحمد القصاص. مكتبة الأنجلو- مصر/ 1370هـ- 1950.

34- محاضرات في علم اللغة. د. عبدالرحمن أيوب، بغداد/ 1966.

35- محاضرات في علم النفس اللغو. د. حنفي بن عيسى. ط2 الجزائر/ 1980.

36- مدخل إلى الألسنية. يوسف غازي. ط1- دمشق/ 1985.

37- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم. أحمد بن مصطفى طاش كبري زاده. تحـ. كامل بكري عبدالوهاب أبو النور. مطبعة الاستقلال الكبرى/ مصر.

Elem AL- Aswat AL-Nutqi Derasat Wasfeyah Tatbiqeyah

علم الأصوات النطقي
دراسات وصفية تطبيقية

الأستاذ الدكتور

هادي نهر

أستاذ اللغويات وعميد كلية

الآداب - جامعة جدارا

يُعدّ علم الصوت النطقي من أقدم فروع علم الأصوات وأرسخها قدماً وأكثرها حظّاً من الانتشار في البيئات اللغوية كلّها، بوصفه علماً وظيفياً في المقام الأول، ولطبيعة الميدان المخصّص له، ولوظائفه المتعدّدة، ولدوره في الكشف عن الحقائق الصوتية، وما يجري عند نطق الإنسان الأصوات اللغوية، وغير ذلك ممّا يخلق القدرات العلمية لدراسي الأصوات والمهتمين بها، والقائمين على تعليم اللغات، وفنون الإلقاء والتجويد ومعالجة العوائق اللغوية وتفسير بعض الظواهر اللهجية، والقراءات القرآنية، وغير ذلك ممّا يدخل في مجال اللسانيات التطبيقية.

ومما لا جدال فيه أنّ علماءنا المتقدمين قد أولوا هذا العلم اهتماماً خاصاً وفي وقت مبكّر جداً فمنذ القرن الثاني للهجرة يبدأ في التراث العربي درس صوتي تفوّق في موضوعاته ونتائجه على كلّ درس صوتي آخر في تاريخ الحضارات الإنسانية، وإذا كانت بعض الأمم قد أولت الدراسات اللسانية وفقة اللغة اهتمامها في وقت مبكّر سبقت به الدرس اللساني العربي بقرون، فإنّ العرب قد سبقوا الأمم جميعاً في مجال الدراسات الصوتية، فهم أصحاب درس صوتي ممتاز ومبتكر لم يُسبقوا إليه من قبل. فقد درس العلماء العرب القدامى الأصوات العربية من زوايا متعددة ووضعوا منذ القرن الثاني للهجرة (الثامن للميلاد) أبجدية صوتية للأصوات العربية باعتبار حركي عضوي، وبالنظر إلى مخارجها.

عالم الكتب الحديث

Modern Book World

للنشر والتوزيع

إربد - شارع الجامعة - بجانب البنك الإسلامي

تلفون: ٠٠٩٦٢ ٢٧٢٧٢٧٢ - خلوي: ٠٧٩ /٥٢٦٤٣٦٢

فاكس: ٠٠٩٦٢ ٢٧٦٩٩٠٩ - صندوق البريد: (٣٤٦٩)

الرمزي البريدي: (٢١١١٠)

البريد الإلكتروني: almalktob@yahoo.com

almalktob@hotmail.com

almalktob@gmail.com

www.almalkotob.com

جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع

الأردن - العبدلي مقابل عمارة جوهرة القدس

9789957702373

مطبعة حلاوة

Halawa Printing Press

هاتف: ٠٢٧٧٥٥٢٥ ٢ ٩٦٢+

فاكس: ٠٢٤٠٥٢٥ ٢ ٩٦٢+